

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الرخاء المفْقِر

التبذير والبطالة والعوز



كارل غيورك تسين

الرخـاء المفْقِـر

التبذير والبطالة والعوز

Karl Georg Zinn, *Wie Reichtum Armut schafft: Verschwendung, Arbeitslosigkeit und Mangel,* Published by PabyRossa Verlag, 3. Au Flage, Köln, 2003.

محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

للطبعة العربية
© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2006
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2006

النسخة العاديــة ISBN 9948-00-858-8
النسخة الفاخــرة ISBN 9948-00-859-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 25

الرخاء المفْقِر

التبذير والبطالة والعوز

تأليف: كارل غيورك تسين

ترجمة: عدنان عباس علي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

في العصور الغابرة كانت الأرستقراطية الإقطاعية ملزمة بحكم القانون، أو تشعر بأنها ملزمة بحكم العادات والتقاليد بتقديم العون للتابعين لها وبتخفيف معاناتهم. أما الأرستقراطية المعاصرة فإنها تسبب تبليد مشاعر المواطنين وبؤسهم، برغم أنها بأمس الحاجة إليهم، إنها تتركهم، إبان الأزمات، عالة على الرعاية الاجتماعية الحكومية؛ أملاً في أن يحصلوا منها على ما يسد الرمق.

Alexis de Tocqueville, *Über die Demokratie in Amerika* (1840/1985, 262).

مقدمة المترجم

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين أمسى التطور الاقتصادي في الدول الصناعية (الرأسمالية) يتصف بتدني معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم البطالة. وإذا كانت هذه الدول قد مرت بازدهار ملحوظ، أفرزته موجة المضاربة العظيمة التي اندلعت في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن المنصرم، فإن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن موجة الازدهار هذه لم تغير شيئاً في الاتجاه العام لمسيرة التطور الاقتصادي. فما إن وصلت المضاربة إلى الذروة، وانهارت من ثم، كما لو كانت زبداً رابياً ذهب جُفَاءً، فسرعان ما عادت هذه الدول تئن تحت وطأة معدلات النمو المتراجعة والبطالة المتفاقمة. وليس ثمة شك في أن القضاء على البطالة يشكل أكبر تحدٍ لا لكفاءة النظام الرأسمالي فحسب، بل للسياسة الاقتصادية عامة وللنظرية الاقتصادية على وجه الخصوص؛ لأن هذه النظرية، على وجه التحديد، هي المطالَبةُ بصوغ المناهج القادرة على حل مشكلة البطالة؛ بهذا المعنى فإن تطوير الدواء الناجع لحل هذا المشكل هو المحك الجوهري لاختبار مصداقية النظرية الاقتصادية وكفاءتها.

والأمر الواضح هو أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة في هذه البلدان لم يطرأ عليها تحسن يذكر إثر تطبيق هذه الدول استراتيجية "خفض الأجور"، و"إلغاء التدخل والتوجيه الحكوميين"، و"خصخصة المشروعات الحكومية"، والتراجع عن "المكتسبات الاجتماعية"؛ انسجاماً مع السياسة الاقتصادية التي يطالب بتحقيقها المنهج الليبرالي المحدث، والمهيمن على الساحة في الوقت الراهن.

وإذا كان أغلب هذه الدول قد ضحَّى بالكثير مما حققه من مكاسب اجتماعية؛ أملاً في أن يساعدها هذا على تحقيق الخفض المنشود لمعدلات البطالة، فإن واقع الحال يشهد على أن هذه الدول كانت تركض وراء سراب لا نفع منه، ووهم لا خير فيه. فمشكلة البطالة تفاقمت في الدول الرأسمالية الغنية في المنظور العام، وظلت مشكلة الركود الاقتصادي الطويل المدى قائمة لا حل لها.

والمقصود بالليبرالية المحدثة تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق خير سبيل لتحقيق المجتمع الحر.

وفي الأصل؛ أي في نهاية أربعينيات القرن العشرين، كان الدافع لصوغ الآراء الليبرالية المحدثة يكمن في تفنيد الاشتراكية عامة والماركسية على وجه الخصوص، وإدانتهما بوصفهما "الطريق إلى العبودية".* وقد استخدم الاقتصاديون الناطقون بالألمانية فريدرش فون هايك وفلهلم روبكه وفالتر أويكن في ندوة اقتصادية عقدوها في باريس عام 1938 مصطلح الليبرالية المحدثة أول مرة في التاريخ. ولأن المؤتمرين لم يتفقوا على اسم لحركتهم الفكرية الجديدة؛ فقد أطلقوا في الاجتماع الذي عقدوه عام 1947 في مدينة مونت بليرين (Mont Pèlerin) على حركتهم الجديدة اسم "جمعية مونت بليرين" (Mont Pèrlin-Society). وكان فون هايك على اعتقاد تام بأن المنهج الليبرالي المحدث سيحتاج إلى جيلين أو ثلاثة؛ حتى يهيمن على الساحة الفكرية ويغدو سياسة تنتهجها الحكومات؛ ومن ثم فقد واصل فون هايك، بين الحربين العالميتين، جهوده لتطوير الليبرالية المحدثة؛ أملاً في أن تغدو نظرية متكاملة تهتدي بها السياسة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية، فحصل بفضل ذلك على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1974.

وإذا كانت الليبرالية المحدثة قد ركزت جهودها في بادئ الأمر على تفنيد الاشتراكية المطبقة في أوربا الشرقية ونظريتها الماركسية، فإن اهتمامها تحول في سبعينيات القرن العشرين صوب النظرية الكينزية التي هيمنت على الساحة الأكاديمية، وكانت بمنزلة المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية المطبقة في البلدان الرأسمالية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان هجوم الليبرالية المحدثة على النظرية الكينزية يتمحور حول ادعاء مفاده أن هذه النظرية لم تعد تلبي متطلبات الوضع السائد؛ لأنها ليست ذات بال في شرح أسباب الركود الذي عصف بالاقتصادات الغربية في سبعينيات القرن العشرين. فقام ملتون فريدمان، القطب الآخر في الحركة الفكرية المناوئة للفكر الكينزي، بشن هجوم على النظرية الكينزية بدعوى أن هذه النظرية تنطبق على واقع اقتصاد مغلق؛ أي اقتصاد ليست

* هذا هو العنوان الذي أطلقه فون هايك على أحد أشهر مؤلفاته. (المترجم)

له علاقات اقتصادية بالعالم الخارجي، وراح يصوغ نظريته النقودية (Monetarism) بوصفها بديلاً من النموذج الكينزي. كما تكفل مسؤولو كل من صندوق النقد الدولي* والبنك الدولي، وكذلك منظمة التجارة العالمية بالهجوم على النظرية الكينزية، والدعوة إلى المبادئ الليبرالية المحدثة. فهؤلاء جميعاً أكدوا ضرورة التراجع عن السياسات الاقتصادية المسترشدة بالنظرية الكينزية.

وتبين الدراسة المتعمقة للنظرية الكينزية أن هذه النظرية تنطوي على شقين: شق ينطلق من اعتقاد مفاده أن النظام الرأسمالي لا يمتلك المقومات الضرورية لتحقيق الاستقرار المنشود؛ ومن ثم لا مناص من أن تستخدم الحكومة سياستها المالية لإضفاء الاستقرار على النظام الرأسمالي. وتختزل الليبرالية المحدثة النظرية الكينزية إلى هذا الشق فقط، وتتناسى شقها الثاني، وهو: تأكيد جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) أن الرخاء الذي يحققه النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة بنحو مزمن؛ لأن هذا الرخاء يؤدي في يوم ما إلى إشباع حاجات الأفراد، وإلى قصور الطلب السلعي عن استيعاب العرض السلعي، أي أن الركود الطويل المدى قدر مكتوب على النظام الرأسمالي المتطور.

يتناول كتاب **الرخاء المفقر**، أولاً، أسبابَ عجز الليبرالية المحدثة - أو بالأحرى رداءَها الاقتصادي الموسوم "النظرية الكلاسيكية المحدثة" - عن القضاء على البطالة، كما يتناول ثانياً، القرائن النظرية التي طُرِحَت على بساط البحث في حقب تاريخية معينة لحل مشكلة البطالة، والنتائج السياسية والاجتماعية الممكن استخلاصها من هذه القرائن. وسواء تعلق الأمر بمنهجه التحليلي، أو بالمقولات التي ينطلق منها، أو بأسلوبه في التعبير، فإن الأمر البين هو أن مؤلف الكتاب يهتدي بوجهة النظر الماركسية-الكينزية. من هنا يختلف هذا الكتاب اختلافاً جذرياً عن الكثير من المؤلفات التقليدية في تناوله لمشكلة البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

---

* بتأثير من صندوق النقد الدولي أمسى صندوق النقد العربي أهم المؤسسات العربية دعوة لمبادئ الليبرالية المحدثة. (المترجم)

ففي الفصل الأول من مُؤَلَفِه ينطلق كارل غيورك تسيْنْ من العمل البشري بوصفه الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية في كل مجتمع. وانسجاماً مع هذا المنظور، راح المؤلف يحلل، في ضوء الفكر الكلاسيكي المتمثل بآراء آدم سمث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس، ماهية العمل المأجور وخصائص فائض العمل والأسس التي يقوم عليها استغلال العامل الأجير. بعد ذلك يستعين المؤلف بآراء الفيلسوف الألماني آرتور شوبنهور لتوضيح جانب آخر من جوانب الاستغلال السائد في الاقتصادات الرأسمالية؛ فالملاحظ في هذه الاقتصادات أن ثمة شرائح اجتماعية تحصل على دخول نقدية معتبرة، تتأتى من ملكيتها للثروة؛ أي دون أن ترهق نفسها ببذل شيء من العمل المنتج؛ ومن ثم يستنبط تسيْنْ مفهوماً حديثاً للبطالة مفاده أن البطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن العوز والفاقة، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر والثراء؛ واستناداً إلى هذا المنظور يؤكد المؤلف أن للبطالة علاقة متينة بتوزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة؛ وبهذا المعنى فهي ليست، أبداً، ظاهرة تنشأ عن التقدم التكنولوجي أو العولمة، فضلاً عن أن تكون انعكاساً لفعل قانون طبيعي.

ويستند المؤلف في تحليله اللاحق إلى النظرية الكينزية استناداً كاملاً. ومنعاً لحدوث التباس بخصوص موقفه حيال المدارس الاقتصادية المختلفة يقول المؤلف صراحة: «ولا مراء أن القارئ قد لاحظ بوضوح أننا لسنا من دعاة العقيدة التي تستند إليها النظرية السائدة؛ فنحن ننطلق في تحليلنا من الاقتصاد السياسي الذي نظره كينز وفوراستي وغيرهما من الاقتصاديين الواقعيين». وانسجاماً مع هذا المنظور يفسر المؤلف الأزمة الاقتصادية، السائدة حالياً في الدول الرأسمالية المتقدمة؛ انطلاقاً من جانب الطلب معتبراً أنها أزمة ركود طويل الأجل، لا أزمة ناشئة بفعل التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى الدخل والاستخدام في سياق عملية النمو الاقتصادي. فيقول بعبارات لا لبس فيها: «فالنظرية الكينزية تستخلص، من المنظور الطويل الأجل، نتيجة مفادها أن عملية النمو الاقتصادي تفرز، شئنا أم أبينا، الركود في نهاية المطاف؛ أي أن النمو في الاقتصادات الغنية لا يتحول إلى حالة الركود بفعل عوامل "خارجية" (من قبيل إخفاق السياسة، أو تزايد

الأعباء البيئية، أو نقص حاد في المواد الأولية على سبيل المثال)، بل لأن النمو الاقتصادي ذاته هو الذي يخلق الركود بنحو ما!».

وتكتسب طروحات الكتاب أهمية خاصة حين يقارن المؤلف الحالة القائمة في الدول الصناعية حالياً بالحالة التي انتابت هذه الدول عشية اندلاع الركود الكبير في الفترة الواقعة بين عامي 1929 و1933. وفي سياق هذه المقارنة لا يكتفي المؤلف بإبراز تشابه كلتا الحالتين من حيث تفاقم ارتفاع معدلات البطالة وتوقف عملية النمو الاقتصادي فحسب، بل يشير بجلاء إلى تشابه السياسات الاقتصادية أيضاً، وما اتخذته هذه السياسات في كلتا الحالتين من خطوات للتعامل مع البطالة المتفاقمة، فيقول: «إن ما يجري انتهاجه عملياً ليس سوى صيغة لسياسة انكماشية معولمة الأبعاد تتجاهل كلية حقيقية مشكلة الركود». ويواصل المؤلف مقارنته للحالتين فيؤكد، مشيراً إلى التحولات السياسية الجذرية التي نشأت عقب انتخاب ملايين العاطلين عن العمل أدولف هتلر رئيساً للحكومة، أن «ثمة أوجه شبه عديدة بين الحالة السائدة في اليوم الراهن والركود الكبير الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين. من هنا، لا تختلف، كثيراً، المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الناشرة ظلالها حالياً، عن المخاطر التي سادت آنذاك».

ويلعب تزايد إشباع الحاجات الاستهلاكية وارتفاع معدلات الادخار* دوراً جوهرياً في تحليل المؤلف للأزمة. فهو يرى أن كلا الأمرين؛ أعني إشباع الحاجات الاستهلاكية وارتفاع معدلات الادخار، ليس سوى النتيجة الحتمية لارتفاع مستوى الدخل والرفاهية في مجتمعات يخضع فيها توزيع الخيرات الوطنية لقوانين التوزيع الرأسمالية. وحين يفقد الطلب السلعي ديناميكيته، يتراجع النشاط الاستثماري، وتأخذ المديونية الحكومية ترتفع؛

---

* تشكل الولايات المتحدة الأمريكية ههنا حالة استثنائية، فقد طرأ فيها تراجع عظيم في معدل ادخار القطاع العائلي في تسعينيات القرن العشرين، لا بل كان هذا المعدل سلبياً في العامين 1998 و1999. ويحسب الإحصاءات المنشورة بلغ هذا المعدل 1٪ فقط عام 2004. وكانت الدراسات التطبيقية قد أثبتت أن هذا التطور لا ينسف مطلقاً نظرية الاستهلاك الكينزية. فالملاحظ أن هذا الارتفاع قد تزامن مع ارتفاع ثروة القطاع العائلي إلى الضعف في التسعينيات؛ إثر الارتفاع العظيم الذي طرأ على أسعار ما بحوزة هذا القطاع من أوراق مالية؛ أي أنه تزامن مع تغيرات لا تُرصد إحصائياً؛ لأنها - أول وهلة - على أدنى تقدير، تغيرات "دفترية" فقط (windfall changes in capital-value). (المترجم)

الأمر الذي يحتم عندئذ خفض النفقات الحكومية المخصصة للرعاية والضمان الاجتماعيين. ويسبب هذا التطور، بدوره، خفض الطلب السلعي، وهكذا دواليك. وينجم هذا التطور بالرغم من الارتفاع الحاصل في الإنتاجية، والتوسع العظيم في طاقات الإنتاج. بهذا المعنى، أمسى النظام الاقتصادي عاجزاً عن «تحويل الرفاهية الممكن تحققها إلى رفاهية فعلية يتنعم بها أفراد المجتمع كافة». وبحسب رؤية المؤلف، تكمن جذور هذا العجز في التناقض الأساسي السائد في علاقات الإنتاج الرأسمالية.

يسلط المؤلف – بعد تحليله للوضع الاقتصادي القائم في المجتمعات الصناعية – الضوء على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة؛ فيفند مزاعمها ويبين، بكفاءة عالية، زيف النتائج المستخلصة منها. فمن خلال دراسته لهذه النظرية على ضوء ما قدم بعض الاقتصاديين عام 1933 من مقترحات ترمي إلى إصلاح الوضع الاقتصادي والقضاء على البطالة، استطاع المؤلف فعلاً أن يزيح النقاب عن أوجه الشبه القائمة بين تصورات تلك الحقبة والحقبة الحالية، من حيث المسائل العملية المطروحة على بساط البحث، ومن حيث طرائق التفكير السائدة في كلتا الحقبتين.

ولكي يقف القارئ على مغزى الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة يركز المؤلف جهوده على تبيان الخلفية الأيديولوجية للمواقف المختلفة التي اتخذها الاقتصاديون في الزمن الغابر، والتي يتخذونها في اليوم الراهن؛ لأن الإحاطة بمغزى هذه المواقف هو الأمر الذي يبين أسباب عدم اتخاذ الحلول الناجعة قبل عام 1933؛ أي قبل وصول الحزب النازي إلى سدة الحكم في ألمانيا، وما أعقب ذلك من حرب عالمية مدمرة أسفرت عن انهيار ألمانيا انهياراً كاملاً، وقتل ما يزيد على خمسين مليون من بني البشر. ويرى كارل غيورك تسيْنْ أن إصرار السياسة الاقتصادية المطبقة حالياً على تجاهل الحلول الناجعة يكمن، أصلاً، في المواقف الأيديولوجية التي تتخذها هذه السياسة في يومنا الراهن، وما ينجم عنها من آراء لا ترفض إعادة توزيع الدخل القومي والثروة الوطنية لمصلحة الشرائح الاجتماعية ذات القوة الشرائية المتدنية فحسب، بل تتطلع إلى القضاء على كل المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة والطبقة الوسطى. وللدلالة على هذا يقتبس تسيْنْ فقرة من الاقتصادي المشهور فون ميسس كمثال واضح يشهد على أن التصورات المحافظة، المتحيزة، ماتزال

حية فاعلة. فقد كتب هذا الاقتصادي عام 1931 قائلاً: «... إن البطالة المستفحلة منذ أمد طويل ليست سوى النتيجة التي أفرزتها السياسة التي تتبعها النقابات العمالية؛ والهادفة إلى مواصلة الارتفاع في معدلات الأجور. ولو لم تكن هناك المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل، لكانت هذه السياسة قد منيت بالخيبة وأُصيبت بالإخفاق الذريع. فخلافاً للأفكار الخاطئة التي يرددها الرأي العام، لم تكن المدفوعات النقدية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل وسيلة لتخفيف الشقاء الناجم عن البطالة. إن العكس هو الصحيح، فإلى جانب عوامل أخرى، فإن هذه المدفوعات هي التي تخلق البطالة، وهي التي تجعل منها، أصلاً، ظاهرة جماهيرية طويلة الأمد». وليس ثمة شك في أن السياسيين وقادة المؤسسات المالية الدولية لا يخطر على بالهم حالياً غير ترديد هذه التصورات من دون انقطاع. وهذا ليس بالأمر الغريب. فالمواقف الأيديولوجية يمكن أن تكون قد غيرت بعض الشيء من مفرداتها، إلا أن طابعها لم يتغير بكل تأكيد.

وقد أولى المؤلف قضية الأيديولوجيا في حياة الشعوب عامة وفي الاقتصاد السياسي على وجه الخصوص، أهمية خاصة، فتناولها بإسهاب في الفصل الرابع من كتابه. ويؤكد المؤلف هنا أن أيديولوجية غلاة المؤمنين بحرية الأسواق قد باتت تهيمن هيمنة كاملة على الاقتصاد السياسي، وصارت تدعي لنفسها الكمال كما لو كانت عقيدة دينية منزلة من السماء. ففي اليوم الراهن بزَّ الاقتصاد السياسي العلوم الأخرى كافة من حيث إسباغه الشرعية على الواقع القائم. فقد أمسى يوظف جل مقولاته لخدمة أهداف أيديولوجية الطابع.

ويعي الاقتصاديون، كما يبدو، أهمية الدور المناط إليهم، وفاعلية ما يصوغون من نظريات، ومغزى ما يستنتجونه من هذه النظريات. وكان الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل بول صمويلصن (Paul Samuelson) قد عبر عن هذا الوعي بعبارة مقتضبة لكنها عميقة المغزى حينما قال في حديث له مع مجلة **الإيكونومست** (*The Economist*) في عددها الصادر في 23/ 8/ 1997: «أنا لا أعير اهتماماً لمن يكتب قوانين الأمة ... مادام بوسعي أن أكتب لها كتبها المدرسية الخاصة بعلم الاقتصاد». واستجاب القدر فعلاً لتطلعات صمويلصن؛ فهو لم يكتب لأمته فقط كتابها المدرسي، بل كتبه لأمم أخرى كثيرة؛ إذ تُرجم كتابه **الاقتصاد** (*Eonomics*) إلى الكثير من لغات العالم، وجرى طبع ملايين النسخ

منه. وهكذا أصبح مُؤَلَف هذا القطب الأول من أقطاب النظرية الكلاسيكية المحدثة واحداً من أهم المصادر التي يرجع إليها طلبة الاقتصاد ويسترشد بها منظرو عالمنا المعولم.

ومهما كانت الحال فإن مؤلف كتاب **الرخاء المفقر** قد انحاز إلى جانب الفقراء الذين ينوء كاهلهم تحت وطأة البطالة المدمرة لمصدر رزقهم، فدافع، برؤية إنسانية حميمة، عن مصالحهم، ووظف كفاءته العلمية؛ للكشف عن زيف مقولات الليبراليين المحدثين والكلاسيكيين الجدد.

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن النسخة العربية لا تتطابق تطابقاً كلياً مع الطبعة الألمانية الثالثة. فتلبية لطلب المؤلف اشتملت الترجمة العربية على التغيرات التي يزمع المؤلف إدخالها على الطبعة الرابعة من الكتاب.

مقدمة

منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 1998 طرأت على الاقتصاد العالمي، للأسف، جل التطورات الاقتصادية التي كنا قد تنبأنا بها، لا من خلال تحليلنا النظري للأحداث التي عصفت بالنظام الرأسمالي فحسب، بل من خلال دراستنا للسياسة القائمة على المنظور الليبرالي المحدث أيضاً. فازدياد فرص العمل وتراجع معدل البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 7.2٪ عام 1997 إلى 6.4٪ عام 2000 ما كانا يكفيان أبداً للاقتراب على نحو جدير بالذكر من مستوى التشغيل التام للأيدي العاملة. وللتعرف على وخامة البطالة السائدة ينبغي لنا التمعن في معدلات البطالة "الفعلية"؛ أي المعدلات الآخذة في الحسبان عدد الأفراد المستعدين للعمل، لو وجدوا الفرصة المناسبة للعمل، وعدد الأفراد المحالين على المعاش مبكراً، وغيرهم من أفراد كثيرين لم يعد ينظر إليهم على أنهم جزء من قوة العمل وإن كانوا في سن تجيز لهم العمل؛ فواقع الحال يشهد أن معدلات البطالة هذه قد أمست تفوق كثيراً معدلات البطالة المعلنة رسمياً أولاً. وتبين ثانياً على نحو جلي أن الازدهار الذي مر به الجزء الأعظم من القطاعات الاقتصادية الجديدة (New Economy) لم يكن سوى الحصيلة النهائية للإفراط في الاستثمار، والمضاربة في أسواق المال. بهذا المعنى، كان هذا الازدهار تكراراً لحالات كثيرة شهدتها الدول الرأسمالية فيما مضى من التاريخ. وكان ازدهار المضاربة قد أيقظ عدداً كبيراً من المتنبئين من غفوتهم؛ فراحوا يذيعون على الناس بشارة مفادها أن الازدهار قد أمسى طابع العصر الجديد، وأنه لن يتوقف أبداً. ولم تنطلِ هذه البشارة الزائفة على العامة من الناس فحسب، بل صدقها الكثير من أشباه الخبراء من العاملين في المؤسسات الاقتصادية والهيئات العلمية والمجالات السياسية ووثقوا بها أيضاً. أما الفئة التي كانت تراقب الأمور بعين العقل فقد سخر منها هؤلاء المتنبئون، ونظروا إليها على أنها خليط من قوم تحجرت عقولهم، وغلبهم التردد، وطغت عليهم الروح الانهزامية؛ ومن ثم فلا نفع في الإصغاء إلى ما يقولونه. إلا أن هذه الفئة من الناس كانت على حق من دون مراء.

> فمَنْ كان في ريبة من الأمر، ودقق في صحة ما سمع ودرس بتمعن ما كان يدور من حوله، فقد لاحظ في وقت مبكر أن المعجزة الاقتصادية الأمريكية التي سبح بحمدها السطحيون وهام بها الكثيرون لم تتحقق قط. لقد كانت هذه المعجزة من المختلقات التي نسجتها وسائل الإعلام فقط (Malik, 2002).

إن الركود الذي عصف بالاقتصاد الأمريكي خريف 2000 لم يكن أمراً غير متوقع بالنسبة إلى الحذرين الذي وصموا بتحجر العقل. ومهما كان الحال، فإن الأمر البين هو أن هذا الركود - خلافاً للانتعاش الذي ساد في تسعينيات القرن العشرين - لم يقصر على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، فحجم الاستثمارات تراجع في مجمل الاقتصاد. علاوة على هذا عصفت بالقطاعات الاقتصادية الجديدة، أيضاً، صدمات وانهيارات أخذت الكثيرين على حين غرة. وربما كان انهيار إنرون (ENRON)، الشركة الأمريكية العملاقة العاملة في مجال الطاقة، أحد الأمثلة على شدة هذه الصدمات وعظم هذه الانهيارات (Riecke, 2001).

لقد أكدت هذه التطورات مصداقية الظاهرة الاقتصادية الملاحظة منذ عقدين من الزمن؛ أعني أن حالات الازدهار التي تمر بها المجتمعات [الرأسمالية، المترجم] على نحو دوري لا يمكن أن تقضي قضاء تاماً على الركود الطويل الأجل (في هذه المجتمعات)، وعلى ما ينشأ عن هذا الركود من تدهور مزمن في استخدام الأيدي العاملة. بالإضافة إلى هذا ثَبُتَ على نحو صريح صحة الفكرة التي سادت الدراسات المبكرة المختصة بالدورات الاقتصادية؛ أي المختصة بدراسة أسباب تقلب النشاطات الاقتصادية؛ فهذه الدراسات أكدت منذ القرن التاسع عشر أن كل ازدهار يعقبه ركود. بهذا المعنى كان ممكناً فعلاً التنبؤ بالركود الدوري الحالي. وكانت الصحف الاقتصادية قد نشرت في شباط/ فبراير 2001؛ أي قبل الهجمات الإرهابية التي حدثت في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 بوقت طويل، عناوين بالخط العريض مفادها أن "موجة عظيمة الأبعاد لتسريح الأيدي العاملة تندلع في الولايات المتحدة الأمريكية" (HB, 2001/25). وفي تموز/ يوليو من العام ذاته نشرت الصحافة المختصة بالشؤون الاقتصادية عناوين بالخط العريض تؤكد أن "العملاق صار يترنح" (Essers/Riecke, 2001). ولم تتسم ردود الأفعال على الإرهاب بالعقلانية،

ولم تأت منسجمة مع القيم الإنسانية؛ ومن ثم فقد سبب الإرهاب وردود الأفعال عليه تعزيز التشاؤم، وتفاقم القنوط اللذين خيما على الجو العام منذ منتصف عام 2000. ومع أن إعطاء الأولوية للخيار العسكري في مكافحة الإرهاب يمكن أن يتيح للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لإحراز ازدهار اقتصادي مصدره برامج التسلح الواسعة؛ أي أنه يمكن أن يحقق ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققته في ثمانينيات القرن العشرين حينما توسعت إدارة رونالد ريجان بالإنفاق الحكومي، مطبقة بذلك مبادئ النظرية الكينزية في مجال برامج التسلح، إلا أن هذا الازدهار يبقى مرحلياً فقط؛ ومن ثم فإن البحث فيه وفيما سواه من موضوعات قصيرة الأجل، لا ينسجم مع المنظور الرئيسي الذي تنطلق منه هذه الدراسة؛ فالمنظور الطويل الأمد هو الأمر الذي يهمنا هنا.

وبحسب التقويم السنوي ولى القرن العشرون وانقضى، هذا القرن الذي سماه تيل باستيان "قرن الموت" (Bastian, 2000). إلا أن واقع الحال يشهد أن هذا القرن ولى وانقضى بحسب التقويم السنوي فقط. فالعالم مايزال يعاني جميع مظاهره القديمة؛ أعني أن العالم مايزال يئن تحت وطأة سياسة الهيمنة والاقتصاد الرأسمالي، والحروب، والإجحاف والجريمة، والاستغلال والفقر والبؤس، وتدمير البيئة. فالبشرية تنقسم إلى قسمين، فأولاً يندرج ما يقرب من 15٪ من بني البشر في عداد الأثرياء في المنظور العام، ويعاني ثانياً ما يقرب من 85٪ منهم الفقر إلى حد ما. ويكاد الثراء يُحصر في تلك الدول التي كانت تشكل لب العالم الرأسمالي في العصور الماضية. والملاحظ أن دول هذا العالم الرأسمالي لا تمل ولا تكل من تأكيد أن خلاص العالم يكمن في تقفي خطاها، وفي تطبيق برامج الإصلاح التي تقترحها لحل المشكلات التي تعانيها البشرية، مدعية أن هذه البرامج فقط تضمن الحل المؤكد. ومع هذا لم تُحل مشكلة اللاعدالة الاجتماعية، ولم يتم القضاء على الأزمات الاقتصادية، فضلاً عن خفض معدلات البطالة التي ترزح تحت وطأتها فئات عريضة من المجتمع. إن هذه المسائل تشكل لب هذا الكتاب. وهناك كتابات كثيرة تناولت هذه المسائل. وهذا أمر يسبغ علينا الغبطة، ويدعونا إلى أن نقدم الشكر للمؤلفين الذين خاضوا في هذه المسائل، وذللوا لنا الطريق. إلا أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسات،

أو أنها تناولتها ولكن على نحو هامشي. إن هذه المسائل هي الموضوعات التي يدور حولها عرضنا في الصفحات اللاحقة. فسنتناول أولاً العلاقة بين العمل، والاستغلال، والبطالة، من حيث هي ظاهرة حديثة العهد نسبياً، وذلك من منظور يأخذ بالحسبان تطور هذه العلاقة عبر التاريخ. فتاريخ الحضارة هو تاريخ استغلال العمل. أما البطالة فإنها ظاهرة جديدة في التاريخ؛ ففي الاقتصادات الفقيرة السابقة على العصر الصناعي لم تكن هناك بطالة بالمفهوم الحديث؛ أي إن تلك المجتمعات لم تعرف البطالة الجماهيرية السائدة في يومنا الحاضر. بهذا المعنى يتعين علينا أن نلقي نظرة على التطور من الاستغلال إلى البطالة. وللإحاطة بهذا الموضوع لا مناص لنا من أن نستعين ببعض الإيضاحات النظرية. ومع أن هذه الإيضاحات ليست بالأمر الجديد، إلا أن التطرق إليها ينطوي على نفع كبير، ولاسيما أن العامة من الناس لا تحيط بها إلا بصعوبة، أو على نحو مشوش. وسنقوم، ثانياً، بنقد، لا بل سنقوم بالهجوم على المواقف التي اتخذتها النظرية الاقتصادية السائدة ومدرستها الكلاسيكية المحدثة عامة، ومنهجها الليبرالي المحدث على وجه الخصوص، مادامت هذه جميعاً تشكل المنار الذي تهتدي به السياسة الاقتصادية والاجتماعية عملياً. كما سنستعرض في هذا السياق النتائج المستخلصة من النقاشات التي دارت في الأيام الأخيرة من حياة أول جمهورية ديمقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (جمهورية فايمار)؛* لأن هذه النتائج تكاد تعكس على نحو دقيق الإشكاليات التي تدور حولها النقاشات الراهنة. وسنبرز بهذا الشأن أربع خطط إصلاحية متميزة اقترحت لتخطي الركود العظيم الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين؛ فالتمعن في هذه الخطط يبين لنا بجلاء أن المشكلات وطرائق التفكير السائدة في يومنا الحاضر لا تختلف

---

* كما هي عادة المؤلفين الألمان، استخدم المؤلف هنا وفي أماكن أخرى من هذا الكتاب مصطلح "جمهورية فايمار". ولأن هذا المصطلح يمكن أن يثير الالتباس لدى القارئ العربي، لذا آثرنا القول: إنها «أول جمهورية ديمقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى». وامتد عمر هذه الجمهورية من عام 1919 إلى عام 1933. وكانت برلين هي عاصمة هذه الجمهورية. وجاءت تسميتها "جمهورية فايمار" من اسم المدينة الألمانية "فايمار"، التي عقد فيها البرلمان الوطني الذي شرع لألمانيا دستوراً ديمقراطياً جمهورياً جديداً. وانهارت هذه الجمهورية عقب تسلم أدولف هتلر زمام الحكم في ألمانيا عام 1933. (المترجم)

كثيراً عن المشكلات وطرائق التفكير التي سادت آنذاك. وستتناول، ثالثاً، البعد الأيديولوجي في الاقتصاد السياسي. وللدلالة على هذا البعد يكفينا أن نشير إلى المواقف المتخذة حيال أزمة الركود السائدة حالياً. فمع أن المهتمين كانوا قد تنبؤوا بهذه الأزمة قبل ما يزيد على نصف قرن من الزمن، فاقترحوا السبل الواجب على السياسة الاقتصادية انتهاجها للنجاح في مواجهة هذه الأزمة، إلا أن السياسة والرأي العام مايزالان، مع هذا، يتجاهلان إلى الآن تنبؤات تلك الأيام والنتائج المستخلصة من هذه التنبؤات. وليس ثمة شك في أن تفسير هذه الظاهرة المثيرة للعجب يكمن، أصلاً، في المواقف الأيديولوجية التي تتخذها السياسة في يومنا الراهن. فعموماً يلعب التوجه الأيديولوجي في الاقتصاد السياسي دوراً أعظم من الدور الذي يلعبه في كل الفروع العلمية الأخرى. ومن أجل الإحاطة الدقيقة بهذه المسائل المهمة والمثيرة للنقاش فقد أفردنا لهذا الموضوع فصلاً خاصاً به.

الفصل الأول

العمل: أساس كل مجتمع وعماد كل تطور حضاري

يحتم علينا الحديث عن البطالة أن نتحدث عن الأهمية التاريخية للعمل. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة؛ لأن مجتمعنا، الذي يتحكم فيه رأس المال في الواقع العملي، والعمل - بحسب ما يزعم بعض الناس - قد نَفِدَ فيه العمل بناءً على ما يدعيه الكثير من ذوي الشأن. إلا أن العمل لم ينفد في مجتمعنا، إن ما نفد فيه هو فرص العمل التي تتيح للعامل الحصول على أجر مُجْزٍ. ففي اقتصادنا يكتسب استثمار رأس المال دوراً مركزياً؛ ومن ثم تشكل الظروف التي تتحكم في الحصول على أكبر ربح ممكن من استثمار رأس المال المشكل الرئيسي الذي تدور حوله النظرية الاقتصادية المهيمنة حالياً. أما العمل فإنه ليس سوى عنصر "واحد" من عناصر الإنتاج، عنصر تتوقف عليه بمحض المصادفة حياة الجزء الأعظم من البشرية! ومع أننا لا ننوي هنا أن نرسم الخطوط العريضة لنظرية اقتصادية يتوسطها العمل وليس رأس المال؛ إلا أن البطالة التي يعانيها جمهور عريض من المواطنين تحتم علينا - كما سبق أن أشرنا - أن نبدأ دراستنا هذه بالحديث عن العمل.

أولاً: الجهد الفردي وتقسيم العمل والناتج الوطني

قبل ما يقرب من ثلاثمائة عام حرر الاقتصاد السياسي نفسه من وصاية الفلسفة الدارسة لشؤون الدولة والحكم؛ فأمسى علماً قائماً بحد ذاته. وكان المؤسسون العظماء، لما كان يسمى الاقتصاد السياسي آنذاك وما صار يسمى علم الاقتصاد حالياً، قد توصلوا، في سياق بحثهم عن مصدر الثروة وعن العنصر الفعلي في خلق الناتج الوطني، إلى نتيجة مفادها أن العمل البشري هو المصدر الفعلي لكل الإنتاج الاقتصادي في نهاية الأمر. وكان آدم سمث (1723-1790)، هذا المفكر الذي نشر عام 1776 مؤلفه الرئيسي الشهير بحث

في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (*An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*) – وهو مؤلف كثيراً ما سمي إنجيل الاقتصاد السياسي – قد بدأ مؤلفه هذا بجملة مفادها:

> أن العمل الذي يبذله شعب من الشعوب هو المصدر الذي يزوده بكل الأشياء التي يستهلكها كل عام، والضرورية للعيش وللتمتع بالحياة. فهذه الأشياء هي دائماً وأبداً إما حصيلة هذا العمل أو هي مستوردة من الدول الأخرى (Smith, 1978, 3).

ويتحدث سمث هنا عن العمل بصفة عامة؛ أي إنه لا يصنف العمل إلى عمل فكري، وإلى عمل يؤديه الإنسان بقوته البدنية، كما أنه لا يتطرق لا إلى اختلاف العمل من حيث الجودة ومن حيث تباين درجات المشقة التي يتحملها هذا العامل أو ذاك، ولا إلى تباين سنوات الدراسة والتعلم واختلاف المواهب البشرية وما سوى ذلك من اختلافات بين أنواع العمل. ومع هذا، فإن هذه التباينات والاختلافات بين أنواع العمل لا تنقض، بأي حال من الأحوال، صواب الرأي الأساسي القائل إن الإنتاج السلعي هو حصيلة العمل البشري. بهذا المعنى فإن من واجبات الفروع العلمية ذات العلاقة أن تحدد العلاقة النسبية بين أنواع العمل المختلفة. فعلى سبيل المثال في وسع المرء أن يتصور أن ثمة عملاً بسيطاً في وسع أي إنسان عادي أن يؤديه؛ لأنه لا يتطلب مهارة معينة. بناءً على هذا سيكون بالإمكان النظر إلى ساعة العمل الأكثر دقة أو صعوبة على أنها تعادل أضعاف ساعة العمل البسيط؛ أي سيكون بالإمكان أن ينظر إلى أن ساعة عمل العامل المتعلم، على سبيل المثال، تساوي ضعفاً، وأن ساعة المهندس تساوي ثلاثة أضعاف ساعة العامل غير المتعلم وهكذا دواليك. ومهما كانت الحال فإن الأمر الواضح هو أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع بين أنواع العمل كافة؛ أعني أنها جميعاً عمل بشري في نهاية المطاف، أو عمل "مجرد" بحسب تعبير كارل ماركس.

ولكي تكتمل الصورة يتعين النظر إلى المقولة الاقتصادية الأساسية القائلة: إن الناتج القومي هو حصيلة العمل من منظور أن العمل البشري يُنجَزُ، عادة، في إطار اجتماعي معين؛ أي أنه أداء اجتماعي. ويشير مصطلح تقسيم العمل إلى أن الأفراد يؤدون عملهم

متعاونين، وأن ما يقوم به الفرد الواحد ليس سوى جزء من الإنجاز الاقتصادي العام. وبما أن الإنتاج المتاح للمجتمع يتم إنجازه بتعاون أعمال كثيرة ومختلفة؛ لذا فإنه سيكون من الصعب جداً تحديد إسهام كل فرد في تحقيق الإنجاز الكلي؛ من هنا، فإن كل توزيع للناتج الوطني الذي تحقق بتعاون الجميع لن يكون إلا توزيعاً اعتباطياً؛ أي إنه سيتحدد من خلال طبيعة القوى المهيمنة على الحياة الاقتصادية والسياسية ومن خلال ملكية وسائل الإنتاج. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وإن خدعتنا آلية التوزيع التي يتقبلها المواطنون عادة؛ اعتقاداً منهم أن هذه الآلية تفرز توزيعاً عادلاً إلى حد ما؛ لأنها حصيلة المنافسة السائدة في الأسواق على سبيل المثال. ولم ينشأ الاعتقاد بأن الفرد الواحد ونتاج عمله الفردي هما العنصر الأساسي في هذا الترابط الاقتصادي الإجمالي إلا في إطار النظرية الاجتماعية الفردانية التي طفت على السطح في أوربا الحديثة، بفعل ظروف تاريخية معينة. ولو تتبعنا تاريخ التطور البيولوجي لا لبني البشر فحسب، بل لفصيلة القرود أيضاً، للاحظنا أن تعاون كل واحد مع أبناء فصيلته أمر ضروري لتذليل متطلبات الحياة؛ أي أنه أمر لابد منه لإنجاز الأعمال الضرورية المتعلقة بهذه المتطلبات. إن تقسيم العمل بمفهومه العام ظاهرة لا تحتاج، إذن، إلى تسويغ من وجهة نظر التطور البيولوجي. فأبسط أنواع التكاتف بين قوى العمل الفردية المختلفة تجسد من دون مراء صيغة أولية من صيغ العمل الجماعي المنسق. فشخص واحد لن يستطيع، وحده، تحريك صخرة عظيمة تسد مدخل مغارة معينة، وإن حاول ذلك طوال حياته؛ إلا أن عشرين رجلاً سينجزون هذا العمل خلال ساعات وجيزة حينما يتكاتفون ويعملون على نحو منسق.

وفي سياق تطور تقسيم العمل عبر التاريخ تطورت صيغتان مختلفتان على نحو بين؛ حقاً كان القاسم المشترك بينهما يكمن في التخصص، إلا أنهما كانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين من حيث المؤهلات. فهناك تقسيم العمل الحِرَفي الذي يتطلب من المرء أداء عمليات مختلفة اختلافاً كبيراً، وأن يتعلم ويكتسب التجارب خلال زمن طويل نسبياً إذا أراد إتقانه. إن هذه الصيغة هي أولى صيغ تقسيم العمل. وفي وقت، متأخر نسبياً، تبلور تقسيم العمل بين العاملين في المصنع الواحد. والمقصود بصيغة تقسيم العمل اللاحقة هذه

أن يتخصص كل عامل من عمال المصنع الواحد بأداء جزء ضئيل من العمليات المعقدة في ذلك المصنع؛ أي، خلافاً لتقسيم العمل المهني، لا يقوم العامل الواحد بأداء جميع العمليات الضرورية لإنتاج السلعة، بل هو يضطلع بأداء جزءٍ ضئيل من العمليات الضرورية لإنتاج السلعة، جزءٍ يستطيع العامل أن يتعلمه بيسر. وفي المحصلة النهائية لا ينطوي تقسيم العمل في داخل المصنع الواحد على الرتابة والملل فحسب، بل يمكن أن ينطوي على تشوهات جسمية واضطرابات نفسية أيضاً. فهو يجعل من بني البشر دمى تتحكم فيها الآلات. وإذا كان تقسيم العمل الحِرَفي يضطلع، في المقام الأول، بإنتاج سلع متنوعة، ويؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية لا عن هدف مقصود، بل – في أفضل الحالات، وعلى نحو جانبي ثانوي – يهدف تقسيم العمل داخل المصنع الواحد إلى ارتفاع الإنتاجية في المقام الأول. وحديث آدم سمث عن "مصنع الدبابيس" هو أشهر مثال على ارتفاع الكفاءة من خلال تقسيم العمل داخل المصنع الواحد؛ فقد كتب سمث قائلاً:

> فالعامل الذي لم يسبق له أن صنع الدبابيس أو تعلم صناعتها قط (فتقسيم العمل هو الذي جعل من صنع الدبابيس مهنة قائمة بذاتها)، والذي ما كان على دراية بكيفية استخدام الآلات والمعدات الضرورية لصناعتها (علماً بأن هناك احتمالاً كبيراً في أن يكون تقسيم العمل هو الباعث الذي حتم ابتكار هذه الآلات والمعدات)، يستطيع، إذا ما كان مثابراً جداً، أن ينتج دبوساً واحداً في أفضل الحالات وليس عشرين دبوساً بكل تأكيد. إلا أن صناعة الدبابيس المتعارف عليها في الوقت الحاضر لم تعد مهنة قائمة بحد ذاتها فحسب، بل أمست عملاً يتجزأ إلى عدد من خطوات تحتم في أغلب الحالات أن يتخصص العامل بأداء خطوة واحدة فقط. فعامل يسحب السلك، وآخر يعدله، وثالث يقطعه، ورابع يسنه، وخامس يشحذه عند الطرف لتركيب الرأس عليه؛ ويتطلب تصنيع الرأس عمليتين اثنتين أو ثلاثاً من العمليات المتميزة. أما تركيب الرأس على طرف الدبابيس وإزالة الهباب والسخام عنها وإعدادها للاستعمال فتلك مهن قائمة بحد ذاتها؛ وحتى تغليفها ووضعها في الصناديق المخصصة لنقلها إلى الأسواق يتطلب عملاً متخصصاً قائماً بحد ذاته. فلكي يتم إنتاج دبوس واحد – بهذا المعنى – هناك ما يزيد على ثماني عشرة خطوة مختلفة يضطلع عامل معين بأداء واحدة منها فقط في بعض المصانع، وعاملان أو ثلاثة عمال في مصانع أخرى... ولو عمل هؤلاء العمال منفردين بمعزل عن

> الآخرين، ومن دون تدريب وتخصص، لوجدنا من دون ريب في أن الواحد منهم ما كان سينتج 20 دبوساً في اليوم، لا بل من المحتمل أن الواحد منهم ما كان سينتج دبوساً واحداً؛ أي بعبارة أخرى، أن الواحد منهم ما كان سينتج واحداً من الدبابيس المائتين والأربعين، فضلاً عن إنتاج واحد من الدبابيس الأربعمائة والثمانين التي صاروا ينتجونها بفعل قيامهم بتقسيم العمل فيما بينهم بطريقة ذكية (Smith, 1978, 9 f).

انطلاقاً من هذه الفقرات يمكننا أن نستخلص استنتاجات مهمة بشأن الإنتاج القائم على تقسيم العمل. فما يلفت النظر هو أن سمث لا يرى أن ارتفاع الإنتاجية يكمن في التطور التكنولوجي بمعناه الدقيق فحسب؛ أي أنه لا يكمن في استخدام الآلات والمعدات الحديثة وإحلال رأس المال العيني محل العمل البشري في عملية الإنتاج، بل هو يكمن أيضاً - كما يؤكد سمث - في تطوير تنظيم عملية الإنتاج بنحو يضفي على العمليات التي يؤديها العمل جدارة كبرى. وبما أن هذا التنظيم الأكثر جدارة قد انتشر في سياق الثورة الصناعية وتعمق؛ لذا استغرق تحقق التقدم الاجتماعي النابع من التنظيم الأفضل لعمليات العمل، حقبة طويلة شبيهة بحقبة التقدم الحضاري الذي تحقق بفعل التقدم التكنولوجي. ونحن حينما نؤكد هذا كله فإننا لا ننفي طبعاً أن العالم القديم - والصين على وجه الخصوص - قد عرف البدايات الأولى لتقسيم العمل داخل المصنع الواحد، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه البدايات الأولى لم تتطور إلى حدث يتصف بالديمومة وبالتصعيد. ومهما كانت الحال، فإن مثال مصنع الدبابيس الوارد عند سمث يدلنا على أن للتطورات التي تطرأ على تنظيم العمليات التي يضطلع بها العمل أهمية قصوى بالنسبة إلى جدارة عملية الإنتاج. فقد أمسى - كما هو معروف - من سمات العصر المطالبة بضرورة ترشيق الإنتاج، وتقليص الإدارات، والدعوة إلى الحد من التدرج الهرمي في العلاقات الاجتماعية في داخل المصنع الواحد، وإلى إعادة النظر في هذه العلاقات الفوقية مادامت هذه الخطوات، أيضاً، وسائل ضرورية لرفع الإنتاجية. ولا مراء في أن هذه الأمور كلها لا تدور، في المقام الأول، حول التكنولوجيا بالمعنى الدقيق المتعارف عليه، بل هي تدور حول التنظيم الاجتماعي في داخل المصنع. ولا يساورنا الشك أبداً في أن هذه التغيرات الاجتماعية الإيجابية يمكن أن تكون، في بعض

الحالات على أدنى تقدير، أكثر نفعاً وأعظم فاعلية من الكثير من التجديدات التكنولوجية. وما نقوله هنا لا يصدق من وجهة نظر المصنع الواحد فحسب، بل هو الصواب بعينه من وجهة نظر مجمل الاقتصاد الوطني. إلا أن من أخطاء الماضي القريب الاعتقاد أن بالإمكان إصلاح الوضع الاقتصادي الكلي (Macroeconomics)؛ انطلاقاً من ميزات الجدارة السائدة في المشروع الصناعي الهادف إلى تحقيق الربح (Microeconomics) ومعاييرها. فالأخذ بميزات المشروع الصناعي ومعاييره ينطوي على تجاهل للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين على السياسة الاقتصادية الكلية الناجحة مراعاتها والأخذ بها. فعلى سبيل المثال لم يراع - لا في سياق خصخصة المشروعات الحكومية ولا في سياق تحرير الاقتصاد الوطني من القيود الحكومية - أن الهياكل التحتية، المادية واللامادية [أي المعنوية والروحية، المترجم]، لا يجوز أن تخضع لمتطلبات تحقيق الربح المتعارف عليها في المشروع الصناعي التابع للقطاع الخاص، ولاسيما إذا كان المرء يعي فعلاً أن السهر على المصلحة العامة؛ أي مصلحة المجتمع ككل - حاضراً ومستقبلاً - من صلب مسؤوليته. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال أغنى دولة في العالم، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أنها قد أمست تعاني هزال هياكلها التحتية المادية والمعنوية. وربما كانت الحالة السائدة في العاصمة واشنطن خير دليل على ذلك؛ فقد تفاقم هذا الهزال في "عاصمة العالم" إلى درجة صار في وسع السائح العابر أن يراه بيسر وعن كثب.* وفي الواقع، يتعارض التأكيد المستمر على أهمية النمو المستديم تعارضاً تاماً مع تقليص دور الدولة في المجالات ذات الأهمية القصوى للمواطنين، ويتنافى تماماً وخصخصة المرافق العامة والمشروعات التنموية وترك القرارات بشأنها لمساعي تحقيق أعلى ربح في أقصر وقت ممكن، وما يرافق هذه المساعي في الكثير من الحالات من نهب واستغلال. فقد أمسينا الآن نشهد بوضوح أن سياسة الخصخصة المتعجلة، والمنطلقة من استنتاجات خاطئة مستقاة من اقتصادات المشروع، لا تؤدي إلى

* ربما كان إخفاق الإدارة الأمريكية في التعامل مع العاصفة الجوية التي دمرت مدينة نيو أورلينز في دلتا المسيسيبي خريف عام 2005 خير دليل على ما يقوله المؤلف. (المترجم)

تدهور نوعية الخدمات والسلع المقدمة للجمهور فحسب، بل تسبب أيضاً انهيار التزود بالخدمات والسلع العامة. وربما كانت أزمة الطاقة التي عصفت بولاية كاليفورنيا وانهيار إنرون، الشركة الناشطة في مجال الطاقة، والتي تعد الشركة الأمريكية العملاقة الكبرى السابعة، خريف عام 2001، خير شاهد على مخاطر سياسة الخصخصة المتعجلة. كما أفرزت سياسة الخصخصة المتعجلة مخاطر جمة بالنسبة إلى سلامة المواطنين أيضاً وأمنهم؛ ويمكننا أن نستشهد في هذا السياق بشركات السكك الحديدية البريطانية وقيامها بخفض التكاليف على حساب سلامة المسافرين وأمنهم.

كذلك سببت سياسة الخصخصة المتعجلة ارتفاع درجة الاحتكار، وخلقت شركات احتكارية جديدة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتعمل بمنأى عن رقابة المجتمع. ويتوافق التشوه والخلل اللذان سببتهما الليبرالية المحدثة لدولة الرعاية الاجتماعية مع مصلحة الطبقة الثرية بكل تأكيد. فهذه الطبقة ليست بحاجة إلى السلع والخدمات العامة إلا بصعوبة، كما أنها في غنى عن الرعاية الاجتماعية تماماً. إن شكواها تنصب، فقط، على العبء الضريبي الذي يفرضه عليها المجتمع.

وفي الواقع، فإن الدولة ذات المجتمع المدني المتطور بأمس الحاجة إلى أساس مالي مناسب. بهذا المعنى يفترض أن ترتفع نسبة العبء الضريبي إلى الدخل القومي عبر الزمن، لا أن تنخفض. وكان آدولف فاغنر (Adolph Wagner) (1835-1917)، الخبير الألماني بالمالية العامة في القرن التاسع عشر، قد أكد، من خلال "القانون" المسمى باسمه، أن مهمات الدولة لا تقصر على الوظيفة التقليدية المتمثلة في "توفير الأمن وإقامة العدل"، بل تتطور عبر الزمن لتشمل "وظيفة دعم الثقافة وتقديم الرعاية الاجتماعية". ولا مراء في أن ما توصل إليه فاغنر لا يعكس تطوراً تحتمه قوانين طبيعية، بل هو حصيلة مبدأ ينبغي للسياسة الاجتماعية أن تسير على هديه. ولم يكن من محض المصادفة أن يعكس "قانون فاغنر" الفكر الذي جاءت به المدرسة التاريخية التي أسسها علماء الاقتصاد الألمان. فقد كانت هذه المدرسة - كما هو معروف - قد اتخذت موقفاً نقدياً حيال الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي وتصدت للكثير من الأفكار التي

نادى بها الاقتصاديون الليبراليون. وبقانون فاغنر هذا كان منظوره أكثر شمولية من المنظور الصائب الذي عبر عنه جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith)* في سياق حديثه عن "ثراء الخواص وفقر الدولة"؛ ففاغنر يرى أن "فقر الدولة" يعني، أيضاً، فقر جمهور الناس دائماً وأبداً؛ لأن الفئات ذات الدخول المنخفضة على وجه التعيين هي التي تتضرر من الخصخصة وتحرير المشروعات من التوجيه الحكومي، ومن السياسة الرامية إلى خفض الضرائب من دون تبصر ومن غير تردد. ومع هذا كله يبقى تهليل الشركات العملاقة للتوجه العالمي إلى خفض الضرائب المفروضة على الشركات متواضعاً (HB, 2002, 41)؛ لأنها لا تريد أن تكف عن شكواها الاستراتيجية من «عِظَم العبء الضريبي الملقى على كاهلها». إلا أن المطلعين على خفايا الأمور على بينة من أن الدول الغنية – وليس هذه فحسب – قد أمست تركز العبء الضريبي على دخول العمال أكثر فأكثر، وأن أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية رأس المال وما سوى ذلك من ثروات لم يعودوا يسهمون في تمويل الإنفاق العام إلا بصعوبة. وانتقد "التقرير حول التنمية في العالم عام 2000/ 2001"، المنشور تحت عنوان **مكافحة الفقر** هذه التطورات؛ إذ ورد فيه:

> الفقر ليس ظاهرة مقصورة على الدول النامية فحسب. ففي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثمة فئات عريضة تعاني الفقر أيضاً. ومع أن جميع هذه الدول تنتهج نظام السوق، وتعمها الحياة الديمقراطية، وتتسم بالغنى فعلاً، إلا أن الاختلافات الأيديولوجية بينها وما ينشأ عن هذه الاختلافات من تباين في استعداد الرأي العام لدعم البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر أدت، مجتمعة، إلى تباين أبعاد الفقر ودرجته بين هذه الدول.

---

* جون كينيث جالبريث اقتصادي مشهور، ولد عام 1908 في كندا وتلقى تعليمه الجامعي الأولي بها، وكان قد حصل على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا التي قام بالتدريس فيها أولاً، وفي جامعتي هارفرد وبرنستون بعد ذلك. كما شغل مناصب سياسية مهمة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان وثيق الصلة بالحزب الديمقراطي. وعمل سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الهند ما بين العامين 1961 و1963. وقد ألف أكثر من ثلاثين كتاباً في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (المترجم)

> ومما يلفت النظر أن المرء لا يشاهد الفقر في هولندا إلا في حدود ضيقة. وتعزى هذه الظاهرة إلى المدفوعات التحويلية الشاملة... وعلى ما يبدو لم تسبب هذه المدفوعات التحويلية إعاقة النمو الاقتصادي (Armut, 2001, S. 140).

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أبعاد الفقر ودرجته في المجتمع الغني تحدد، على نحو جوهري، من خلال عوامل سياسية ومواقف أيديولوجية؛ أي - على وجه التحديد - من خلال توزيع القوى السياسية بين الفئات المختلفة وطرائق مزاولة هذه الفئات للسلطات التي تمسك بزمامها. فالديمقراطية ذاتها ليست ضمانة مؤكدة لتفادي نشوء الفقر، وإذا كنا على صواب في هذا التقدير، أي إذا كانت الديمقراطية ذاتها ليست ضمانة مؤكدة لتفادي الفقر، فلا ريب في أنها ليست الضمانة المؤكدة لتحقيق الشروط الضرورية لإقامة المجتمع المدني. كما أن على المجتمع، أيضاً، أن يضع لنفسه قيماً أخلاقية محددة، وأن يتقيد بالسير على هدى هذه القيم. وفي سياق هذا كله، لا مراء في أن تتيح الديمقراطية إمكانيات واسعة للتقدم الاجتماعي؛ إلا أن الانتفاع بهذه الإمكانيات ليس أمراً حتمياً، فانتهاج الديمقراطية لا يضمن، بالضرورة، انتفاع كل أفراد المجتمع من الإمكانيات المتاحة لهم.

ومقارنة بالتقدم التكنولوجي يحظى التقدم الاجتماعي في المنظور الاقتصادي الكلي؛ حيث يدور الأمر حول تنظيم الاقتصاد الوطني تنظيماً يخدم المجتمع ككل، بأهمية كبيرة تفوق الأهمية التي يحظى بها في اقتصادات المشروع. وتعكس البطالة المخيمة على الاقتصادات الغنية في الوقت الراهن مشكلة تنظيمية تضرب جذورها في التوجهات التي تسير على هديها إدارة الاقتصاد الكلي؛ وبهذا فإنها مسألة تتعلق بتوزيع القوة السياسية على فئات المجتمع المختلفة. فالقرارات التنظيمية؛ أي القرارات التي تتخذها السلطة السياسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ليست سوى نتيجة يفرزها توزيع القوى المهيمنة على السلطة. فلو كانت السلطة المشرفة على إدارة الاقتصاد الكلي بيد الطبقة العاملة، لكان قد تم توزيع الدخل القومي على نحو مختلف، ولكان المجتمع قد حقق حالة الاستخدام التام للعمالة. ويؤكد التقرير الذي قدمه البنك الدولي بشأن مكافحة الفقر - وقد أشرنا إليه سابقاً - باستمرار ومن دون كلل وملل على أن للفقر علاقة وطيدة بالكيفية التي تُمارس فيها

السلطة وبالمصالح التي تحظى باهتمامات الفئات التي تمسك زمام السلطة. من هنا لا غرابة أن نعثر في التقرير المذكور على دعوة قوية اللهجة لمنح الفقراء الفرصة لإسماع صوتهم وتعزيز نفوذهم. وقد أمسى من موضات العصر أن يسوغ المرء عجز السياسة عن تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة من خلال ظاهرة العولمة التي أمست حجةً يستخدمها بعض الناس؛ لتسويغ كل نواحي القصور السياسية، ولتعزيز كل المواقف الأيديولوجية. وخلافاً لكل هذه المزاعم والتسويفات لا تعوق العولمة السياسة الوطنية خلق فرص عمل في الاقتصاد المحلي أبداً. وإذا كانت أسطورة العولمة قد دأبت على إقناعنا بأن السياسة الاقتصادية الوطنية تبقى، في واقع الحال، مقصورة على التكيف مع معطيات السوق العالمية، فإن المقارنة بين الوضع الاقتصادي الذي ساد فرنسا أولاً، وألمانيا ثانياً خلال الفترة الواقعة بين عام 1997/ 1998 وعام 2001؛ أي خلال فترة حكم ليونيل جوسبان وجيرهارد شرودر، تبين بجلاء أن ثمة مساحة واسعة تستطيع السياسة الوطنية الرامية إلى خلق فرص للعمل أن تتحرك في إطارها. فالسياسة الفرنسية كانت قد ركزت جهودها على تنشيط الطلب الوطني على السلع، فأحرزت نتائج فاقت على نحو بيِّن النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الألمانية الرامية إلى تشجيع التصدير فقط (DIW,40/01). ففي فرنسا انخفض معدل البطالة من 12.3٪ عام 1997 إلى أقل من 9٪ عام 2001، أما في ألمانيا فقد اتسم تراجع معدل البطالة بالتواضع نسبياً؛ إذ إنه انخفض من 9.9٪ عام 1997 إلى حوالي 9٪ عام 2001. حقاً كان كلا البلدين قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً في درجة التشغيل إثر تغير الحكومة فيهما، في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، إلا أن فرنسا كانت قد أحرزت هنا أيضاً نتائج كبرى. فانطلاقاً من الفترة الزمنية الواقعة بين عام 1997/ 1998 وعام 2000 ارتفع في فرنسا تشغيل الأيدي العاملة (بما في ذلك العمل بضع ساعات في اليوم) بمعدل سنوي بلغ، في المتوسط، 1.42٪، أما في ألمانيا فقد بلغ هذا المعدل 1.16٪ (بحسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD,2001/1,288). وتتوقف فاعلية السياسة الاقتصادية، الرامية إلى حل المشكلات الاجتماعية، على التجديدات التنظيمية التي تتخذها لمواجهة المشكلات التي يعانيها المجتمع. فهذه التجديدات التنظيمية تشكل بطريقة أو أخرى الإطار الاجتماعي-الثقافي الذي يتحقق فيه

التقدم التكنولوجي، وتسعى المشروعات انطلاقاً من شروطه إلى رفع كفاءتها. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أننا نشهد، منذ بداية الأزمة الاقتصادية الحديثة العهد التي عصفت بالاقتصاد العالمي في منتصف سبعينيات القرن العشرين، تناقضاً متزايداً: فهناك أولاً الجهود المكثفة المبذولة من أجل التحديث وما يصاحب هذه الجهود، في كثير من الحالات، من دعاية محمومة تنادي بضرورة التطوير والتجديد على مستوى المشروعات، وهناك ثانياً السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرجعية المطبقة على الصعيد الاقتصادي الكلي. وفي هذا السياق نود أن نذكر القارئ، على سبيل المثال لا الحصر، بنواحي القصور المتزايدة في المجال التعليمي، هذا المجال الذي يشكل العماد الأساسي الذي يحدد في الأمد الطويل كفاءة الاقتصاد والمجتمع. إن هذا التناقض المتزايد يعوق جهود التحديث المبذولة على مستوى المشروعات من تحقيق النجاح المنشود إلى حين من الزمن على أدنى تقدير؛ لأن إخفاق النظام الكلي يؤدي على نحو تدريجي متعاقب إلى تدهور قدرة المجتمع على استيعاب التحديث الضروري. فعلى سبيل المثال، يعني ارتفاع دخول الجمهور، في الأجل المتوسط، بمعدل أدنى من المعدل الذي تنمو به الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، أن الكثير من المنتجات التي تم تطويرها، وتم إنتاجها وفق أحدث المبتكرات التكنولوجية لن تجد الطلب العريض اللازم لتصريفها؛ من هنا ستزداد مخاطر الإفراط في الاستثمارات القائمة على حسابات خاطئة.

ويعني ارتفاع الإنتاجية أن كمية العمل الضرورية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلع قد انخفضت. بهذا المعنى يشكل رفع الكفاءة شرطاً ضرورياً لارتفاع كمية السلع المنتجة بكمية العمل المتاحة نفسها. فعلى هذا النحو فقط تتحقق إمكانيات ارتفاع دخول الجميع؛ أي إمكانيات النمو الاقتصادي المكثف (intensive). فعدم تحقق نمو في الإنتاجية يعني أننا سنحصل من خلال كمية العمل نفسها، عاماً بعد عام، على كمية الإنتاج نفسها. حقاً سيكون بالمستطاع ارتفاع الناتج القومي؛ بفعل النمو السكاني؛ أي بفعل ارتفاع عدد العاملين، إلا أن هذا النمو الموسع (extensive) لا يعني أن متوسط إنتاج العامل الواحد قد ظل ثابتاً فحسب، بل يمكن أن يعني، أيضاً، أن متوسط الإنتاج هذا قد انخفض. في هذه الحال لن يزداد المجتمع رفاهية، ولن ترتفع الرفاهية الفردية إلا من خلال إعادة

التوزيع؛ أي إن ارتفاع رفاهية الفرد سيكون على حساب رفاهية فرد آخر. وخلال مرحلة طويلة من التاريخ الحضاري الذي مرت به البشرية اتسمت إنتاجية العمل طوال آلاف السنين بالتدني النسبي؛ من هنا فما كان، آنذاك، بالإمكان زيادة الثروة إلا من خلال استغلال الآخرين. وكانت الغالبية العظمى من العمال تئن تحت وطأة مستوى معيشي لا يزيد إلا بصعوبة على مستوى حد الكفاف وسد الرمق. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن ساعات العمل اليومي كانت، في الغالب، أدنى بكثير من ساعات العمل اليومي التي أُجبر العمال على أدائها في الأعوام المائة والخمسين التي تلت اندلاع الثورة الصناعية. ومع أن نمو الإنتاجية، أو بالأحرى ارتفاع الكفاءة الاقتصادية، شرط ضروري لتحسن الحالة المعيشية لدى الجميع، إلا أن تحقق هذا الشرط لا يكفي. فلكي يتحقق هذا التحسن المنشود لابد من ضمان مشاركة الجميع في الرفاهية. ولعل التأكيد هنا على أن هذه المشاركة تتحقق فقط في حالة ارتفاع الطلب السلعي إثر ارتفاع الطاقات الإنتاجية من نافل القول، أي أنها تتحقق فقط في حالة نمو دخول الفئات العريضة من المجتمع بالمقدار المناسب لنمو الطاقات الإنتاجية. ولكن مسألة توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة – كما أشرنا إلى ذلك سابقاً – تتعلق بماهية الفئة الاجتماعية المهيمنة على زمام السلطة.

ثانياً: العمل الضروري والعمل الفائض - بضعة مصطلحات تخص نظرية العمل في القيمة

تؤكد النظرية الاقتصادية السائدة أن نظرية العمل في القيمة* تنطوي على "خطأ" بيّن. من هنا لا تكاد تلعب الأفكار المستقاة من نظرية العمل في القيمة أي دور يذكر في الكتب الاقتصادية التي يدرسها الطلبة في أروقة الجامعات. وحين يتم تناول هذه النظرية في سياق الحديث عن تاريخ الفكر الاقتصادي، سرعان ما يستخدم المحاضر بلاغته ليدلّ على الضلال المزعوم الذي يكتنف هذه النظرية التي تحاول أن تشرح العوامل التي تحدد قيم السلع. وكما سبق أن أشرنا، فقد كانت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تعتقد اعتقاداً

* لاحظ أن بعض المؤلفين العرب ترجم مصطلح "نظرية العمل في القيمة" إلى "نظرية كمية العمل" أيضاً. (المترجم)

جازماً بصواب نظرية العمل في القيمة. وكان رائد التحليل النظري في المدرسة الكلاسيكية، البريطاني ديفيد ريكاردو (1772-1823)، قد صاغ نظرية العمل في القيمة بأسلوب أكثر دقة وإصراراً من "مؤسس" الاقتصاد السياسي آدم سمث. فقد كان ريكاردو قد وضع أساس تلك النظرية التي صارت تعرف باسم "قانون القيمة". وفحوى هذا القانون هو أن أسعار البضائع تتناسب وكميات العمل المتجسدة في البضائع. وكان كارل ماركس (1818-1883) قد اعتنق هذه المقولة فجعل من نظرية العمل في القيمة صرحاً أشاد عليه مجمل نظريته العظيمة. وإلى ماركس يعود الفضل في صوغ نظرية فائض القيمة، هذه النظرية التي تشرح الكيفية التي تتحقق فيها الدخول التي يحصل عليها الأفراد الذين لا يعملون (أي الدخل الذي يحصلون عليه من الثروة)، بالرغم من أن قيم البضائع تتحدد من خلال كميات العمل المتجسدة بالبضائع. وتفسير هذا يكمن في أن العمل يتسم بأنه ينتج قيمة تفوق متطلبات إعادة إنتاج قوة العمل المستهلكة في سياق عملية الإنتاج، وأن الفائض المتحقق (Surplus) هنا هو المصدر الذي يمول الاستثمارات وإنفاق ملاك الأراضي.

وإلى يومنا الراهن ماانفك علماء الاقتصاد يتجادلون حول مدى صحة نظرية العمل في القيمة. وكانت قد بُذلت في الآونة الأخيرة مجدداً محاولات لإثبات صحة هذه النظرية. وكانت هذه المحاولات الرامية إلى "رد الاعتبار إلى قانون القيمة" (Helmedag, 1994) قد سببت اندلاع جدل حاد ومناقشات حامية الوطيس (Helmedag, 1997). إلا أن هذا الجدل لم يسفر عن تفنيد نظرية العمل في القيمة.

وتنتمي نظرية العمل في القيمة إلى فصيلة النظريات الموضوعية في تفسير القيمة، وعموماً ترى هذه النظريات أن قيمة البضاعة تحدد من خلال تكاليف الإنتاج، أو من خلال كمية العمل المتجسدة في البضاعة بقدر تعلق الأمر بمنطوق نظرية العمل في القيمة. إلا أن هناك سلعاً أخرى تتصف، أولاً بأنها تُشبع بعض الحاجات، لا بل تُشبع حاجات ضرورية لحياة الإنسان (كالهواء مثلاً)، وأن في وسع بني البشر ثانياً الحصول عليها من دون تكاليف عمل محددة أو بتكاليف عمل ضئيلة مقارنة بالتقويم العالي الذي تحظى به عندهم. وبحسب ما يبدو أول وهلة لا يتسق هذا التناقض بين القيم – أعني انطواء

البضاعة على قيمة استعمالية كبيرة أو بالأحرى منفعة عظيمة أولاً وإمكانية الحصول عليها من دون تكاليف عمل أو بتكاليف عمل متدنية جداً مقارنة بمنفعتها العظيمة ثانياً- مع منطوق نظرية العمل في القيمة. من هنا فقد راح الاقتصاديون يحاولون صوغ نظرية في القيمة تحل هذا اللغز أو التناقض بين القيم. وكان هؤلاء الاقتصاديون قد عثروا على ما يسمى النظرية الذاتية في القيمة. وترى هذه النظرية أن "القيمة" ليست أمراً موضوعياً، بل هي حصيلة التقويم "الذاتي". فعلى سبيل المثال قد ينطوي خاتم ذهبي على قيمة ذاتية عالية؛ أي إن قيمته قد تحظى بتقويم عالٍ من وجهة نظر فرد معين، إلا أن هذا الخاتم ذاته (أي من حيث إنه خاتم وليس من حيث إنه بديل عن النقود بإمكان المرء أن يستبدل به بضاعة أو بضائع أخرى فيحصل عليها) قد يكون من دون قيمة بالنسبة إلى شخص آخر. ويخفي النزاع النظري القائم إلى الآن بين الاقتصاديين، حول النظرية الذاتية والنظرية الموضوعية بشأن القيمة، أن هناك مصطلحين مختلفين للقيمة في الواقع؛ من هنا، فإن كل نظرية من هاتين النظريتين تدور حول سؤال مختلف. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فعندئذ ليس هناك ما يحتم تناحر النظريتين، بل هناك ما يدعو إلى أن يسود بينهما الائتلاف والتوافق. فكل كمية عمل تبذل لإنتاج بضاعة ما تجسد في الواقع معياراً موضوعياً للقيمة. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن كمية العمل هذه تخضع، في الوقت ذاته، لتقويم ذاتي. فالإنسان الذي يبذل الجهد ويستهلك قواه البشرية هو الذي يقرر كون البضاعة التي ينتجها تستحق، في منظوره الذاتي، أي الخاص، كل الجهد الفكري والإرهاق البدني اللذين سيتحملهما، وساعات الراحة وأوقات الفراغ التي سيضحي بها وهو ينتج البضاعة المعنية أو لا. ولكن، إذا ما اتخذ المرء القرار بشأن إنتاج البضاعة المعنية، فستكون كميات العمل المتجسدة في البضائع المنتجة هي التي تحدد القيمة الموضوعية لهذه البضائع؛ مادام القاسم المشترك الذي يجمع بينها هو أن هذه البضائع جميعاً نتاج العمل، أو بالأحرى، تجسد عملاً مجرداً (abstract). ويتحقق في سياق عملية الإنتاج، القائمة على أسلوب تقسيم العمل، إنتاج كلي تساوي قيمته كمية العمل المبذولة في عملية إنتاجه؛ بهذا لن يلعب التقويم الذاتي، الذي يكنه هذا الفرد أو ذاك للمنفعة التي سيحصل عليها من هذه البضائع، أي دور في تحديد قيمة البضائع المنتجة. بهذا المعنى تجسد كمية العمل المبذولة على مستوى

الاقتصاد الكلي، على نحو ما، مجموع القيم الذاتية، أي إنها بمنزلة حاصل جمع مليارات التقويمات الفردية التي كنَّها المواطنون للسلع.

إلا أننا لا ننوي التطرق هنا بإسهاب إلى النزاع القائم بين أنصار نظرية القيمة الموضوعية ودعاة نظرية القيمة الذاتية. فللإحاطة بالأهمية التاريخية للعمل فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن يكون المرء على بينة بشأن الفارق القائم بين العمل الضروري والعمل الفائض. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع ارتأينا أن نتناوله بشيء من الإسهاب في الصفحات القادمة.

العمل والعمل الفائض في نموذج مبسط لا وجود للنقود فيه

إجمالاً يمكن تقسيم مجمل الإنتاج السلعي إلى شقين: بضائع ضرورية تتوقف عليها حياة الإنسان، وبضائع أخرى تُستخدم إما لجعل حياة بني البشر أكثر بهجة وراحة، أو لأغراض الاستثمار؛ أي لأغراض إعادة الإنتاج الموسع، أو لتلبية متطلبات حياة الترف والنعيم التي تعيشها الطبقة العليا، أو كوسائل للتدمير والخراب (الأسلحة والحروب)، أضف إلى هذا أن بعض السلع المنتجة يمكن أن تكون منتجات لا قيمة تبادلية لها؛ لأنها كانت حصيلة إفراط في الإنتاج نشأ بفعل إخفاق وظيفي اتسم به النظام الاقتصادي المعني؛ ومن ثم فقد أمسى يتعين "التخلص" منها بطريقة ما.

ومنذ فجر التاريخ الحضاري للبشرية يلاحظ المتتبع أن ثمة ما هو ضروري لحياة الإنسان، وما هو زائد على اللزوم قليلاً أو كثيراً. ولما كان الإنتاج برمته يقوم على العمل البدني والعمل الفكري، لذا يمكننا، اتساقاً مع التمييز بين الضروري وما يزيد على الضروري، التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي أيضاً.

وينتجُ العملُ الضروري المنتجَ الضروري (لبقاء الإنسان على قيد الحياة)؛ وقياساً على هذا ينتجُ العملُ الزائدُ على ما هو ضروري؛ أي العمل الفائض، منتجاً زائداً، أي منتجاً فائضاً على ما هو ضروري؛ وكمصطلح مرادف جرت العادة على أن يتحدث المرء عن فائض الإنتاج أو عن الفائض من باب الاختصار. وينطوي هذا التمييز على أهمية عظيمة

بالنسبة إلى مسيرة العالم عبر التاريخ؛ من هنا ومن أجل الإحاطة بمغزى هذا التمييز، يجدر بنا أن نتعمق بعض الشيء في الموضوع انطلاقاً من مثال حسابي مبسط. فلنفترض أن ثمة أسرة ريفية تقليدية تحصل على كل ما تحتاج إليه لقوتها اليومي من عملها الزراعي. ولنفترض أن المزارع وجميع أفراد أسرته القادرين على العمل يعملون 10 ساعات في اليوم على مدار 300 يوم في العام وسطياً. وإذا ما افترضنا أن أربعة أفراد من الأسرة قادرون على أداء هذا العمل، فسيبلغ المجموع الكلي لساعات العمل 12000 في العام الواحد. بساعات العمل هذه، البالغة 12000، تستطيع الأسرة أن تنتج ما يكفيها للوفاء بمتطلبات إعادة الإنتاج البسيط؛ أي أن تنتج ما يكفيها للحصول على المتطلبات الضرورية للحياة وعلى ما يعوض عن البذور المستخدمة ويسد الحاجة إلى إصلاح الآلات وما سوى ذلك من أمور. ومعنى هذا أن عمل هذه الأسرة لا يفضي إلى عيش يتسم بالترف والنعيم، أو إلى تحقيق استثمارات تطورُ عمليةَ الإنتاج، بل سيفضي إلى تحقيق ما يطلق عليه إعادة الإنتاج البسيط فقط. ولكن بما أن الأسرة تعمل 300 يوم في العام فقط، وسطياً، فهناك احتياطي يبلغ 65 يومَ عمل. وإذا ما افترضنا أن المزارع قد صار مجبراً على دفع رسوم لمالك الأرض أو مَن سواه من ذوي السلطة والجبروت، فلا ريب في أن المزارع سيكون مجبراً على تمديد أوقات العمل بغية الحصول على فائض الإنتاج الذي تطالبه به الطبقة المتسلطة. بهذا المعنى حتمت علاقات الهيمنة السائدة على المزارع أن يدفع رسماً إجبارياً. وبما أن هذا الرسم يستخدم لتمويل نفقات الطبقة المتسلطة العاطلة عن تأدية عمل [إنتاجي، المترجم]، وليس – كما هي الحال بالنسبة إلى إنفاق الضرائب في دولة تخضع لأسس الحياة الديمقراطية – لتمويل المشروعات والخدمات العامة؛ أي لتمويل ما يخدم مصلحة الجمهور العامل؛ لذا يجسد هذا الرسم استغلالاً بيناً، إنه استيلاء على عمل الآخرين أو، بتعبير أكثر دقة، استيلاء على منتجات الآخرين. وانطلاقاً من مثالنا الحسابي، دعنا نفترض الآن أن العاملين الأربعة من أفراد الأسرة الريفية المعنية قد أخذوا يعملون 30 يوماً إضافياً بواقع 10 ساعات في اليوم، فسنجد أنهم زادوا ساعات العمل بما يساوي 1200 ساعة أو ما يساوي 10٪. إن "العُشر" الذي يُنتج بهذا العمل الإضافي؛ يُخصص لتمويل نفقات الطبقة المتسلطة العاطلة عن العمل، أي الطبقة التي استطاعت أن تحقق لنفسها هذه المكانة من خلال "الاحتيال والعنف" وما سوى ذلك من أساليب الإكراه.

وتساوي النسبة القائمة بين العمل الإضافي (1200 ساعة عمل في العام) والعمل الضروري (12000 في العام) النسبة القائمة بين فائض الإنتاج والإنتاج الضروري. وتبلغ هذه النسبة في مثالنا 1 : 10. وتسمى هذه النسبة معدل الفائض. كذلك في حالة استيلاء ذوي السلطة والهيمنة على فائض الإنتاج، درجت العادة على أن يطلق المرء على هذه النسبة مصطلح معدل فائض القيمة أو بالأحرى درجة الاستغلال. والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن فائض الإنتاج لا يتحقق إلا إذا بلغت إنتاجية العمل مستوى يسمح بإنتاج المنتجات الضرورية من دون الحاجة إلى تخصيص كل كمية العمل المتاحة لإنتاجها. ولعل من نافل القول تأكيد أنه مادام لا يوجد فائض إضافي، فلن تكون هناك إمكانية لوجود طبقة تستولي على فائض الإنتاج من دون أن تؤدي، هي نفسها، عملاً منتجاً أو نشاطات أخرى لا تسهم في العملية الضرورية لإعادة الإنتاج؛ وتبقى هذه الحقيقة قائمة، وإن انطوت هذه النشاطات على "قيمة لا يستهان بها" من وجهة النظر غير الاقتصادية.

العمل والعمل الفائض في النظام الاقتصادي الذي يتم فيه تداول النقود

إن التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي، أو بالأحرى التمييز بين المنتج الضروري وفائض الإنتاج الذي أشرنا إليه في سياق مثالنا الحسابي الخاص بالأسرة الريفية، ينطبق في الواقع على جميع عمليات الإنتاج وكل علاقات الإنتاج. وإذا ما طبقنا هذا التمييز على النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يحصل فيه العامل الأجير على أجر نقدي لقاء كل ساعة عمل يؤديها، فمن المحتمل جداً أن تفقد علاقات التوزيع الكثير من شفافيتها؛ لأن الأمر سيبدو عندئذ كما لو كان العامل يحصل على أجر يجزيه عن جميع ما يؤديه من عمل، ولاسيما أن رب العمل يدفع له أجراً عن كل ساعة عمل يؤديها. ومع هذا، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن إجمالي ساعات العمل التي يؤديها العامل الفرد والتي يؤديها جميع العاملين معاً؛ أعني ساعات "إجمالي العمل الاجتماعي"، يجب أن يحقق إنتاجاً يفوق مجمل الأجور المدفوعة للعمال، إن هذه

الحقيقة أمر لا مناص منه في حالة سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية، إنها ضرورة حتمية يفرزها المنطق الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي. فالإنتاج الكلي يتوزع على دخول العاملين المستأجرين والدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة. بهذا المعنى تجسد الدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة فائض القيمة الذي تحقق بفعل العمل الإضافي؛ إنه يساوي ذلك الجزء من فائض الإنتاج الذي لم يحصل عليه العاملون بأجر. وفي الحالات القصوى من الممكن أن يستحوذ الرأسماليون على مجمل فائض الإنتاج. وإذا ما نظرنا إلى الظروف التي يحصل العاملون بموجبها على أجورهم ورواتبهم على ضوء التمييز بين العمل الضروري والعمل الإضافي، فستواجهنا، مبدئياً، الحالة الآتية التي نفضل شرحها، هنا أيضاً، مستعينين ببعض الأرقام، وبفرضية مفادها أن العامل يعمل 36 ساعة في الأسبوع، وأن القيمة المضافة المتحققة في الساعة الواحدة تبلغ 100 وحدة نقدية. بناءً على هذه الفرضية سيبلغ الناتج الكلي المتحقق في 36 ساعة عمل 3600 وحدة نقدية. ولنفترض أيضاً أن الأجر الإجمالي للساعة الواحدة؛ أي قبل دفع الضرائب واستقطاع أقساط التأمين الصحي والاجتماعي، يبلغ 50 وحدة نقدية. فسيبلغ مجموع الأجر الأسبوعي بهذا 1800 وحدة نقدية وستكون هناك 1800 وحدة نقدية من الإنتاج فائضَ قيمة يوزع على مختلف أصحاب الثروة (إما كربح بالمعنى المتعارف عليه، أو كريع يجنيه مالك العقار، أو كفائدة على رأس المال). وإذا افترضنا أن الدولة تستقطع من الدخل الإجمالي ضرائب وأقساط تأمين صحي واجتماعي بنسبة تبلغ 30٪ من الدخل الإجمالي الذي يحصل عليه العاملون بأجر، و40٪ من الدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة، فسيبلغ عندئذ مجموع الضرائب والرسوم المستقطعة من الدخول التي يحصل عليها العاملون بأجر 540 وحدة نقدية ومن الدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة 720 وحدة نقدية. بهذا يحصل العاملون بأجر على دخل صاف يبلغ 1260 وحدة نقدية ويحصل أصحاب الثروة على دخل صاف يبلغ 1080 وحدة نقدية.

ويُطلق مصطلح الأجر حتى على الدخول التي يتقاضاها مديرو المشروعات ومَنْ سواهم من العاملين في المراكز المتقدمة في الشركات، أو أرباب العمل؛ أي الرأسماليون، وذلك كأجر افتراضي لقاء قيامهم بإدارة المشروعات.

	الناتج القومي	ساعات العمل
المجموع الكلي للقيمة المضافة	3600	36
مطروحاً منه تكاليف العمل أو بالأحرى دخل العاملين بأجر	1800	18
المتبقي كدخل لأصحاب الثروة	1800	18

وبما أننا افترضنا أن نسب الضرائب وما سوى ذلك من أقساط التأمين الصحي والاجتماعي تبلغ 30٪ من الدخل الإجمالي الذي يحصل عليه العاملون بأجر، و40٪ من الدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة؛ لذا فستكون الحسابات الخاصة بصافي الدخل على النحو الآتي:

	بحسب وحدات الناتج القومي	بحسب ساعات العمل
إجمالي دخل العاملين بأجر	1800	18
ضرائب ورسوم	540	5.4
صافي دخل العاملين بأجر	1260	12.6
الدخل الإجمالي لأصحاب الثروة	1800	18
ضرائب ورسوم	720	7.2
صافي دخل صاحب الثروة	1080	10.8

ويتذكر أغلبنا حقاً ما تنقله وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من حين إلى آخر بشأن عدد الساعات والأيام في العمل الذي يضحي به "المواطن العادي" لتسديد ما بذمته من ضرائب. والواضح أن هذه الحسابات تذيعها على الملأ اتحادات وجمعيات تهدف إلى تشويه سمعة دولة التكافل الاجتماعي، وإظهارها على أنها "دولة النهب الضريبي". وبالمقارنة، فإن وسائل الإعلام هذه، ومَنْ يقف خلفها، تتجاهل تماماً أن الطبقة العاملة

تمول دخول أصحاب الثروات أيضاً. فذلك الجزء من فائض الإنتاج الذي يمول دخول أصحاب الثروة يجسد من دون مراء نوعاً من أنواع الضريبة، إنه أيضاً رسم إجباري، رسم يمكن المرء أن يقول عنه إنه "ضريبة مرخص بها" في النظام الرأسمالي، "ضريبة" لا مناص لكل فرد من دفعها؛ لأنها ترخيص يُجيز له كسب قوته من خلال العمل المأجور. ولا مراء في أن ما استنتجناه سابقاً من مثالنا الحسابي يثير الدهشة والاستغراب عند الاقتصاديين التقليديين الذين لم يعتادوا التفكير في الأمور الاقتصادية، المعنية هنا، انطلاقاً من نظرية العمل في القيمة. ولذا – ولكي يقف هؤلاء أيضاً على حقيقة الأمور – مهدنا لحديثنا اللاحق بهذه الأفكار والحسابات.

ولربما كان دخل العامل البالغ 1260 في مثالنا الحسابي السابق يكفي لتمكين العامل من الحصول على ضرورات الحياة أو ما يزيد على هذه أو ينقص. ولكن – كيفما كانت الحال – سنجد أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن بإمكاننا أن نستنتج أن العامل قد حصل على أجر يعوضه عن العمل الضروري فقط. لا بل هناك حالات لا يحصل فيها العامل على أجر يعوضه عن العمل الضروري تماماً، فضلاً عن حصوله على أجر يعوضه عن جزء من العمل الإضافي. وربما كانت هناك حالات خاصة لا ينطبق عليها هذا الاستنتاج، إلا أن هذا لا يغير كثيراً من المبدأ الأساسي، فالطريقة التي يتم وفقها توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة بينة من حيث المبدأ: فالدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة مصدره العمل الإضافي الذي استولى عليه هؤلاء؛ ومن ثم – بقدر تعلق الأمر بمشروع يعمل من أجل تحقيق الربح – فلن يُشَغل العامل مدة طويلة إذا ما لم يؤد تشغيله إلى عمل إضافي، وإلى فائض قيمة. ولا ريب في أننا قد لاحظنا أن في وسع الإنسان، بصفته عاملاً، أن ينتج ما يزيد على ما هو ضروري لقوته وقوت أسرته. فالعمل البشري يتوافر على خاصية، أو لنقل على قيمة استعمالية، يستطيع بموجبها أن ينتج ما يزيد على ما هو ضروري لإعادة إنتاج قوة العمل المستهلكة في عملية الإنتاج. بهذا المعنى، فإن قيمة إعادة إنتاج قوة العمل – بصفتها "بضاعة كأي بضاعة أخرى" – أدنى من القيمة الكلية لقوة العمل. وبناءً على هذا، فإن الأجر المدفوع عن قوة العمل وبصفته بضاعة، أدنى من قيمته الكلية. وإذا ما افترضنا أنه لم يحدث خفض في ساعات العمل و/ أو أن زيادة الأجور

لم تسبب استقرار الفارق القائم بين القيمة الكلية لقوة العمل والأجر المدفوع للعمل، فإن القاعدة العامة هي أن هذا الفارق يزداد حينما ترتفع إنتاجية العمل إثر تحقق تقدم تكنولوجي. وكما يشهد واقع الحال، فإن ما يشاع هنا وهناك من أن زيادة الأجور بالمعدل نفسه الذي تنمو فيه الإنتاجية يجسد سياسة تتسم بالعدالة، وهو ليس سوى إشاعة عارية عن الصحة؛ لأن هذه السياسة لا تؤدي إلى استمرار بقاء الفارق القائم، بل هي تسبب توسيع الهوة في المنظور المطلق. ويمكننا توضيح هذه الحقيقة من خلال المثال الحسابي البسيط الآتي، الذي نفترض فيه أن هناك مهندساً يعمل 40 ساعة في الأسبوع ويتقاضى دخلاً يبلغ 60 ألف يورو في العام، وأن عمل هذا المهندس يحقق ناتجاً تبلغ قيمته الإجمالية 100 ألف يورو. بهذا المعنى يبلغ الفارق بين القيمة الكلية لقوة العمل وقيمة إعادة إنتاج قوة العمل 40 ألف يورو. وإذا ما افترضنا الآن أن إنتاجية العمل قد ارتفعت بنسبة تبلغ 10٪ وأن دخل هذا المهندس قد ازداد بالنسبة التي ازدادت بها الإنتاجية نفسها، فلا مراء في أن هذا الفارق سيرتفع إلى 44 ألف يورو (أي ما يساوي 110000 مطروحاً منه 66000). من هذا المثال البسيط يتبين لنا إذن أن سياسة التوزيع الرامية إلى زيادة الأجور بنسبة الزيادة نفسها التي تطرأ على الإنتاجية تؤدي هي الأخرى أيضاً إلى توسيع الهوة القائمة بين الدخل الذي يحصل عليه العمال المأجورون والدخل الذي يحصل عليه أصحاب الثروة.

الخيارات المحتملة لاستخدام فائض الإنتاج

يمكن استخدام فائض الإنتاج - كما سبق أن قلنا - في أغراض كثيرة مختلفة. فطوال العصر السابق على العصر الصناعي كان الجزء الأعظم من فائض الإنتاج مخصصاً لتمويل نفقات الطبقة المهيمنة التي كانت تحصل على قوتها من دون جهد أو عمل (النبلاء ورجالات الكنيسة). إلا أن جزءاً محدوداً من فائض الإنتاج هذا، كان قد تم استثماره أيضاً؛ أي كان قد خُصص لتطوير قدرات المجتمع الإنتاجية أيضاً. وكان الاقتصاد، في الحالات العامة، أكثر قدرة على التطور والنمو، كلما خُصص جزء أكبر من فائض الإنتاج للأغراض الاستثمارية. ويلمس المرء هذه الحقيقة حينما يمعن النظر في الحضارات العظيمة التي نشأت خارج المحيط الأوربي في الزمن الغابر؛ أعني الحضارات التي وُلدت في الصين

القديمة، وفي مصر القديمة، وفي أمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية؛ فهذه الحضارات كانت قد قامت باستثمارات واسعة في مجال شق الأنهار والترع. إلا أن المجتمعات التي كانت قد أنفقت فائض إنتاجها على البذخ والترف اللذين كانت تنعم بهما الطبقات المتسلطة وعلى مظاهر الأبهة والعسكر، أو على تمويل الحروب والغزوات، كانت، في الواقع، قد عبدت الطريق الاقتصادي للتدهور والانهيار. وبالنسبة إلى عصرنا الراهن، تنطبق هذه الحقيقة على تلك الدول النامية التي لا يستغل حكامها الدكتاتوريون المواطنين فحسب، بل يهدرون، أيضاً، فائض الإنتاج في تمويل حياة البذخ والترف التي يعيشونها، وفي تمويل الأجهزة البوليسية وما سوى ذلك من وسائل القمع والإرهاب، التي تعزز هيمنتهم على مقدرات الشعوب. ومعنى هذا أن هناك اختلافاً واضحاً حول كون الاستغلال يمول الاستهلاك الذي يرتبط بحياة البذخ والترف والتبذير، أو كونه يمول الأغراض والمشروعات التنموية. فبالنسبة إلى الدولة والمجتمع هناك اختلاف عظيم بين أن تُستغل الملايين من بني البشر من أجل شق قناة تسقي المزارع وتروي الظمآن، كما حدث في الصين إبان حكم سلالة السوئي (581-618)؛ حيث جرى شق "القناة العظيمة" البالغ طولها 1900 كيلومتر، أو من أجل بناء هرم لا خير فيه للمصلحة العامة.

نمو الإنتاجية يؤدي إلى خفض العمل الضروري وإلى زيادة العمل الإضافي عادة

إلا أن التاريخ لما يبلغ النهاية بعد. فتطور البلدان الغنية تنطبق عليه منذ مائتي عام قاعدة عامة مفادها: "تكنولوجيا أكثر تقدماً تعني دخلاً أعلى مستوى، وساعات عمل أقل". وفي الواقع، تقدم هذه القاعدة العامة في المستقبل أيضاً الحل الناجع للمشكلات الاقتصادية. إلا أن هذه "القاعدة" لا تعكس قانوناً تاريخياً، بل هي تجسد المبدأ العام الذي ينبغي التصرف على هداه. فتجاهل هذه القاعدة يعني فتح الباب على مصراعيه لحدوث الأزمات.

ولكن دعنا نرجع إلى مثالنا الحسابي الذي دار حول عمل المزارع وأسرته. فلو افترضنا أنه قد تم فعلاً تطوير عملية الإنتاج عبر أجيال عدة؛ أي أنه قد تحقق، ببطء، تطور تكنولوجي معين، لوجدنا أنه لا مراء في أن إنتاجية العمل سترتفع عندئذ، وستنخفض كمية العمل الضروري، وسترتفع – من ثم – نسبة العمل الإضافي، أو العمل الفائض – كما

يقال - أيضاً. ولكي نحيط علماً بالموضوع على نحو أكثر دقة، دعنا نفترض أن الإنتاجية قد ارتفعت بنسبة بلغت 100٪. بناءً على هذا الارتفاع سيحتاج المزارع وأسرته إلى العمل 6 آلاف ساعة في العام، لا إلى 12 ألف ساعة لإنتاج المتطلبات الضرورية للعيش. وإذا ما استمرت الأسرة على العمل 13200 ساعة في العام، فسيساوي مقدار العمل الإضافي 7200 ساعة، وسيرتفع معدل فائض القيمة إلى 1.2 (حاصل قسمة 7200 على 6000). بهذا يكون فائض الإنتاج قد ارتفع أيضاً؛ فمعدله أيضاً أمسى الآن يساوي 1.2 مقارنة بكمية الإنتاج الضروري.

انطلاقاً من هذا المثال المبسط، لا شك في أنه قد صار في وسع القارئ أن يتصور الارتفاعات العظيمة التي طرأت على الإنتاجية في سياق التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه في السنوات المائتين الماضية. وحتى إن أخذ المرء في الحسبان أن الإنتاج الضروري في المجتمع الصناعي المتمدن ذي الحاجة العظيمة إلى التعليم والثقافة والتدريب المهني، قد صار يفوق ما كان سائداً في المجتمع قبل الصناعي، نعم حتى إن أخذ المرء هذه الحقيقة في الحسبان، فليس هناك أدنى شك في أن نسبة العمل الإضافي إلى إجمالي كمية العمل، أو بالأحرى أن نسبة فائض الإنتاج إلى إجمالي الإنتاج المتحقق في اقتصاد متطور قد أمست أعلى كثيراً من مثيلتها في المجتمع ما قبل العصر الصناعي. وكان نمو إنتاجية العمل قد أدى إلى نمو دخول جماهير واسعة من أفراد المجتمع. ومع سرورنا بهذه الحقيقة واعترافنا بها عن طيب خاطر، إلا أن هذا لا يغير شيئاً من أن دخول أصحاب الثروات قد ارتفعت في الحالات الاعتيادية بنسبة أكبر من الارتفاع الذي حققته دخول الطبقة العاملة، وأن الهوة بين شرائح الدخول المختلفة قد اتسعت في المنظور المطلق اتساعاً عظيماً. إن هذه الهوة - كما سبق أن بينا - تزداد اتساعاً، في المنظور المطلق، وإن ارتفعت الدخول بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها إنتاجية العمل. صار النمو العام - في سياق السلام الذي ساد الاقتصادات الرأسمالية في عقود طويلة من السنين - في دخول المواطنين يفرز في هذه الاقتصادات تناقضاً واضحاً؛ لأنه لم يعد بالإمكان استيعاب الخيرات المنتجة كلها، وعلى نحو متواصل. فبفعل الإشباع النسبي وبناء على ما يقوم به أصحاب الدخول المتوسطة والعالية من تراكم مستمر في ثروتهم النقدية أخذ الفتور يدب في الطلب السلعي. وعلى

نحو تدريجي قوض هذا الفتور إمكانيات تحقيق تشغيل كامل للطاقات الإنتاجية المتاحة. إلا أننا لن نخوض في هذا الموضوع هنا؛ لأننا سنتناوله فيما بعد بإسهاب وفي فصل خاص. فما نريد أن نوضحه هنا هو أن الانتصار التاريخي الذي حققته البشرية، هذا الانتصار الذي كان النتيجة التي أفرزها التقدم التكنولوجي وما رافقه من ارتفاع عظيم في إنتاجية العمل، نعم إن هذا الانتصار التاريخي لم يُستخدم استخداماً "عقلانياً" من وجهة نظر المجتمع. والمقصود بالاستخدام العقلاني أن يُوجه التوزيعُ والإنتاجُ توجيهاً لا يضمن لجميع الأفراد الحصول على مستوى معيشي يتناسب وما بلغه المجتمع من تطور تاريخي فحسب، بل أن يكون سداً منيعاً في وجه البطالة أيضاً. وفي الواقع، لم تفلح الاقتصادات الرأسمالية الغنية، في كثير من الحقب، في تحقيق كلا الأمرين. إن الأزمة الاقتصادية السائدة حالياً، لا تحقق أعلى مستوى ثراء عرفته الدول المتقدمة عبر تاريخها الطويل أو تتزامن معه فحسب، بل هي تشير، أيضاً، إلى أن ثمة إخفاقاً في التوجهات المناسبة للتطلعات الإنسانية؛ أعني تحقيق مستوى معيشي مناسب والقضاء على البطالة. ولا يجوز لنا أن نسوغ هذا الإخفاق بانهيار النظام الذي طبقته الدول الاشتراكية سابقاً، فهذا الانهيار لا يمكن أن يعزينا عن تردي أوضاعنا، وإن كان انهيار أول تجربة في التاريخ الحديث لتخطيط الاقتصاد تخطيطاً شاملاً قد منح الأيديولوجية الساعية لتسويغ شرعية النظام الرأسمالي دعماً لم تكن هذه الأيديولوجية تتوقعه.

ثالثاً: كم هو مقدار الخير الذي يخلقه الشر؟ نزهة فكرية لأحد الفلاسفة

يتراجع، من جديد، الوعي بأن تاريخ العالم هو في الأساس تاريخ للعمل على المستوى العالمي. فالحركة العمالية التي استقت من هذه الحقيقة ثقتها بنفسها وتفاؤلها بالغد السعيد أمست الآن مشتتة الأفكار، ومن دون منظور بشأن المستقبل؛ إنها تئن تحت وطأة نزعات التفكك والانحلال. لقد أمست التسمية ذاتها؛ أعني "الحركة العمالية" ترن كما لو كانت من مخلفات الماضي السحيق، وهذا ليس بالأمر الغريب، فقلة فقط من العمال المستأجرين مافتئت تعي انتماءها إلى عالم "العمل الأجير". فالعمال الذين تتحكم في مصيرهم الطليعة المسيطرة اقتصادياً لم يعد لديهم الوعي بأنهم جميعاً يعانون ظروف الحياة

نفسها؛ أي بعبارة أخرى لم يعد لدى العمال الشعور بانتمائهم الطبقي. فأبواق الدعاية والإعلام المسيرة التي يمارسها عالم الربح والاستغلال أخذت على عاتقها أن تمحي من الوعي فكرة تحرير بني البشر. لقد أمسى هم الأفكار المسطحة يتركز على إشباع الرغبات الاستهلاكية الحيوانية. وربما يعود سبب هذا التركيز إلى أن قدرة الغالبية العظمى من المواطنين على إشباع هذه الرغبات قد أمست تزداد سوءاً من يوم إلى آخر. لقد صارت أبواق الدعاية هذه تنوه بضرورة الرجوع إلى حالتي العوز والفقر اللذين اتصف بهما العصر ما قبل الصناعي؛ محاولة الإيحاء بأن الأمر صار، كما كان في سابق الزمن، يحتم الاكتفاء بما يسد الرمق فقط، مشيرة إلى أن اقتصادات ذلك الزمن استطاعت من خلال الجوع الذي عاناه مواطنوها عبر آلاف السنين تحقيق الارتقاء الحضاري المنشود في نهاية المطاف. إلا أن ما كان أمراً حتمياً في ظل الظروف التكنولوجية والاقتصادية المتخلفة نسبياً، لم يعد أمراً حتمياً في يومنا الراهن، ففي اليوم الحاضر تكمن أسباب الفقر والعوز في تخلف السياسات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة في الاقتصادات الغنية.

إن التطور الحضاري الذي شهدته الإنسانية عبر التاريخ قام على استغلال العمل، وعلى الجهود التي بذلتها تلك الطليعة القليلة العدد، من المهتمين بالشؤون الفكرية. ولما كانت الطليعة المثقفة تحصل على قوتها من الطليعة المهيمنة؛ فمن المحتمل جداً أن تكون هذه العلاقة قد مهدت لها السبيل لأن تلمس عن كثب الطبيعة الازدواجية التي اتصفت بها الأرباح العظيمة التي كانت الطليعة المهيمنة تكسبها من خلال استغلال العمل. وكان الفيلسوف آرتور شوبنهور* (1788-1860) قد وصف على نحو بليغ جداً، في بحثه الموسوم حول **نظرية الحق والسياسة** (*Zur Rechtslehre und Politik*)، المنشور عام 1851 أول مرة، هذه الازدواجية التاريخية. فالاستغلال عمل وحشي حقاً ويتعارض تعارضاً تاماً وحقوق الإنسان المعلنة على الملأ كافة؛ إلا أننا نلاحظ أيضاً أنه من غير الاستغلال ما كان سيتحقق تقدم حضاري إلا بصعوبة. فمجمل حياة الترف والنعيم يقوم

* ميتافيزيقي ألماني، اشتهر بمقالاته اللاذعة وبكتابه الرئيسي العالم إرادة وفكرة. وكان أبوه من رجال الأعمال؛ ولذا فقد نشأ شوبنهور الابن في جو مشبع بروح العمل وكسب المال. وعلى الرغم من أنه هجر حياة التجارة التي دفعه والده إليها، فقد تركت أثرها في نفسه، وطبعت نظرته إلى الحياة بطابع الواقعية في التفكير ومعرفة بطبيعة الناس. (المترجم)

على الاستغلال. أضف إلى هذا أن حياة الترف والنعيم هي المحرك الرئيسي للتقدم الحضاري. بهذا فإن حياة الترف والنعيم هي النبتة التي تثمر التقدم التكنولوجي، وكان هذا التقدم التكنولوجي - ثانياً - قد خلق عبر التاريخ الشروط الواجب تحققها لتخطي الاستغلال والفقر.* ومهما كانت الحال، فإن الأمر الواضح هو أن هذه الأمنية العظيمة التي تمنتها البشرية طوال آلاف السنين؛ أعني تحقيق الرفاهية للجميع، قد أمست ممكنة بفضل المستوى التكنولوجي والاقتصادي المتقدم الذي وصلت إليه البشرية. وإذا كان هناك عائق يحول دون تحقيق هذه الأمنية العظيمة فإن هذا العائق لا يكمن في ندرة الموارد الطبيعية، ولا في قوانين طبيعية معينة، بل هو يكمن في سوء السياسات الاجتماعية- الاقتصادية السائدة. فهناك، أولاً، التوزيع غير العادل للثروة العظيمة التي يتوافر عليها المجتمع، وهناك، ثانياً، علاقات الإنتاج المتناقضة. فهذه العلاقات تعوق المجتمع عن إنتاج الكثير من الخيرات التي في وسع المجتمع إنتاجها. ففي عصرنا الراهن لا يكمن سبب البطالة في عدم كفاية الموارد المكملة للعمل. إن البطالة هي الوجه الآخر لأخطاء مستترة ترتكبها الجهات المسؤولة عن إدارة السياسة الاقتصادية الكلية. وفي الواقع، هناك أكثر من سبب تاريخي يعزز استمرار العلاقات غير الإنسانية. ويكمن أحد الأسباب الأساسية في الهيمنة الأيديولوجية على وعي الجمهور العريض من المواطنين. ومع أننا سنتحدث بإسهاب فيما بعد عن المشكلة الأيديولوجية، إلا أننا نعتقد بأن الإشارة المقتضبة إلى هذا الموضوع هنا أمر ينطوي على نفع كبير. إن الهيمنة الأيديولوجية لا تقوم على مبادئ غريبة تماماً عن المحيط الذي يحيا المرء في كنفه؛ فلكي تكون الهيمنة الأيديولوجية قادرة على توجيه أفكار الناس، يجب أن توحي لهم، أن سعيها يكمن أولاً وأخيراً في أن تكون واقعية؛ في أن تتماشى والواقع السائد في العالم. ولن يفلح هذا المسعى ما لم تتكيف الأيديولوجية وواقع التجارب المكتسبة من الحياة اليومية. فالأيديولوجية لا مناص لها من أن تتفق والعقل، وأن تكون يسيرة الفهم؛ أي لابد أن تتفق المقولات الجديدة التي تذيعها

* في يومنا الراهن، يقصد المرء بالفقر الفقر النسبي؛ أي إن المرء صار يقارن المستوى المعيشي لفرد معين أو لعائلة معينة بالمحيط الاجتماعي- الاقتصادي العام السائد، أو بتعبير أكثر دقة صار المرء يقارن المستوى المعيشي لذلك الفرد، أو لتلك العائلة بمستوى التطور الذي بلغه المجتمع. وانطلاقاً من إحصائيات متوسط الدخل، يتحدث المرء عن الفقر (النسبي) حينما يكون دخل الفرد أو العائلة 50٪ من متوسط الدخل (Kaiser,1997, 653).

الأيديولوجية على الملأ، وأنماط التفكير التي درج المرء عليها إلى الآن. والأمر الواضح هو أن الأيديولوجيات تفسر الواقع من منظور المصلحة الخاصة. من هنا يتركز سعي الأيديولوجيات على الإيحاء إلى الرأي العام بأن منظورها هو منظور العامة من الناس أيضاً. بهذا المعنى فإن الأيديولوجيات لا تنطوي على تزييف كلي؛ إن بطلانها يكمن في أنها أحادية المنظور، في أنها ترى في نصف الحقيقة كامل الحقيقة، وفي أنها تحتال على العقل فتجعله يرى في مصالح الآخرين مصلحته الخاصة أيضاً. إن هذه الآلية الرامية إلى إغراء العقل بصواب الموقف الأيديولوجي، يمكن المرء من أن يحيط بها عن كثب إذا ما أمعن النظر في بحث شوبنهور أيضاً، هذا البحث الذي كنا قد نوهنا به سابقاً.

ففي هذا البحث المنشور في منتصف القرن التاسع عشر؛ أي إبان بزوغ فجر الرأسمالية، صاغ شوبنهور استنتاجاته التحليلية بشأن الأهمية التاريخية للاستغلال. ويبين هذا البحث الكيفية التي تختلط فيها الإحاطة الدقيقة بالواقع القائم مع التسويغ الأيديولوجي الذي يقدمه إنسان يحصل على قوته من أولئك الذين استولوا على نتاج عمل الآخرين. فشوبنهور كان يعيش من العائدات التي كانت تدرها عليه الثروة التي ورثها من أبيه. ويحاول شوبنهور في هذا البحث أن يضفي الشرعية على الاستغلال؛ من خلال إظهار الحقيقة الجزئية وكأنها الحقيقة عينها. لقد كان هذا المفكر الكبير في نزاع دائم مع الاقتصاد السياسي. فقد صرح مرات كثيرة أن البحث في الاقتصاد السياسي مضيعة للوقت. من هنا فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن يتناول هذا المفكر، في حديثه الفريد عن موضوع يمس الاقتصاد السياسي، المسألة الجوهرية التي يتمحور حولها علم الاقتصاد؛ أعني مسألة الأهمية التاريخية للعمل. وشوبنهور لا يشك، أبداً، في بحثه هذا في أن العمل هو الأساس الذي تقوم عليه كل الحضارات، وأن "الخداع والعنف" فقط هما اللذان مكنا القلة من الاستيلاء على عائدات عمل أغلب الناس، ومراكمة هذه العائدات إلى ثروات عظيمة تمول الاستثمارات، وتحقق الريع الذي يعيش منه أولئك الذين يبددون نهارهم وحياتهم باللهو والبطالة، وليس بالعمل المنتج الذي يتطلبه التقدم الحضاري.

> إن الفارق بين القنانة السائدة في روسيا، والإقطاع السائد في إنجلترا، لا بل بين الأقنان – أولاً – والمستأجرين – ثانياً – ومن سواهم عامة، شكلي أكثر مما هو موضوعي. ففي

الواقع ليس هناك فارق جوهري بين أن أمتلك المُزارِعَ نفسَهُ أو أن أمتلك قطعة الأرض التي يقتات منها، بين أن أمتلك الطير أو علفه، بين أن أمتلك ثمر الشجرة أو أن أمتلك الشجرة ذاتها.

إن الفقر والعبودية ليسا سوى صيغتين، لا بل أكاد أقول: إنهما ليسا سوى اسمين لشيء واحد يكمن جوهره في أن القوة التي يتوافر عليها إنسان معين لم تعد، في أغلبها، ملكاً له، بل أمست في خدمة أشخاص آخرين يجبرونه، أولاً، على بذل قصارى جهده، وثانياً على الاكتفاء بما لا يسد رمقه إلا بصعوبة. لقد منت الطبيعة على الإنسان بقوة محدودة تمكنه من جني خيرات الطبيعة بجهده العادي؛ أي من دون إرهاق كبير ومعاناة عظيمة؛ بهذا المعنى ليس لدى الإنسان قوة احتياطية تزيد على تلك القوة التي تكفيه لسد حاجته بمقادير كبيرة. ومن هنا، فإذا سلب أحد الأفراد فرداً آخر جزءاً من القوت الذي يضمن لبني البشر البقاء على قيد الحياة، فسيعني هذا أن الأخير سيكون مجبراً على تحمل، عمل إضافي؛ أي تحمل إرهاق أكبر ومعاناة البؤس. على هذا النحو ينشأ إذن ذلك الشر الذي أمسىٰ أغلب بني البشر يئنون تحت وطأته تحت مسميات من قبيل العبودية أو البروليتاريا [أي العمال المأجورون، المترجم]. ويكمن السبب الأصلي لهذا الشر في حياة الترف والنعيم. فمن أجل أن تحصل أقلية ضئيلة العدد على ما لا حاجة ماسة لها إليه، على ما هو عديم الأهمية، ما هو مغرٍ خلاب؛ أي بتعبير آخر، من أجل أن يُشبع هؤلاء حاجات مصطنعة، لذا تعين أن يُخَصِصَ جزءٌ كبير من بني البشرية عملهم لإنتاج وسائل الترف والنعيم هذه، وليس لإنتاج ما هو ضروري للحياة. فبدلاً من أن يبني العمال الأكواخ لأنفسهم، أمسى آلاف منهم يبنون المساكن الفاخرة لفئة من الأفراد قليلة العدد؛ وبدلاً من نسج قطعة قماش تستر جسدهم وجسد أسرهم، صار العمال لا ينسجون الحرير فحسب، بل قماش الدانتيل أيضاً للأثرياء؛ لقد أمسوا ينتجون آلافاً من الوسائل التي تزيد حياة الأثرياء ترفاً ونعيماً. ويشكل العمال، المجبرون على إنتاج وسائل الحياة المرفهة، الجزءَ الأعظمَ من سكان المدن؛ ومن أجل هؤلاء صار الفلاح يحرث الأرض، ويبذر البذور، ويحصد الزرع؛ أي صار يبذل جهداً يفوق الطاقة التي منت بها الطبيعة عليه في الأصل. أضف إلى هذا أنه أمسى واجباً عليه هو نفسه أيضاً أن يبذل قوة كبرى، وأن يخصص أرضاً أكثر اتساعاً؛ لا لإنتاج الحبوب والبطاطس وتربية الحيوانات فحسب، بل لإنتاج النبيذ والحرير والتبغ وما سوى ذلك من سلع البذخ والتبذير أيضاً. علاوة على هذا، يُنتزع من الزراعة عدد كبير من البشر تمهيداً لتشغيلهم في بناء السفن، أو في السفن التجارية التي تجلب السكر والقهوة والشاي وما شابه ذلك. ويسبب إنتاج هذه السلع غير الضرورية البؤس والشقاء للملايين من الزنوج الذين ينتزعون بالقوة

والعنف من أوطانهم؛ لكي ينتجوا بعرق جبينهم وبعذابهم وشقائهم منتجات النعيم هذه. ويمكننا أن نقول باختصار: إن الجزء الأكبر من قوة العمل التي يتوافر عليها بنو البشر لم تعد تُخَصص لإنتاج ما هو من أقصى الضروريات، بل صارت مجبرة على إنتاج ما هو تبذير وما لا حاجة ماسة إليه؛ تلبية لمتطلبات حياة النعيم والترف التي تنشدها فئة ضئيلة العدد. من هنا، نجد أنه مادام هناك البذخ والتبذير، فسيكون هناك بالضرورة العمل الإضافي، وحياة الفاقة والحرمان. ويمكنك أن تسمي هذه الحياة فقراً أو عبودية أو بروليتاريا أو خدمة، فهذا كله لن يغير من الأمر شيئاً، فكل هذه الأسماء تصف هذه الحياة وصفاً تاماً. فالفرق الجوهري بين العبودية والفقر يكمن أساساً في أن المستعبدين قد استعبدوا بالقوة والعنف، على حين أن الفقراء قد أمسوا فقراء من خلال الخداع والمكر. إن سبب هذا الوضع غير الطبيعي السائد في المجتمع؛ أعني البؤس والشقاء والحرمان، والرحلات البحرية التي تكلف الكثير من أرواح البشر، والمصالح التجارية المتشابكة، وما تحتمه هذه جميعاً من حروب طاحنة، وكل هذه الأوضاع غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع حقاً يكمن أولاً وأخيراً في حياة الترف والنعيم والبذخ والتبذير التي تعيشها فئة ضئيلة من الأفراد. وفي الواقع، فإن هذا الترف لا يضفي الفرحة والبهجة على قلوب مَن يريدون أن يمتعوا أنفسهم به، بل هو يجعلهم مرضى متخمين ضجرين. ولا مراء في أن هذا كله يوحي أن خير وسيلة للتخفيف من البؤس الذي تئن البشرية تحت وطأته يكمن في الحد، لا بل في القضاء تماماً على البذخ والتبذير المرتبط بحياة الترف والنعيم. وليس ثمة شك في أن هذا الاستنتاج ينطوي على الكثير من الحقيقة. إلا أن هذا الاستنتاج يفنده أمر آخر أثبتت التجارب مصداقيته. فالقوة العضلية التي يفقدها الإنسان في سياق قيامه بإنتاج سلع الترف والنعيم، أولاً، والسلع الضرورية لبقائه على قيد الحياة، ثانياً، يتم تعويضه عنها، بمرور الزمن، بما يساوي آلاف القوة التي فقدها؛ وذلك من خلال الذكاء والشعور المرهف اللذين سيكتسبهما تدريجياً. فمادامت بضائع الترف والنعيم ذات جودة أعلى من جودة البضائع التي يحتاج إليها في حياته الخاصة؛ لذا يتطلب منه ذلك إنتاج البضائع المذكورة ... كفاءة تفوق كفاءة البضائع المذكورة أخيراً بآلاف المرات.

إن شعباً يتكون من المزارعين، فقط، لن يكون قادراً على اكتشاف الكثير وابتكاره؛ إلا أن الأيدي النشيطة تفضي إلى عقول نشيطة حقاً. فالفنون والعلوم تولدت، هي ذاتها، من حياة النعيم والترف؛ بهذا المعنى فهي مدينة لهذه الحياة بوجودها. ويتركز عمل هذه الفنون والعلوم على تطوير التكنولوجية في كل الفروع الميكانيكية والكيميائية والفيزيائية، أي في كل الفروع التي ارتقت، في يومنا الراهن، بالآلات والمعدات إلى

مستوى لا سابق له في التاريخ، وأخص هنا الآلات العاملة بقوة البخار والطاقة الكهربائية بالذكر؛ فلو قدِّر للأجيال السابقة أن ترى هذه المبتكرات لأوعزت هذه المبتكرات إلى قوى الشيطان بكل تأكيد. ففي المصانع والمعامل الحرفية المختلفة، وهنا وهناك في المزارع أيضاً، تؤدي المحركات عملاً يفوق آلاف المرات العمل الذي كان يمكن أن يتحقق لو تكاتفت من أجل تحقيقه جميع أيادي الأثرياء المتكاسلين والمثقفين ومن سواهم من العاملين بعقولهم، أو تم إلغاء إنتاج بضائع الترف والنعيم، وفُرض على الجميع انتهاج الحياة التي يحياها الفلاح. والأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن البضائع التي تنتجها هذه المصانع لا تخدم الأثرياء فحسب، بل هي في مصلحة الجميع أيضاً. فالسلع التي كانت صعبة المنال في السابق، أمسى بالإمكان الحصول عليها بسعر مناسب وبكميات كافية. كما تحسنت حياة الطبقة الدنيا فصارت تتصف بالرغد والراحة بعض الشيء... وإذا قدر للابتكارات الميكانيكية أن تواصل تطورها في المستقبل أيضاً بالسرعة نفسها، فلا مراء في أننا سنصل، مستقبلاً، إلى حالة لا يحتاج فيها الإنسان إلى تحمل الجهد الذي يتحمله حالياً. وإذا ما وصلنا إلى هذه الحالة فعلاً، فستكون الثقافة الفكرية ذات بعد جماهيري إلى حد ما؛ فالجمهور لا يهتم بالثقافة الفكرية في الوقت الحاضر؛ لأن الغالبية العظمى من بني البشر منهمكة بتأدية العمل العضلي المرهق. فالإرهاق ورهافة الشعور أمران متناقضان دائماً وأبداً، سواء تعلق الأمر بحالة فريدة أو بحالة عامة؛ ويكمن تفسير ذلك في أن الحياة تستند إلى كلا الأمرين، الإرهاق ورهافة الشعور. ولكن، وبما أن "الفنون تهذب السلوك" (Ovid, epist. Ex Ponto, II, 9, 48)؛ فإن هناك فرصة في أن يختفي عن العالم شبح الحروب الكبيرة والصراعات والمنازعات الجانبية؛ وكما هو بين فقد أمست هذه الكوارث أقل انتشاراً في يومنا الحاضر. إلا أني لا أريد هنا أن استسلم للخيال، فهذا لم يكن الهدف الذي أرمي إليه أصلاً (Schopenhauer, IX, 265ff).

ولا شك في أن الفقرات السابقة لا تثير الدهشة لدى مَنْ لا معرفة له بكاتبها أو مَنْ يعرفه معرفة سطحية فقط. إلا أن مَنْ اطلع على فلسفته "المتشائمة"، ولاحظ أن التقدم والتطور عبر التاريخ ما كانا يشكلان محوراً تدور حولها فلسفته هذه، ستنتابه الدهشة، على أدنى تقدير، حيال تفسيره المادي لحركة التاريخ؛ ففي الفقرات السابقة يبين شوبنهور أن العمل أو بالأحرى العامل الاقتصادي أساس كل الحضارات، وأنها؛ أي الحضارة عملية تطور تكنولوجي على درب تحرير بني البشر لا من العوز الاقتصادي فحسب، بل من شرور أخرى كثيرة، كالحرب والعنف والقهر؛ بهذا المعنى فهي الأساس الذي تقوم عليه

"الثقافة الفكرية ذات البعد الجماهيري". إن توقع شوبنهور بأن عملية التطور التكنولوجي لا تفضي إلى ترف، ونعيم "جماهيري" فحسب، بل يمكن أن تكون، أيضاً، أساساً لقيام ثقافة "ذات بعد جماهيري"، لا ينطوي على أي روح متشائمة، بل يفصح عن الإيمان بأن بني البشر قادرون على تحويل الرفاهية الاقتصادية إلى رقي فكري وأخلاقي أيضاً. إلا أننا لو اكتفينا بالفقرات السابقة فقط ولم نستمع إلى بقية ما استنتجه شوبنهور في الفقرات التي تلت ذلك، لكنا قد أخذنا الجانب الإيجابي من رأيه فقط؛ فالسطور الآتية تبين بجلاء أن كاتبها كان مدافعاً أميناً عن مصالح طبقته:

> ...ويمكن الرد على تلك النداءات، الرامية إلى منع حياة الترف والبذخ والمطالبة بضرورة قيام الجميع بتأدية العمل البدني، نعم يمكن الرد على هذه النداءات بحقيقة مفادها أن الجمهور العريض من بني البشر بحاجة إلى القادة والمديرين والاستشاريين دائماً وأبداً، وبمختلف الصيغ والأمور؛ أعني أن بني البشر بحاجة إلى القضاة، والحاكمين، وإلى قادة الجيوش، والموظفين، والعلماء، والفلاسفة، وما شابه ذلك، من أولئك الذين تعهد إليهم قيادة الغالبية العظمى من بني البشر؛ لأن هؤلاء تنقصهم نقصاً عظيماً القدرة على اجتياز متاهات الحياة؛ فكل واحد من هؤلاء القادة حصل على المنزلة والقدرة والتصورات العامة التي تؤهله لأداء المهمة الموكلة إليه. بهذا المعنى فإن تحرير هؤلاء القادة من العمل البدني أو من متاعب الحياة اليومية، وأحقيتهم بضرورة امتلاك الثروات بنحو يفوق ما يمتلكه الإنسان العادي، وتمتعهم بخيرات لا قدرة للأخير على الحصول عليها، هي أمور طبيعية تتفق وأسس العدالة والإنصاف (Schopenhauer, IX, 269).

رابعاً: تحكم الأرباح في الظروف المعيشية

لقد أدت العلاقة التاريخية القائمة بين الرأسمالية وتطور النظم القائمة على اقتصاد السوق إلى الاعتقاد بأننا هنا حيال أمرين مترادفين لا اختلاف بينهما. إلا أن الأمر الواضح هو أننا هنا إزاء تشابك فرضته الظروف التاريخية فقط، وليس إزاء ضرورة حتمية يفرضها المنطق القويم. فاقتصاد السوق يجسد عملية تنسيق للقرارات الاقتصادية المختلفة؛ أعني أنه يجسد الاهتداء بالأسعار التي تفرزها قوى العرض والطلب. أما الرأسمالية فإنها تعني

تمحور النظام الاقتصادي حول تحقيق هدف واحد فقط: هدف تحقيق الربح. ونحن حينما نتحدث عن الربح إنما نقصد الربح بمعناه الواسع؛ أي الربح الذي يشتمل على كل الدخول التي يحصل عليها أصحاب الثروة؛ بهذا المعنى فإن الربح الذي نقصده هنا لا يشتمل على ربح المشروع بالمعنى الضيق فحسب، بل يشتمل على الفوائد وعلى جميع أنواع الريع المكتسب من خلال تأجير الأراضي والأبنية أيضاً. وفي الواقع تتوقف الحياة الاقتصادية برمتها؛ أعني استقرار الاقتصاد ودرجة التشغيل، وأخيراً وليس آخراً الظروف المعيشية التي يخضع لها المواطنون كافة، على مدى النجاح في تحقيق الربح المنشود. ويُعَرف الربح على أنه الفارق بين الإيراد والتكاليف. بهذا المعنى، نجد أنه للحصول على ربح معين من قيمة محددة، سواء كانت هذه القيمة على شكل وسائل إنتاج مادية أو على صيغة نقدية، لابد أن تؤدي هذه القيمة إلى قيمة كبرى. وهكذا، وانطلاقاً من الأوضاع السائدة في الاقتصادات المتقدمة من حيث استخدام النقود يُعَرف السلوك الاقتصادي الرامي إلى جني الأرباح على أنه السعي الذي يبذله المرء لتوظيف ما لديه من نقود للحصول على نقود أكثر. ويمكن الوصول إلى هذا المسعى من خلال أساليب مختلفة. فهناك - أولاً - الربح التجاري، الذي يحصل عليه المرء من خلال بيع البضاعة بسعر أعلى من سعر شرائها. وهناك - ثانياً - الربح المتحقق في المشروع الرأسمالي الذي ينشأ في عملية الإنتاج، من خلال تشغيل العمل وباقي عناصر الإنتاج، والذي يحتم أن تكون تكاليف عناصر الإنتاج أدنى من الإيراد الكلي الذي يحصل عليه المشروع بعد تصريف المنتج أو المنتجات النهائية. وأخيراً وليس آخراً، هناك الأرباح التي يحصل عليها بعض الناس في أسواق المال (أي في البورصة)؛ من خلال المضاربة؛ أي من خلال بيع الأصول المالية بسعر يفوق السعر الذي دفعه المرء عند شرائه هذه الأوراق المالية.

ومن أجل الإحاطة بالأزمات التي تعصف بالاقتصادات الرأسمالية يتعين علينا التعمق في هذه المسألة الأساسية المميزة للنظام الرأسمالي؛ أعني توقف الحياة الاقتصادية برمتها على مدى تحقيق الأرباح؛ فهذه المسألة على بساطتها، تنطوي على صعوبة لا يستهان بها من حيث الوقوف على نحو دقيق على أهميتها الاجتماعية. إن النمو والركود

الاقتصاديين، وحالة الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج والبطالة التي تعم جمهوراً عريضاً من قوى العمل، والرفاهية، والبؤس في الاقتصادات الرأسمالية، هي جميعاً أمور نفهمها فهماً دقيقاً، فقط، في حال أخذنا في الحسبان أن هذه الظواهر الاقتصادية تحدد من خلال الهدف النهائي الذي يسعى الرأسماليون لتحقيقه. وكإشارة عابرة يمكننا في هذا السياق التنبيه إلى أن المشروع الرأسمالي يشغل قوة العمل فقط حينما تحقق له قوة العمل هذه ربحاً معيناً؛ أي حينما تدر عليه فائض قيمة معيناً. ويحتم هذا الأمر أن تكون كلفة (أي دخل) قوة العمل أدنى من مقدار الإسهام الذي قدمته قوة العمل إلى النتيجة التي حققها المشروع. بهذا المعنى لا جدوى من تشغيل عامل، أو مستخدم معين، مادام مقدار إسهام هذا العامل أو ذاك المستخدم في القيمة المضافة التي خلقها المشروع يساوي أجره. وربما ينطوي التحديد الدقيق لإسهام كل عامل في القيمة المضافة التي يخلقها المشروع على مصاعب معينة، إلا أن الأمر الذي لا شك فيه هو أن المشروع الرأسمالي لن يشغل أي عامل تغطي حصيلة عمله الكلفة، فقط، التي سيتحملها المشروع إثر تشغيله. وما قلناه بشأن المشروع الواحد ينسحب في الواقع على مستوى الاقتصاد ككل. فمجموع القيم المضافة؛ أي الدخل القومي، يجب أن يكون أكبر من تكاليف الإنتاج؛ أو بتعبير آخر، ينبغي لمجموع القيم المضافة أن يكون أكبر من الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، وإلا فما تحقق الربح المنشود.* بهذا تسري المعادلة الآتية:

القيمة المضافة (الدخل القومي) = مجموع التكاليف + الربح

أو؛ بتعبير آخر:

الربح = القيمة المضافة – مجموع التكاليف.

وبما أن تكاليف العمل ماتزال تشكل الجزء الأعظم من تكاليف الإنتاج، لذا يمكن أن نقول بنحو تقريبي إن:

الربح = الدخل القومي – مجموع دخول العاملين كافة.

---

* تميز النظرية الاقتصادية التقليدية بين الربح العادي والربح غير العادي؛ والمقصود بالربح العادي هو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الرأسمالي بوصفه المنظم لعملية الإنتاج أي أحد عناصر الإنتاج. وكما هو واضح من سياق التحليل يقصد المؤلف هنا الربح غير العادي، أي ذلك الربح غير المحتسب ضمن تكاليف عناصر الإنتاج. (المترجم)

من المعادلة الأخيرة الخاصة بتعريف الربح يتبين لنا بجلاء أن الطلب السلعي الممول من الدخول التي يحصل عليها العاملون لا يكفي لأن يحقق تصريف البضائع المُنْتَجَة الربح المنشود. فلو قُصر تصريف مجموع البضائع المنتجة، التي تساوي قيمتها الدخل القومي أو بالأحرى القيمة المضافة، على الطلب المتأتي من الأجور الإجمالية (أي الأجور زائداً عليها الضرائب ورسوم التأمين الاجتماعي والصحي) فقط، فسيتحقق، والحال كذلك، إيراد كلي يغطي تكاليف العمل فقط؛ ومن ثم فلن تحقق المشروعات ربحاً البتة. فقيمة الربح تساوي صفراً، مادام الإيراد الكلي يساوي التكاليف الكلية. بهذا، وفي حال سريان الظروف الاقتصادية المتطلبة تحقيق ربح معين، لن يكون بالإمكان، والحال هذه، مواصلة الإنتاج وتشغيل العمال والمستخدمين مدة طويلة. إن نظرية القوة الشرائية للأجر – هذه النظرية الواضحة المعالم أول وهلة والتي تقول: إن أجوراً أعلى تفرز طلباً سلعياً أكبر، ودرجة تشغيل أعلى؛ لأن الطلب على العمل هو في الأساس طلب مشتق من الطلب السلعي – لا تأخذ بالحسبان، في الواقع، أن تحقيق إيراد يساوي الكلفة أمر غير كاف، وأمر لا يمكن أن يستمر مدة طويلة في ظل الظروف الرأسمالية، وأنه لابد من تحقيق ربح معين في نهاية المطاف. ولكن تحقيق الربح المنشود – كما هو واضح من العرض السابق – سيكون أمراً مستحيلاً، مادام الطلب السلعي الكلي يساوي المجموع الكلي لدخول العاملين تماماً. بهذا المعنى فإن تحقيق الربح يتوقف على الطلب الاستهلاكي والاستثماري الذي يقوم به أولئك الأفراد أنفسهم ممن يحصلون على الربح. إلا أن اعتراضنا على نظرية القوة الشرائية للأجر لا يمكن أن يُستنتج منه أن النمو الاقتصادي، ودرجة الاستخدام سيكونان في وضع أفضل لو انخفض الأجر إلى مستوى أدنى، أو كانت حصة أصحاب الثروة من الدخل القومي أعلى. فالواقع السائد في المجتمعات الرأسمالية يعزز الظن بأن توزيعاً معقولاً للدخل القومي على الدخل المتأتي من امتلاك الثروة، والدخل المتأتي من العمل أمر من الصعب جداً تحققه في النظام الرأسمالي؛ ومن ثم فإن من المستحيل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج على نحو دائم في ظل الظروف السائدة حالياً في هذا النظام. وسنتناول الوضع المتناقض المخيم على توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع المختلفة في مكان آخر من هذا الكتاب.

ولكن، مهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه حتى إذا انطوى توزيع القيمة المضافة الكلية؛ أي الدخل القومي، على أصحاب الثروة وعلى العاملين المستأجرين على تباين كبير، فإن نسبة التوزيع هذه لن تسمح باستنتاجات واضحة بشأن مستوى النمو والتشغيل. فالشروط التاريخية تلعب هنا دوراً أكثر أهمية بكثير. ففي اقتصاد يُعاد تعميره بعد حرب مدمرة، سيكون الطلب الاستهلاكي والاستثماري على مستوى عالٍ جداً، بحيث لن يشكل المستوى المنخفض للأجور، أو بالأحرى لن تشكل نسبة الأجور إلى الدخل القومي المنخفضة، أي عائق في وجه النمو والاستخدام. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى لو كان التباين الشديد في توزيع الدخل القومي يتنافى ومبادئ العدالة الاجتماعية تنافياً صارخاً. إلا أن الأمر سيختلف اختلافاً تاماً حينما يتعلق الأمر باقتصاد بلغ مستوى رفاهية عالياً، ونعم بفترة سلام طويلة. فعندئذ ستكون حصة الأجور المنخفضة، أو بالأحرى سيكون المستوى المنخفض للأجور، عائقاً في طريق النمو ومدعاة للبطالة الواسعة؛ وذلك لأن الطلب السلعي سيظل في مستوى متدن. ويتبين لنا من هذا كله أن هناك ترابطاً متيناً بين قوة الدفع الكامنة في الطلب، أولاً، وارتفاع دخول جمهور الناس أو دخول الطبقة العاملة على وجه التخصيص، ثانياً. إلا أن الاتجاهات المنطلقة من هذا المنطق، والموعزة أسباب الأزمة إلى ضعف الطلب السلعي، والمطالبة بضرورة إنعاش هذا الطلب؛ بغية تحقيق درجة استخدام عليا، تلقى معارضة أيديولوجية، يقودها أصحاب المشروعات، وأولئك الذين يحصلون على دخلهم مما تدره عليهم ثرواتهم. ومع هذا، هناك حالات استثنائية تدعو إلى الدهشة فعلاً. فعلى سبيل المثال وجه رئيس "الاتحاد الألماني العام لتجارة التجزئة" ربيع عام 2002 نداء يستغيث فيه من الوهن المخيم على الطلب السلعي منذ أمد طويل، فراح يقول: «إننا نطالب بأن يقوم الطلب الاستهلاكي بدور المحرك الاقتصادي الرئيسي، وبأن نكف عن تركيز طموحاتنا على التصدير في المقام الأول» (FAZ, 2002,64).

إن تحقيق الربح ما هو إلا الوجه الآخر لما يسمى باستثمار رأس المال في الأدبيات الاقتصادية. وكان كارل ماركس أول من حلل تحليلاً واسعاً شاملاً المقولة الأساسية التي

تؤكد أن القيمة المضافة المتحققة تماماً في الاقتصاد الرأسمالي يجب أن تكون أكبر من مجموع الأجور التي يحصل عليها العاملون والمستخدمون. واعترافاً بفضل ماركس كان الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل بول صمويلصن (المولود عام 1915) قد أطلق على هذا المبدأ مصطلح "المقولة الماركسية الأساسية" (Marxsches Fundamentaltheorem). وكان المنظر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (1883 – 1946) قد أعاد اكتشاف هذا المبدأ الأساسي. فكينز أيضاً يعتقد أن مجموع الربح المتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني يحدد من خلال الطلب الكلي الذي تقوم به الطبقة التي تحصل على الأرباح، أو بتعبير أكثر عمومية، من خلال الطلب الذي تقوم به طبقة أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة. ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بعبارة أخرى مفادها أن الربح يرتفع بارتفاع الاستهلاك و/ أو الاستثمار اللذين يقوم بهما أصحاب الثروة. ويمكن اختصار هذا كله إلى الصيغة البليغة القائلة: "إن أصحاب المشروعات يكسبون ما ينفقونه، والعمال ينفقون ما يكسبونه".

خامساً: الإنتاجية والتوزيع والطلب المناسب لتحقق الاستقرار

إن السلع الجديدة (أي الابتكارات السلعية) والإنتاجية المتزايدة (أي تطوير عملية الإنتاج) حصيلة جوهرية للتقدم التكنولوجي. ويجسد نمو الإنتاجية في الارتفاع الذي يطرأ على كمية السلع المنتجة بمدخلات معينة من عوامل الإنتاج. وتمثل الارتفاعات التي تطرأ على الإنتاجية الشرط الضروري لارتفاع حصة الفرد الواحد من الدخل القومي. كذلك تؤدي الارتفاعات التي تطرأ على حصة الفرد الواحد من الدخل القومي إلى أن يكون بمقدور العائلات استهلاك كمية كبرى من السلع التقليدية أو السلع الجديدة تماماً. وفي العصر ما قبل الصناعي، على سبيل المثال، كانت الإنتاجية متدنية تدنياً كبيراً بحيث كان من الضروري تشغيل حوالي 90 عاملاً زراعياً لإنتاج السلع الزراعية الكافية لسد حاجة 100 مواطن من السكان؛ أي على وجه التحديد، لسد حاجة التسعين من العاملين في القطاع الزراعي، والعشرة الآخرين ممن لا يعملون في القطاع الزراعي. ولكن، بفضل الارتفاع العظيم الذي طرأ على الإنتاجية في القطاع الزراعي في خلال ما يزيد على مائتي

عام، أمسى من خمسة إلى عشرة من العاملين في القطاع الزراعي وفي الصناعة ذات الصلة بالقطاع الزراعي – أعني الصناعة الكيميائية المنتجة للبذور والسماد وما شابه ذلك، والصناعة المنتجة للآلات المستخدمة في القطاع الزراعي – قادرين على إنتاج المواد الغذائية التي يحتاج إليها 100 مواطن.

إن نمو الإنتاج شرط ضروري لارتفاع حصة الفرد الواحد من الدخل القومي؛ أي إنه شرط ضروري لارتفاع متوسط الدخل (أو تحقيق نمو كثيف، كما يقال أيضاً). وبفضل ارتفاع متوسط الدخل يكون ممكناً، أولاً، التوسع في الاستهلاك، ويعني، ثانياً، الارتفاع المتواصل في مستوى الاستهلاك أن العائلات صارت تقترب أكثر فأكثر من حالة الإشباع. ونحن حينما نشير إلى هذا الإشباع فإننا لا نريد أن نقول: إن العائلات قد أشبعت حاجاتها كافة. وما نعنيه هنا هو أن الرغبات الاستهلاكية غير المشبعة ستكون أدنى أهمية في سلم الأولويات. إن الحاجة إلى أخذ الحيطة من خبايا المستقبل المجهول هو الأمر الذي سيحظى، تدريجياً، بأهمية كبرى في سلم الأولويات. ويعكس السلوك الرامي إلى أخذ الحيطة من خبايا المجهول حاجة قائمة بحد ذاتها؛ حاجة تمثل هماً لا يمكن تجاهله. فهي تثير لدى الفرد المعني شعوراً بالقلق وعدم الاطمئنان ونزوعاً ملحاً إلى إشباعها. وينعكس الشعور بالحاجة إلى اتخاذ الحيطة حيال مخاطر المستقبل المجهول في الرغبة في الادخار؛ أي في قيام الشخص المعني بعدم استهلاك جزء من الدخل الذي كسبه. والواضح أن المرء سيستطيع تلبية متطلبات الحيطة هذه على نحو أفضل، كلما كان الدخل الذي يكسبه أكبر. بهذا يزداد المبلغ المدخر بازدياد مستوى الدخل؛ علماً بأن المدخرات ترتفع في الأحوال العامة لا في المنظور المطلق فحسب، بل في المنظور النسبي أيضاً؛ أي أن حصة الادخار من الدخل سترتفع هي الأخرى أيضاً. ويمكن توضيح المقصود هنا من خلال المثال الحسابي التالي، الذي نفترض فيه أن دخل أسرة معينة يبلغ 5000 يورو في الشهر، وأن هذه الأسرة تدخر 300 يورو من هذا الدخل شهرياً (أي أنها تدخر 6٪ من دخلها). والآن، وإذا ما افترضنا أن دخل هذه الأسرة قد تضاعف، فالمتوقع هو ألا تدخر هذه الأسرة ضعف ما درجت على ادخاره إلى الآن، بل المتوقع عادة أن تدخر نسبة تزيد على النسبة التي ارتفع فيها الدخل، لنقل، على سبيل المثال، إنها ستدخر 10٪ (أي 1000 يورو شهرياً). وأطلقت

الأدبيات الاقتصادية على هذه القاعدة المألوفة في الحياة العامة اسم القانون النفسي الأساسي بشأن السلوك الادخاري في النظرية الكينزية، أو قانون برنتانو-كينز أيضاً (Zinn, 1993)، وباختصار فإن فحوى هذا القانون: أن نسبة المبالغ المدخرة من الدخول المتدنية أدنى من نسبة المبالغ التي تدخر من الدخول العالية. ويرشدنا هذا القانون إلى أن مجموع المدخرات على مستوى الاقتصاد ككل يحدد على نحو جوهري من خلال توزيع الدخل القومي على فئات المجتمع المختلفة. فالتوزيع الأكثر تساوياً يفرز مدخرات وطنية دنيا، على حين يفرز التوزيع الأشد تبايناً مدخرات وطنية أعلى شأناً. في المراحل التي تتسم بحاجة كبيرة إلى الاستثمارات يكون التوزيع غير المتساوي للدخل إذن في مصلحة النشاط الاستثماري. أما في حال وجود ميل ضعيف إلى الاستثمار، فإن التوزيع الأكثر تساوياً هو الوضع الأفضل؛ لأن المدخرات المتدنية نسبياً الناشئة عن هذا التوزيع ستستجيب لمتطلبات الحالة الاقتصادية السائدة على نحو أفضل. بهذا ليس بالإمكان استخلاص قاعدة عامة تبين احتمال كون التوزيع الأكثر تساوياً أو الأكثر تبايناً، أي أمراً مرغوباً فيه دائماً وأبداً من وجهة نظر تطور الاقتصاد الوطني ككل؛ أي احتمال كون المدخرات المرتفعة أو المتدنية نسبياً كذلك، فالأمر يتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة وما تتطلبه هذه الحالة من ميل استثماري قد يكون أكبر وقد يكون أدنى من الميل السائد.

إن مستوى الربح (على مستوى الاقتصاد ككل) - كما رأينا سابقاً - يحدد، هو نفسه، من خلال السلوك الإنفاقي الذي ينتهجه أولئك الأفراد الذين يكسبون الربح. من هنا، حال ارتفاع النشاط الاستثماري، من دون أن يتراجع استهلاك أولئك الذين يكسبون دخلهم من الأرباح، سيرتفع الربح أيضاً بحسب ما اتضح لنا سابقاً في سياق حديثنا عن المبدأ الأساسي الذي أشار إليه كينز، والذي مفاده: أن أصحاب المشروعات، بصفتهم شريحة اجتماعية متجانسة من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، يكسبون ربحاً أكبر كلما أنفقوا أكثر. والأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن القول: إن أصحاب المشروعات يكسبون ربحاً أكبر كلما أنفقوا أكثر تصدق فقط عند أخذ أصحاب المشروعات ككل في الحسبان، وليس عند تطبيقها على هذا أو ذاك الفرد الواحد من أصحاب المشروعات. كما أن هذا القول لا أهمية له حينما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية الفردية. فصاحب المشروع

يستثمر رأس ماله بناءً على ما يتوقعه هو نفسه بشأن قدرته على تصريف بضائع أكثر و/ أو بشأن خفض تكاليف الإنتاج من خلال ترشيد عملية الإنتاج وتطويرها. بغية التعرف إلى السلوك الاستثماري ينبغي إذن التعرف إلى الآثار التي يفرزها تطور الطلب والاحتمالات التكنولوجية والتنظيمية المتعلقة بتطوير عملية الإنتاج في المشروع المعني. فالأرباح المحتمل أن يحققها المشروع الواحد تتوقف على تطور الطلب، وفرص تصريف البضائع التي أنتجها المشروع المعني، وعلى التكاليف في ذلك المشروع. من هنا - لكي نحيط علماً بأهمية الدخول التي يحصل عليها جمهور المواطنين - يتعين علينا في هذا السياق دراسة أثر هذه الدخول على تطور الطلب. وعلى نحو هامشي، إلى حد ما، ستسلط هذه الدراسة ضوءاً جديداً على نظرية القوة الشرائية للأجر أيضاً.

إن ارتفاع دخول الجمهور العريض من المواطنين يخلق للمشروعات فرصاً أفضل لتصريف البضائع. بهذا المعنى وإذا كانت المشروعات قد استنفدت طاقتها الإنتاجية أو اقتربت من الحدود القصوى لطاقتها الإنتاجية، فلا ريب في أن ارتفاع دخل الجمهور العريض سيدفع أصحاب المشروعات إلى القيام باستثمارات يراد منها توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة. وسيكون أصحاب المشروعات أكثر استعداداً للقيام بهذه الاستثمارات حينما يكونون على ثقة بأن الارتفاع الحاصل في الطلب سيستمر أمداً ليس بالقصير. وإذا ما أدى ارتفاع دخل الجمهور العريض إلى تنامي الطلب؛ ومن ثم إلى ارتفاع النشاط الاستثماري، فستندلع عندئذ الآلية التي تضمن تحويل الاستثمارات (بصفتها تمثل نمواً في طلب المشروعات) إلى أرباح متزايدة. بهذا المعنى فإن الأرباح المتزايدة، أو بالأحرى تحسن التوقعات بشأن الأرباح المستقبلية، تمثل شرطاً ضرورياً لارتفاع الاستثمارات، وإن هذه الاستثمارات، هي ذاتها، ستكون، من ثم، تصديقاً، تاماً أو جزئياً، على صحة ما توقعته المشروعات بشأن الأرباح. ومعنى هذا أن نظرية القوة الشرائية للأجر لا تعمل من خلال المعادلة المبسطة القائلة: إن الأجور المرتفعة تؤدي إلى طلب أكبر، وإن الطلب الأكبر يؤدي إلى إنتاج أكبر ودرجة تشغيل عليا؛ ففي ظل العلاقات السائدة في النظام الرأسمالي لابد أن يتواكب الطلب السلعي المتزايد وارتفاع الأرباح. فكما هو معروف، تجسد الارتفاعات الحاصلة في الأجور ارتفاعات مماثلة في الكلفة أيضاً. من هنا، إذا كانت الآثار المتشائمة

التي يفرزها ارتفاع الأجور على توقعات المشروعات بشأن الأرباح تفوق الآثار الإيجابية التي يفرزها ارتفاع الطلب السلعي، فلن تقوم المشروعات والحالة هذه باستثمار أموال إضافية بغية توسيع طاقتها الإنتاجية؛ إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن تقوم المشروعات عندئذ بتقليص استثماراتها هذه.

لكن يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان الباعث الثاني الذي يدفع المشروعات إلى استثمار أموالها؛ أعني أنه يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان سعي المشروعات إلى تطوير عملية الإنتاج. فارتفاع الأجور يعزز لدى المشروعات الميل إلى استخدام أساليب إنتاج تقتصد في استخدام الأيدي العاملة. بهذا المعنى، لن يتحقق الاقتصاد في استخدام الأيدي العاملة، إلا إذا توافرت الإمكانيات التكنولوجية المناسبة. وليس ثمة شك في أن هذه الإمكانيات التكنولوجية قد كانت في متناول المشروعات حتى هذا الحين. والأمر الذي تتعين ملاحظته في هذا السياق أن الاستثمارات المراد منها تطوير عملية الإنتاج تجسد، هي الأخرى أيضاً، طلباً سلعياً متزايداً تقوم به المشروعات ذاتها؛ أي أنه – أعني هذا الطلب السلعي المتزايد الناجم عن قيام المشروعات باستثمارات تهدف إلى تطوير عملية الإنتاج – سيؤدي إلى زيادة الأرباح، مثله في ذلك مثل أي ارتفاع يحصل في إنفاق أصحاب المشروعات على السلع والخدمات. ولا مراء في أن الطلب المتزايد على السلع الاستثمارية يؤدي إلى زيادة استخدام الأيدي العاملة أول وهلة؛ أي قبل الانتهاء من عملية تطوير الإنتاج؛ بغية تقليص استخدام الأيدي العاملة المتزايدة الأجور. ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح أن عملية التطوير تهدف إلى ارتفاع الإنتاجية، أو بالأحرى إلى خفض كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج؛ أي أن تنتج المشروعات بكمية العمل نفسها كمية أكبر من السلع. من هنا، إذا ما أراد المرء المحافظة على درجة الاستخدام المتحققة، على أدنى تقدير، فسيتعين والحالة هذه أن يرتفع الإنتاج بنحو يتناسب والنمو الحاصل في الإنتاجية. ويتوقف تحقق هذا المطلب على التطور الذي سيطرأ على الطلب السلعي. بناءً على هذه الحقيقة، يتصل موضوع ما يسمى بالبطالة التكنولوجية؛ أي ضياع فرص العمل جراء تطوير عملية الإنتاج، اتصالاً وثيقاً بمشكلة تطور الطلب السلعي. وهكذا، فإننا نواجه هنا ذلك الموضوع الذي كان قد أشار إليه الاقتصادي الكلاسيكي المتشائم ديفيد ريكاردو

(Ricardo, 1972, 287 ff.) في سالف الأيام. ففيما مضى من الزمن كان المرء على ثقة بأن ارتفاع دخول جمهور المواطنين بنحو يضاهي نمو الإنتاجية (أي انتهاج سياسة تربط تطور الأجور بتطور الإنتاجية) سيكون ضمانة مؤكدة لتحييد الآثار السلبية التي ستطرأ على درجة التشغيل بفعل تطوير عملية الإنتاج. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن سياسة التوزيع المهتدية بتطور الإنتاجية لا تعني في الواقع أن الأجور فحسب يجب أن ترتفع بمقدار ارتفاع الإنتاجية، بل تعني أن الأجور والأرباح، كلها يجب أن ترتفع بمقدار يضاهي مقدار ارتفاع الإنتاجية. إلا أن تحقق ارتفاع في الأرباح يشترط أن تقوم طبقة أصحاب المشروعات بزيادة طلبها السلعي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل؛ أي أن تزيد إنفاقها على السلع الاستهلاكية و/ أو الاستثمارية. وهكذا لا مفر لنا من أن نسأل عن احتمال كون أصحاب المشروعات على استعداد لزيادة طلبهم السلعي بالمقدار المطلوب في كل الأحوال أو لا.

وفي الواقع، بقدر تعلق الأمر بالسلوك الإنفاقي الفعلي، لا قيمة تذكر لما تبينه الحسابات القومية من أن مجموع ما ينفقه أصحاب المشروعات في المجالات الاستهلاكية والاستثمارية يساوي مجموع الأرباح المتحققة على مستوى الاقتصاد ككل. فما يستهلكه أصحاب المشروعات أو يستثمرونه منفردين يتوقف على الطبيعة والخصوصية للحالة الاقتصادية الفردية المخيمة في اللحظة الزمنية المعنية. فعلى سبيل المثال، إذا كان أصحاب الدخول المكتسبة من خلال الأرباح، أيضاً، لما يشبعوا بعدُ حاجاتهم الاستهلاكية تماماً، وكانت نسبة الاستهلاك إلى الدخل ماتزال، عندهم أيضاً، مرتفعة نسبياً، فسيكون بإمكاننا عندئذ أن نتوقع نمواً مطرداً في إنفاق أصحاب المشروعات على الأغراض الاستهلاكية. وكما هو معروف فقد كانت هذه الحالة سائدة في الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. أما إذا كان استهلاك أصحاب الدخول المكتسبة من الأرباح في مستوى يكاد يُشبع أغلب حاجاتهم الاستهلاكية، ولا يترك للطلب الاستهلاكي أي إمكانية على النمو جديرة بالذكر، فسيتوقف الأمر والحالة هذه على الاستثمار (الإضافي) بوصفه أحد عناصر الطلب.

ولكن كما بينا سابقاً، يتوقف الشروع في الاستثمار على التوقعات بشأن تصريف الإنتاج المتزايد وعلى إمكانيات تطوير عملية الإنتاج؛ من هنا سيرافق تراجع نمو الاستهلاك، أولاً، تراجع الاستثمارات المراد منها تطوير عملية الإنتاج أيضاً. كما أنه ثانياً، في أحسن الظروف، لأمر استثنائي فقط أن يعوض تكثيف عملية التطوير، ولو في الأمد القصير فقط، عن التراجع الحاصل في الاستثمارات المخصصة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، ولخلق فرص عمل جديدة. أضف إلى هذا أن تراكم رأس المال ينطوي في المجتمعات الرأسمالية على خاصية أخرى؛ أعني خاصية الإفراط في الاستثمار بفعل المضاربة. فبسبب الحقيقة التي بيناها سابقاً، والقائلة: إن الإنفاق المتزايد، من جانب أصحاب الدخول المكتسبة من الأرباح، يؤدي إلى أرباح متزايدة أيضاً، فإن أي انتعاش في النشاط الاستثماري سينشر توقعات مفرطة التفاؤل توحي إلى المشروعات أن هذا الانتعاش سيستمر في المستقبل أيضاً. ومع أن تجارب الأزمنة الماضية قد أبانت لأغلب الناس أن عملية النمو الاقتصادي تتعثر على نحو دوري في المجتمعات الرأسمالية؛ وذلك بفعل الأزمات الدورية التي تعصف بهذه المجتمعات، نعم مع ذلك، ينسى المستثمرون، إلى حين من الزمن، دروس الماضي ويتجاهلون المؤشرات المحذرة من حالة الركود الاقتصادي الآتية حقاً. وهكذا يتم الشروع في استثمارات يفوق حجمها حجم الاستثمارات التي ستتحقق إذا انطلق المستثمرون من توقعات واقعية بشأن الأرباح التي سيجنونها من هذه الاستثمارات في الأمد الطويل. بهذا المعنى تعزز عملية التراكم الرأسمالي نفسها بنفسها إلى حين من الزمن. وحتى إذا كان بعض المستثمرين على وعي تام بأن الكثير من المستثمرين قد أمسوا يستثمرون رؤوس أموالهم على نحو غير مجدٍ وعلى ضوء حسابات خاطئة، فإن المستثمر الفرد سيظل على ثقة بأن قراراته الاستثمارية صائبة، وأن الضلال يخيم على قرارات الآخرين فقط. وسيكون حجم الاستثمارات غير المجدية أكبر، كلما كانت هذه الحسابات الخاطئة أكثر انتشاراً بين جمهور المستثمرين. ومهما كانت الحال، مادامت الاستثمارات القائمة على حسابات خاطئة تنمو على نحو متواصل، فسينمو الاقتصاد وسيعزز لدى الجميع الاعتقاد بأن الواقع القائم قد أكد مصداقية توقعاتهم بشأن تحقق حالة "الازدهار الدائم".

ولعل الإشارة تجدر بنا هنا إلى أن الازدهار الاقتصادي، الكبير نسبياً، الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التي تلت عام 1995 قد كان تجسيداً أصيلاً لنمط النمو الذي نحن في صدى الحديث عنه: مضاربة عظيمة التفاؤل سببت اندلاع نشاط استثماري عظيم، وأدت إلى ازدهار اقتصادي متميز من حيث شدته، إلا أن الحصيلة النهائية لهذا الازدهار جسدت في إفلاس الكثير من المؤسسات وانهيار عدد من الشركات، وإهدار رؤوس أموال معتبرة. بهذا المعنى فإن ما جرت العادة على تسميته "الاقتصاد الجديد" (New Economy) لم يكن في واقع الحال سوى تكرار لحالة اقتصادية قديمة العهد.

سادساً: الطريق من الاستغلال إلى البطالة - أسباب أزمات التشغيل

من عرضنا السابق بشأن استغلال العمل وحيازة الطبقة المهيمنة على جزء من فائض الإنتاج تبين بوضوح أن الحاجة إلى تشغيل قوى العمل قد كانت، في المنظور العام عبر التاريخ، في تزايد دائم. وبهذا المعنى فإن البطالة الناشئة عن توقف عملية التصنيع بفعل الأزمات الشديدة التي تعصف بهذه العملية دوماً، والتي غدت في الربع الأخير من القرن العشرين المشكلة الاجتماعية الكبرى التي ترزح تحت وطأتها الدول الغنية، نعم إن هذه البطالة ظاهرة حديثة العهد فعلاً. فالبطالة التي كانت تطفو على السطح إبان العصر ما قبل الصناعي لم يكمن سببها الرئيسي في قصور السياسة المتبعة لإدارة الاقتصاد الوطني، وليست علاقات الإنتاج، بل النقص الحاصل في الأراضي الزراعية وفي وسائل الإنتاج الأخرى هو الأمر الذي كان يعوق الاستخدام التام لقوة العمل المتاحة. أضف إلى هذا أن البطالة ما كانت تطفو على السطح بنحو ظاهر، بل كانت مقنعة على نحو ما؛ أعني أنها كانت تتخفى خلف أيام العطل الكثيرة، والخدمات غير الإنتاجية، والعمل في مزارع تؤوي أيدي عاملة بمقدار يفوق حاجتها بكثير، وما سوى ذلك من نشاطات ذات إنتاجية تقترب من الصفر. وكما هو معروف يخيم هذا النوع من البطالة على دول العالم الثالث الفقيرة؛ من هنا فليس في مصلحة هذه الدول أن تستخدم التكنولوجية الحديثة الكثيفة رأس المال، بل من الأفضل لها أن تشجع طرائق الإنتاج الكثيفة العمل. فالحالة السائدة في

هذه الدول على شبه كبير بالحالة التي سادت في الاقتصادات التي دمرتها الحرب. فبالنسبة إلى هذه الاقتصادات عامة، وانطلاقاً من الاقتصاد الألماني على وجه الخصوص - وهو اقتصاد كانت الحرب العالمية الثانية قد دمرته تدميراً تاماً تقريباً - كتب عميد المدرسة الليبرالية الألمانية فالتر أويكين (Walter Eucken) (1891-1950) قائلاً: «حينما يعاني المجتمع انتشار الفقر كثافة سكانية كبيرة، لن يكون المطلوب منا الاقتصاد في استخدام العمل وتكثيف استخدام الآلات والمكائن، بل سيكون المطلوب منا والحالة هذه انتهاج أساليب إنتاج تستخدم العمل بكثافة كبيرة وتقتصد باستخدام رأس المال» (Eucken, 1999, 35). إلا أن البطالة الجماهيرية السائدة حالياً في "مجتمعات الرفاهية" تختلف اختلافاً كلياً عن البطالة السائدة في دول العالم الثالث الفقيرة والدول التي دمرت الحروب اقتصادها. فسبب هذه البطالة الجماهيرية لا يكمن في عدم كفاية ما لدى هذه الدول من وسائل إنتاج أخرى مكملة للعمل؛ أي التي يحتاج إليها العامل لأداء مهمته في عملية الإنتاج. فرأس المال، بمفهومه الواسع، متوافر في هذه الدول بما فيه الكفاية، ولاسيما إذا أخذنا في الحسبان أن العاطلين عن العمل يجسدون رؤوس أموال غير مُنْتِجة، وأن البطالة ليست سوى "رأس مالٍ خامد" (Friedlaender-Pechtl, 1976, 96). «فبسبب خلل يعصف في عملية الإنتاج، من الممكن ألا يتم استخدام رأس المال هذا؛ أعني قوة العمل ووسائل الإنتاج الأخرى، بالرغم من أنه موجود بوفرة كبيرة...» (المرجع السابق، 89). إن النظم الاقتصادية السائدة حالياً لا قدرة لها على النهوض بمتطلبات حالة التشغيل الكامل. ولهذا السبب لا يمكن حل مشكلة البطالة إلا من خلال إصلاحات جذرية الأبعاد. فالبطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن نقص في عناصر الإنتاج المكملة للعمل، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر؛ وبهذا المعنى فهي ليست، أبداً، ظاهرة تحتمها الظروف الطبيعية، إنها الحصيلة التي أفرزتها المعطيات التاريخية، ولكن، وبما أن التطورات التاريخية من نتاج النشاطات البشرية، نجد أن البطالة مشكلة قابلة للحل من حيث المبدأ. إلا أن السؤال حول احتمال أن تُحل مشكلة البطالة حلاً جذرياً والكيفية التي ستُحل بها هذه المشكلة، ومشكلة توظيف الثراء المتحقق في خدمة الرفاهية الاجتماعية أو لا، وهذا سوف يبقى، من دون ريب، موضوعاً يتعلق بماهية القوى المهيمنة على السلطة.

بفضل الارتفاع العظيم الذي أسبغه التقدم التكنولوجي على إنتاجية العمل أمست الطليعة الاقتصادية تحصل على ثراء مادي، ما كان له مثيل في العصور الغابرة. إلا أن هذا الثراء لم ينمُ نمواً عظيماً في المنظور المطلق فحسب، بل تعاظم تركيزه بأيدٍ ضئيلة أيضاً. وفي سياق التراجع الملحوظ عن العقيدة التي قامت عليها دولة التكافل الاجتماعي تعاظم ثانية، في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص، التفاوت في توزيع الثروة والدخل في أغلب البلدان الصناعية، وبين الاقتصادات الغنية والفقيرة على وجه التعيين. فمن التقرير الأول الذي نشرته الحكومة الاتحادية في ألمانيا تحت عنوان "تقرير حول الفقر والثراء" (Lebenslagen, 2001, 45)، يتبين بجلاء أن الخمس الثري من العائلات القاطنة في الشق الغربي من ألمانيا قد أمسى يستحوذ على 63.4٪ من صافي مجموع الثروة المتاحة للقطاع العائلي (أي أن ثروة الأسرة الواحدة قد بلغت في المتوسط 806000 مارك ألماني)؛ أما الخمس الفقير، فإنه يئن تحت وطأة الديون المتراكمة في ذمته؛ فحصته من الثروة قيمة سالبة تبلغ 0.3٪ بالناقص (أي أن صافي الديون المترتبة على كل أسرة قد بلغ في المتوسط 4000 مارك ألماني). إلا أن تركز الثروة لا يجسد، فحسب، من خلال التفاوت القائم بين مَنْ يمتلك الثروة ومَنْ لا يمتلك منها شيئاً، بل يتبين لنا بوضوح، حينما نسلط الضوء على الفئة المالكة للثروة أيضاً؛ فبين مالكي الثروة، أيضاً، هناك تفاوت كبير. فالملاحظ أن 34٪ من مجمل الثروة المستثمرة في الاقتصاد الألماني (ومن دون أخذ الثروة المالية المجسدة في ملكية أسهم الشركات في الحسبان) قد كان من نصيب 1.6٪ فقط من جميع المالكين للثروة المستثمرة (Bach/Bartholmai, 2001, 776).

ولا مراء في أن التفاوت في التوزيع ليس ظاهرة جديدة في التاريخ. ومع هذا فإنه أمر يدعو إلى الدهشة فعلاً ألا تمتلك المؤسسات الديمقراطية ودولة التكافل الاجتماعي القدرة الكافية للدفاع عن المكتسبات التي انتزعتها من الرأسمالية بعد عناء ومشقة كبيرين. وربما فسر لنا البعد الجديد المهيمن على الرؤى الأيديولوجية السبب الذي جعل فكرة التكافل الاجتماعي تتراجع، تحت وطأة الهجمات الموجهة لها. وبالرغم من إعجابه الشديد وتضامنه القوي مع الديمقراطية (الأمريكية) كان توكفيل قد أبدى مخاوفه من انهيارها إذا ما لم تُنَوِر الدولة مواطنيها، فقد كتب قائلاً:

> إذا ظل المواطنون يعيشون حياة الجهل، ويعانون قصوراً في الثقافة، فإنه، بالرغم من الشوط الكبير الذي قطعته المساواة بين المواطنين، لن يكون في الإمكان التنبؤ على نحو مؤكد لا بحجم المغالاة الغبية التي ستدفعهم إليها أنانيتهم، ولا بالبؤس المذموم الذي يجلبونه على أنفسهم من فرط خوفهم من التضحية بجزء من رفاهيتهم للمصلحة العامة (Tocqueville, 1985, 258). وفي الواقع، كلما كانت القدرة على التخيل أضعف، واهتم الأفراد بأنفسهم فقط، كان الوعاظ أكثر تحفظاً في المناداة بضرورة تحمل أعباء هذه التضحية، ولن يتجاسروا على دعوة العقل الإنساني إليها إلا بصعوبة؛ ولهذا السبب تتركز جهودهم على معرفة كون العمل من أجل المصلحة العامة ينطوي على نفع للمصلحة الفردية الذاتية أيضاً أو لا؛ وإذا ما عثروا على علامة تشير إلى أن المصلحة الخاصة والمصلحة العامة يأتلفان وينسجمان، فإنهم يذيعون اكتشافهم هذا على الملأ في الحال (المرجع السابق، 254).

وحتى الآن لم تكن هناك إحصائيات بشأن توزيع الثروة والدخل إلا بصعوبة. فالإحصائيات الرسمية لا تكاد تذكر شيئاً ذا بال حول هذا الموضوع. وفي المقام الأول لم يكن سبب هذا القصور يكمن في الإشكاليات التي ينطوي عليها الجرد الإحصائي، بل كان سببه يعود إلى أن الجهات السياسية كانت تريد التغاضي عن هذا الموضوع الشديد الحساسية. فعلى سبيل المثال باءت بالإخفاق المساعي التي بذلها المكتب الاتحادي لشؤون الإحصاء فيما مضى من الزمن، والرامية إلى نشر إحصائيات تتناول التوزيع في ألمانيا على نحو دوري، لا لشيء إلا لأنه كانت هناك حالات مناوأة سياسية اعترضت سبيله دوماً. وكما سبق أن قلنا، تم نشر تقرير عن الثراء والفقر في ألمانيا (Lebenslagen, 2001) ربيع عام 2001 أول مرة. وكان هذا التقرير قد أعد بناءً على مبادرة اتخذتها في أيار/ مايو 1999 الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الألماني وحزب الخضر. وتجدر بنا الإشارة إلى أن ما أوردته هذه الوثيقة الحكومية من معلومات بشأن توزيع الدخل والثروة في ألمانيا لم يكن مستقى، في أغلبه، من إحصائيات رسمية، بل كان قد استقي من مؤلفات أعدها المختصون من رجال العلم منفردين وبجهودهم الخاصة. وكانت الدراسة التي أعدها عام 1997 المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Das Deutsche Institut für Wirtschaftsforschung, DIW) بتكليف من مؤسسة فريدرش أيبرت الخيرية (Friedrich-Ebert-Stiftung) قد اشتملت على عملية جرد لتوزيع الثروة في ألمانيا، وأبانت على نحو جلي حجم التفاوت العظيم في توزيع الثروة (DIW, 1997c):

بالنسبة إلى الشق الغربي من ألمانيا، وانطلاقاً من العائلات التي امتلكت ثروة نقدية عام 1993، بلغ حجم الثروة النقدية التي امتلكتها 10٪ من هذه العائلات 4000 مارك ألماني؛ وبالنسبة إلى نصف العائلات كان حجم الثروة أقل من 38000 مارك ألماني. أما الستة بالمائة من العائلات، التي هي من "أكثر العائلات ثراء"، فقد كانت توفرت على ثروة مالية زادت على 200000 مارك ألماني؛ فقد حازت هذه المجموعة من العائلات ما يقرب من ثلث الثروة النقدية الإجمالية [البالغة في الصافي 4.3 آلاف مليار مارك ألماني، المؤلف] التي تم احتسابها من العينات الخاصة بإحصائيات الدخل والاستهلاك في ألمانيا الغربية... وفي المنظور العام يزداد التفاوت في توزيع الثروة على القطاع العائلي الخاص منذ أمد طويل... وبلغت نسبة العائلات التي امتلكت عام 1993 ثروة غير منقولة [أي عقارات، المترجم] 51٪ في الشق الغربي، و23٪ في الشق الشرقي من ألمانيا... والملاحظ أن حصة العائلات التي تمتلك ثروة منقولة تكون أكبر، كلما كان الدخل الذي تحصل عليه العائلة أكبر. وقد بلغ متوسط قيمة الثروة المنقولة التي تمتلكها العائلة الواحدة 426000 مارك ألماني في الشق الغربي، و211000 مارك ألماني في الشق الشرقي عام 1993. وكان متوسط قيمة العقارات العائدة إلى العائلات ذات المهن الحرة قد فاق في كلا شطري ألمانيا متوسط قيمة ما تمتلكه شرائح العائلات الأخرى من ذلك. وبالمقارنة فقد كان متوسط ما تمتلكه عائلات العاطلين عن العمل متدنياً نسبياً.

وفي الشق الغربي من ألمانيا، ومن بين العائلات التي امتلكت عقاراً، امتلك 10٪ عقاراً لا تزيد قيمته على 158000 مارك؛ على حين امتلك 50٪عقاراً لا تزيد قيمته على 351000 مارك. أما نسبة الـ 5٪من العائلات، التي تعد في عداد "أغنى الأغنياء" فقد امتلكت عقاراً تبلغ قيمته مليون مارك وأكثر. فقد حازت هذه الفئة خمس مجمل الثروة العقارية...

وحينما يأخذ المرء في الحسبان فقط العائلات التي تمتلك عقاراً، فسيلاحظ أن توزيع الثروة العقارية أقل تفاوتاً من توزيع الثروة النقدية. ولكن، إذا ما أخذ في الحسبان العائلات التي لم تمتلك أي ثروة عقارية عام 1993 - والتي كانت تشكل، مقارنة بالمجموع الكلي للعائلات، 49٪ في الشق الغربي و72 في الشق الشرقي من ألمانيا - فسيتبين بجلاء أن توزيع الثروة العقارية قد كان أشد تفاوتاً من توزيع الثروة النقدية... ويتفوق تفاوت توزيع مجموع الثروة التي يمتلكها القطاع العائلي - المحتسبة بناءً على المعطيات المستقاة من إحصائيات الضريبة على الثروة الخاصة بعام 1989 - على تفاوت توزيع الثروة النقدية والعقارية المحتسبة بناءً على العينات المستقاة من إحصائيات الدخل والاستهلاك الخاصة بعام 1993. ويتبين هذا التفاوت على نحو واضح جداً متى ما أخذنا في الحسبان تلك العائلات البالغة نسبتها 97٪، وغير الداخلة في إحصائيات

الضريبة على الثروة: ففي هذه الحالة يتبين أن مائة بالمائة من مجموع الثروة مـن حـصة 3٪ من العائلات، وأن 59٪ من حصة العائلات التي تمتلك ثروة تزيد على مليون مارك، وأن 25٪ من الثروة قد كانت من حصة عائلات تبلغ نسبتها 0.02٪، وتمتلـك ثـروة تبلـغ 10 ملايين مارك وأكثر... وملخص هذه الدراسة أن التفاوت في توزيع الثروة قد تزايد على نحو عظيم في ألمانيا (DIW, 1997c, 14, 16f).

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن التفاوت في توزيع الثروة يفرز بكل تأكيـد تفاوتـاً كبيراً في توزيع الدخل المتأتي من الثروة. ففي عام 1995 بلغ مجموع الدخل الذي حـصلت عليه العائلات من الثروة، على مستوى ألمانيا ككـل 203 مليـارات مـارك. وبلـغ متوسـط الدخل الذي حصلت عليه العائلات من ثروتها 5600 مارك. وكـما يتبـين لنـا مـن خـلال الجدول المدرج لاحقاً كانت عائلات ذوي المهن الحرة العاملة في خارج القطـاع الزراعـي قد حصلت من ثروتها على دخل بلغ، في المتوسط، 19400 مارك؛ أي كانت في قمة السلم؛ أما نهاية السلم فقد احتلتها عائلات العاطلين عن العمل.

جدول بشأن الدخول المكتسبة من الثروة عام 1995
مرتبة بحسب مهنة رب الأسرة (مارك لكل أسرة)

ذوو المهن الحرة في القطاع الزراعي	9900
ذوو المهن الحرة خارج القطاع الزراعي	19400
المستخدمون	5400
الموظفون	5400
العمال المستأجرون	3100
العمال العاطلون عن العمل	1200
العمال المتقاعدون	4600
الموظفون والمستخدمون المتقاعدون	6900
آخرون	9300
العائلات ككل	5600

المصدر: DIW, 1997c, 39

وكما هي الحال على المستوى الوطني لا توجد معلومات وافية بشأن تفاوت التوزيع بين دول العالم. وربما كانت المعلومات التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مطلع التسعينيات في تقريره السنوي حول التنمية البشرية (*Menschliche Entwicklung*) من أهم المصادر المتاحة للباحث. (راجع بهذا الشأن: Menschliche Entwicklung 1994 ff). فقد ورد في هذا التقرير:

> يحصل ذلك المليار من البشر، الذي يعد من أغنى الأغنياء، على دخل يزيد على الدخل الذي يحصل عليه ذلك المليار من البشر، الذي يعد من أفقر الفقراء، بمقدار يبلغ 60 ضعفاً (Menschliche Entwicklung 1994, 2)، وفي البلدان الصناعية زاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من حيث مستوى الدخل على 100 مليون... وهناك 37 مليون عاطل عن العمل (Menschliche Entwicklung, 1997, 2)، فعالم اليوم أشد تناقضاً، والتفاوت بين الفقراء والأغنياء أمسى يتزايد باطراد. فالدول الصناعية حصلت من الناتج المحلي الإجمالي (BIP) العالمي البالغ 23 ألف مليار دولار على ما قيمته 18 ألف مليار دولار، على حين حصلت البلدان النامية على 5 آلاف مليار دولار فقط، وإن كان 80٪ من سكان العالم يقطنون هناك. لقد عاش ذلك الخمس من سكان العالم الذي يعد من أفقر الفقراء تحت وطأة تراجع حصتهم من الدخل العالمي في الأعوام الثلاثين المنصرمة من 2.3٪ إلى 1.4٪. وبالمقارنة في ذلك فقد ارتفعت حصة الخمس الذي يعد من أغنى الأغنياء من 70٪ إلى 85٪... وكانت الثروة التي يمتلكها 358 مليارديراً في العالم قد فاقت مجمل الدخل السنوي المتحقق في بلدان يقطنها 45٪ من سكان العالم (Menschliche Entwicklung, 1996, 2).

وإذا ما نظر المرء إلى الوراء وأمعن النظر في التطور الطويل الأجل الذي تحقق منذ الثورة الصناعية، فإنه سيلاحظ بيسر أن توزيع الدخل في العالم لم يكن في مصلحة الفقراء. إلا أن هذا التطور السلبي ازداد تفاقماً وتسارعاً منذ اندلاع العولمة:

> إن التفاوت بين الدخول بلغ في القرن العشرين مقداراً ما كان له مثيل في السابق. ففي عام 1820 كان التفاوت في دخول أغنى الدول وأفقرها يبلغ (3) إلى (1)، وفي عام 1950 كان هذا التفاوت قد بلغ (35) إلى (1)، أما في عام 1973 فإنه كان قد بلغ (44) إلى (1)، وواصلت الفجوة اتساعها فبلغت عام 1992 (72) إلى (1). وتبين دراسة نُشرت منذ عهد غير بعيد حول توزيع الدخول على العائلات، على مستوى العالم ككل، أن التفاوت قد زاد على نحو عظيم؛ فمعامل جيني – الذي يعني أن قيمته إذا كانت تساوي الصفر،

فإن التوزيع متساو على نحو تام، وإذا كانت قيمته تساوي الواحد، فإن التوزيع غير متساوٍ بالكامل*- ازداد سوءاً في الفترة الواقعة بين 1988 و1999 [أي في سياق ذلك العقد من السنين الذي اندلعت فيه العولمة، المؤلف] فقد ارتفع من 0.63 إلى 0.66. كما ارتفع معامل جيني في الكثير من بلدان العالم: في روسيا كان معامل جيني قد ارتفع في الفترة الواقعة بين عام 1987 وعام 1995 من 0.24 إلى 0.48؛ في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان المعامل قد ارتفع في سياق الثمانينيات والتسعينيات بنسبة بلغت 16٪... وفي الوقت ذاته كفت اقتصادات الكثير من الدول النامية عن النمو منذ أمد ليس بالقصير. وفي الفترة الواقعة بين 1990 و1998 كان متوسط النمو السنوي لدخل الفرد الواحد سالباً في 50 بلداً، علماً أن واحداً فقط من هذه البلدان كان عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [أي كان من مجموعة الدول الصناعية التقليدية والدول الصناعية الجديدة المنضوية تحت راية هذه المنظمة التي مركزها باريس، المؤلف] (راجع: Menschliche Entwicklung, 2000, 7).

وخلافاً لما هو سائد في الاقتصادات التي ما فتئت تعيش في ظروف العصر ما قبل الصناعي وماتزال تعاني الفقر، لم يعد التراكم العظيم للثروة بحاجة ماسة إلى تشغيل جميع الأيدي العاملة المتاحة وزيادة الأرباح من خلال ما تدره قوى العمل المتاحة من فوائض إنتاج متواضعة المقادير نسبياً ولكن كثيرة العدد؛ ففي عالم اليوم الراهن، يبقى جزء متزايد من قوة العمل المتاحة غير مستخدم، كما يتبين لنا بجلاء من خلال حجم البطالة المتزايد على نحو مرعب. ويتحول العمل إلى أمر زائد على اللزوم؛ لأن استثمار رأس المال لن يكون قادراً، والحالة هذه، على الانتفاع تماماً بالإنسان بوصفه محور الاستغلال. ومن الحقائق التاريخية التي لا تحتاج إلى برهان أو تأكيد أن تفاقم البطالة يزيد الضغط على قوى العمل التي ماتزال تتوافر على فرص للعمل؛ أي أنها تسبب ارتفاع درجة الاستغلال. "فجيش العمل الاحتياطي"، الذي عرفه القرن التاسع عشر، كان عدده يتراجع دوماً، في مراحل الازدهار الدوري، لا بل كان، في فترات زمنية قصيرة، يختفي تماماً تقريباً. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أنه لم يكن هناك اتجاه عام لبطالة متزايدة في الأمد الطويل. لقد حدث في العقدين الأخيرين تحول جوهري على ما يبدو. فمنذ هذا الحين يتسم الاتجاه

* أي إن الدخل سيكون كله، من حصة فرد واحد أو فئة واحدة. (المترجم)

العام، أولاً، بتفاقم البطالة في الدول المتطورة، وليس هناك، ثانياً، ما يوحي أن ازدهاراً اقتصادياً، بالمفهوم المتعارف عليه تقليدياً، سيحقق التحول المطلوب؛ أي سيقضي على البطالة السائدة في هذه الدول. وربما كان الاعتقاد، بأن "الاقتصاد الجديد" الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عام 1996 وصيف عام 2000، سيخلق العجائب، خير دليل لا على قصر عمر التطلعات الجديدة بشأن "النمو المستديم" فحسب، بل على ما تفرزه المواقف ذات الطابع الأيديولوجي من تخبط فكري يسود المؤسسات العلمية، ويخيم على تصورات الرأي العام. وفي الواقع، ليس هناك من ينفي أن نشاطاً استثمارياً عظيماً قد اندلع في قطاع المعلومات والاتصالات في تلك السنين، إلا أن اعترافنا بحقيقة وجود هذا النشاط لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا حقيقة أخرى مفادها أن هذا النشاط الاستثماري انطوى، كما سبق أن أشرنا، على مضاربة كانت تتفاقم وتزداد من يوم إلى آخر على نحو متسارع. والملاحظ أن استهلاك القطاع العائلي الأمريكي، وبهذا تشغيل الأيدي العاملة، قد ارتفع على نحو متصاعد، ولكن من دون أن يحدث الارتفاع المتوقع بمستويات الأسعار. ويعود الفضل في بقاء معدل التضخم في مستوى متدن، نسبياً، إلى سعر صرف الدولار أيضاً؛ إذ كان الدولار مقوماً بأعلى من قيمته الأمر الذي شجع على تحقق فائض في الواردات السلعية.

وبالمقابل، سبب هذا التقويم المفرط لقيمة الدولار حدوث عجز في ميزان المعاملات الجارية* الأمريكي وفي ارتفاع المديونية الخارجية الأمريكية. ولم يكن انتفاخ النشاطات الاقتصادية غير المسوغة من وجهة نظر القطاع الحقيقي من دون ثمن. فكما تبين الآن، جسد الشطط اللاعقلاني الذي اتسم به "الاقتصاد الجديد"، في المقام الأول، في الارتفاع الانفجاري الذي طرأ على أسعار أسهم الشركات المسجلة في بورصات "الأسواق

---

* يعد ميزان المعاملات الجارية، أو ميزان الحساب الجاري - كما يقال أيضاً - حساباً شائع الاستخدام لمشتريات السلع ومبيعاتها والخدمات وللهدايا والهبات بين المقيمين بدولة معينة والمقيمين بالدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة. وفي العادة تعد السنة هي الوحدة الزمنية للحساب. ويعني العجز في ميزان المعاملات الجارية أن الدولة تستورد سلعاً وخدمات أكثر مما تصدره بعد القيام بخصم الهدايا من الأجانب وإليهم. والواضح أن هذا العجز يمكن تمويله عن طريق تدفق رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد المعني. (المترجم)

الجديدة". وهكذا ذهب مع الريح الجزء الأعظم من رؤوس الأموال التي جرى استثمارها من دون مراعاة للتطورات الاقتصادية الحقيقية في أغلب الأحيان وتبدد إلى الأبد. فقد خسر المستثمرون الأجانب والأمريكيون مليارات الدولارات. وكيفما كانت الحال، فعلى هذا النحو أُهدرت رؤوس أموال عظيمة مستثمرة في القطاع المالي، وخُفِضَت، عملياً، مديونية الولايات المتحدة الأمريكية مقابل باقي أنحاء العالم. فالخسائر التي يمنى بها بعض في سياق المضاربة يقابلها خفض مديونية الناشطين الآخرين في صالة القمار الرأسمالية.

وكان آرتور شبيتهوف (Arthur Spiethoff) (1873-1957)، الاقتصادي الألماني الرائد، في دراسة التقلبات الدورية التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية، قد حلل في نهاية الحرب العالمية الأولى على نحو غاية في الدقة الجنون الجماعي الذي يخيم عند اندلاع "أزمة مضاربة مفرطة"، وبهذا فقد كان قد وصف بدقة الأجواء النفسية التي سادت إبان الجنون الذي عم "الأسواق الجديدة" مؤخراً:

> لا يمكن إطلاق مصطلح المضاربة المفرطة على شخص واحد، فهو يجسد حالة تطغى على مجموعة من الناس، أو على صناعة أو سوق أو اقتصاد برمته. فالمضاربة المفرطة ليست خطأً، تُثبت الأيام ضلاله من دون ريب، بل هي سلوك يستشعر ضلاله على نحو ملموس كل من توافر على شيء من القدرة على تقويم الظروف المحيطة بها بنحو موضوعي والنظر إليها انطلاقاً من تجارب الماضي. فهنا تقوم جماعات، ذات أهمية لا يستهان بها في مجال معين، بتحديد قراراتها على ضوء تقويم الأحداث المستقبلية تقويماً كانت ستعده هي نفسها جنوناً وانتحاراً فيما لو انطلق منه فرد معين في زمن آخر. فالحالة النفسية العامة المهيمنة لفترة زمنية معينة عند اندلاع المضاربة المفرطة تتسم بشيء من مرض نفسي وتعبر عن قصور في القدرة على اتخاذ القرار الحكيم على أدنى تقدير. فالمضاربة المفرطة أمر مستحيل التحقق فيما لو لم يكن هناك هوس وبضع أفكار متخذة سلفاً وتصورات متحيزة وتقويم غير موضوعي ما كان هؤلاء الأفراد يهتدون به أبداً في ظل ظروف أخرى.
>
> إن الأزمات التي تعصف بسوق الأوراق المالية ذات طبيعة واحدة أساساً. فحتى وإن اتخذت الأزمات صيغاً مختلفة ظاهرياً باختلاف الظروف التاريخية التي أحاطت بكل واحدة منها وباختلاف المواد التي جرت المتاجرة بها، إلا أنها تظل متشابهة؛ من حيث الجوهر، دائماً وأبداً. فالأمر الأساسي المميز للظاهرة برمتها يكمن في ارتفاع أسعار

الأوراق المالية ارتفاعاً مفرطاً؛ أي إن المضاربة بالأوراق المالية تدفع أسعار الأوراق المالية إلى الارتفاع إلى مستويات لا تعرف الحدود. فالأوراق المالية تُشترى، عندئذ، لا حباً في جني العائدات التي تدرها ولا بصفتها استثماراً طويل الأجل، بل هي تُشترى في أغلب الحالات بهدف بيعها بعد برهة قصيرة من الزمن اعتقاداً بأن سعرها سيرتفع في خلال هذه الفترة إلى مستويات تحقق للمضارب الربح المنشود. إن هذا التجاهل للربح المتأتي من العائدات التي تدرها الأوراق المالية والتركيز على الثروة المتوقع الفوز بها عند ارتفاع أسعار الأوراق المالية هي الأمور التي تُفسر لنا سبب عدم لعب العائد دوراً يذكر في تحديد سعر الأوراق المالية المعنية... وهكذا تطرأ على أسعار الأسهم ارتفاعات جنونية لا تسوغها القيم التي تجسدها الأوراق المالية بأي حال من الأحوال. فحتى وإن انطلق المرء من أرباح هي الغاية في التفاؤل والتي ستدرها عليه عائدات هذه الأوراق المالية، ستظل هذه الأرباح تجسد معدل فائدة جم التواضع وغير معتاد، فضلاً عن أن تغطي المخاطر الكامنة في سعر الشراء المفرط في الارتفاع، أو الناتجة إما عن احتمال انخفاض الأرباح في حالة حدوث تحول في الحالة الاقتصادية، أو عن احتمال عدم تحقق أي عائدات أصلاً. إن ارتفاع أسعار الأسهم إلى أضعاف ما كان عليه السعر قبل اندلاع الأزمة ليس أمراً نادر التحقق، فهذه الظاهرة يواجهها المرء في كل حالة تندلع فيها مضاربة مفرطة.

... وفي كل حالة تندلع فيها مضاربة مفرطة تتوجه الأنظار صوب مجالات وأوراق مالية محددة؛ أي إنها تتركز على ما يسمى بالأوراق المالية الرئيسية، المتمثلة، على وجه التحديد، في أسهم الشركات عامة والمصارف على وجه الخصوص؛ أعني أسهم تلك المؤسسات التي تخضع عائداتها للتقلبات، فالمضاربون ولهون بالمضاربة على أسهم هذه المؤسسات وذلك لأن الوقائع [الاقتصادية والأحداث السياسية، المترجم] تترك أثرها على سعر هذه الأسهم إن عاجلاً أو آجلاً... كما تتمحور المضاربة المفرطة حول أسهم الشركات المؤسسة حديثاً، أيضاً، وذلك لأن هذه المؤسسات غير معروفة بعدُ؛ ومن ثم فليس بالإمكان التحقق من المستقبل الذي ينتظرها والتنبؤ بالربح الذي ستحققه. ولهذه الأسباب مجتمعة تهفو قلوب الناشطين في مجال المضاربة المفرطة لا إلى التمتع بحقوق المساهمين في شراء أسهم جديدة صدرت عقب زيادة الرأسمال المكتتب به فحسب، بل هي تهفو، أيضاً، إلى شراء أسهم الشركات الجديدة التأسيس؛ أي المكتتب بها أول مرة. فالأسهم الجديدة تلبي أهداف المضاربة المفرطة على خير الوجوه ولاسيما حينما لا تسترد؛ أي لا تشتري منهم، الشركات المعنية ما بحوزتهم من أسهم قديمة. (Spiethoff, 1918).

وبحسب ما تزعمه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة المسيطرة على الساحة في يومنا الراهن، يكمن السبب الرئيسي لأزمة التشغيل في ارتفاع كلفة الإنتاج؛ فهي تؤكد دوماً، أن كلفة عنصر العمل، على وجه التحديد، قد بلغت مستويات أخذت تجرد الشركات أكثر وأكثر، من القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وأمست عائقاً يحول دون عودتها إلى مستويات الإنتاج التي تضمن تحقق مستوى التشغيل التام للأيدي العاملة المتاحة. ويستند هذا المنطق إلى نظرية أساسية صاغتها النظرية الاقتصادية الليبرالية؛ أعني "قانون ساي"،* القائل إن كل عرض يخلق الطلب الضروري لتصريفه وإنه، للسبب هذا، لا يمكن أن تنشأ أزمة في تصريف البضائع المنتجة؛ أي لا يمكن أن تكون هناك أزمة عامة متأتية من الإفراط في الإنتاج. من وجهة النظر هذه يكمن أصل البطالة في الأجور "العالية" أو بالأحرى في عدم توافر أسواق العمل على المرونة الضرورية لتكيف الأجور مع متطلبات السوق؛ أي عدم انخفاض الأجور إلى ذلك المستوى الذي يضمن العودة إلى حالة التشغيل الكامل للأيدي العاملة المتاحة. وهكذا، انطلاقاً من هذا التفسير للواقع الاقتصادي السائد، تركز الحلول على أمور من قبيل: التحفظ في المطالبة بزيادة الأجور، وخفض نسبة إسهام أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية التي يدفعونها نيابة عن

---

* نسبة إلى جان باتيست ساي (1767-1832)، المفكر الفرنسي الذي بدأ حياته صحفياً، وبعد ذلك موظفاً في الحكومة الفرنسية. ومضى في حياته ليصبح أستاذاً جامعياً. نشر ساي كتابه الأول بحث في الاقتصاد السياسي عام 1803 ولقد نال كتابه هذا اهتماماً بالغاً لدى الأوساط العلمية والسياسية بحيث إنها سرعان ما نفدت طبعته الأولى. ولكن وبما أن ساي يأتي بأفكار تخالف السياسة النابليونية الاقتصادية، لم يتمكن من طبعه ونشره ثانية إلا عام 1814. ومؤدى "قانون ساي" أن المنتج وهو ينتج السلع والخدمات يخلق في واقع الحال قوة شرائية مقابلة لقيمة ما أنتج من سلع وخدمات؛ لأن كل سلعة يتم إنتاجها تكلف عناصر إنتاج. وبما أن كلفة عناصر الإنتاج ما هي إلا دخول هذه العناصر أو عائداتها؛ أي أنها ستكون إما أجوراً أو فوائد أو أرباحاً أو ريعاً تنفق لشراء السلع المنتجة؛ لذا يقرر ساي أن العرض يخلق الطلب عليه. وقانون ساي لا يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك كساد في بعض المجالات. فحسب رأيه يمكن أن ينتج بعض الناس سلعاً وخدمات لا تصرف، بيد أن هذا لا يعني باعتقاده أن هناك وفرة في الإنتاج العام، أو نقصاً في الطلب العام دائماً، إنما يعني فقط أن بعض المنتجين قد خلقوا قوة شرائية تساوي ما أضافوه إلى قيمة العرض السلعي، لكنهم لم ينتجوا ما يحتاج إليه المجتمع. ويؤكد ساي أن حالة اللاتوازن هذه يمكن أن تسود في بعض المجالات، إلا أنها لا يمكن أن تستمر مدة طويلة في ظل نظام الحرية الاقتصادية؛ لأن نظام الأسعار المرن سينبه المنتجين إلى هذا الخلل ويرشدهم إلى ضرورة الانتقال إلى مجالات أخرى من الإنتاج يضمنون فيها تصريف السلع التي ينتجونها، بحيث يعود المجتمع الاقتصادي إلى حالة التوازن من جديد. وظل "قانون ساي" مسيطراً على الساحة، حتى وقع الكساد الكبير في نهاية عشرينيات القرن العشرين. عندئذ حل محله جون ماينارد كينز الذي أكد أنه يمكن أن يحدث قصور عام في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت، وأنه قد يكون هناك تفضيل للاحتفاظ بالنقود واكتنازها، وعند ذلك لن تتواءم الأسعار والانخفاض في تدفق الطلب، ويمكن أن تظل البضائع بوجه عام لا تجد من يشتريها، فيصبح من يصنعونها متعطلين عن العمل. (المترجم)

العاملين لديهم، وإضفاء المرونة على تسريح الأيدي العاملة عند الضرورة، وخصخصة المشروعات العامة وأخيراً وليس آخراً تحرير الأسواق من التوجيه الحكومي؛ بغية تفتح قوى السوق الخلاقة. ويؤكد دعاة هذه التوصيات أن هذا النهج سيضمن تحقق الديناميـة الضرورية للتجديد، والكفيلة بكسر قيود الأزمة المخيمة على الاقتصاد. وفي الواقع، فإن هذه ليست المرة الأولى التي تصاغ فيها هذه التوصيات والحلول، فهي كانت قد أُقترِحَت لمواجهة أزمات أشد وطأة وأكثر عمقاً، كما سيتبين من عرضنا اللاحق للنقاشات التي دارت في الحقبة الأخيرة من عمر جمهورية فايمار بشأن السياسية الاقتصادية الواجب انتهاجها؛ لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي خيمت على الاقتصاد آنذاك. ولكن، وقبل أن نخوض في هذا الأمر، نود أولاً أن نجري مقارنة بين تفسير النظرية الاقتصادية الليبرالية للأزمة والتفسيرات النظرية الأخرى التي أثبت التطور المتحقق فعلاً مصداقيتها مراراً وتكراراً. ولعل الإشارة تجدر بنا إلى أننا لا نعتزم، هنا، أن نقدم عرضاً مدرسياً يتناول جميع النظريات المهمة في تفسير الأزمة والتقلبات الدورية التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية. إننا نعتزم هنا التركيز على النظريات الواقعية؛ أي تلك التي أثبت الواقع مصداقية تنبؤاتها (راجع بهذا الشأن: Zinn, 2002a). فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن «القدرة على التنبؤ الصحيح هي المحك لصواب كل علم يبحث في شؤون الواقع القائم» (Horkheimer, 1933, 150).

الإفراط في تراكم رأس المال

تجسد الأزمة الاقتصادية "الاعتيادية" التي تعصف بين الحين والآخر بالاقتصادات الرأسمالية في عدم التوازن بين العرض والطلب؛ أي إنها تطفو على السطح من خلال "إفراط الإنتاج". إلا أن أسباب الإفراط في الإنتاج لا تبدو للعيان فوراً: فهل نشأت الأزمة بسبب قصور الطلب عن استيعاب المعروض السلعي؟ أو أنها نشأت لأن حجم الاستثمارات المتحققة فاق حجم الاستثمارات المناسب؟ أو لأن هذه الاستثمارات قد تحققت في مجالات خاطئة؛ أي تحققت في غير موضعها المناسب؛ الأمر الذي أدى إلى عدم تشغيل الطاقات المتاحة كافة تشغيلاً تاماً بالرغم من حدوث ارتفاع عام في القوة الشرائية؟

(لا مراء في أن من السهولة بمكان تصور حدوث ارتفاع عام في القوة الشرائية، من دون أن تطرأ زيادة ملحوظة في النشاط الاستثماري. وتحقق هذه الحالة حينما تطبع الحكومة نقوداً جديدة؛ بهدف توزيعها على العائلات، وربما كانت المبالغ التي وزعتها الحكومة الألمانية الغربية على العائلات في الشق الشرقي من ألمانيا في سياق قيام الاتحاد النقدي بين الشطرين الغربي والشرقي، خير مثال على هذه الحالة).

وإذا ظلت الطاقة الإنتاجية المتاحة غير مستخدمة استخداماً تاماً، فلا ريب في أن سبب ذلك قد يعود إلى أن بعض القطاعات الإنتاجية، وربما الغالبية العظمى منها، قد قامت باستثمارات فاق حجمها الحجم المناسب. في مثل هذه الحالة يكون الإفراط بالتراكم الرأسمالي هو المسبب الرئيسي للأزمة الناشئة. ويكمن السبب الأساسي لهذا الإفراط، أولاً، في المنافسة القائمة بين المنتجين، أو بالأحرى في المنافسة القائمة بين المستثمرين، وثانياً، في التفاؤل المفرط الذي يصاحب الازدهار الاقتصادي القائم على المضاربة. والأمر البين هو أن المصير الذي يواجهه المنتج الواحد سيكون أكثر وخامة، كلما كانت المنافسة بين المنتجين أشد عمقاً. من هنا ستجبر المنافسة هذا المنتج على تطبيق بعض التجديدات؛ أي ستجبره على تحديث الأساليب والمعدات في الإنتاج و/ أو على تطوير منتجات جديدة، تمكنه من الانتصار على منافسيه. وإذا قام جميع المنتجين بهذه الخطوات فعلاً، فستكون هناك وفرة في الطاقات الإنتاجية؛ أي إن جزءاً من هذه الطاقات سيكون زائداً على الحاجة من دون ريب؛ ومن ثم فلن تحقق التجديدات، التي طرأت فعلاً أو ظاهرياً على المنتجات، ما كان يطمح إليه المنتجون ولن تكون مغرية بما فيه الكفاية من وجهة نظر الزبائن المحتملين. إن أخطاء المنتجين ستكون أكثر تكراراً، كلما كانت المنافسة على الريادة في مجال التجديد والابتكار أكثر سرعة أو تم خفض "دورة حياة السلع"* (The Product life Cycle) بسرعة كبرى؛ فهذا كله يجعل جهود المشروعات في مجالات البحوث والتطوير أكثر عرضة للخطأ. ففي سياق التسارع العظيم للفوز بقصب السبق في مجال البحث والتطوير

* نظرية "دورة حياة السلع" تفحص أنماط التجارة التي تتطور، من وقت تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة إلى الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة متاحة على المستوى العالمي. (المترجم)

والتجديد تتعاظم مخاطر الأخطاء والهفوات من دون ريب، إنها تتعـاظم حتـى بالنسبة إلى السلع التي يبتكرها منتج عملاق من مثل دايملر بنز.

كذلك يمكن أن تسبب التحولات التي تطرأ على أذواق المستهلكين أو على المواقف التي يتخذها الزبائن حيال سلعة معينة (خفضهم استهلاك سلعة معينة رغبة منهم في المحافظة على البيئة مثلاً) تراجع الطلب وعدم تصريف الكمية المنتجة كلها. في مثل هذه الحالات لا يوجد نقص في القوة الشرائية، فالزبائن المحتملون يتوفرون على القوة الشرائية الكافية؛ ومن ثم فإنهم لا يشترون المعروض السلعي كله؛ إما لأنه لا يناسب حاجتهم نوعياً و/ أو كمياً تماماً أو لأن حاجتهم قد تم إشباعها تماماً. وفي الواقع، إن التمعن بما سينجم إثر المنافسة الشديدة التي تقوم بها المشروعات من أجل الفوز بحصة كبرى في السوق هو من أيسر الطرائق للإحاطة بإفراط التراكم الرأسمالي. ولتوضيح الأمر دعنا ننطلق من عشر شركات منتجة للسيارات تنافس كل واحدة منها الأخرى على الفوز بحصة كبرى في السوق. ولنفترض أن كل شركة تنتج نصف مليون سيارة؛ أي أن الإنتاج الكلي لمجمل المشروعات يبلغ خمسة ملايين سيارة سنوياً. علاوة على هذا دعنا نفترض أن كل الشركات تتوقع، عن صواب، تحقق نمو في سوق السيارات يبلغ 3٪؛ أي أن مبيعات السيارات ستزداد بمقدار يبلغ 150 ألف سيارة إضافية. والآن، إذا ما سعى كل منتج إلى زيادة حصته في السوق ليس بمقدار ثلاثة بالمائة فحسب، بل بمقدار ما يتمنى إحرازه على حساب المنتجين الآخرين أيضاً، فلا ريب في أنه سيتعين عليه والحالة هذه التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة، بما يتناسب وطموحه هذا؛ أي أن طاقته الإنتاجية لابد أن تنمو بما يزيد على النمو المتوقع للسوق؛ أعني نسبة الثلاثة بالمائة المتوقعة عن صواب. وإذا نما مجمل الطاقات الإنتاجية بمقدار يبلغ 3 زائداً قيمة مجهولة، (ودعنا نطلق عليها x)، فستكون هناك وفرة في مجمل الطاقة الإنتاجية تبلغ نسبتها x بالمائة. بناءً على هذا سيشعر بعض هؤلاء المنتجين، لا بل سيشعر هؤلاء المنتجون جميعاً، بخيبة أمل حيال توقعاتهم بشأن تصريف سلعهم؛ ومن ثم فسيقومون، حقاً، بخفض الاستثمارات التي وظفوها لتوسيع الطاقة الإنتاجية وسيبذلون جهوداً مكثفة؛ من أجل تطوير عملية الإنتاج؛ أملاً في أن

يمنحهم خفض تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج القدرة على خفض الأسعار والحصول على حصة كبرى في السوق. وهنا أيضاً يؤدي السلوك المتشابه، الذي يسلكه المتنافسون في وقت واحد، إلى اندلاع موجة تطوير تعم الجميع، ولكن من دون أن تسبب هذه الموجة تحقق زيادة ذات قيمة في فرص تصريف السيارات. وهناك احتمال أن يرى جميع المنتجين أن فرصهم لتصريف منتجاتهم قد ازدادت سوءاً. فعمليات التطوير ستسبب تسريح جزء من العاملين؛ الأمر الذي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية لدى الجمهور؛ أي إنه سيترك أثره على قدرة الجمهور على اقتناء سيارات جديدة. أضف إلى هذا أن تراجع حجم الاستثمارات المخصصة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، يؤدي في أغلب الحالات إلى تراجع مطلق في حجم الاستثمارات، على مستوى الاقتصاد الوطني، وإن كان هناك احتمال في زيادة الاستثمارات المراد منها تطوير عملية الإنتاج. بهذا ستعاني الصناعة المنتجة للبضائع الإنتاجية تراجع حجم مبيعاتها؛ أي إن الصناعة المنتجة للمحركات والمعدات ستجبر على خفض إنتاجها، وتقليص عدد العاملين لديها. وهكذا، وبسبب هذا التشابك بين المشروعات سيترك قيام مشروع معين بخفض فرص العمل لديه آثاراً سلبية على حجم مبيعات المشروعات الأخرى؛ ومن ثم بتفاوت زمني معين، على حجم مبيعاته أيضاً. إلا أن هذه التطورات الاقتصادية الكلية المتشابكة لا يجلوها لنا المنظور الاقتصادي الجزئي عادة؛ أعني المنظور الذي ينطلق من حسابات المشروع الواحد (Oberhauser, 1996). فحتى وإن افترضنا أن المسؤولين عن إدارة المشروع الواحد - في الواقع - على علم بحقيقة هذا التشابك الاقتصادي الكلي، فإنهم، مع هذا، لن يسلكوا نهجاً آخر غير النهج الذي تجبرهم المنافسة على انتهاجه. فكل مشروع يمني نفسه بزيادة حصته في السوق، ويتوقع أن تتحقق استراتيجيته الرامية إليها. فالنصر حليف الرائد، والخسران من نصيب المتردد المتخلف عن الركب عادة.

والحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن مَنْ يشارك في المنافسة السائدة في الاقتصاد الرأسمالي مجبر على المجازفة، وتحمل المخاطر الناجمة عن عدم توفره على معرفة تامة بظروف المستقبل؛ ولذا فإن الخطر أحد أهم المصطلحات الرئيسية في مجمل نظرية الأسواق. من هنا

لا عجب أن يسعى بعض الناس إلى تفسير التطورات الاقتصادية اللاتوازنية على أنها ظواهر لابد من احتمالها؛ لأنها ترتبط بالمخاطر التي ينطوي عليها الاقتصاد القائم على قوى السوق. ومن نافل القول هنا تأكيد أن هذا التفسير الأيديولوجي قاصر عن ملاحظة الخصائص التي تتميز بها الحالات الاقتصادية المختلفة، وأنه يكاد يعوق المتتبع، لا بل يعوقه فعلاً، عن التمييز بين المخاطر التي لا قدرة للمشروع على تفاديها، وتلك التي بالإمكان تحاشيها، كما أنه يسلب المتتبع إمكانية التفرقة بين عمليات الإفلاس الاعتيادية؛ أعني تلك التي تعد "عملية تطهير" للاقتصاد القائم على قوى السوق، وعمليات الإفلاس التي تتأتى من التطورات اللاتوازنية الضارة بمجمل الاقتصاد الوطني.

لقد قلنا آنفاً: إن الإفراط في تراكم رأس المال ينشأ بفعل المنافسة الشديدة بين المنتجين، وسعيهم لتحقيق حصة كبرى في السوق. والأمر الذي لاشك فيه هو أن الإفراط في تراكم رأس المال، يؤدي، في ظرف تتصف فيه السوق وإمكانيات تصريف البضائع المنتجة بنمو كبير، إلى آثار أقل ضرراً مقارنة بالأضرار التي تنجم عنه، حينما يقترب الطلب السلعي من حالة الإشباع النسبي، وحينما تتصف الأسواق بالركود. ففي الأزمنة التي تتصف بالنمو الكبير – ولعل العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الثانية خير مثال على مثل هذه الحالة – يتزامن الطلب، دائماً، مع وجود طاقات إنتاجية غير مستنفدة كلها. أضف إلى هذا أن المنافسة على الفوز بحصص أكبر في السوق المعنية تكون أقل شدة في مثل هذه الحالة. فمن خلال النمو الكبير الذي يتصف به الطلب السلعي، تستطيع المشروعات أن تتوسع في طاقتها الإنتاجية وتشغلها تشغيلاً كاملاً من دون أن تكون مجبرة على زيادة حصتها في السوق المعنية. بهذا المعنى تسبب مراحل الركود اندلاع منافسة شديدة بين المنتجين للفوز بحصة كبرى في السوق؛ مؤدية بذلك إلى نشأة مخاطر الإفراط في تراكم رأس المال. العوائق المثبطة للنمو الاقتصادي ولتشغيل الأيدي العاملة المتأتية من جانب الطلب السلعي تعزز، إذن، الميل إلى الإفراط بتراكم رأس مال. ويتبين لنا من هذا كله أن الإشباع النسبي والركود الاقتصادي ظاهرتان لهما علاقة متينة بالطلب السلعي. وبالنظر إلى أهمية هذه الظواهر؛ لذا نود التطرق إليها بشيء من الإسهاب في الصفحات الآتية.

قصور الطلب السلعي

يمكن إرجاع أغلب حالات الإفراط في الإنتاج - كما ذكرنا في أكثر من موضع - أو بالأحرى حالات الإفراط في العرض السلعي، التي تتعرض لها الاقتصادات الغنية من حين إلى آخر، إلى قصور فرص تصريف البضائع المنتجة؛ أي يمكن إرجاعها إلى عوامل ذات علاقة بالطلب السلعي. ويعود قصور الطلب السلعي إلى سببين مختلفين، لكنهما غالباً ما يعملان بنحو متزامن: قصور القوة الشرائية والإشباع النسبي. ويعني قصور القوة الشرائية أن القوة الشرائية لدى الجمهور تتصف، بفعل التوزيع غير المتساوي للدخول، بالتدني مقارنة بالقوة الشرائية الضرورية لتوليد الطلب السلعي الكافي؛ لتشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً. ومن حيث المبدأ، فإن معنى هذا أن في مستطاع الاقتصاد تخصيص حصة أكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار و/ أو الإنفاق الحكومي، إلا أن النشاط الاستثماري، مع هذا، لا يستوعب الادخار (المحتمل) تماماً؛ أي أنه لا يستوعب هذا الادخار بمقدار يناسب تحقيق التشغيل الكامل. وكما سبق أن أشرنا، يكمن تفسير سبب قصور النشاط الاستثماري عن استيعاب الادخار، بكل بساطة، في العلاقة القائمة بين الطلب على السلع الاستهلاكية، أولاً، والطلب على السلع الاستثمارية ثانياً. فالأخير؛ أعني الطلب على السلع الاستثمارية، يهتدي، بقدر تعلق الأمر بالاستثمار الذي يراد منه توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة على أدنى تقدير، بالطلب السلعي الذي يتوقع المستثمرون تحققه مستقبلاً. وبمعنى أوسع، يمكن أن توصف السلع الاستثمارية الحالية بأنها السلع الاستهلاكية المستقبلية، إن صح هذا التعبير. وتتحدث النظرية الاقتصادية هنا عن استثمارات مستحثة (بالطلب) (induced investment). ويصف ما يسمى مبدأ المعجل هذه العلاقة من خلال تأكيده أن المستثمرين يتأثرون بالتغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي.* ويتعين علينا في هذا السياق أن

---

* يشرح مبدأ المعجل الآثار التي تتركها تغيرات معدل نمو الاستهلاك على الاستثمار الخاص. وكما هو معروف فإن الاستثمار لازم لتنمية إنتاج سلع الاستهلاك. فلو افترضنا أن الاستهلاك ينمو بمقدار ثابت، لبقي الاستثمار الصافي ثابتاً من سنة إلى أخرى. إلا أن الأمر يختلف حينما يطرأ تغير على معدل النفقات الاستهلاكية. فارتفاع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي يحث على زيادة الاستثمار الصافي. ويحدث العكس حينما ينمو الإنفاق الاستهلاكي بمقدار أدنى مما كان يحدث في الفترات السابقة؛ أي إن انخفاض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الصافي. بهذا فإن ملخص مبدأ المعجل هو أن الاستثمار

نحيط علماً بأن مستوى معيناً من استثمار يخلق سنوياً طاقات إنتاجية إضافية، لن يكون مربحاً ما لم يرتفع الطلب السلعي، بمقدار يتناسب والارتفاع الحاصل في الطاقة الإنتاجية. بهذا المعنى، وإن كان الطلب السلعي مايزال يسجل نمواً معيناً، إلا أن تراجع هذا النمو، بحد ذاته، سيكون سبباً لتراجع النشاط الاستثماري. ولكي يحيط القارئ علماً بالمقصود هنا، دعنا ننطلق من مثال نفترض فيه أن اقتصاداً ما، بحاجة إلى استثمار رأس مال يبلغ 100 مليار يورو؛ بغية تحقيق زيادة سنوية في الطاقة الإنتاجية تكفي لإنتاج 50 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي. ومادام الطلب ينمو بهذا المقدار، فستكون الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية مجدية حقاً؛ أعني أن استثمار 100 مليار يورو سنوياً سينطوي على نشاط مثمر من دون ريب. وإذا ما انخفض نمو الطلب بنسبة تبلغ 20٪ على سبيل المثال، أي إذا افترضنا أن زيادة الطلب السلعي قد تراجعت فأمست تبلغ 40 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي، فسيكتفي المستثمرون عندئذ بتنمية الطاقة الإنتاجية بمعدل أدنى؛ أي أنهم سيوسعون طاقاتهم الإنتاجية بالمقدار الذي يتناسب والنمو المتراجع في الطلب السلعي. والواضح أن زيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار يبلغ 40 مليار وحدة من وحدات الناتج القومي يتطلب تحقق استثمار يبلغ 80 مليار يورو. بهذا المعنى، وبناءً على انخفاض الاستثمار من 100 مليار إلى 80 ملياراً، فإن الطلب الكلي؛ أي الطلب على مستوى الاقتصاد الوطني، لن ينخفض بمقدار يبلغ 10 مليارات فحسب، بل سينخفض بمبلغ إجمالي يصل إلى 30 ملياراً: فقد تراجع، أولاً، نمو الطلب الاستهلاكي الذي انطلقنا منه آنفاً بمقدار بلغ 10 مليارات، وانخفض الاستثمار المستحث ثانياً؛ أي الناجم عن انخفاض نمو الطلب الاستهلاكي، بمقدار بلغ 20 ملياراً. ولا مراء في أن انخفاض الاستثمار سيزيد سرعة تراجع النشاطات الاقتصادية (ولذا يستخدم الاقتصاديون مصطلح المعجل في هذا السياق)، ويعمل المعجل طبعاً في مرحلة تتصف بتوسع النشاطات الاقتصادية أيضاً، إلا أنه يعمل، في هذه الحالة، على نحو عكسي طبعاً. ويمكننا تلخيص هذا كله على النحو الآتي: إن تغيرات الطلب السلعي تسبب جعل الاستثمارات تتغير بنسبة تفوق نسبة التغيرات التي تطرأ على الطلب السلعي.

الخاص يكون سريع التأثر بالتغيرات التي تطرأ على معدل الإنفاق الاستهلاكي. فهو يرتفع بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة، وينخفض بشدة عندما ينمو الإنفاق الاستهلاكي بسرعة أقل (أو ينخفض بمقدار معين). (المترجم)

ولا مراء في أن بإمكان الحكومة أن تنتهج سياسة اقتصادية تعوض عن تراجع طلب القطاع العائلي والمستثمرين الخواص؛ أعني أن بإمكانها أن توظف إنفاقها في خدمة ما يعرف بالسياسة المضادة للدورة الاقتصادية (counter-cyclical/ compensatory policy). وكان جون ماينارد كينز هو الذي وضع الأسس النظرية لهذه السياسة، وصاغها صوغاً شاملاً محكماً وذلك في مؤلفه **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود*** المنشور عام 1936. ويعد هذا الكتاب مُؤَلف كينز الرئيسي؛ ولذا فإنه كاد يكون المصدر الوحيد الذي اعتمدت عليه الشروح الكثيرة لنظرية كينز. إلا أن الاعتماد على "النظرية العامة" في شرح النظرية الكينزية كان قد أفرز نتائج خطيرة العواقب؛ لأنه دفع الكتب المدرسية إلى تجاهل نظرية كينز في تطور المجتمع الرأسمالي في الأمد الطويل؛ أعني أنه دفعها إلى أن تتجاهل أن النظرية الكينزية تشتمل على نظرية في الركود الطويل الأمد أيضاً. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن الأفكار الأساسية الواردة في "النظرية العامة" بشأن السياسة الاقتصادية الواجب انتهاجها، كانت قد تم صوغها لا من كينز فحسب، بل من مؤلفين آخرين كانوا قد تناولوها في العشرينيات. فكما سنوضح فيما بعدُ، انطوت التوصيات التي قدمها بعض الاقتصاديين الألمان لإصلاح الوضع الاقتصادي، الذي ساد في السنوات الأخيرة من حياة جمهورية فايمار، على شبهٍ مدهشٍ بالأفكار التي نادى بها الاقتصاديون الكينزيون في الآونة الأخيرة. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن قيام الإنفاق الحكومي بالتعويض عن القصور الحاصل في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري الخاصين يتطلب تمويلاً مناسباً؛ أي أن الحكومة ستكون، والحالة هذه، مجبرة على الاقتراض و/ أو زيادة الضرائب على أفراد المجتمع. إلا أن كلا أسلوبي التمويل يواجه بمقاومة سياسية ذات طابع أيديولوجي وانفعالي عادة؛ لأن زيادة حصة الحكومة من الدخل القومي تنطوي على تغيير لنمط توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع المختلفة. أضف إلى هذا أن أصحاب رأس المال يتصورون، عادة، أن ليس ثمة فرق يذكر بين أن ينخفض صافي أرباحهم بفعل ارتفاع الأجور أو بفعل ارتفاع الضرائب المفروضة

---

* العنوان الأصلي للكتاب هو: *The General Theory of Employment, Interest and Money*. (المترجم)

على الأرباح. وفي الواقع، ليس هناك دليل يؤكد أن أرباحهم ستنخفض فعلاً في نهاية المطاف؛ أي بعد أخذ الآثار التي سيتركها ارتفاع الأجور أو الضرائب على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الحسبان. ومهما كانت الحال، ففي كلتا الحالتين من الممكن أن ينخفض حجم الاستثمار؛ لأن أصحاب المشروعات قد يتصورون أنه لم يعد في وسعهم تحقيق معدل الربحية الضروري أو المتوقع، ولمواجهة هذه الحالة، في وسع الحكومة أن تتخذ إجراءات تكفل تحقق زيادة ذات قيمة في أرباح المؤسسات الخاصة؛ وذلك من خلال شروعها في تطبيق برامج ترمي إلى إنعاش النشاطات الاقتصادية؛ فكما هو معروف غالباً ما يؤدي إنفاق الحكومات على شراء المعدات العسكرية إلى تمكين بعض المؤسسات من تحقيق أرباح كبيرة. ومن حيث المبدأ تظل الحالة تتسم بالمأزق الذي أشرنا إليه سابقاً: فإما أن هناك قصوراً في الطلب (ناجماً عن تدني دخول الجمهور و/ أو عن تدني حصة الحكومة من الدخل القومي)؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً، أو أن الطلب لا يتسم بالقصور، إلا أن المستثمرين يعتقدون بأن هوامش الربح المتحققة متدنية نسبياً؛ ومن ثم فإنهم لا يحققون ذلك المستوى من الاستثمار الذي يضمن تحقق التشغيل الكامل. والأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن سياسة الحكومة الرامية إلى إدارة الطلب تعجز، أيضاً، عن القضاء على هذا المأزق الكائن في صلب النظام الرأسمالي قضاءً تاماً. ولكن يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الأزمنة الماضية قد شهدت بعض النجاح في التعامل وهذا المأزق. فقد كان قد تم استخدام المشروعات الحكومية العاملة وفق متطلبات تحقيق الربح كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية الخاصة بدرجة التشغيل، وبالنمو الاقتصادي، وبالهيكل الصناعي والقطاعي المنشود في الاقتصاد المعني. بهذا المعنى، فقد كان يراد من هذه المشروعات أن تكون بنحو ما وسيلة لـ"توظيف النشاط الاستثماري في خدمة المجتمع"؛ انسجاماً وما كان قد طالب به كينز عام 1936، كما سنبين ذلك لاحقاً.

وليس ثمة شك في أن المشروعات العامة، أو بالأحرى المشروعات الحكومية العاملة وفق متطلبات تحقيق الربح، قادرة على منافسة مشروعات القطاع الخاص؛ إلا أن هذه

الحقيقة لا تعني بالضرورة أن على هذه المشروعات أن تهتدي بمتطلبات الربح فقط، بل بإمكانها أن تضيف إلى مهمتها مهام أخرى تخدم الاقتصاد الوطني ككل. فعلى سبيل المثال لم تُعق شركة السيارات المعروفة فولكس فاجن قط عن أن تحقق نجاحاً باهراً بالرغم من أنها كانت حتى اندلاع أول موجة خصخصة في مطلع ستينيات القرن العشرين، مملوكة كلها للحكومة، وأن الحكومة ماتزال حتى يومنا الراهن أحد المساهمين الكبار في رأس مالها. حقاً يتعين على المشروعات الخاضعة لشروط المنافسة الحرة السائدة في الأسواق أن تتفادى الخسارة في الأمد الطويل، إلا أن هذا لا يجبرها على تحقيق أعلى ما تستطيع تحقيقه من أرباح، بل بالإمكان مطالبتها بخدمة بعض المهام المستحبة من وجهة النظر الاجتماعية. فالتنازل عن تحقيق أقصى الأرباح يمكن أن يخلق ظروفاً مواتية لأن يستثمر المشروع المعني رؤوس أمواله ليس بناءً على متطلبات تحقيق الربح الصرف فحسب، بل بناءً على الأهداف الخاصة بمجمل الاقتصاد الوطني أيضاً. ففي وسع مشروع تعود ملكيته إلى الحكومة التنازل عن نقل إنتاجه إلى خارج الدولة الأم، وإن كان في مستطاعه تحقيق ربح معين من خلال نقل الإنتاج إلى بلد أجنبي. ويتعين، من حيث المبدأ، التمييز، على نحو واضح ودقيق، بين آليات تنسيق أفعال المشاركين في السوق أولاً، وملكية هذه المشروعات ثانياً. فالاقتصادات القائمة على "نظام السوق" تعمل بكفاءة عالية حينما تتعدد فيها حقوق المِلكية. حقاً تمثل المِلكية الخاصة للمشروعات الصيغة المعتادة والمفضلة في هذه الاقتصادات، إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن المِلكية الحكومية، والتعاونية أيضاً، صيغ من الممكن أن تشتمل عليها هذه الاقتصادات. وهناك كذلك اختلاف كبير حول كون ملكية وسائل الإنتاج تتركز بأيدي فئة ضئيلة العدد من الرأسماليين أو لا، أو فيما إذا كانت المِلكية موزعة على جمهور عريض من الأفراد ("رأسمالية جماهيرية") أو لا. وكما هو بين، فإن حقوق المِلكية السائدة حالياً غير ملائمة اجتماعياً؛ لأنها تتركز على نحو شديد بأيدي ثلة ضئيلة من أفراد المجتمع. أضف إلى هذا أن حقوق المِلكية هذه تستحق النقد لا لأنها موزعة توزيعاً شديد التفاوت، يتنافى ومتطلبات الوفاق الاجتماعي فحسب، بل لأنها تنطوي، أيضاً، على إمكانية أن تؤدي قوتها الاقتصادية إلى الهيمنة على أصحاب القرار السياسي؛ أي أنها تنطوي على مخاطر أن يوجه المهيمنون على القوة

الاقتصادية سياسة الدولة وفق مصالحهم. ولا شك في أن بإمكاننا أن نسوق أمثلة كثيرة مستقاة من الداخل والخارج تشهد على أن بعض أصحاب القوة الاقتصادية قد استطاعوا أن يُفرغوا الديمقراطية من محتواها.

وعند النظر إلى الأمر من منظور المصالح الاقتصادية المختلفة يمكننا، ولو على نحو عام، التمييز بين معارضين ومؤيدين للسياسة الحكومية الرامية إلى إدارة الطلب لتحقيق درجة تشغيل عليا. وغالباً ما تتركز المعارضة – حالياً – في معسكر المحافظين؛ أي إنها غالباً ما تتأتى من جانب أصحاب المشروعات وذوي رأس المال؛ أما ممثلو النقابات العمالية والمنتمون إلى الأحزاب اليسارية (سابقاً) فإنهم يميلون عادة إلى تأييد سياسة إدارة الطلب الحكومية أو بالأحرى إلى مطالبة الحكومة بأن تقوم بدعم الإجراءات السياسية الرامية إلى تشجيع جانب العرض؛ أي تشجيع المشروعات، من خلال اعتماد أساليب تدعم الطلب السلعي. وتنتمي الحكومات الألمانية الحاكمة منذ مطلع الثمانينيات إلى أشد المعارضين لسياسة إدارة الطلب. وكان موقف هذه الحكومات، الرافض للشروع ببرامج تدعم الطلب السلعي، يحظى بتأييدٍ وشد أزرٍ لا من أغلب أعضاء "المجلس الاستشاري لتقويم التطور الاقتصادي العام" (Sachverständigenrat zur Begutachtung der wirtschaftlichen Entwicklung)، الذي دأبت وسائل الإعلام على تسميته مجلس "الحكماء الخمسة"، بل من المصرف المركزي الألماني أيضاً. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن للحكومة دوراً رئيسياً في انتخاب أعضاء هذا المجلس الاستشاري ومجلس إدارة المصرف المركزي (البندسبانك)؛ أي أنها، لأسباب لا تحتاج إلى الشرح، لا تنتخب لإدارة هذه المؤسسات إلا أولئك الاقتصاديين الذين "ينتقدونها" برفق بطريقة لا تحرجها.

ويستطيع المرء أن يلمس مدى الإهمال الذي عاناه الطلب السلعي الكلي في ألمانيا من خلال معدلات نمو الاستهلاك (الجماهيري) أيضاً؛ فمستوى هذه المعدلات كان في الحقبة الأخيرة على وجه الخصوص (أي منذ عام 1997) أدنى من المستويات التي تحققت في بلدان أخرى كثيرة بكل تأكيد (انظر الجدول التالي).

المعدلات الحقيقية للتغيرات التي طرأت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في أعقاب الازدهار الذي ساد إبان حقبة "الاقتصاد الجديد" (٪)

الدولة	الاستهلاك الخاص				الاستهلاك الحكومي				الاستثمار الإجمالي في رأس المال المادي			
	97	98	99	2000	97	98	99	2000	97	98	99	2000
ألمانيا	0.7	2.0	2.6	1.6	-0.9	0.5	-0.1	1.4	0.6	3.0	3.3	2.4
فرنسا	0.1	3.6	2.7	2.4	2.1	0.3	2.6	1.8	0	6.6	7.3	6.7
بريطانيا	3.9	4.6	4.4	3.7	-1.4	1.1	4.0	2.7	7.5	10.1	5.4	2.6
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	4.7	5.3	5.3	1.8	1.5	2.1	2.0	8.9	10.7	9.2	8.8
اليابان	0.8	0.1	1.2	0.5	1.3	1.9	4.0	3.6	1.0	-4.0	-0.9	1.1
الاتحاد الأوربي	2.1	3.4	3.2	2.8	0.5	1.2	2.0	1.9	3.4	6.2	5.5	4.6
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.9	2.9	3.9	3.7	1.3	1.6	2.4	2.3	6.3	5.5	5.5	6.3

المصدر: OECD, 2001/1, 27ff.

والأمر الذي لا شك فيه هو أن الوهن، الذي سيطر على الطلب السلعي داخل ألمانيا، قد شكل العبء الكبير على مستوى التشغيل في الدول الأوربية الأخرى؛ ولأن الاقتصاد الألماني أقوى اقتصادات دول الاتحاد الأوربي أصلاً. وكما هو بين، لم تتخلف ألمانيا من حيث الاستهلاك الخاص فقط عن متوسط ما هو سائد في باقي دول الاتحاد الأوربي، بل تخلفت، أيضاً، عن باقي الركب من حيث الاستهلاك الحكومي والاستثمارات الإجمالية في رأس المال المادي على وجه الخصوص؛ علماً بأن قيم الاستهلاك والاستثمارات الخاصة بالاتحاد الأوربي قد كانت أصلاً أدنى من المتوسط الذي سجلته الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن المقارنة بين ألمانيا وفرنسا تفند، على نحو بين، الروح الانهزامية التي تزعم أن الحكومات في عالمنا المعولم لم تعد قادرة على إدارة الطلب الوطني. فالمقارنة بين البلدين توضح بجلاء أن الحكومات قادرة على إنعاش النشاط الاقتصادي الوطني بوعي وعن قصد. فالحكومة الفرنسية برئاسة جوسبان استطاعت أن تحقق نجاحاً باهراً فعلاً؛ ففي فرنسا، - على وجه التحديد - منذ عام 1998 فلاحقاً، حقق الاستثمار الإجمالي في رأس المال المادي (أي الاستثمار في المعدات) معدلات نمو لم تتفوق على المتوسط السائد في الاتحاد الأوربي فحسب، بل تعدت أيضاً المتوسط السائد في دول

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً (راجع الجدول السابق)؛ أي إن فرنسا كانت قد خلفت وراءها ألمانيا في هذا الشأن (Zinn, 2002b). إن الأمر الذي لا شك فيه هو أن السياسات الاقتصادية المتباينة التي طبقتها الحكومتان الفرنسية والألمانية كانت مسؤولة عن تباين الدولتين من حيث تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وكما هو واضح من الجدول التالي، فقد حقق الاستهلاك والاستثمار في رأس المال المادي - في المتوسط - إبان مرحلة الازدهار التي رافقت نشأة الاقتصاد الجديد (New-Economy-Boom) في الولايات المتحدة الأمريكية مستويات فاقت بكثير متوسط المستوى المتحقق في الأجل الطويل. وتجسد اليابان الحالة العكسية تماماً؛ فالاستهلاك والاستثمار سجلا هناك تطوراً هزيلاً جداً.

معدلات متوسط التغيرات الحقيقية في حقب زمنية مختلفة (٪)

الدولة	الاستهلاك الخاص			الاستهلاك الحكومي			الاستثمار الإجمالي في رأس المال المادي		
	1973-1983	1984-1990	1991-2000	1973-1983	1984-1990	1991-2000	1973-1983	1984-1990	1991-2000
ألمانيا	2.0	3.0	2.2	2.2	1.6	1.2	-0.4	3.4	1.7
فرنسا	2.3	2.3	1.3	3.3	2.4	1.9	-0.1	4.5	1.4
بريطانيا	1.3	4.1	2.5	1.6	0.8	1.3	-0.2	6.1	2.8
الاتحاد الأوربي	2.1	3.1	2.0	2.9	2.1	1.4	-0.3	4.7	2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.6	3.7	3.5	1.8	2.9	0.9	1.8	4.5	6.4
اليابان	3.2	3.9	1.1	4.9	2.9	2.9	0.9	7.6	-0.05
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.7	2.5	2.7	3.1	2.7	1.6	1.5	5.5	3.8

المصدر: OECD, 2001/1, 271-273.

إن توقعات المسؤولين عن إدارة السياسة الاقتصادية في ألمانيا بأن تعوض فائض الصادرات بنحو تام ودائم عن الوهن المخيم على الطلب السلعي الداخلي، إنما هي وهم بين لأكثر من سبب. فأولاً، لا يستطيع عادة حتى فائض الصادرات الكبيرة نسبياً

التعويض عن النقص العظيم في الطلب السلعي الداخلي. ثانياً، يحتم فائض التصدير في بلدٍ معين تكبد بلدان أخرى عجزاً في موازنات حساباتها الجارية. والأمر الواضح هو أن هذه الحالات اللاتوازنية في موازنات الحسابات الجارية الخاصة بالأطراف المشاركة في التجارة الخارجية؛ أي انتهاج سياسة إفقار الجار (beggar-my-neighbour-policy)، غير مجدية وليست قابلة للتحقق أصلاً في الأمد الطويل. ثالثاً، إن البلد الذي يعطي (فائض) التصدير الدور الرئيسي في تعزيز نموه الاقتصادي يجعل من نفسه، على نحو متزايد، تابعاً للتقلبات التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية في العالم الخارجي.

إن الرفض الحاسم، الذي تبديه الحكومة الألمانية ومستشاروها العاملون في المؤسسات العلمية ووسائل الإعلام والقطاع الصناعي، حيال ضرورة إدارة الطلب السلعي الداخلي إدارة مثابرة تضمن خلق فرص عمل جديدة، شكل طوال السنوات الماضية عقبة كأداء أمام كل جهد بذله الشركاء الأوربيون من أجل الشروع في برامج فعالة؛ لخلق فرص العمل المطلوبة (HB, 1997/223,6)، وسبب، عملياً، في إخفاق "مؤتمر القمة الخاص بسياسة التشغيل" الذي عُقد في بروكسل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997. ولم يطرأ تحول جوهري على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الألمانية، حتى بعدما تفاقم الركود الاقتصادي خريف 2001، عقب الصدمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، إثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

وفي الواقع، عجز، إلى الآن، معارضو سياسة إدارة الطلب عن تقديم دليل واحد يؤكد أن العلاج الذي يقترحونه للتعامل مع أزمة التشغيل – أعني إصرارهم على انتهاج سياسة اقتصادية ترمي إلى دعم متطلبات جانب العرض السلعي، أو بالأحرى دعم قطاع المشروعات – هو العلاج الشافي، فهم لم يحققوا بنهجهم هذا أي نجاح يذكر في سوق العمل في الأمد الطويل. فكل ما حققوه هنا هو التوسع في خفض الأجور إلى مستويات سببت تفاقم الأزمة في سوق العمل. فمنذ هيمنة سياسة دعم جانب العرض، ارتفع عدد العاطلين عن العمل على نحو متصاعد، وانتشر الفقر أكثر فأكثر. وكان المعهد الألماني

للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung) في برلين، وهو معهد لما ينس بعدُ النظرية الكينزية تماماً، قد قدم مجدداً عام 1997 تحليلاً مسهباً للآثار البائسة التي أفرزتها سياسة جانب العرض على درجة التشغيل مستخلصاً من ذلك ضرورة الشروع في تطبيق برامج تعزز جانب الطلب السلعي، فقد كتب قائلاً:

غالباً ما توحي النقاشات الدائرة علانية أن تنشيط الاقتصاد لم يعد بحاجة إلى الوسائل التقليدية؛ أي أنه لم يعد بحاجة إلى تلك الوسائل الرامية إلى تعزيز جانب الطلب السلعي. ويرفض دعاة هذا التوجه استخدام السياسة المالية؛ لأن العجوزات في الموازنات العامة وحجم المديونية الحكومية قد بلغت مستويات عالية جداً؛ ولأن الموازنات العامة أمست - أولاً - تئن تحت وطأة الفوائد التي تدفعها الحكومة على ما بذمتها من ديون. كما رفض هؤلاء الأطراف - ثانياً - استخدام السياسة النقدية؛ لأن معدلات الفائدة القصيرة الأجل منخفضة جداً نسبياً؛ ومن ثم فإن خفض معدلات الفائدة ثانية لن يكفي لتنشيط الاستثمارات، بل سيؤدي، في أفضل الحالات، إلى تعريض الاستقرار للمخاطر.

وحتى لو استساغ المرء هذه الحجج الرامية إلى تفنيد جدوى تنشيط جانب الطلب، لما منعه هذا طبعاً من مطالبة دعاة هذه الحجج بتحديد ماهية الوسائل القادرة على إضفاء الديناميكية على النشاط الاستثماري، وعلى تشغيل الأيدي العاملة بالنحو نفسه، أو بنحو مشابه على أدنى تقدير. وفي الواقع، عجز دعاة هذه الحجج ... عن تحديد ماهية هذه الوسائل إلى الآن.

من هنا، فإن الجدل السياسي السائد حالياً محفوف بخطر لا يستهان به؛ أعني خطر أن يشغل المرء نفسه بوضع قوائم لا حصر لها، يدرج فيها وسائل لا نفع كبيراً يرتجى منها مضيعاً بذلك وقتاً ثميناً. فالعودة باقتصاد أمسى على حافة الهاوية إلى مسار النمو ثانية أصعب بكثير من التغلب على أزمة عابرة قصيرة الأجل. فعقب مرحلة ركود اقتصادي طويلة يخيم على المستهلكين والمستثمرين الارتباك والحيرة؛ ومن ثم يتعين والحالة هذه معالجة الوضع الاقتصادي بجرعات دواء كبرى، إذا ما أُريد منهم العودة إلى سلوك عادي... وهكذا، من دون تحول جذري في السياسة الاقتصادية، لا أمل في تحقق تحسن جوهري في الوضع القائم...فليس هناك مثال واحد يشهد على وجود بلد استطاع أن يحقق تحسناً ملموساً، في وضعه الاقتصادي؛ من خلال إعادة هيكلة اقتصاده، وخفض حصة القطاع الحكومي من الدخل القومي فقط. ففي كل الأحوال كان هناك تشجيع

> صريح أو خفي للطلب السلعي. إن ما حققته الاقتصادات المعنية من نمو اقتصادي متزايد ومن خفض ذي بال للبطالة يكمن في هذا التشجيع، وليس في الإجراءات الوهمية التي ينصح بتطبيقها دعاة السياسة الرامية إلى دعم جانب العرض السلعي. وينطوي هذا التشجيع على فاعلية كبيرة؛ لأنه ينسجم والمنطق الأساسي المتحكم في الاقتصاد على المستوى الكلي؛ أي أنه ينسجم وذلك المنطق الذي لا يجوز للسياسة الاقتصادية البتة أن تتجاهله. فإذا أراد المرء – من هنا – التخلي عن توظيف السياستين المالية والنقدية في محاربة البطالة، فلن يكون هناك بديل آخر غير اعتماد سياسة "إفقار الجار"، من خلال قيام الحكومة والنقابات العمالية واتحادات أصحاب المشروعات بخفض تكاليف الإنتاج بنحو ذي أهمية؛ أي من خلال اتخاذهم الإجراءات الضرورية؛ لتحقيق خفض حقيقي في قيمة العملة الوطنية. وبما أنه لا يمكن أبداً انتهاج هذه السياسة فترة زمنية طويلة في جميع البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، لذا لابد أن يخفق هذا النهج السياسي العتيق في نهاية المطاف (DIW, 27-28/97b, 484ff).

وُجِّه هذا الخطاب المحذر من مغبة الآثار المروعة، التي تلحق بدرجة التشغيل في حال التركيز على سياسة جانب العرض فقط، إلى حكومة المستشار الألماني هلموت كول. ولكن، بالرغم من إخفاق كول في الانتخابات العامة ومجيء حكومة جديدة إلى السلطة بعد عام 1998، لم يطرأ أي تحول على السياسة الاقتصادية (Zinn, 2002b). وكان استلام الائتلاف المكون من حزب الخضر والحزب الاشتراكي الألماني السلطة خريف عام 1998 قد عزز آمال الكثير من المواطنين، في أن تنتهج الحكومة الجديدة السياسة الاقتصادية الكفيلة بتحقيق النجاح المطلوب في القضاء على البطالة؛ أعني تبني سياسة اقتصادية تدعم جانب الطلب. وكان المستشار الجديد شرودر قد أعلن في بيان حكومي أن النجاح في خفض معدلات البطالة، على وجه الخصوص، محك لمدى صواب سياسته. إلا أن هذه الآمال بددت في ربيع عام 1999 على أدنى تقدير؛ وذلك حينما استقال وزير المالية أوسكار لافونتين. وهكذا واصل الاقتصاد الألماني ركوده؛ فظل يحقق، من حيث النمو وتطور درجة التشغيل والاستثمار في المعدات، معدلات متدنية مقارنة بمتوسط المعدلات المتحققة في دول الاتحاد الأوربي كما سبق أن بينا. وكانت حكومة كول القائمة على ائتلاف يضم حزبي الليبراليين والمحافظين قد حاولت التنصل

من مسؤوليتها عن مكافحة البطالة؛ من خلال إلقاء هذه المسؤولية على عاتق "التحالف من أجل العمل"؛ أي من خلال حثها النقابات العمالية واتحادات أصحاب المشروعات على التحالف من أجل التوصل إلى سياسة تضمن تخفيض درجة البطالة. وكما بدا في وقت مبكر، فقد كان الإخفاق هو مصير هذا التحالف (Zinn, 1996; Zinn, 1999). وبالرغم من هذا الإخفاق الواضح، تبنت حكومة شرودر هذا التدبير، وبذلت جهداً كبيراً لإقناع النقابات العمالية في أن تبدي، وفقاً لمتطلبات "التحالف" المذكور، مرونة في مفاوضاتها مع أرباب العمل بشأن زيادة الأجور. وانسجاماً وما كان متوقعاً، عززت الهدف السياسي المتوخى من "التحالف"؛ أعني رغبة الحكومة في الظهور كما لو أنها ليست الجهة المسؤولة عن حل مشكلة البطالة، واستمرار تردي الوضع الاقتصادي. فعلى هذا النحو لم تعد السياسة الاقتصادية تشعر بوجود ضغط عليها، يجبرها على أن تتخذ، في وقت مبكر، الإجراءات الصائبة لمكافحة البطالة. وهكذا راحت السياسة المالية الألمانية تردد، بعبارات رنانة، مزاعم برونتج (Brüning)* بضرورة انتهاج سياسة تقشفية متشددة جاعلة من مقولة جون كينيث جالبريث حول "ثراء الخواص وفقر الحكومة"، عنواناً على السياسة التي تزمع الحكومة تطبيقها. ففي الوقت الذي تعرض فيه شركة فولكس فاجن للبيع محركات ذات ثماني أسطوانات أو اثنتي عشرة أسطوانة (cylinder)، نرى أن الحفر في الشوارع الألمانية تكبر وتزداد عدداً دوماً، ولم يعد يتفوق عليها سوى تدهور الكثير من بنايات المدارس الابتدائية الحكومية. وكما سبق أن أشرنا في سياق المقارنة مع السياسة الاقتصادية الفرنسية، كان لدى الحكومة الألمانية الكثير من الخيارات من دون ريب. ففي ألمانيا نما عدد فرص العمل الجديدة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بين العامين 1997 و2000، بمعدل بلغ حوالي 2.2٪، أما في فرنسا فقد بلغ هذا المعدل حوالي 3.5٪. وانسجاماً وهذا التمايز في خلق فرص عمل جديدة، تفوق

---

* هاينرش برونتج (1885-1970) سياسي ألماني، رأس الوزارة في الفترة ما بين العامين 1920 و1922. تزعم حزب الوسط الكاثوليكي. أصدر مراسيم مالية تقشفية أثارت نقمة كثير من المواطنين. حل "فرق العاصفة" التابعة للحزب النازي عام 1924، فأقاله الرئيس هندنبرج. غادر ألمانيا عام 1934، وعُين أستاذاً في جامعة هارفارد الأمريكية عام 1937. (المترجم)

تراجع البطالة في فرنسا على مثيله في ألمانيا تفوقاً واضحاً؛ ففي فرنسا تراجع معدل البطالة من 12.5٪ عام 1997 إلى 8.5٪ عام 2000 (DIW, 40/01, Abb.3). ويعود السبب الأساسي لهذا الفارق البين في الكفاءة في خلق فرص العمل في كلا البلدين إلى التطور المختلف للطلب السلعي في السوق الداخلية الخاصة بكل واحد من البلدين. ففي السوق الداخلية الفرنسية نما الطلب السلعي بين العامين 1997 و2000 بحوالي 14٪، أما في ألمانيا فإنه كان قد نما بحوالي 8.5٪ فقط (DIW, 40/01, Abb. 2).

> انطلاقاً من الشروط التي خضعت لها السياسة النقدية نفسها، استطاعت فرنسا، خلافاً لما تحقق في ألمانيا، أن تحقق نجاحاً في تشجيع النمو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. وفي المقام الأول كان سبب هذا النجاح يكمن في تكاتف إجراءات سياسية مختلفة: أعني تكاتفاً اشتمل، أولاً، على سياسة مالية مضادة للدورة الاقتصادية السائدة، وثانياً، على سياسة أجور تستنفد بنحو كبير الإمكانيات المتاحة لزيادة الأجور، وثالثاً، على تشجيع فعال لانتهاز فرص العمل المتاحة، ورابعاً، على تخفيض ساعات العمل؛ وذلك بغية توزيع ساعات العمل المتاحة على أكبر عدد ممكن من العاملين. بتكاتف هذه الإجراءات استطاعت فرنسا أن تنمي فرص العمل، وأن تخفض معدل البطالة بنحو ملموس (DIW, 40/01).

إلا أن التحليل الكينزي للنظام الرأسمالي والإجراءات الاقتصادية المقترحة في إطار الاستراتيجية المبنية على هذا التحليل أعم وأشمل من وجهة النظر القصيرة الأجل التي انطلق منها النص المقتبس السابق، في سياق تحليله للسياسة الواجب انتهاجها لمواجهة تقلبات النشاطات الاقتصادية دورياً. فالنظرية الكينزية بشأن تطور الاقتصادات الغنية في الأجل الطويل تقدم لنا النموذج التحليلي والعملي المناسب لمواجهة الوضع الاقتصادي السائد في هذه الاقتصادات في الظرف الراهن. فالنظرية الكينزية تستخلص، من المنظور الطويل الأجل، نتيجة مفادها أن عملية النمو الاقتصادي تفرز، أشئنا أم أبينا، الركود في نهاية المطاف؛ أي أن النمو في الاقتصادات الغنية لا يتحول إلى حالة الركود بفعل عوامل "خارجية" (من قبيل إخفاق السياسة، أو تزايد الأعباء البيئية، أو نقص حاد في المواد الأولية على سبيل المثال)، بل لأن النمو الاقتصادي ذاته هو الذي يخلق الركود بنحو ما! وتمنحنا نظرية الركود تفسيراً للأزمة الحالية يتصف بالمصداقية؛ أعني أنها تمنحنا أولاً،

تفسيراً برهن الواقع العملي على صوابه. وقد دلّت النظرية الكينزية على جدارتها في تفسير الركود ثانياً؛ وذلك من خلال كفاءتها المنظورة في التنبؤ بالتطور المستقبلي. إلا أن النظرية الاقتصادية المهيمنة حالياً، والسياسة الاقتصادية المتبعة في يومنا الراهن، هذه السياسة القائمة على أسس أيديولوجية لا تفضل أبداً تغيير الواقع القائم، قد أزاحت عن الساحة نظرية الركود الكينزية. فحسب المنطق المهيمن حالياً، فإن نظرية الركود الكينزية خطأ، باح به، في سياق الكساد الكبير الذي عم الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات، عالِم، وإن كان يُشهد له بأنه أحد عظماء الفكر الاقتصادي، إلا أنه جافى الحقيقة مرة بعد أخرى، من هنا كان ثمة حاجة ماسة إذن إلى شرح نظرية كينز في الركود. فالتجني على النظرية الكينزية يتطلب منا عرض الأسس العامة لنظريته المتقنة المتنبئة في الركود (للاستزادة راجع: Reuter, 2000; Zinn, 2000a).

الركود

يُقصد بالركود تراجع النمو إلى ما دون ذلك المستوى من النشاطات الاقتصادية الذي يضمن – انطلاقاً من عرض معين للأيدي العاملة – تحقق حالة الاستخدام الكامل. بهذا المعنى لا يُمسي الاقتصاد المعني في حالة ركود فحسب حينما لا ينمو الناتج القومي على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، أو حينما تطفو على السطح بوادر تراجع حجم الناتج القومي أولاً. إن استمرار الاقتصاد على تسجيل نمو ضعيف على مدى دورات عدة، من الدورات التي تعصف بالنشاط الاقتصادي عادة، هو الأمر الجوهري بالنسبة إلى نظرية الركود. من هنا، لا يبطل الركود شيئاً من مفعول الآلية التي يمر بموجبها الاقتصاد في حالات الازدهار والركود الدورية. إن كل ما في الأمر هو أن الازدهار لا يكون بالمستوى الذي يعيد الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل؛ أي إن حجم البطالة القائمة في تزايد مستمر مع كل دورة تعصف بالنشاطات الاقتصادية.

وتفسر نظرية الركود الأزمات التي تعصف بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على أنها ظاهرة تتعلق بحالة اليُسْر أو بالأحرى بحالة الإشباع من السلع الاستهلاكية. فحينما

يؤدي التطور التكنولوجي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية ارتفاعاً عظيماً بحيث يغدو جزء كبير من المواطنين، لا بل ربما تغدو الغالبية العظمى منهم، تتمتع برفاهية تتيح لهم إمكانية الحصول لا على متطلبات الحياة فحسب، بل على ما يزيد على هذه المتطلبات بكثير، تتخذ مظاهر الإشباع بالتدريج أبعاداً تعوق عندئذ، من جانب الطلب السلعي، إمكانية الاقتصاد المعني على مواصلة النمو.

وهناك سببان أساسيان للوهن الذي يخيم على الطلب السلعي: الإشباع النسبي من السلع الاستهلاكية، وتراكم المدخرات (على نحو متزايد). ويتعزز مفعول هذين السببين، لأننا لا نتوقع لا بالنسبة إلى يومنا الراهن ولا بالنسبة إلى المستقبل أن تكون هناك قوى أو تطورات تعوضنا عن الإشباع النسبي من السلع الاستهلاكية، وتكوين المدخرات؛ أعني قوى وتطورات؛ من قبيل حدوث زيادة ملموسة في عدد السكان، أو اكتشاف أقاليم اقتصادية جديدة (على شاكلة الأقاليم في أمريكا الشمالية التي استوطنها مهاجرون قادمون من أوربا، بعدما شردوا منها الهنود الحمر، وقضوا عليهم قضاءً تاماً في القرن التاسع عشر)، أو من قبيل اكتشاف نشاطات جديدة تنطوي على نمو عظيم الأبعاد، شبيهة بتلك النشاطات التي أفرزها ذلك التقدم التكنولوجي الذي تولدت عنه السيارات، وما رافق اختراعها من نشاطات تكميلية، (أعني بناء الشوارع والطرقات، وورشات لإصلاح السيارات، والطب المختص بحوادث المرور، ومؤسسات العدل المختصة بالمشكلات المتعلقة بوسائط المرور، وما سوى ذلك من نشاطات أخرى كثيرة).

الإشباع النسبي

دعنا الآن نمعن النظر في كلا السببين؛ أعني الإشباع النسبي، والتكوين المتزايد للمدخرات، من حيث مسبباتها السيكولوجية، ومن حيث آثارهما الاقتصادية الكلية؛ أي آثارهما على مجمل الاقتصاد الوطني وليس على مستوى المشروع الواحد. وكما سبق أن قلنا في سياق الحديث عن نظرية العمل في القيمة صاغ بعض الاقتصاديين في القرن التاسع عشر النظرية الذاتية في القيمة، أو نظرية المنفعة الحدية بتعبير أكثر دقة، في محاولة منهم

لتفنيد تفسير القيمة؛ انطلاقاً من نظرية العمل في القيمة. وكان الألماني هيرمان هاينرش كوسن (1810-1858) قد نشر عام 1854 مؤلفاً سبب خلق منعطف تاريخي في طريق التحليل الاقتصادي من دون مراء. وكان عنوان هذا المؤلف هو: **تطور قوانين العلاقات البشرية والقواعد المستخلصة من هذا التطور بالنسبة إلى السلوك البشري** *Entwicklung der Gesetze des menschlichen Verkehrs und der daraus fließenden Regeln für menschliches Handeln*. ولم يحظ هذا المؤلَّف، المكتوب بأسلوب عويص جداً، بأي اهتمام إبان حياة كاتبه. إلا أن كوسن حصل بعد وفاته على ما يستحق من اعتراف بجهده العلمي المهم. وكان كوسن قد أماط اللثام عن ظاهرة مهمة سواء بالنسبة إلى علم الاقتصاد أو علم النفس ناظراً إليها بوصفها قانوناً يتحكم في السلوك البشري، مفادها أن الحاجات البشرية - أو لنقل أغلب هذه الحاجات، والضرورية منها للحياة البشرية على وجه الخصوص - قابلة للإشباع. وفحوى "قانون الإشباع" هذا (أو قانون المنفعة الحدية المتناقصة كما يقال أيضاً) هو أن الكمية التي يستهلكها إنسان ما من سلعة معينة في فترة زمنية محددة (أي خلال يوم أو أسبوع أو عام أو طوال حياته) ليست محدودة فحسب؛ لأن حاجته منها مآلها الإشباع في يوم ما، بل إن هذا الإشباع يحقق على نحو تدريجي أيضاً. فالعطشان يشعر (من وجهة نظره) أن كأس الماء الأولى تنطوي على قيمة أكبر من كأس الماء الثانية وجميع الكؤوس الأخرى التي تليها. ومعنى هذا أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من كل وحدة سلعية إضافية؛ أي ما يسمى المنفعة الحدية، تنخفض (بحسب التقويم الذاتي للمستهلك) دوماً، حتى تصل إلى الصفر. وإذا ما واصل المرء استهلاكه هذه السلعة، فستغدو المنفعة التي يجنيها من الوحدات الإضافية سالبة؛ لأنها ستثير لديه التقزز والاشمئزاز أو الضرر والألم. ويتناسب ومستوى المنفعة (الحدية) الثمن الذي يكون المستهلك مستعداً لدفعه. ولذا نلاحظ أن العطشان يكون مستعداً لأن يدفع لقاء الكأس الأولى ثمناً أعلى من الثمن الذي يكون مستعداً لدفعه لقاء الكأس الثانية وثمناً أعلى لقاء الكأس الثانية مقارنة بالثمن الذي يكون مستعداً لدفعه لقاء الكأس الثالثة... وهكذا دواليك. ولا يسري قانون الإشباع هذا على حاجات معينة أو على أنواع معينة من السلع، بل هو يكاد يسري على جميع الحاجات والسلع (تقريباً). ولهذا السبب أيضاً يؤدي الارتفاع

المستمر في مستوى الرفاهية إلى إشباع الطلب في عدد متزايد من الأسواق. ويشعر المنتجون بهذه الظاهرة من خلال إحجام الطلب على منتجاتهم عن النمو، بالرغم من توافر الزبائن المحتملين على القوة الشرائية الكافية، وبالرغم من الجهود والفنون الماكرة التي يبذلونها للدعاية لمنتجاتهم. ولا مراء في أن المرء ليس بحاجة إلى الطعام فقط. فهناك، حقاً حاجات أخرى كثيرة لما تُشبع بعدُ؛ ومن ثم فهي قادرة على خلق طلب سلعي، مادام الأفراد يتوفرون على القوة الشرائية الضرورية لإشباعها. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن ظاهرة الإشباع ستعصف بهذا الطلب أيضاً في يوم من الأيام. فغالباً ما ينقص الأفراد: أولاً، الوقت المناسب لاستهلاك ما هم قادرون على اقتنائه بدخلهم المتاح. فما الفائدة من شراء كل ما هو متاح من السلع المرفهة لأوقات الفراغ، إذا كان المرء لا يتوفر على الوقت الكافي للانتفاع بها، أو التمتع باستهلاكها؟ كما أن إشباع الكثير من الحاجات الرفيعة النوعية، والحاجات المتعلقة بالأمور الثقافية أو الفكرية على وجه الخصوص. ثانياً، لا يتطلب بالضرورة إنفاق مال كثير نسبياً. فمقارنة بمستوى الدخول المتعارف عليه في يومنا الحاضر، يمكن أن نقول: إن الكتب، على سبيل المثال، قد أمست زهيدة الثمن، وإنما إذا بدت غالية، فما ذلك إلا لقصر المدة الزمنية التي يقرأ المرء فيها هذه الكتب، أو لأن مدة حياة القارئ قصيرة نسبياً. وثالثاً، تتوفر غالبية الأسر في الاقتصادات الغنية على السلع والأدوات المنزلية المهمة والضرورية جميعها؛ لتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية؛ ومن ثم فإن ما لدى هذه الأسر من حاجات غير مشبعة متدن في الأهمية نسبياً. ومعنى هذا هو أنه سيكون من الصعب على المنتجين أن يضفوا على منتجاتهم تجديدات قادرة على إغراء الأفراد القادرين على شرائها، في أن يكونوا مستهلكين لها أيضاً.

ملاحظات حول المقولة الزاعمة أن الحاجات البشرية غير محدودة

يزعم بعض دعاة النظرية الكلاسيكية، وجميع منظري المذهب الكلاسيكي المحدث أن "الحاجات البشرية لا حدود لها" اعتقاداً منهم بأنهم يفندون بزعمهم هذا قانون الإشباع الذي صاغه كوسن؛ أي أنهم يرفضون رفضاً قاطعاً الرأي القائل: إن الحاجات البشرية تُشبع أكثر وأكثر في سياق تزايد الاستهلاك؛ ومن ثم فإن هذه الحاجات لن تؤدي

بالضرورة إلى إغراء الأفراد بزيادة الطلب على استهلاك سلع أخرى. ومهما كانت الحال، فما يقصده المنظرون الكلاسيكيون، ومعهم منظرو المذهب الكلاسيكي المحدث بزعمهم أن "الحاجات البشرية لا حدود لها" يمكن أن ينطوي على أمرين. فأولاً، يمكن أن يكون المقصود بذلك أن بعض الحاجات البشرية الجزئية، من قبيل الجوع والعطش وما سوى ذلك من حاجات جزئية أخرى، قابلة للإشباع حقاً، إلا أن عدد الحاجات لا حصر له أصلاً؛ أي أن الطلب السلعي الاستهلاكي يتحول دوماً صوب بضائع وخدمات جديدة لم يتم إشباعها إلى حد الآن أو لم يتم إشباعها على النحو الكافي قطعاً. ويمكن، ثانياً، أن يكون المقصود بهذا الزعم أن هناك حاجات لا ينطبق عليها قانون كوسن حول إشباع الحاجات البشرية؛ ومن ثم فإن الطلب الاستهلاكي عليها لا حد له. وسواء أخذنا بالتفسير الأول أو بالتفسير الثاني، فإن هذا لن يغير شيئاً من أن كلا الرأيين مشكوك فيه، وعرضة للمناقشة والرفض؛ ولكن قبل أن نتخذ موقفاً محدداً منهما، دعنا نمعن النظر فيهما أولاً. فبالرغم من أن زعم بعض الكلاسيكيين وجميع الكلاسيكيين المحدثين، أن عدد الحاجات المختلفة غير محدود، يجافي الحقيقة حقاً، إلا أن هذا الزعم لا يعني بالضرورة، بحسب ما نرى، أن الاستهلاك سينمو من دون حدّ، ولاسيما إذا أخذنا الأسباب التالية في الحسبان. فالحاجات "الرفيعة" - أعني الحاجات التي تلعب، بالتدريج، دوراً أكبر بعدما يكون المرء قد أشبع حاجاته "البسيطة"؛ أي حاجاته الضرورية بيولوجياً للبقاء على قيد الحياة - غالباً ما تكون معنوية الطابع، أي إنها لا تُشبَع بالنحو المطلوب من خلال زيادة بسيطة تطرأ على الاستهلاك السلعي. وإذا كان الأمر على هذه الحال فعلاً، فما الطلب الاستهلاكي إذن الذي سيندلع حينما تزداد رغبة الأفراد في إشباع حاجتهم إلى الهدوء وراحة البال، وإلى مجالس الأنس والسمر؟ إن مَن يمعن النظر في هذه المسألة سيلاحظ من دون مراء أن هذه الحاجات "الرفيعة" لا تفرز طلباً كبيراً على السلع الاستهلاكية المادية، إلا إذا انطلقنا من حال الاختلالات النفسية؛ إلا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها أيضاً هي أن هذه الاختلالات في مظاهر الحياة لا تعود إلى أسباب "طبيعية"، بل هي نتيجة أسباب تكمن في البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية. فما كان يتوقعه شوبنهور ومفكرون آخرون من أن "الثقافة الفكرية" ترتقي في سياق ارتفاع الرفاهية المادية في مجتمع معين، لا يتحقق في واقع الأمر

من خلال تكديس السلع الاستهلاكية على وجه الخصوص، إن النهج الناجح يكمن في الاتجاه المعاكس من دون ريب.

وإذا كان الواقع يشهد على أن عدد الحاجات الممكن إشباعها من خلال زيادة الاستهلاك محدود فعلاً، وينفي ما تزعمه مقولة الحاجات البشرية غير المحدودة، يبقى، والحالة هذه، احتمال ألا ينطبق قانون الإشباع على بعض الحاجات الجزئية المختلفة. والأمر الذي لا ريب فيه هو أن هذا الاحتمال متحقق فعلاً، إذا ما أخذنا تصنيف كينز للحاجات (Keynes, 1930) في الحسبان، ومقارنته بين الحاجات "النسبية" والحاجات "المطلقة". وعلى نحو تقريبي يُقصد بالحاجات النسبية الحاجة إلى كسب الهيبة والمركز الأدبي المرموق أولاً، وللتمتع بالتسلط على الآخرين ثانياً. والأمر البين هو أن هذه الحاجات لا تُشبع فعلاً. وكان شوبنهور على حق حينما تحدث عنها بصورة أدبية بليغة قائلاً: «الثراء يشبه مياه البحر؛ فمَنْ يشربْ منه أكثر يزددْ عطشه أكثر. وينطبق الأمر ذاته على حب الشهرة والجاه أيضاً». فالحاجات النسبية تحفز الفرد؛ لأن يميز نفسه عن بني جنسه؛ لأن يضع نفسه فوقهم؛ ولأن يفرض عليهم سلطته وإرادته سواء على نحو مباشر أو على نحو غير مباشر. بهذا المعنى ينطوي الأمر على اتخاذ مواقف تدعم ارتقاء الذات إلى منازل اجتماعية أرفع وتعارض لا الحد من الميز بين البشر فحسب، بل تناوئ تحقيق المساواة فيما بينهم أيضاً. وكان فْرَيْد هيرش (Fred Hirsch) على حق حينما أطلق على السلع الضرورية لإشباع الحاجات النسبية مصطلح "بضائع المكانة الاجتماعية" (Hirsch, 1980). فهذه البضائع محدودة الكمية دائماً وأبداً؛ أي إن كميتها غير قابلة للزيادة من خلال التقدم التكنولوجي؛ لأن صفتها الجوهرية تكمن في أن فئة ضئيلة من الأفراد يتوفرون عليها. فهذه البضائع تفقد خاصيتها كتعبير عن موقع أو مركز اجتماعي رفيع؛ أي إنها تفقد قابليتها على إشباع الحاجة النسبية، حالما تتحول إلى بضاعة في متناول جميع الناس. بهذا المعنى، نجد أن وجود سيارة رولز رويس الشعبية أمر يتنافى والمنطق من دون مراء! وفي الواقع، فحتى مَنْ لا يمعن النظر في عالمنا الاستهلاكي إمعاناً دقيقاً، يلاحظ بيسر أن الجزء الأعظم من الاستهلاك الخاص بالطبقتين المتوسطة والعليا لم يعد يركز على ما تنطوي عليه البضائع من قيمة استعمالية، بل أمسى يركز على إشباع الحاجات النسبية. وأخذت وسائل الدعاية والإعلام

توظف هذا التطور لما يخدم مصالحها بنحو مكثف جداً. ففي الخمسينيات كان جهابذة الدعاية قد صاغوا عبارات من قبيل: "الجاه الوفير في المُلك الوفير". ولا ريب في أن زبائن المحال التجارية الرفيعة المختصة بملابس الرجال كافة يتذكرون المقولة التي صاغتها صناعة الدعاية، حين راحت تردد: "الشبيه بالشيء ليس ذاك الشيء نفسه"؛ إشارة منها إلى أن اسم الشركة التي أنتجت البدلة الرجالية لا يقل أهمية عن البدلة ذاتها. والملاحظ أن الاستراتيجية الدعائية التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات أمست تركز، هي الأخرى أيضاً، على الأمور المعنوية، أما تركيزها على القيم الاستعمالية فإنه يكاد يكون ثانوياً في هذا السياق. فالشعار المرفوع هو: "سَلْ عن الماركة وليس عن البضاعة" (للاطلاع على المزيد حول هذا الأمر راجع: Klein, 2002). فأثر "القنزحة" وأثر فبلن،* أي استهلاك ما هو شاذ وغير عادي، أو بالأحرى استهلاك ما يحلم به الجمهور العام، مظاهر ملموسة ومشخصة في السلوك الاستهلاكي. فتوفر المرء على ذوق متميز ينطوي، منذ قدم التاريخ حتى الآن، على إنفاق يتصف بالبذخ والإسراف. من هنا، فليس هناك أي إمكانية على الشك في أن الحاجات النسبية تحفز على الاستهلاك. إلا أن في وسعنا في هذا السياق أيضاً أن نسوق بعض الحجج المفندة للمقولة الزاعمة أن الحاجات البشرية غير محدودة. فأولاً، يمكن أن يحقق إشباع الحاجات النسبية من خلال طرائق أخرى غير طرائق التوسع في الاستهلاك المتميز – على سبيل المثال – من خلال التعليم والنشاطات الاجتماعية الخيرية المتميزة وإظهار الولع بالفنون وما عدا ذلك من الأمور الأخرى الكثيرة. ثانياً، مهما اختلف الأفراد في شأن التعريف الدقيق لماهية الحاجات الضرورية للحياة في ظرف معين، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه، خلافاً لهذه الحاجات (أي

* المقصود هو ثورشتين فبلن (Thorstein B. Veblen) (1857-1929)، وكان فبلن قد ولد في مركز مانتيتووك بولاية وسكونسن الأمريكية. ومن هناك ذهب إلى كلية كارلتون بجامعة جونز هوبكنز وجامعة ييل. وبعد أن أنهى دراسته الأولية، قدم رسالة دكتوراه عن إيمانويل كانط إلى قسم الفلسفة، وبعد أن قضى بضع سنوات متعطلاً ومكتفياً بالقراءة في نورثفيلد، قام بدراسة الاقتصاد في كورنيل، ثم اشتغل بالتدريس في جامعات شيكاغو وستانفورد وميسوري. وقد أضاف فبلن إلى تاريخ الفكر الاقتصادي إسهامات، لها تأثير دائم في تحليل السلوك الاستهلاكي للأفراد، وفي نقد الذين يدعون التفوق الاجتماعي. فقد كان قد أشار إلى "الإنفاق المظهري" الذي اتسم به الأغنياء الأمريكيون في تلك الحقبة من الزمن؛ إذ أكد «أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتأكيد مقدرة المرء المالية... هي الإظهار المتواصل للقدرة على الدفع». راجع جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: 2000)، ص195. (المترجم)

خلافاً للحاجات الضرورية للحياة)، توجد حاجات أخرى كثيرة يمكن المرء أن يتحكم فيها وَيكبح جماحها، ولاسيما حينما يتعلق الأمر بالحاجات النسبية عامة، والحاجات الروحية منها على وجه الخصوص. فالراهب (النصراني)، الذي أقسم على أن يبقى معدماً من الثروة أبداً، والراهب (البوذي)، الذي قطع على نفسه عهداً أن يبذل قصارى جهده "لأن يجرد نفسه من كل المطامع المادية، وأن يمتع نفسه بالتحرر من كل القيود"، سيكون، حقاً، مجبراً على إشباع حاجاته الضرورية للبقاء على قيد الحياة، إلا أنه لن يجد في ما يتعدى هذه الحاجات ما يغريه أو ينفعه (من وجهة نظره الذاتية). «سَل الأطماع كافة: ماذا سيصيبني لو نال الطمع كل ما يصبو إليه؟ وماذا سيصيبني لو لم ينل الطمع ما يصبو إليه؟»، بهذه العبارات أفصح أبيقور (Epikurs)* (341- 271 قبل الميلاد) عن النصيحة التي قدمها إلى بني البشر مناشداً إياهم تطبيقها والسير على نهجها، فإن الإنسان – في الواقع – هو المخلوق الوحيد القادر على اتباع هذا النهج القائم على التأمل والتفكير العقلاني في سياق سعيه لتحقيق السعادة التي ينشدها. فحينما يدرك الإنسان أن بعض المطامع تجلب له البلاء والمصائب، ولاسيما حينما يستحيل عليه تحقيقها، فإنه، بعقله الثاقب، قادر في واقع الحال على مقاومة هذه المطامع، وإن تطلبت منه هذه المقاومة شيئاً من الصبر والجلد. بهذا المعنى، لا تنطوي الحاجات النسبية على الحتمية التي تنطوي عليها الحاجات المطلقة. فالإنسان، أو، بتعبير أكثر دقة، العقلانية البشرية لا تستطيع إطفاء جذوة الجوع والعطش والرغبات الجنسية أو تجاهلها، وما سوى ذلك من حاجات ضرورية للوجود الإنساني، إلا أنه قادر على ذلك حقاً، حينما يتعلق الأمر بالحاجات النسبية. وبالرغم من اختلاف الأفراد من حيث تقويمهم درجة غزارة الحاجات أولاً، ومن حيث قدرتهم العقلانية والنفسية على انتهاج سلوك متبصر حيال الحاجات النسبية ثانياً، إلا أن الأمر المؤكد هو أن بالإمكان، من حيث المبدأ، إشباع الحاجات النسبية بطرائق مختلفة لا تحتم بأي حال من الأحوال ضرورة إشباع هذه الحاجات من خلال الاستهلاك المادي. وعلى ما نرى فإن هذا كله ينفي بما فيه الكفاية المقولة الزاعمة أن الحاجات النسبية تشكل سداً طبيعياً منيعاً يعوق إشباع الاستهلاك (للتعمق في الموضوع راجع: Reuter, 2000).

---

* فيلسوف يوناني قال: إن المتعة هي الخير الأسمى. (المترجم)

إن المقولة الزاعمة بأن الحاجات البشرية غير محدودة تتعارض مع المنطق من منظور التطور البيولوجي أيضاً. فلا ينسجم ومنطق التطور البتة أن نقول: إن سلالتنا البشرية قد تمت برمجتها، في سياق التطور الذي خضعت له فصائل المخلوقات المختلفة، وفق برنامج جعل النهم وعدم الإشباع من خصائصها الأساسية، وزرع فيها التطلع إلى مستوى استهلاكي لا حد له كوسيلة لنيل السعادة المرجوة. فالواقع يشهد على أن نيل السعادة لا يتوقف على الاستهلاك السلعي بالضرورة، أو على الشطط والإفراط في الاستهلاك بتعبير أكثر دقة. فالإنسان يُروض على الجشع الاستهلاكي من خلال الظروف الاجتماعية-الاقتصادية المحيطة به. ففي ظل هذه الظروف يقوم الجشع الاستهلاكي، بطريقة ما، بوظيفة البديل غير الكامل المراد منه إشباع الحاجات التي لم يكن بالإمكان إشباعها على النحو المناسب. إن دفع بني البشر لأن يركزوا جهدهم على إنفاق أموالهم على شراء السلع الاستهلاكية - مادامت هذه السلع بديلاً من إشباع حاجات فكرية وروحية معينة تُستبعد أهميتها المعنوية بانتظام، وتُشوه إلى حد ما، من خلال الاستهلاك الذي تشجعه الأسواق التجارية السائدة في النظام الرأسمالي، والقائمة على حفز بني البشر على زيادة إنفاقهم الاستهلاكي - نعم إن دفع بني البشر إلى هذا كله إنما هو ظاهرة تبلورت في سياق التطور التاريخي فقط. فالقابليات الغريزية التي اكتسبها بنو البشر في سياق التطور البيولوجي تمنح الإنسان القدرة على الاختيار بين إشباع الحاجات النسبية إما من خلال تكثيف الاستهلاك أو من خلال الزهد في الاستهلاك. إن الظروف الاجتماعية والثقافية تنطوي حقاً على المحددات الرئيسية للسلوك الذي سيختاره المرء حيال حاجاته النسبية. فالأمر الذي لا شك فيه أولاً هو أنه ليس هناك إكراه ناشئ عن التطور البيولوجي يحتم على الإنسان أن يُشبع الحاجات النسبية بأسلوب واحد لا بديل منه. ولسنا بحاجة إلى الإشارة إلى أن إشباع الحاجات النسبية من خلال الاستهلاك المكثف وما يحتمه هذا الاستهلاك من نمو اقتصادي يسبب إلحاق أضرار وخيمة بالبيئة، وفي القضاء على فصائل من عالم الحيوان والنبات لا تعد ولا تحصى (Engelhardt، 1997)، ثم أنه ثانياً، أي أنه يلحق الضرر بالسلالة البشرية أيضاً؛ لأنه يدمر البيئة المحيطة بها.

الأسس الأنثروبولوجية المحددة لسلوك المدخر

إن وجهة النظر القائمة على التطور البيولوجي تساعدنا، أيضاً، على شرح الاحتمال الثاني من الاحتمالين اللذين يُخصص لهما الدخل: الإنفاق على السلع الاستهلاكية أو لتكوين المدخرات. إن السلوك الادخاري يجسد نوعاً من أنواع تكوين الاحتياطيات [النقدية، المترجم]؛ بهذا المعنى، يتعلق الأمر إذن بالحيطة حيال ما يضمره المستقبل من أحداث. وكما أشرنا، يتأتى الدافع لهذه الحيطة من حاجة يمكن تسميتها القلق. فالقلق يجسد – مثله في ذلك مثل باقي الحاجات – توتراً داخلياً يدفع الإنسان إلى انتهاج سلوك يراد منه التخفيف من شدة هذا القلق. وتكمن الوسيلة الناجعة لمواجهة الهموم المحتملة – كما هو معروف – في تفادي هذه الهموم أصلاً. ولا مراء في أننا لسنا بحاجة إلى تقديم شرح مسهب يؤكد أن تكوين المدخرات هو أحد هذه الوسائل الناجعة لمواجهة الهموم المحتملة.

إن مَنْ يدخر، إنما يقوم بتخصيص جزء من الدخل الذي يحصل عليه للتخفيف من قلق يقض مضجعه، ناجم عن النوائب التي قد ينطوي عليها المستقبل المجهول. إلا أن هذا التخصيص يعني أن جزءاً من الدخل لن يلعب، أول وهلة، أي دور فعال في تحديد الطلب السلعي. بهذا المعنى، وعلاوة على الإشباع، يجسد الادخار، أو بالأحرى الحيطة من نوائب المستقبل المجهول، عنصراً إضافياً في تفسير أسباب تراجع نمو الاستهلاك. وفي الاقتصادات القائمة على المقايضة، [أي عندما لا تستخدم النقود، المترجم] تُشبع الحاجة إلى الحيطة من المجهول من خلال تكوين الخزين السلعي فقط؛ أي إن الإنسان يتصرف في مثل هذه الاقتصادات وفق النهج الذي ينتهجه السنجاب في فصيلة الحيوانات. أما في الاقتصادات القائمة على استخدام النقود في المعاملات اليومية، فإن الحاجة إلى الحيطة تتخذ صيغاً أخرى. إنها تتم، في المقام الأول، من خلال ادخار بعض أجزاء الدخول النقدية؛ أي من خلال عدم إنفاق بعض المبالغ النقدية المتاحة. وفي الواقع، فإن التعريف السائد في علم الاقتصاد لتكوين المدخرات بأنه تضحية بالاستهلاك، إنما هو تعريف غامض على أدنى تقدير. فتأسيساً على هذا التعريف في وسع المرء أن يزعم أيضاً أن مَنْ يستهلك جميع دخله النقدي، يضحي بالادخار؛ أي أنه لا يُشبع الحاجة إلى الحيطة؛ لأن

البيئة الاجتماعية التي عاش في كنفها، على سبيل المثال، قد ربت فيه النزوع إلى التبذير أو الطيش حيال نوائب المستقبل المجهول. إلا أن هذه الظواهر حالات استثنائية من دون ريب. فالحالة الاعتيادية لا تتسم بوجود القلق حيال المستقبل المجهول فقط، بل تتسم، أيضاً، بمواجهة هذا القلق من خلال الحاجة إلى تكوين المدخرات. ويجدر بنا أن نشير إلى أن الرغبة في تكوين المدخرات حاجة مستقلة قائمة بحد ذاتها؛ ومن ثم فإنها لا تسوغ دفع سعر فائدة معين كمكافأة عما (يسميه بعض الناس خطأً) تضحية بالاستهلاك. بهذا المعنى، فإن سعر الفائدة، بذاته، لا يحفز المرء على الادخار.

وكان الاقتصادي الألماني لويو برنتانو (Lujo Brentano) (1844-1931) قد أشار في مطلع القرن العشرين إلى أن بني البشر يعانون حاجة قائمة بذاتها، تكمن في تطلعهم إلى الحيطة من هموم المستقبل المجهول، وأن إشباع هذه الحاجة يدفعهم إلى أن يخصصوا جزءاً من دخلهم لإشباع هذه الحاجة؛ أي أن إشباعها يحتم عليهم أن يدخروا جزءاً من دخولهم النقدية. إلا أن ارتفاع الدخل لا يؤدي إلى ارتفاع المدخرات ارتفاعاً مطلقاً بنسبة مماثلة لارتفاع هذا الدخل، بل هو يؤدي إلى ارتفاع المدخرات بنسبة تفوق نسبة ارتفاع الدخل. ومن وجهة النظر السيكولوجية يمكن تفهم هذه الظاهرة بيسر. فعدم التوكد بشأن ما سيكون عليه المستقبل هو الحافز الأساسي لاتخاذ الحيطة. بهذا، نجد أن الحاجات الضرورية للحياة مادامت غير مُشبعة بعدُ، فإن المرء يهمل الحاجة لاتخاذ الحيطة. أما إذا تحقق مستوى من الرفاهية عالٍ نسبياً، فلا مراء في أن من الأفضل للشخص المعني أن يتخذ التدابير الضرورية للتمتع بهذا المستوى المعيشي مستقبلاً أيضاً، ولاسيما أن لا أحد يعرف إلى أي عام سيمتد به أجله. والمقصود باتخاذ التدابير الضرورية هو أن يقوم ذلك الشخص بالحيطة إزاء نوائب الزمن؛ أي أن يراكم كمية من المدخرات المناسبة. وكانت شروح برنتانو هذه قد طواها النسيان حيناً من الزمن. وجون مايناردكينز هو الاقتصادي الذي أعاد عام 1930، اكتشاف العلاقة السائدة بين ارتفاع الدخل وارتفاع الادخار بمعدل يفوق معدل ارتفاع الدخل. وبالنظر إلى أهمية هذه العلاقة جعل كينز منها، من ثم، أحد الأعمدة التي قامت عليها "نظريته العامة". وكان كينز على يقين من أن النمو الذي يطرأ على المدخرات؛ إثر ارتفاع الدخل يجسد قانوناً [يتحكم في سلوك الأفراد بفعل عوامل نفسية، المترجم]؛

ولذا أطلق عليه "القانون السيكولوجي الأساسي"، معرفاً إياه رياضياً من خلال المعادلة المسماة دالة الادخار.* من هنا؛ ولكي يحصل كل امرئ على حقه في تاريخ الفكر الاقتصادي نرى أن الواجب يقضي أن يسمى هذا القانون "قانون برنتانو ـ كينز".

التوازن بين الادخار والاستثمار والمخاطر التي تحف بهذا التوازن

في الوهلة الأولى تجسد المدخرات المتزايدة نقصاً مماثلاً في الطلب السلعي. فحينما تقوم عائلات الخواص بادخار 20٪من دخلها البالغ – لنقل على سبيل المثال – 5 آلاف مليار يورو، فإن معنى هذا أنه سيكون هناك نقص في الطلب السلعي يبلغ ألف مليار. وإذا افترضنا تحقق الحالة المثلى، فستقوم المصارف التجارية بإقراض هذا المبلغ إلى المستثمرين الذين يقومون بدورهم باستثماره في مشروعاتهم. وهكذا تحقق المشروعات طلباً على السلع الاستثمارية بمقدار يبلغ ألف مليار؛ معوضة بذلك "الألف مليار يورو" التي لم ينفقها القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية. أما إذا لم تستوعب الاستثمارات المدخرات المتحققة أو المتزايدة كافة بتزايد الدخل القومي، فستكون هناك فجوة؛ أي نقص، في الطلب السلعي الكلي. في هذه الحال ستواجه المشروعات مشكلات في تصريف منتجاتها وستُجبر، من ثم، على خفض إنتاجها واستثماراتها. بهذا ستندلع حركة لولبية نحو الأسفل. ويكون احتمال اندلاع هذه الحركة اللولبية أكبر، كلما كانت حصة المدخرات الكلية من الدخل القومي أكبر. فالادخار المرتفع نسبياً دليل على أن الاستهلاك متدن في الدينامية نسبياً. وإذا اتسم الاستهلاك بتدني الدينامية فعلاً، فسينتاب المستثمرين، عن حق، الخوف من الشروع في استثمارات جديدة؛ أي الخوف من توسيع الطاقات الإنتاجية بمعدلات لا يسوغها تطور الطلب السلعي. وإذا كان كينز قد رأى إمكانية تحقق التوازن، بين الادخار الذي يقرره الأفراد بمحض إرادتهم والاستثمار الذي تقرره المشروعات على ضوء قراراتها الخاصة بها، في حالات معينة، فإنه مع هذا رأى أن المعضلة الأساسية في

---

* إذا افترضنا أن Y هو الدخل وأن S هو الادخار، فستكون الصيغة العامة لدالة الادخار عندئذ على النحو الآتي: $S = f(Y)$.

المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، تكمن في أن هذه المجتمعات تعجز عن تحقيق توازن بين الادخار والاستثمار، يضمن استمرار تحقق حالة الاستخدام الكامل للعمالة، والطاقة الإنتاجية المتاحة. وللوقوف على مغزى ما يؤكده كينز، دعنا نفترض أن الحالة الاقتصادية السائدة تتسم بتفوق المدخرات على الاستثمارات، فإن السؤال المهم هنا سوف يدور، من ثم، حول النتائج التي ستترتب على عدم التوازن بين المدخرات والاستثمارات. فالأمر الواضح هو أنه لابد أن تندلع عملية تقضي على تفوق المدخرات على الاستثمارات. والأمر المؤكد أن هذه العملية ستؤدي، عبر تراجع مستوى الإنتاج والدخل القومي على نحو متعاقب، إلى بطالة متزايدة في الأيدي العاملة والطاقات الإنتاجية. وسيستمر التراجع في مستوى الإنتاج والدخل القومي إلى أن ينخفض الادخار إلى مستوى يأتلف ومستوى الاستثمار من جديد. ويطلق الاقتصاديون على هذه الحالة مصطلحاً ينطوي على تناقض بين، فهم يسمونها "التوازن مع وجود البطالة" (under-employment equilibrium)، متجاهلين، أصلاً، أن حالة البطالة تعني أساساً أن سوق العمل في حالة لا توازنية.

بهذا، كما بينا، تؤدي قوى السوق إلى تساوي الادخار مع الاستثمار عفوياً، لكنها، ذاتها، لا تؤدي إلى تحقق مستوى التشغيل الكامل. وبحسب ما يرى كينز، يظل التشغيل الكامل حالة استثنائية نادرة التحقق. وتأسيساً على هذا الاستنتاج يرى كينز أن التشغيل الكامل لقوى العمل والطاقات الإنتاجية المتاحة يكون حالة دائمة التحقق، فقط، في حالة تدخل الحكومة وانتهاجها سياسة اقتصادية تقود الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، والمحافظة على هذه الحالة بوصفها واقعاً مستديماً. وكما تشهد الوقائع التاريخية فقد كان كينز على حق حينما استخلص هذه النتيجة. وإذا كنا قد استخلصنا هذه النتيجة من واقع بلد لا تربطه بالعالم الخارجي علاقات اقتصادية، فإن الأمر المؤكد أن سوق العمل ستظل تعاني الحالات اللاتوازنية، وإن أخذنا الاقتصاد الدولي في الحسبان – هذا الاقتصاد الذي تكاد تشكل فيه الاقتصادات الوطنية "المفتوحة" على بعضها بعضاً بفعل ما تطبق من تجارة خارجية حرة إلى حد ما، "اقتصاداً كلياً واحداً" – فكل ما في الأمر أن اختلال التوازن في سوق العمل لن يحتم

على حكومة واحدة التدخل، وانتهاج السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق العمل، بل سيحتم على حكومات جميع البلدان المشاركة بالتجارة الخارجية النهوض بأعباء هذه السياسة.

تنبؤ كينز بأزمة الركود الحالية

وتتخذ النظرية الاقتصادية، التي كانت قد تراجعت أهميتها تراجعاً كبيراً بعدما تحداها كينز وانتقد أسسها، موقفاً مختلفاً تماماً حيال العلاقة القائمة بين الادخار والاستثمار. فهذه النظرية، التي أمست، منذ ثمانينيات القرن العشرين، تصول وتجول ثانية في التحليل الاقتصادي النظري وتوجه السياسة الاقتصادية العملية بحسب معتقداتها ووجهات نظرها، نعم إن هذه النظرية انطلقت ومازال تنطلق من الحالة التوازنية الكلاسيكية التي وجدت صداها في "قانون ساي"، هذا القانون الذي يزعم أن كل عرض يخلق الطلب عليه. فبحسب منطوق هذه النظرية يؤدي ارتفاع المدخرات إلى انخفاض معدلات الفائدة التي يتعين على المقترض دفعها. من هنا، وبما أن النشاط الاستثماري يتحدد - وفق فرضيات هذه النظرية - من خلال مستوى معدل الفائدة في المقام الأول؛ لذا يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى ارتفاع حجم الاستثمار. وبغض النظر عن اختلالات وتباطؤات في التكيف قصيرة الأجل، يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، في الاقتصاد الذي تسوده المنافسة على أدنى تقدير، من خلال التغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة بحسب منطوق النظرية الكلاسيكية. والأمر المهم الذي تجدر ملاحظته أن هذه النظرية تزعم أن التوازن بين الادخار والاستثمار سيتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للعمالة، والطاقة الإنتاجية المتاحة مادامت الأسعار عامة والأجور على وجه الخصوص اتسمت بالمرونة. انطلاقاً من هذا المنظور الزاعم أن حالة التشغيل الكامل تتحقق عفوياً في الاقتصاد القائم على المنافسة، يرى دعاة الليبرالية المحدثة، المتطرفة الإيمان بقوى السوق التنافسية، أن السبب الرئيسي لكل المشكلات المتعلقة بالتشغيل، وبالنمو الاقتصادي إنما يكمن في ما يسمونه "تحجر" القوانين السائدة في المجتمع؛ أي في دولة

الرفاهية، وفي قوانين العمل عامة، وقوانين حماية العامل ضد الطرد أو الفصل التعسفي على وجه الخصوص، وفي مشاركة العمال في إدارة المشروعات، وما سوى ذلك من مكتسبات اجتماعية. وتأسيساً على هذا المنظور يطالب هؤلاء الليبراليون المحدثون بضرورة إلغاء كل هذه المكتسبات الاجتماعية. ولكي يكون القارئ على بينة من الأمر، نقول ثانية تلخيصاً لما عرضناه: ليس هناك خلاف بين كينز والمنظرين الاقتصاديين التقليديين بخصوص تساوي الادخار مع الاستثمار، فهم جميعاً يعتقدون اعتقاداً مؤكداً أن الاقتصادات القائمة على قوى السوق تتوفر على آلية عفوية تحقق التوازن المطلوب بين الادخار والاستثمار. إن الاختلاف الجوهري بين كلا المنظورين يكمن، أولاً، في أن كينز يرى أن البطالة هي الحالة الاعتيادية بقدر تعلق الأمر باقتصاد قائم على قوى السوق "الحرة" ولا تتدخل فيه الحكومة من خلال انتهاجها سياسات ترمي إلى إضفاء الاستقرار على سوق العمل، وفي أن دعاة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة، ثانياً، يتخذون موقفاً معاكساً تماماً لموقف كينز، من حيث إنهم يؤكدون أن قوى السوق الحرة تحقق حالة التشغيل الكامل بصورة عفوية، وإن التدخلات الحكومية هي التي تتحمل مسؤولية نشأة البطالة السائدة.

وفي الواقع، لم تستطع لا النظرية الكلاسيكية المبشرة بفاعلية قوى السوق، ولا النظرية الكلاسيكية المحدثة المشتقة منها، أن تعطي تنبؤاً صائباً بشأن التطور الطويل الأجل، والنمو غير التوازني الذي يتحقق في سياق الأزمات الدورية. أضف إلى هذا وذاك أن الفرضيات التي تنطلق منها هذه النظرية لا تنطوي، لا على إمكانية شرح التغيرات التي تطرأ على شروط النمو انطلاقاً من عملية تراكم رأس المال، ولا على إمكانية التنبؤ بهذه التغيرات. إن نظرية الركود الكينزية تفي بهذه المتطلبات على نحو جيد. ومع أن هناك نظريات أخرى لا تقل عنها جودة من حيث القدرة على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية - كالنظرية الماركسية في الأزمة على سبيل المثال - إلا أننا فضلنا أن نقصر عرضنا الآتي على ما جاءت به النظرية الكينزية في هذا الخصوص فقط. ولكي يحيط القارئ علماً بالمنظور الكينزي اقتبسنا السطور الآتية من فقرة قصيرة تعبر عن تنبؤ كينز بالتطورات التي ستنجم

في الأجل الطويل، علماً أن كينز كان قد كتب هذه السطور إبان الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد عام 1943! أي في حقبة من الزمن ما كان يوجد فيها مَنْ يتصور إمكانية حدوث إشباع في الاستهلاك، وتعثر في النمو الاقتصادي بسبب نقص الطلب. وفي الواقع، لم يكن ما تنبأ به كينز رجماً بالغيب، بل كان نتيجة منطقية استخلصها من تحليله النظري المحكم. فمن خلال هذا التحليل استطاع كينز أن يتنبأ بالتطور الاقتصادي الذي تحقق فعلاً بعد نصف قرن من نهاية الحرب العالمية الثانية:

بعد نهاية الحرب على المرء أن يتوقع ثلاث مراحل للتطور الاقتصادي:

1. أن تؤدي الحوافز المشجعة للنشاط الاستثماري من غير ضابط، إلى تحقق مستوى من الاستثمار يفوق حصة الادخار (savings rate) المتحققة (في ظل التشغيل الكامل)، ولاسيما بعد أن تتخلى الحكومات المعنية عن كل أنواع التضبيط (Regulation) وتُلغي القيود كافة [والمقصود بالتضبيط: وضع الضوابط المراد منها توجيه القطاع الخاص لخدمة أهداف عليا، المترجم].

2. أن يتعادل مستوى الاستثمارات الضرورية (المتحققة من خلال قوى السوق الحرة) وحصة الادخار، ولكن يبقى ثمة احتمال لزيادة حصة الاستثمار (investment rate) إلى مستوى مستحب أعلى؛ وذلك من خلال التشجيع أو التسريع للشروع في استثمارات تتصف بأنها أقل إلحاحاً لكنها نافعة من دون ريب.

3. أن يُشبع الطلب الاستثماري إشباعاً بحيث لا يكون بالإمكان زيادته إلى المستوى المناسب لحصة الادخار المتحققة، من غير أن ينشأ عن ذلك تبذير وتنفيذ لمشروعات استثمارية لا نفع فيها، ولا ضرورة لها...

... وسنكون من ثم في المرحلة الثانية... فحينما يبلغ حجم الاستثمارات التي تمولها الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية، أو التي تستطيع الحكومة توجيهها بالصورة التي ترتئيها على أدنى تقدير، ثلثي الاستثمارات الكلية أو ثلاثة أرباعها، ينبغي لنا عندئذ أن نكون، من خلال برامج استثمارية واسعة وطويلة الأجل، قادرين على الحد من التقلبات (Fluctuations) المحتملة في النمو الاقتصادي بنحو جوهري، وأفضل بكثير مقارنة بما كان سائداً في سابق الزمن أيام كانت الحكومة ومؤسساتها شبه الحكومية تتحكم في جزء ضئيل من الاستثمارات فقط... إن المهمة الرئيسية تكمن في الحيلولة دون حدوث تقلبات كبيرة؛ وذلك من خلال تبني برنامج متواصل وطويل المدى. وإذا ما أُنجز هذا

البرنامج بنجاح، فسيكون بالإمكان تحييد التقلبات الهينة أيضاً؛ من خلال التوسع أو الخفض في بعض فقرات الإنفاق الذي يشتمل عليه هذا البرنامج الطويل المدى.

أما بخصوص المرحلة الثالثة... فسيكون من الضروري تشجيع الأفراد على الاستهلاك، والعدول عن الادخار، والعمل على استيعاب جزء من الفائض غير المرغوب فيه؛ عن طريق زيادة أوقات الفراغ؛ أي زيادة العطل السياحية (التي يسوغ تأثيرها الساحر إنفاق المال عليها) وتقليص ساعات العمل (Keynes, 1943).

وتدعم الفقرة المقتبسة سابقاً بنحو لا يطوله الشك زعمنا أن كينز ما كان يرى أن التطور الطويل الأجل سيجسد من خلال عملية نمو متصاعدة على نحو مستمر. فخلافاً لما تصوره دعاة النظرية الاقتصادية التقليدية طوال حقبة طويلة من الزمن، كان كينز على ثقة في أن شروط النمو تتغير من خلال النمو ذاته؛ أي أننا هنا إزاء تأثير جدلي (ديالكتيكي). فتعاظم الإشباع، والادخار يقود إلى مرحلة ركود لا يمكن في سياقها المحافظة على التشغيل الكامل إلا إذا ارتفعت حصة الحكومة من الاستثمارات (المتحققة على مستوى الاقتصاد الوطني) أولاً، وإلا إذا خُفضت ساعات العمل ثانياً، وإلا إذا أُتخذت الإجراءات الضرورية الرامية إلى توجيه مجمل العملية الانتقالية، صوب الحالة الاقتصادية المستهدف تحققها في الأجل الطويل. وأطلق كينز على الفصل الذي اختتم به مؤلفه الموسوم اختصاراً "النظرية العامة" المنشور عام 1936، عنواناً مفاده الحرفي "ملاحظات ختامية بشأن الفلسفة الاجتماعية المستخلصة من النظرية العامة". وكان قد توصل في هذا الفصل إلى نتيجة مفادها أن "تكييف النشاط الاستثماري لما فيه مصلحة المجتمع" وظيفة لا مناص من أن تنتهجها كل سياسة اقتصادية طويلة المدى:

من وجوه عدة تنطوي النظرية المبينة سابقاً على ملامح محافظة. فبالرغم من أنها تشير إلى الأهمية الجوهرية للتضبيط المركزي للمجالات المختلفة التي ماتزال تخضع للقرارات الفردية حالياً، إلا أنها تترك مجالات أخرى كثيرة بمنأى عن التضبيط أو التدخل الحكومي. فوفق هذه النظرية - أولاً - يتعين أن يكون للحكومة تأثير جوهري على الميل إلى الاستهلاك، من خلال النظام الضريبي، وتحديد سعر الفائدة، ومن خلال سبل أخرى. كما أن من المشكوك فيه - ثانياً - أن تكون السياسة التي ينتهجها الجهاز المصرفي كافية لتحقيق المستوى الأمثل للاستثمارات. من هنا فإني أعتقد أن نوعاً من أنواع

التوظيف الشامل للاستثمارات لما فيه مصلحة المجتمع هو الإمكانية الوحيدة المتاحة لتحقيق مستوى التشغيل الكامل؛ والأمر الذي تتعين ملاحظته أن هذا التقويم لا يعني أبداً أنه لا توجد إمكانية لتحقيق تسوية تتصف بروح التعاون، والحل الوسط بين أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية والحافز الفردي. أضف إلى هذا أنه ليست هناك ضرورة للأخذ بأسس نظام اشتراكي يهيمن على الغالبية العظمى من مجالات الاقتصاد. فالدولة ليست بحاجة إلى الهيمنة على ملكية وسائل الإنتاج. فلو تمكنت الدولة من حشد الاستثمارات ومن مساعدة المستثمرين على تحقيق هامش الربح المطلوب، لكانت قد حققت كل ما هو ضروري. علاوة على هذا، يمكن تحقيق الخطوات الضرورية لتكييف الاستثمارات لما فيه مصلحة المجتمع بالتدريج، ومن غير قطع الصلة بالتقاليد المتعارف عليها في كل المجتمع (Keynes, 1936, 377 f).

من السطور السابقة يتبين بجلاء أن كينز ما كان يقصد بمطالبته بضرورة "تكييف الاستثمارات لما فيه مصلحة المجتمع" تأميم ملكية عناصر الإنتاج، بل كان يريد أن تتدخل الدولة من خلال سياسة الطلب بقصد تحقيق مستوى من الاستثمار يضمن وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل. إلا أن الأمر الواضح أن هذا القصد يتطلب توجيهاً للاستثمارات، واسعاً نسبياً وعلى شبه بما طبقته اليابان بنجاح طوال حقبة طويلة من الزمن سبقت مطلع التسعينيات؛ حيث خيمت على البلاد، منذ ذلك الحين، أزمة مستفحلة نجمت بفعل المضاربات المالية التي عصفت بالاقتصاد الياباني. ومهما كانت الحال، فإن ما تقدمه الدراسات الجامعية إلى طالب الاقتصاد من زعم مفاده أن "السياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية في النشاطات الاقتصادية" (counter-cyclical fiscal policy) تشكل لب النظرية الكينزية، يجافي الحقيقة حقاً. فالواضح أن هذه السياسة لا تلعب، في صرح النظرية الكينزية، ذلك الدور المميز الذي تنسبه إليها الدراسات الجامعية، في سياق شرحها أبعاد النظرية الكينزية وتفسيرها. فلب النظرية الكينزية يجسد من خلال "نظرية الركود". ويشهد الاقتباس السابق على أن السياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية ليست سوى سياسة مكملة للسياسة الرامية، أصلاً، ومن حيث المبدأ، إلى التأثير على مسيرة الاقتصاد الوطني تأثيراً يتجاوز حقب التقلبات الدورية، وتأثيراً قادراً على توجيه هذه المسيرة توجيهاً لا يضمن استقرار تطور النشاط الاستثماري فحسب، بل يعزز استمرار هذا النشاط في الأجل الطويل أيضاً.

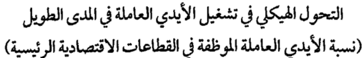
التحولات الهيكلية والأزمة الهيكلية

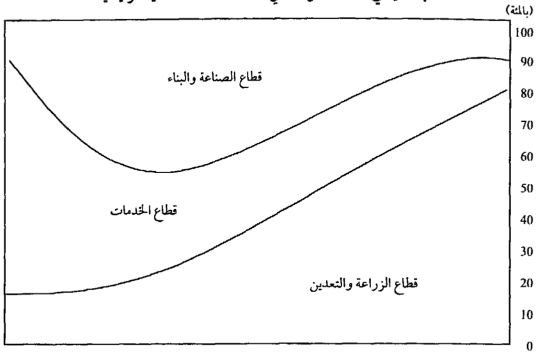
حينما يحاول السياسيون وغيرهم من ذوي الشهرة الواسعة في المجتمع شرح الخلفية الاقتصادية للمشكلات التي تعانيها البلاد، لا يفوتهم أبداً الإشارة إلى أن التحول الهيكلي المطلوب لما ينجز بعدُ. إن الأمر الذي لا مراء فيه - وفي الواقع - هو أن التحول الهيكلي في المناحي الاقتصادية ظاهرة طبيعية موغلة في القدم، بقدر تعلق الأمر باقتصادات درجت على تحقيق نمو متواصل. بهذا المعنى، لا تكمن المشكلة إذن في التحول الهيكلي ذاته، بل تكمن في تعثر مسيرته. ففي الأجل الطويل ليس ثمة نمو مكثف من غير تحول هيكلي. فحينما ترتفع إنتاجية العمل، ويزداد متوسط دخل الفرد الواحد في مجتمع معين بفعل التقدم التكنولوجي، يزداد مفعول قانون الإشباع في الأسواق أكثر فأكثر. فعلى سبيل المثال تواجه أسواق المنتجات الزراعية في الاقتصادات المتقدمة طلباً سلعياً يتصف بالإشباع إلى قدر كبير. ولهذا السبب ذاته لم يعد هذا القطاع يسجل نمواً ملحوظاً؛ كما تراجع عدد العاملين فيه (ومايزال يتراجع). إلا أن هذه الحقائق لا تعني أبداً أن في ميسور كل الفئات الاجتماعية سد الحاجة إلى السلع الغذائية الضرورية كلها. فمن تناقضات توزيع الدخل القومي في المجتمعات الغنية أن تعاني الفئة الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي قصوراً في سد حاجتها كلها من المواد الغذائية الضرورية.

ومهما كانت الحال، فحينما يتصف سوق ما بالإشباع؛ أي حينما لا يؤدي الانخفاض الكبير للأسعار إلى حفز الطلب على البضائع حفزاً ذا شأن، فلن يطرأ على الإنتاج نمو ذو بال. أما إذا واصلت الإنتاجية نموها باطراد - كما هي الحال في أغلب القطاعات الاقتصادية - فسيتناقص دوماً، والحالة هذه، عدد الأيدي العاملة الضرورية لإنتاج الكمية السلعية نفسها التي دأب المجتمع على طلبها إلى الآن؛ بهذا المعنى، نجد أن تطوير الإنتاج يؤدي إلى تدمير الكثير من فرص العمل. ومادام الاقتصاد المعني يتوفر على قطاعات نامية تعوضه عن توقف النمو في قطاعات أخرى، فستخلق المشروعات النامية فرص عمل جديدة تستوعب العمال الذين فقدوا فرص عملهم في المشروعات التي توقف فيها الإنتاج عن النمو، إذا افترضنا، طبعاً، أن هؤلاء العمال مستعدون بما فيه الكفاية لتغيير مكان عملهم أو نوع مهنتهم. وهكذا تزيد القطاعات النامية حصتها في خلق القيمة المضافة على

مستوى الاقتصاد الوطني أولاً، وفي تشغيل الأيدي العاملة ثانياً. إن هذا هو مغزى التحول الهيكلي. وفي الأجل القصير يتحقق التحول الهيكلي بين مشروعات القطاع الواحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ أعني القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، أو قطاع الخدمات، أما في الأجل الطويل فإنه يحقق بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذاتها. التحول الهيكلي حصيلة يفرزها، إذن، تضافر كلٍ من التقدم التكنولوجي المسبب لارتفاع الإنتاجية، والإشباع المتزايد للحاجات، وظهور صناعات جديدة، قادرة على تحقيق معدلات نمو ذات أهمية. وإذا واصلت هذه العوامل الرئيسية الثلاثة نشر أثرها على الاقتصاد المعني، واصل التحول الهيكلي مسيرته أيضاً. ولهذا السبب أيضاً، ما كان صعباً صوغ تنبؤات طويلة المدى بشأن التحول الهيكلي. ولا مراء في أن الفرنسي جان فوراستي (Jean Fourastié) (1907-1990) هو أشهر أولئك المؤلفين الذين تنبؤوا بالاتجاه الذي ستتخذه التحولات الهيكلية. فقد كان قام، في مؤلفه الموسوم **الأمل العظيم في القرن العشرين** (*Die große Hoffnung des zwanzigsten Jahrhunderts*)، والمنشور عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليس بتحليل التحول الهيكلي المتحقق عبر التاريخ ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر فحسب، بل بالتنبؤ بالتحول الهيكلي المتوقع تحققه حتى بداية القرن الحادي والعشرين أيضاً (Fourastié, 1954).

وفي وقت مبكر؛ أي حينما كان القطاع الصناعي مايزال يتوسع باطراد، وحاجة الصناعة إلى الأيدي العاملة تبدو وكأنها لن تشبع أبداً، تنبأ فوراستي بنحو دقيق جداً لا بالتراجع الذي طرأ فيما بعد على الحصة التي تشارك بها الصناعة في خلق الناتج القومي فحسب، بل كان قد تنبأ أيضاً بتراجع فرص العمل في المشروعات الصناعية وبإحراز قطاع الخدمات أهمية كبرى في سياق التطور التاريخي. وكما هي الحال مع التنبؤ الكينزي الطويل المدى، انطلق فوراستي في تنبؤه هذا من معطيات نظرية استخلصها من عمليات التطور الجوهرية التي ستطرأ على العرض والطلب. وفي الواقع ليست هناك ضرورة تحتم علينا أن ندرس هنا بإسهاب، وبالتفصيل مجمل نظرية فوراستي؛ فبالنسبة إلى ما نحن في صدى الحديث عنه يكفينا جداً إلقاء نظرة سريعة على بعض النتائج المهمة، التي توصل إليها فوراستي وعلى بعض تقويماته الخاطئة، فهذه النظرة السريعة تكفينا للإحاطة بالتطور الناشر ظلاله، على المجتمعات المتقدمة في الزمن الحديث.





المصدر: Kneschaurek, 1990, 106.

ومع أن فوراستي لم يتأثر بكينز قط، إلا أنه توصل، من ناحيته، إلى ما توصل إليه كينز أيضاً. فهو أيضاً يتنبأ أن "قانون الإشباع" سينشر ظلاله، ما خلا بعض الفروع الخدمية، على جميع القطاعات الإنتاجية في نهاية المطاف؛ فسريان مفعول هذا القانون يعني أن الطلب على منتجاتها سيتراجع على نحو مستمر، مشكلاً بذلك قيداً يحد من نموها. وتنشأ هذه الحالة حينما يكون عدد قطاعات الإنتاج النامية أقل من عدد قطاعات الإنتاج التي أمست تعاني الركود وتراجع نموها. وإذا ما تحققت هذه الحالة، فسيتعثر عندئذ التحول الهيكلي، وسيبدو كما لو كان تحولاً هيكلياً "غير منجز بعدُ". إلا أن هذا الخلل الهيكلي يظل "غير منجز"، إذا واصل الاقتصاد المعني اقتفاء خطى مسار النمو القديم. إن إنجازه يحتم على الاقتصادات الغنية أن تقوم بإصلاح جذري لنظامها الاقتصادي؛ لأن الركود ليس حالة طارئة يمكن مواجهتها من خلال ترميمات يسيرة، بل هو حالة تشير إلى اندلاع حقبة اقتصادية جديدة. فالمستقبل "يمكن" أن يسفر عن "فردوس اقتصادي"؛ أعني أنه يمكن

أن يسفر عن تخطي العوز إلى المتطلبات الضرورية للحياة بنحو نهائي، بالنسبة إلى بني البشر كافة. إن هذا هو الحلم الواقعي الذي كان يراود كلا المفكرين: كينز وفوراستي.

التطور الهيكلي لتشغيل الأيدي العاملة (كنسبة مئوية إلى مجمل العاملين)

الدولة	القطاع الزراعي		القطاع الصناعي		قطاع الخدمات	
	1997	1987	1997	1987	1997	1987
ألمانيا	3.2	4.2	36.5	40.4	60.2	55.4
فرنسا	4.5	7.0	25.6	30.8	69.9	62.2
بريطانيا	1.9	2.3	26.9	32.9	71.3	64.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.7	3.0	23.9	27.1	73.4	69.9
اليابان	5.3	8.3	33.1	33.8	61.6	57.9
الاتحاد الأوربي(15 دولة)	5.0	7.7	29.8	33.4	65.2	59.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	8.2	–	27.7	–	64.1	–

المصدر: OECD, 1999,16.

وبخصوص قطاع الخدمات كان فوراستي قد افترض عام 1949 – أي في وقت كان فيه الانطلاق من مثل هذه الفرضية أمراً يوافقه عليه الجميع – أن هذا القطاع لن يواجه عمليات تطوير جوهرية؛ ومن ثم فإنه سيحقق مستوى من الإنتاج يناسب حالة الاستخدام الشامل. فبما أنه لا يمكن تطوير عملية الإنتاج في قطاع الخدمات؛ أي بما أنه لن يكون في الإمكان تخفيض تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج والأسعار تخفيضاً جوهرياً في هذا القطاع؛ لذا لن يكون هناك إشباع يحد من الطلب السلعي. إلا أن واقع الحال يشهد على أن فوراستي لم يفرط في الاستهانة بالتقدم التكنولوجي القابل للتحقق فحسب، بل كان شديد التفاؤل، أيضاً، حينما افترض أن لدى بني البشر "نهماً لاستهلاك منتجات قطاع الخدمات". لقد كان "الأمل العظيم"؛ أعني الأمل في أن يشكل قطاع الخدمات مأوى يستوعب كل القوى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة والصناعة، ويضمن لها الحصول على فرص عمل بالأجور والشروط الاجتماعية الأخرى نفسها، التي كانت تحصل عليها في مجالات عملها السابقة، سراباً ووهماً باطلاً. ففي اليوم الراهن، نحن على علم دقيق بأن

قطاع الخدمات، أيضاً، قد أمسى يخضع لعمليات تطوير واسعة أفرزتها، على وجه الخصوص، التطورات التكنولوجية العظيمة في مجال الكمبيوتر وما سوى ذلك من المبتكرات الإلكترونية.

بهذا غدا هذا القطاع أيضاً يمر بالسلسلة المتتابعة الناشئة نفسها بفعل ارتفاع الإنتاجية: في البداية نمو الإنتاج ونمو استخدام الأيدي العاملة، ومن ثم الركود والتراجع في عدد العاملين؛ بهذا أمسى هذا القطاع، أيضاً، يخضع للظواهر ذاتها التي تخضع لها القطاعات الأخرى. وحينما تكون الحالة السائدة شبيهة بالأوضاع السائدة حالياً في جميع الاقتصادات المتقدمة؛ أعني حينما تتصف، أولاً، بتحقق النمو في مجالات إنتاجية ضئيلة نسبياً فقط، وبهيمنة ركود الإنتاج وتراجعه في أغلب المجالات الاقتصادية الأخرى، ثانياً، فلن تكون هناك عندئذ إمكانية لتحقيق نمو (أكبر) في الأمد الطويل، كما سيتفوق عدد العمال المستغنى عنهم تفوقاً كبيراً على عدد فرص العمل الجديدة. وإذا لم نواجه هذا التطور بسياسة اقتصادية واجتماعية مناسبة، فستنعكس حصيلته النهائية في انتشار البطالة على نحو جماهيري. ونود أن ننبه إلى أننا نهمل هنا عن عمد الإشارة إلى أن هناك، للأسف، إمكانية لتحقيق درجة تشغيل أكبر، من خلال التوسع في إنتاج الأسلحة وغير ذلك من وسائل القتل والدمار.

من كل هذا يتبين لنا أن على الاقتصادات المتقدمة أن توطن نفسها على التعايش والركود الاقتصادي. ومن المحتمل أن تمر هذه الاقتصادات بفترات قصيرة توحي، بما تنطوي عليه من منتجات جديدة الابتكار، أو نمو في الصادرات، أنه قد صار في الإمكان العودة ثانية إلى عالم النمو والازدهار؛ إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن هذا الإيحاء سراب خداع. إن هذا هو منطق القوانين الاقتصادية التي أحاط بها كينز وفوراستي وطبقاها تطبيقاً صحيحاً؛ فاستطاعا بفضل ذلك صوغ تنبؤات طويلة المدى أثبت الواقع العملي مصداقيتها. وليس ثمة شك في أن منطق هذه القوانين الاقتصادية لا يمكن إبطاله، لا بتفاؤل السياسيين ولا بعقيدة التوازن التي تزعمها الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الراهن. فإذا بلغ مسار النمو نهايته، فستكون إعادة توزيع ساعات العمل المتاحة بين العاملين الراغبين في العمل هي الخيار الوحيد لتحقيق التشغيل الكامل.

إلا أن تحقق هذا الحل يفترض توزيعاً آخر للدخول. فالأمر الذي لا شك فيه هو أن تخفيض ساعات العمل اليومية يتنافى والمتطلبات الاجتماعية، ويتعارض ومتطلبات الحالة الاقتصادية السائدة، إذا تم تحقيقه من دون تعويض العاملين عن التخفيض الذي سيطرأ على دخولهم؛ أي إذا صار الاقتصاد المعني يجبر جمهوراً عريضاً من العاملين على العمل لا ثماني ساعات في اليوم أو ما شابه ذلك، بل بضع ساعات في اليوم فقط. فالأمر البين هو أن تطوراً من هذا القبيل سيؤدي إلى إكراه العامل ذي الدخل الضئيل نسبياً، على أداء عمل أو عملين لدى أرباب عمل مختلفين، وسيؤدي إلى انتشار الأعمال غير المصرح بها؛ أي انتشار أعمال لا تسدد عنها ضريبة الدخل. أضف إلى هذا كله أن سياسة إعادة توزيع ساعات العمل المتاحة لن تحل مشكلة قصور الطلب، ما لم يصاحبها تغيير في توزيع الدخول؛ فعندئذ ستظل الحالة السائدة تتصف بقصور طلب الفئات الاجتماعية المتوسطة والعليا؛ بفعل الإشباع الذي تحدثنا عنه سابقاً.

الفصل الثاني

الوفرة والعوز: مفارقات الرفاهية في المجتمع الرأسمالي

مع أن ما عرضناه سابقاً بشأن تدفق الناتج القومي وتوزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة وإنفاق هذه الفئات، هذا الناتج قد أبان لنا أن أسباب البطالة الجماهيرية في المجتمعات الغنية تكمن، في الأساس، في القوى التي تؤدي إلى الإفراط بالإنتاج، إلا أنه، توخياً للإحاطة بالموضوع إحاطة تامة، يجدر بنا أن نطبق تحليلنا النظري على التطور الذي تحقق فعلاً في عقود الزمن الماضي.

في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والنصف الثاني من عقد الستينيات مرت الدول الصناعية المتقدمة بمرحلة نمو اقتصادي لا مثيل لها في التاريخ. فعقب نهاية الحرب كادت هذه الدول تقضي قضاء تاماً على البطالة، كما ارتفعت- كذلك- دخول الجمهور العام ارتفاعاً مشهوداً به. وتبقى هذه الحقيقة قائمة وإن أخذنا في الحسبان أن هذه الدخول قد ارتفعت بمعدلات أدنى من المعدلات التي ارتفعت بها الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة. علاوة على هذا وذاك تزامن النمو الاقتصادي العظيم مع ارتفاع الإنتاجية بمعدلات عظيمة بلغت حوالي ضعف المعدلات التي سجلها ارتفاع الإنتاجية في سياق أزمة النمو السائدة منذ منتصف السبعينيات. إن تواؤم الارتفاع العظيم في الإنتاجية مع تحقق معدلات نمو اقتصادي لا تقل عظماً يشير- إذا ما أخذنا في الحسبان أن هذه الارتفاعات العظيمة قد تزامنت وحالة كادت تتصف بالاستخدام الكامل للأيدي العاملة- الشكوك حول زعم أمسى بعض الناس يذيعونه على الملأ في الآونة الأخيرة، مفاده أن سبب البطالة الجماهيرية السائدة حالياً يكمن أولاً في تسارع التقدم التكنولوجي وما ينشأ عنه من تطوير وترشيد لعملية الإنتاج. فبحسب هذا الزعم تواجه، حالياً، الدول الصناعية المتقدمة "بطالة ناشئة عن أسباب تكنولوجية". إننا نرفض هذا الزعم. فإذا كان ارتفاع الإنتاجية، المتحقق في الدول الصناعية منذ ما يقرب من ربع قرن، أدنى بكثير من

نمو الإنتاجية الذي كان قد تحقق في حقبة الاستخدام الكامل السابقة، فلن يتفق والعقل الزعم القائل: إن سبب البطالة الجماهيرية يكمن في المقام الأول في تطوير عملية الإنتاج وترشيدها. فالملاحظ أن البطالة الجماهيرية قد تفاقمت في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بالرغم من أن معدلات نمو إنتاجية العمل قد تراجعت في هذه الحقبة؛ أي أن الملاحظ حالياً هو أنه: كلما كان نمو الإنتاجية أكبر (أدنى)، كانت الآثار التي يتركها نمو الناتج القومي على تشغيل الأيدي العاملة أدنى (أكبر).

المتوسط السنوي لمعدلات نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي في عقود زمنية مختلفة

الدولة	1960-1870	1980-1960	1994-1980
أستراليا	0.90	2.43	1.22
بلجيكا	1.05	3.70	1.52
الدنمارك	1.66	2.77	1.99
ألمانيا	1.66	3.03	1.56
فنلندة	1.91	3.77	1.09
فرنسا	1.56	3.53	1.31
بريطانيا	1.08	2.02	1.31
إيطاليا	1.54	4.16	1.62
اليابان	1.86	6.28	2.87
كندا	1.85	3.32	0.86
نيوزيلندة	1.24	1.39	1.28
هولندة	1.25	2.90	1.29
النرويج	1.81	3.78	2.08
النمسا	1.40	3.81	1.58
السويد	1.85	2.74	0.81
سويسرا	1.94	2.07	0.84
الولايات المتحدة الأمريكية	1.70	2.48	1.52
متوسط النمو في الدول السابقة	1.54	3.19	1.51

المصدر: Pritchett, 1997, 5.

وينعكس ارتفاع الإنتاجية في نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي. وكما هو بيّن من الجدول السابق، بلغت معدلات نمو حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي، أو بالأحرى معدلات نمو الإنتاجية، في الفترة 1960 – 1980 أكثر من ضعف المعدلات التي حققت في الفترة 1980 – 1994 وخلال الأعوام التسعين 1870 – 1960. والأمر المؤكد هو أن البطالة الجماهيرية قد ارتفعت في الحقبة الأخيرة؛ أي الفترة 1980 – 1994، على حين اتصف العقدان السابقان عليها؛ أعني الفترة 1960 – 1980، بمستوى تشغيل عالٍ. وعلى سبيل المثال يحتم نمو الإنتاجية، على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بمعدل يبلغ 4٪، أن ينمو الناتج القومي بمعدل يبلغ 4٪ أيضاً. أما إذا كان معدل نمو الإنتاج أقل من 4٪، – لنقل، على سبيل المثال أنه بلغ 3٪ فقط – فسوف ينخفض عندئذ مستوى التشغيل بمعدل يبلغ، على وجه الإجمال، 1٪. بهذا المعنى فإن تقليص ساعات العمل بالمقدار المناسب هو السبيل الأنفع لتحييد الأثر الذي يتركه تباين من هذا القبيل – أعني التباين بين نمو الإنتاجية أولاً، ونمو الإنتاج ثانياً – على مستوى التشغيل. وكما هو معروف، فقد كان يجرى، دائماً وأبداً، تطبيق هذه السياسة، ولكن على نحو معكوس؛ وذلك للإيفاء بمتطلبات التوسع الكبير في النشاط الاستثماري الذي تحقق إبان حقبة الاستخدام الكامل: فحينما تفوق النمو الحقيقي على نمو الإنتاجية تفوقاً أفرز ارتفاعاً في الطلب على الأيدي العاملة، اتفقت اتحادات أرباب العمل والنقابات العمالية على العمل لمدة أطول؛ وذلك من خلال ساعات عمل إضافية، أو من خلال ورديات استثنائية، و/ أو من خلال العمل في أيام العطل الأسبوعية. إضافة إلى هذا، قامت المشروعات بإشباع حاجتها إلى الأيدي العاملة من خلال استدعاء العمال الأجانب. فمنذ مطلع عام 1973 استخدمت المشروعات الألمانية ما يقرب من 2.5 مليون عامل أجنبي؛ بغية تلافي ما كانت تعانيه من نقص في الأيدي العاملة.

أولاً: عناصر النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية

عقب الحرب العالمية الثانية، كيف أمكن، يا ترى، قطف ثمار نمو اقتصادي عظيم على مدى حقبة طويلة نسبياً؟ إن الجواب على هذا السؤال يفسر في الواقع السبب الذي حال

دون استمرار عملية النمو بالمستوى المعهود، فهو يبين لنا أن النمو العظيم في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قد غير الشروط الضرورية لاستمرار عملية النمو تغييراً جوهرياً؛ حيث أمسى متوسط معدلات النمو المسجلة منذ خمسة وعشرين عاماً أدنى بكثير مما كان قد تحقق في الزمن السابق على هذه الحقبة؛ فهو يؤكد- بهذا المعنى- صدقية التنبؤ بالركود الذي كان كينز قد أعرب عنه عام 1943.

إن النمو الاقتصادي الذي حققته ألمانيا عقب خروجها من الحرب العالمية الثانية وهي مدمرة تماماً، يمكن أن يؤخذ مثالاً حياً يُفسر، إلى حد ما، الازدهار الاقتصادي الذي عم كل الدول الصناعية الأخرى آنذاك. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن ما جرت العادة على وصفه بـ"المعجزة الاقتصادية" ما كان معجزة قط. فالعناصر الأساسية للنمو الاقتصادي كان يمكن التكهن بوجودها مسبقاً. فكما أوضحنا سابقاً، كان كينز، حينما أعرب عام 1943 عن تنبؤه بشان الوضع الاقتصادي الذي سيسود عقب الحرب العالمية، على ثقة بأن الزمن الذي تلا الحرب سيتصف بنشاط استثماري توسعي؛ ومن ثم بنمو اقتصادي عظيم نسبياً وبدرجة تشغيل متزايدة. ومع أن أنظار كينز كانت تتجه، آنذاك، صوب الاقتصاد البريطاني، إلا أن تنبؤه، القائم على أساس نظري متين وسليم، كان ينطبق، بنحو ما، على الدول الصناعية كافة؛ ومن دون مراء، على ألمانيا أيضاً. حقاً عمت ألمانيا حالة اتصفت بعدم اليقين بشأن السياسة التي سينتهجها الحلفاء. فالسؤال الذي كان الألمان يناقشونه كان يدور حول احتمال كون الحلفاء سيرون في استعادة الاقتصاد الألماني عافيته وقوته الماضية خطراً ينبغي لهم الحيلولة دون تحققه أو لا، أو احتمال كون القوى الغربية سترحب بإعادة إعمار ألمانيا، واسترداد الاقتصاد الألماني القوة التي كان عليها قبل أن تهزم ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. إلا أن ألمانيا سرعان ما تخلت عن هذا الموقف المتشائم. كما أن جمهور المواطنين الألمان كان قد أخذ يلمس عن كثب أن الوضع الاقتصادي قد أمسى يبشر بالخير والازدهار، إلا أنه ما كان قادراً على إدراك مغزى الأسطورة المتحدثة عن تحقق المعجزة الاقتصادية وعن سحر ما سبق هذه المعجزة من إصلاح للنظام النقدي؛ ومن ثم فقد تقبل الرأي العام هذه الأسطورة دونما تمحيص في حقيقتها. إن مَنْ رأى الخراب والدمار اللذين عما المدن الألمانية عقب الحرب، والانهيار

الشامل الذي لحق بسكك الحديد، وقيام المنتصرين في الحرب بنهب المنشآت الصناعية، نعم إن مَنْ رأى هذا كله كان من حقه فعلاً أن يتصور أن ألمانيا قد تحولت إلى دولة فقيرة تنقصها قوى الإنتاج وعناصره كافة، وأنها -من ثم- لن تكون قادرة على النهوض من كبوتها إلا "بمعجزة". إن سحب الدمار الذي لحق بالمدن والجسور والطرقات وسكك الحديد على مجمل رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج (الموجودات الرأسمالية) ينطوي على خطأ مؤكد (Abelshauser, 1983). فالدمار الذي لحق بمعدات الإنتاج الصناعي كان أقل بكثير من الدمار الذي لحق بالهياكل التحتية. والأهم من هذا كله أن ألمانيا ظلت تتوفر على العنصر الإنتاجي الأكثر أهمية؛ أي قوى العمل الرفيعة المهارة والعالية الكفاءة، حتى بعد الخسارة العظيمة في أرواح البشر التي منيت بها ألمانيا إبان الحرب الضروس. لقد توفرت ألمانيا بما فيه الكفاية على عنصر العمل؛ هذا العنصر الذي صارت الأدبيات الاقتصادية الحديثة تطلق عليه "رأس المال البشري" ناظرة إليه على أنه العنصر الحاسم في تقرير مسيرة النمو في كل اقتصاد. انطلاقاً من هذه الحقيقة، كان الأمر المطلوب يكمن في الانتفاع بقوى العمل المتاحة، وفي النظام الاقتصادي الناجح؛ أي النظام الذي يقدم للمنتجين إطاراً يتيح لهم فرصة الانتفاع بقوى العمل هذه. وكانت ألمانيا قد اختارت لنفسها "اقتصاد سوق يراعي متطلبات التكافل الاجتماعي"؛ ويعود الفضل في وضع أسس هذا النظام إلى آلفريد مولر آرماك (1901 - 1978)، فقد كان قد وضع اللبنات الأولى لهذا النظام في العام الأول من انتهاء الحرب (Müller-Armack, 1946)؛ ومع أن مولر آرماك كان قد راعى ههنا بضع خصائص ألمانية عكست الأثر الذي تركته مدرسة فرايبورغ الليبرالية، أو بالأحرى الأوردو ليبرالية (Ordoliberal)* ورائدها فالتر أويكن،

* المذهب الأوردو ليبرالي هو الليبرالية الجديدة في ثوب ألماني. وفالتر أويكن هو المنظر الأول لهذه المدرسة. ونُسب هذا المذهب إلى مدينة فرايبورغ؛ لأن فالتر أويكن كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة هذه المدينة الألمانية التي تقع على الحدود الألمانية السويسرية الفرنسية مباشرة. وأوردو (Ordo) كلمة لاتينية تعني النظام الإلهي. ومع أن الاقتصادي الألماني فلهلم ربكه (Wilhelm Roepke) لم يكن أحد ممثلي هذا المذهب بنحو مباشر ووثيق، إلا أنه، مع هذا، كان قد عبر عن طبيعة النظام الأوردو ليبرالي بنحو دقيق حينما قال: «مقصدُ الاقتصادِ هو الإنسانُ ومقصدُ الإنسانِ هو طاعةُ الله». ومع أن فالتر أويكن كان ينادي بضرورة قيام نظام اقتصادي - اجتماعي يضمن للإنسان تصريف شؤون حياته الاقتصادية بأوسع قدر ممكن من الحرية، إلا أنه كان يؤكد أن الحرية التي يتمتع بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لا يجوز أن تُستخدم وسيلةً للحد من حرية الآخرين. ولعل الأسواق الاحتكارية مثال ساطع على سوء استخدام الحرية. من هنا يرى الأوردو ليبراليون أن خلق البيئة الضرورية لأوسع مدى ممكن من المنافسة هو من أهم وظائف الدولة. (المترجم)

إلا أنه ظل يقتفي خطى المبادئ العامة التي سار على نهجها أغلب البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية؛ أعني تلك المبادئ التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة سواء من أجل إعادة توزيع الدخل القومي أو من أجل تحقيق درجة استخدام عليا. ومن خلال الإصلاح النقدي الذي تم عام 1948 وما صاحبه من إلغاء تدريجي لكل القوانين التي تحكمت في الحياة الاقتصادية إبان الحرب، والتي ظلت سارية المفعول في السنوات الأولى التي تلت انتهاء الحرب، كانت الدولة قد خلقت، ثانية، الشروط الرئيسية الضرورية لعمل النظام الرأسمالي القائم على قوى السوق؛ أي كانت، آنذاك، قد خلقت النظام الرأسمالي المطعم بفكرة دولة التكافل الاجتماعي، وبضرورة تدخل الدولة لخلق فرص العمل انسجاماً مع المنظور الكينزي.

ونود أن نسوق فيما يأتي، بشيء من الإيجاز، العوامل الرئيسية لنمو الاقتصاد الألماني عقب الحرب، فهذه العوامل تفصح عن نفسها بكل وضوح؛ ومن ثم فهي ليست بحاجة إلى شرح مسهب:

- كان الدمار الذي خلفته الحرب - كما سبق أن ذكرنا - في رأس المال العيني الصناعي (الموجودات الرأسمالية) وفي رأس المال البشري، كمياً ونوعياً، أقل ضرراً من الدمار الذي عصف بالهياكل التحتية وبالمباني السكنية. ولذا فقد كان بالمستطاع البدء بإعادة إعمار البلاد بالإمكانات الوطنية المتاحة.

- استطاعت الصناعة الألمانية أن تتطور وتنمو في السنوات العشر الأولى بمنأى عن المنافسة الأجنبية، فالدولة كانت قد أخذت على عاتقها حماية القطاع الصناعي من مغبة هذه المنافسة. ولم يتم تحرير التجارة العالمية تحريراً كاملاً -كما هو معروف- قبل ستينيات القرن العشرين (فتحريرها كان قد تم في جولة كنيدي؛ في إطار الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة المعروفة اختصاراً باسم الجات GATT). وفي الواقع، فإن الإفراط في تحرير التجارة الخارجية، الذي صار واقعاً قائماً بفعل القرارات التي تتخذها مؤتمرات دولية تتجاهل تماماً مغبة المنافسة المدمرة بين أمم العالم، لم يخطر، آنذاك، ولا حتى على بال أشد المتحمسين لحرية التجارة العالمية. ومن أجل حماية

السوق الوطنية من مغبة منافسة الواردات الأجنبية، ولحفز الصناعة الألمانية على التصدير، لم تكتف الحكومة الألمانية بفرض القيود على التجارة الخارجية وذلك من خلال التعرفات الجمركية أولاً ووضع حصص للواردات من السلع ثانياً، بل كانت قد أخضعت الصرف الأجنبي في ألمانيا للرقابة أيضاً حتى عام 1958، فحتى ذلك الحين لم يكن المارك الألماني عملة حرة التحويل مقابل الدولار الأمريكي في أسواق الصرف الأجنبي؛ أي كانت الجهات الرسمية قد اتخذت الإجراءات الضرورية لإعاقة الموردين المحليين من الحصول على العملة الأمريكية؛ رغبة منها في إعاقة الاستيراد من منطقة الدولار. كما أن نظام أسعار الصرف الثابتة، الذي أسفر عنه مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، كان كذلك قد أتاح لألمانيا الفرصة في أن تُقَوِّم عملتها بأدنى من قيمتها الحقيقية. وهكذا منح التخلي عن تعديل سعر صرف المارك الألماني، أو بالأحرى التباطؤ في رفع سعر صرف المارك مقابل باقي العملات، المصدرين الألمان قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية. فاستطاعت الصناعة الألمانية أن تزيد حصتها في السوق العالمية باستمرار. وهكذا استطاعت ألمانيا أن تحقق، آنذاك، فوائض عظيمة في صادراتها مقابل وارداتها، وإن كان هذا التطور قد زاد تبعية اقتصادها للتقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في الدول المتاجرة معها. ولعل الإشارة تجدر إلى أن ميزان التجارة الألماني لم يكن سالباً في أي عام من الأعوام منذ الحرب العالمية حتى يومنا الراهن، وينطبق هذا حتى على الأعوام التي تلت إعادة توحيد ألمانيا وما صاحب ذلك من حاجة كبيرة إلى استيراد السلع الأجنبية. لا بل إن الملاحظ أن ميزان الحساب الجاري الألماني كان قد سجل فائضاً في أغلب الأعوام، ولم تتغير هذه الحال إلا بعد توحيد النظام النقدي في الشطرين الألمانيين.

- علاوة على عوامل النمو المذكورة سابقاً، انطوت السنوات التي تلت الحرب على طاقات عظيمة للابتكار والتجديد. فالتقدم التكنولوجي لم يتوقف لا إبان أزمة الركود الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي في الثلاثينيات ولا في أثناء الحرب العالمية بل العكس هو الصحيح. كل ما في الأمر هو أن سنوات الأزمة أولاً، مع

إعطاء متطلبات الحرب الأولوية القصوى ثانياً، كانت قد أعاقت استخدام الابتكارات الجديدة والاكتشافات الحديثة بما يخدم الإنتاج للأغراض السلمية. إلا أن هذه الحال سرعان ما تغيرت عقب اندلاع النمو الاقتصادي في السنوات التي تلت انتهاء الحرب. فالصناعة توفرت، آنذاك، على إمكانيات واسعة ضمنت لها، استخدام طرائق إنتاج جديدة تطور من خلالها عملية الإنتاج أولاً، والقدرة على إنتاج سلع جديدة لم تكن معروفة حتى ذلك الحين ثانياً؛ علماً أنها؛ أي الصناعة، كانت قد قطفت ثمار هذا كله من دون الحاجة إلى إنفاق أموال طائلة على البحث العلمي والتطوير الصناعي.

- وكان هناك عاملان ضمنا لكل البلدان الصناعية؛ أي لألمانيا أيضاً، الحصول على الموارد الطبيعية بكلفة مناسبة جداً. ويكمن هذان العاملان، أولاً في ما جاء في الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) من حرية في التزود بالمواد الخام وبمصادر الطاقة، وفي توظيف الولايات المتحدة الأمريكية إمكاناتها السياسية وقوتها العسكرية لما فيه مصلحة الدول الغربية ثانياً. ومع أن أسعار النفط الخام كانت قد قوضت القوة التنافسية لصناعة استخراج الفحم الحجري في أوربا في نهاية خمسينيات القرن العشرين؛ الأمر الذي أدى إلى اندلاع أزمات هيكلية عصفت ببعض القطاعات الاقتصادية، وبالمناطق التي تكمن فيها مناجم الفحم، إلا أن أسعار النفط المتدنية قدمت، من وجهة نظر الاقتصاد الوطني ككل، دعماً عزز النمو الاقتصادي من دون ريب. ففي المحصلة النهائية عوض النمو العام آثار الركود السلبية في هذا القطاع أو ذاك. وهكذا، وبفضل النمو الكبير الذي ساد أغلب الاقتصاد الوطني، تمت، آنذاك، عملية التكيف مع الواقع الجديد بنحو سلس نسبياً، أو بنحو "اعتيادي" كما يقال. وكما هو بين، لم يعد حالياً بالمستطاع التغلب على المشكلات الهيكلية بالسهولة التي تغلب بها الاقتصاد على المشكلات الهيكلية التي أفرزها تدهور القوة التنافسية لصناعة استخراج الفحم الحجري؛ فبسبب ضعف النمو الاقتصادي أمسى التغلب على المشكلات الهيكلية الحديثة العهد يتصف بالكثير من التعقيدات. إلا أن هذا لا يعود إلى طبيعة التحول الهيكلي ذاته، بل هو يعود إلى التحولات الجذرية التي طرأت على الظروف والأحوال التي تحف بالطلب السلعي.

- بالرغم من الدمار الذي خلفته الحرب، أحاطت بالعرض السلعي ظروف إيجابية جداً من دون شك. ومع أن هذه الظروف الإيجابية كانت قد شكلت شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي، إلا أن تحققها لم يكن عاملاً كافياً لاندلاع هذا النمو. فالأمر المطلوب كان مجسداً في أن يتطور الطلب السلعي تطوراً يتماشى والعرض السلعي المتزايد؛ أي أن يتطور الطلب السلعي تطوراً يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم المخصصة لتطوير الطاقات الإنتاجية وتوسيعها لن تذهب سدى، بل سيقابلها طلب سلعي يضمن تشغيل هذه الطاقات أيضاً. فالقطاع العائلي كان قد خسر الكثير من أثاثه المنزلي بفعل العمليات الحربية؛ ومن ثم فقد كانت لديه حاجة لا تُشبع بيسر إلى الحصول على السلع الضرورية للحياة اليومية؛ فحينما أخذ المرء يُشبع هذه الحاجات رويداً رويداً، كان الطلب يتحول بالتدريج صوب ما يسمى بالسلع الرفيعة - أعني سلعاً منزلية من قبيل الثلاجة والمجمدة وأجهزة التلفاز والراديو والسيارة- والسياحة في شتى بقاع العالم للترفيه عن النفس. وكان نمو الاستهلاك قد حفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم في إنتاج كل السلع التي تحتاج إليها صناعة السلع الاستهلاكية؛ وأدى النشاط الاستثماري الكبير نفسه، إلى ارتفاع الإنتاجية والدخل القومي وبلوغهما مستويات تضمن التشغيل الكامل للأيدي العاملة. وكان بلوغ حالة التشغيل الكامل قد منح مساعي النقابات العمالية لتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور شروطاً أفضل من الشروط السائدة حالياً. وبهذا النحو ارتفعت دخول جمهور العاملين، وتم تقليص ساعات العمل بالتدريج ؛ فقد انخفضت من (48) ساعة إلى (40) ساعة في الأسبوع، كما تم تخفيض أيام العمل من ستة أيام إلى خمسة في الأسبوع. أضف إلى هذا أن سنوات الإعمار كانت قد اتصفت بأزمة كبيرة في المساكن؛ ومن ثم فقد تعين استثمار رؤوس أموال كبيرة في بناء العمارات السكنية. وبمعية رؤوس الأموال العظيمة المستثمرة في تشييد العمارات والأبنية التي يحتاج إليها القطاع الصناعي كانت رؤوس الأموال هذه قد عززت النمو الاقتصادي حقاً.

- وإلى جانب الطلب الكبير على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والمتطلبات الهائلة التي حتمها إعمار البلاد، كانت هناك بضعة عوامل لها أهميتها أيضاً. فحينما كانت ألمانيا

تقف على عتبة تاريخها الاقتصادي الجديد، جنى المصدرون الألمان ربحاً وفيراً من ارتفاع الطلب السلعي في السوق العالمية إثر اندلاع الحرب الكورية (1950-1953). فقد عززت التدابير الحمائية - كما سبق أن قلنا- وسياسة سعر الصرف الأجنبي إمكانيات الاقتصاد الألماني على التصدير إلى كل أرجاء المعمورة. فحينما كانت السوق الداخلية تعاني من حين إلى آخر ضعف الطلب السلعي، كان في وسع الصناعة الألمانية أن تتوسع في التصدير؛ أي إن التصدير كان قد أمسى بمنزلة المخرج الذي يحيد ضعف الطلب المحلي. من هنا، تركت التقلبات الدورية الأولى التي مر بها الاقتصاد الألماني آثاراً هينة على مسار النمو الاقتصادي؛ فلم ينجم عنها تدهور يذكر في النشاطات الاقتصادية. وانسجاماً وهذا، ظلت التقلبات الدورية في درجة التشغيل، أيضاً، من دون أهمية تذكر. ومع أن عدد العاطلين عن العمل كان قد ارتفع في خريف عام 1966 ارتفاعاً هيناً من منظور يومنا الحاضر، إلا أن هذا الارتفاع سرعان ما تسبب في اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسية مكثفة عكست الحساسية الكبيرة التي كان يكنها الرأي العام الألماني حيال ارتفاع عدد العاطلين عن العمل. وكان الكساد الذي خيم على الاقتصاد الألماني عام 1966/ 1967 قد تسبب في تغيير الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 1967 وقيام حكومة ائتلافية يشارك فيها اتحادُ الحزبين المسيحيين الديمقراطيين والحزبُ الاشتراكي الديمقراطي. في عام 1967 تم تعديل الدستور؛ بغية سن قانون جديد يراد منه تعزيز استقرار الاقتصاد الألماني ونموه. وكان هذا القانون قد وضع الأساس العملي لأن تكون السياسة المالية أداة لتحييد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي؛ أي إنه كان قد أدخل إلى حيز النظام الاقتصادي الألماني النتائج المستخلصة من "الكينزية الهجينة" (بحسب وصف الاقتصادية البريطانية جوان روبنسون، إشارة منها إلى أن بعض الناس كان قد جرد النظرية الكينزية من تحليلها النظري للركود الطويل الأمد). وأعلى الجميع من شأن هذا القانون، فالسياسيون والناخبون كانوا على ثقة بأنهم قد أمسوا يتوفرون على "أحدث" الوسائل القانونية المتاحة؛ لانتهاج سياسة اقتصادية قادرة على ضمان تحقيق الرخاء والازدهار الاقتصاديين دائماً وأبداً. وإذا كان الاقتصاد الألماني قد استطاع من خلال برامج التشغيل الحكومية والارتفاع الجديد في فائض الصادرات أن يتغلب

بسرعة كبيرة نسبياً على الكساد الذي خيم على البلاد عام 1967، فإن هذا الحدث؛ أعني الكساد، كان نذيراً يشير إلى التحول الجذري الذي طرأ على ظروف النمو الاقتصادي وشروطه في ألمانيا وفي باقي البلدان الصناعية. فعقود الزمن المتصفة بالتوازن بين العرض والطلب، والتي درجت المدرسة الفرنسية الداعية إلى التضبيط الحكومي على تسميتها بعصر "الفوردية"* (Fordismus)، كانت قد أشرفت على نهايتها.

ثانياً: أزمة الدولار والتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة وظهور اقتصاد المضاربة

في ستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت الحرب الفيتنامية، ولم تكن راغبة في أن تتحمل، وحدها، الأعباء المالية للحرب أو قادرة عليها. من هنا فقد استوردت أغنى دولة في العالم قاطبة سلعاً فاقت قيمتها الإجمالية قيمة ما صدرته هي نفسها إلى العالم الخارجي. على هذا النحو أغرقت الولايات المتحدة العالم بالدولارات؛ الأمر الذي ترك سعر صرف الدولار الأمريكي يترنح في الأسواق العالمية. فنشرت أزمة الدولار ظلالها على العالم في أواخر ستينيات القرن العشرين. وإذا كان نظام أسعار الصرف الثابتة قد أثبت نجاحه حتى ذلك الحين، فإن أزمة الدولار قد أدت، رويداً رويداً عبر سنوات عدة، إلى انهيار هذا النظام تماماً. ففي عام 1973 لفظ هذا النظام أنفاسه رسمياً. ومنذ ذلك العام، تحولت البلدان الرئيسية في نظام النقد الدولي صوب نظام أسعار الصرف المتغيرة، أو المرنة أو "المعومة" كما تُوصف أيضاً؛ وهكذا أخذت العملات الرئيسية؛ أعني الدولار الأمريكي والين الياباني والمارك الألماني، ومنذ عام 1999 اليورو، أيضاً - أي العملة الأوروبية الموحدة - تعاني جميعاً تقلبات شديدة في أسعار صرفها. ومن نافل القول الإشارة ههنا إلى أن لهذه التقلبات آثاراً سلبية على العلاقات الاقتصادية

* يشير مصطلح "الفوردية" إلى هنري فورد، وما يُزعم من أنه كان قد انتهج سياسة أجور ترمي إلى دفع أجر يضمن للعاملين كافة في مصانع فورد مستوى من الدخل يمكنهم من شراء سيارة فورد.

الدولية. وكانت الصدمة النفطية (الأولى) – التي اندلعت إثر قيام منظمة الأوبك، كارتل* الدول المصدرة للنفط، برفع أسعار النفط – قد عززت حالة عدم الاستقرار المخيمة على نظام النقد الدولي. فالخلل المفاجئ في الواردات النفطية كان قد أدى إلى اندلاع أزمات في موازين مدفوعات كثير من البلدان على المدى الطويل.

وتتميز أسعار الصرف المرنة بعدم استقرارها؛ أي إنها تسبب فقدان الثقة بسعر الصرف السائد. ولمواجهة حالة عدم التوكد هذه تحاول المشروعات أن تتخذ التدابير الضرورية لتفادي تقلبات سعر الصرف؛ أي تحاول أن تتعاقد مع طرف آخر على أن يبيعها العملة أو العملات الأجنبية مستقبلاً بسعر صرف يتم التعاقد عليه في اليوم الحاضر أو يشتريها منها. ولا مراء في أن هذا التعاقد يكلفها شيئاً من المال. وكانت رغبة المشروعات في اتخاذ هذه التدابير قد شجعت على اتساع رقعة المضاربة في أسواق المال. فالتعاقد على بيع العملة أو العملات الأجنبية مستقبلاً بسعر صرف يتم تحديده حاضراً أو على شرائها، تطلب وجود طرف آخر جعل المضاربة على المستقبل جزءاً من نشاطه الاقتصادي. وإذا كان هذا النشاط الاقتصادي قد بدا، في بادئ الأمر، ظاهرة رشيدة تواكب العمليات الاقتصادية الحقيقية، فإنه سرعان ما فك عرى الارتباط بالنشاطات الاقتصادية الحقيقية، وصار هدفاً بذاته؛ أي إن المضاربة سرعان ما تطورت إلى قطاع اقتصادي قائم بنفسه له خصوصيته المستقلة بنحو ما. وكانت المضاربة قد بلغت ذروة الازدهار في ربيع عام 2000؛ إذ انهارت، فيما بعدُ، أسعار الأسهم على نحو متسارع، وتبخرت الثروات الهائلة التي كان الكثير من المستثمرين في الأسهم والمديرين الشبان القائمين بإدارة الشركات الجديدة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أي الشركات التي صار المرء يطلق عليها مصطلح الاقتصاد الجديد (New Economy)، يمنون بها أنفسهم. ولا مراء في أن المضارب قادر على أن يجني من المضاربة المالية أرباحاً طائلة من غير أن يقدم شيئاً

* وصف منظمة الأوبك بالكارتل هو محل خلاف في الأوساط الاقتصادية، والأكاديمية منها بشكل خاص. فهناك مَنْ يرى عدم انطباق مفهوم الكارتل على منظمة أوبك وإن بدا أن هناك نوعاً من التطابق الظاهري بينهما من حيث إن الكارتل هو تجمع لمنتجين بغرض التحكم في أسعار منتج معين، بعيداً عن القوى المتحكمة في السوق الحرة (أي بعيداً عن العرض والطلب). وبعد الصدمة النفطية الأولى تداولت وسائل الإعلام، وخصوصاً الغربية منها، هذا الوصف من حيث هو جزء من حملتها الإعلامية ضد الدول المنتجة للنفط نظراً إلى ما يثيره لفظ الاحتكار أو الكارتل من نفور شديد في نفس المتلقي.(المترجم)

حقيقي الطابع (راجع بهذا الشأن العرض المسهب الذي يقدمه: Huffschmidt, 1999).
وعلى مدى فترة طويلة نسبياً كان ارتفاع حجم المعاملات في البورصات قد أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم بنحو يندر تحققه طوال قرن من الزمن؛ ففي ثمانينيات القرن العشرين؛ أي حينما كان الشلل ينشر ظلاله على تطور القطاع الحقيقي، كانت أسعار الأسهم قد ارتفعت في البورصات ارتفاعاً فاق الارتفاعات التي تم تسجيلها في الحقب الزمنية التي اتصفت بتحقق نمو حقيقي كبير. إلا أن الازدهار الذي عم البورصات في سياق تعاظم المضاربة لم يكن المسبب الفعلي لضعف نمو القطاع الحقيقي، بل كان - إلى حد ما - النتيجة التي أفرزها ضعف النمو: فحينما يرى أصحاب الثروة أن الأرباح التي يحققها لهم الاستثمار العيني؛ أي الاستثمار في الآلات والمعدات، لا يحقق الربحية المرجوة، عندئذ تتحول رؤوس الأموال المتطلعة إلى تحقيق أقصى الأرباح صوب المضاربة. فكما تبين لنا من الفقرة التي اقتبسناها من تحليل آرتور شبيتهوف لأسباب الإفراط بالمضاربة، تتجاهل المضاربة كلياً العبر الموضوعية والتأملات العقلانية حيناً من الزمن؛ فتمسي كما لو كانت ضرباً من الجنون. وبعد زمن، قد يطول أو يقصر، لابد أن يؤدي انفصال أسواق المال عن أسواق السلع الحقيقية إلى آثار تنعكس سلبياً على الاقتصاد الحقيقي. إن انهيار أسعار الأسهم في البورصات، بنحو شبيه بالانهيار الذي حدث عام 1929، ينتقل - كما تشهد على ذلك أزمة البورصات في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997- بسرعة إلى مجمل الاقتصاد، إذا لم تكن المصارف المركزية في الدول الصناعية، أو صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم السيولة الضرورية؛ لمواجهة عجز الدول المدينة عن تسديد ما في ذمتها من ديون، وعجز المصارف التجارية عن الحصول على ما تحتاج إليه من قروض. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن هذه المحاولات، الرامية إلى إنقاذ العلاقات المالية الدولية بنجاح إلى حد ما، غير قادرة على تعويض الاقتصاد الحقيقي عن الأضرار التي ستعصف به بفعل أزمة البورصات؛ وتنطبق هذه الحقيقية على تراجع فرص العمل وما يصاحب هذا التراجع من فقدان الفئات الاجتماعية الفقيرة في الدول المعنية لمصادر دخولهم.

في أغلب بلدان شرق آسيا اتسعت رقعة الفقر في سياق الأزمات المالية التي اندلعت في أواخر تسعينيات القرن العشرين. فبحسب ما يرد في بعض التقديرات ارتفع الفقر في

إندونيسيا حوالي 50٪، على حين تضاعف عدد الفقراء في الجمهورية الكورية. إلا أن الفقر تراجع في كلا البلدين بعدما استعاد الاقتصاد عافيته. أما في روسيا فقد ارتفعت نسبة الفقر في الفترة 1996 – 1998 من 21.7٪ إلى 32.7٪. وفي سياق الأزمات الاقتصادية التي عصفت بأمريكا الجنوبية وبمنطقة الكاريبي كانت نسبة الفقر في تزايد مستمر؛ وحتى بعد التغلب على الأزمة، كانت هذه النسبة أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الأزمة... وفي سياق أزمة المديونية التي مرت بها أمريكا الجنوبية في ثمانينيات القرن العشرين، سجلت حصة الدخول التي يحصل عليها ذلك الخمس من السكان، الذي يعد بمنزلة الطبقة الوسطى، أشد انخفاض، على حين ارتفعت حصة ذلك العشر من الأفراد الذين هم أغنى الأغنياء، لا بل كانت حصتهم هذه قد سجلت ارتفاعاً كبيراً في بعض الأحيان (Armut, 2001, 200 f).

ثالثاً: الطريق إلى انتشار البطالة بين جمهور غفير من الشعب منذ سبعينيات القرن العشرين

إن تفسير التطورات الاقتصادية الحقيقية وشرحها لا مناص لهما من أن يستعينا بالتحليل النظري. فللإحاطة بهذا التطور لابد لنا من أن نجرد الموضوع الذي نرغب في دراسته من الظواهر الجزئية، إذا ما أردنا أن نزيح الحجاب عن المسار الذي تتخذه الاقتصادات الكلية، وعن الأسباب الرئيسية للتغيرات التي تطرأ عليها. وكما هو معروف يقدم علم الاقتصاد مناهج نظرية مختلفة لشرح الواقع القائم. وفي عرضنا السابق كنا قد أبرزنا الاختلاف الأساسي بين النظرية السائدة حالياً؛ أعني التفسير الكلاسيكي المحدث للتوازن والاتساق في نظام السوق أولاً، والتحليل المضاد للتفسير الكلاسيكي؛ أعني التحليل النظري الرامي إلى تأكيد أن تطور الاقتصاد الرأسمالي لا يتصف بالتناسق والانسجام، بل هو يتصف بانعدام التوازن في الحالات العامة.

ولا مراء في أن القارئ قد لاحظ بوضوح أننا لسنا من دعاة العقيدة التي تستند إليها النظرية السائدة، فنحن ننطلق في تحليلنا من الاقتصاد السياسي الذي نظره كينز وفوراستي ومَن سواهما من الاقتصاديين الواقعيين. فهؤلاء تنبؤوا أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة لابد أن تتجه صوب الركود، وأتوا بالدليل النظري الذي يدعم تنبؤهم هذا؛ وفي المقام الأول، كان كينز قد توصل إلى تنبؤه هذا، أولاً، انطلاقاً من مَيلٍ جُبِلَ عليه بنو البشر:

إشباع الحاجات الاستهلاكية بالمعنى الذي صاغه كوسن في قانون الإشباع، واعتماداً، ثانياً، على تعاظم الميل إلى الادخار - بوصف ذلك نتيجة يفرزها ارتفاع مستوى الدخول والرفاهية (أي نتيجة لما يسمى قاعدة كوسن-كينز). والواضح أن هذه القاعدة؛ أعني قاعدة كوسن-كينز، قادرة على الشرح والتفسير لبداية الضعف الذي خيم على النمو الاقتصادي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بنحو مقنع ومنطقي من دون مراء. فهذا التحليل النظري هو، حالياً، أفضل شرح للتحول الجذري الذي نشر ظلاله على الاقتصادات الغنية قبل ما يزيد على الأعوام العشرين؛ أعني تحول هذه الاقتصادات من مرحلة النمو إلى مرحلة الركود.

والأمر الواضح أن الغالبية العظمى من المستهلكين لم يكونوا، حينذاك، قد حققوا ذلك المستوى من الرفاهية الذي يسمح لهم بالتصرف وفق قاعدة كوسن-كينز بنحو واسع. فمظاهر الإشباع والميل إلى الادخار المتزايد كانت تطغى على الفئة المالكة للثروة فقط. وهكذا، فطوال الفترة التي اتصفت فيها رؤوس الأموال بالندرة، مقارنة بالنمو الاقتصادي ورأس المال المطلوب للأغراض الاستثمارية، انطوت المدخرات المتزايدة على آثار إيجابية؛ لأنها كانت مصدراً مالياً يزود المستثمرين برؤوس الأموال التي يحتاجون إليها؛ أي أنها كانت البديل الجيد عن سد حاجة المستثمرين من خلال التوسع في المعروض النقدي والتعرض لمخاطر التضخم الذي يفرزه عادة هذا التوسع. إلا أن النشاط الاستثماري كان قد تراجع مع تراجع نمو الطلب السلعي. من هنا، فقد نشأ ذلك التباين الذي كان كينز قد تنبأ به عام 1943؛ أعني التنبؤ أن الاستثمار لن يستوعب كلياً المدخرات المتحققة عند مستوى التشغيل الكامل. ونود أن نؤكد ههنا بكل وضوح أن تراجع الطلب السلعي بفعل الإشباع كان مجرد حدث أولي تسبب في إشعال فتيل أزمة الركود الاقتصادي.

ومع أن البطالة كانت قد ارتفعت تدريجياً، وعلى نحو هين في بادئ الأمر، إلا أن هذا التطور شكل بداية حركة لولبية نحو الأسفل؛ أعني أنه شكل بداية حركة ما كان بالإمكان صدها وكسر طوقها إلا من خلال سياسة حكومية توسعية تعي أهمية تدخلها لوقف

تراجع مستوى التشغيل. وكانت عملية التراجع اللولبي هذه قد تفاقمت على النحو الآتي: (راجع ملخص عملية التراجع اللولبية هذه في المخطط البياني الآتي أيضاً).

يقوم الإشباع النسبي وتزايد ادخار الفئات ذات الدخول العالية بدور المسبب الأولي في اندلاع أزمة الركود الاقتصادي

⇩

تراجع هين في ديناميكية الطلب يؤدي إلى إضعاف النشاط الاستثماري

⇩

خفض الإنتاج وتسريح بعض العاملين ⇦ ارتفاع نفقات الرعاية الاجتماعية وتراجع العائدات الضريبية

⇩

تراجع الدخول والقوة الشرائية ⇦ تراجع عائدات التأمينات الاجتماعية

⇩

تفاقم تراجع الطلب الاستهلاكي وتزايد تأثيره السلبي على المشروعات ذات العلاقة بالمشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وعلى النشاط الاستثماري عموماً

وتؤدي هذه التطورات، بدورها، إلى عجز في الموازنة الحكومية وفي موازنات مؤسسات الرعاية الاجتماعية

⇩

الحد من النفقات وانتهاج سياسة مالية انكماشية ⇨ ارتفاع المديونية الحكومية

⇩

ارتفاع الفوائد على الدين الحكومي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة أصحاب سندات الدين الحكومي، وتراجع إمكانية الحكومة على مكافحة الأزمة المستفحلة

⇩

تفاقم تراجع الطلب

⇩

وهكذا دواليك

وهكذا دواليك

ففي بادئ الأمر خفض أصحاب الدخول المرتفعة إنفاقهم الاستهلاكي لأسباب وجيهة وعقلانية؛ أي بسبب الإشباع النسبي الذي طرأ على حاجاتهم الاستهلاكية، أولاً، وبسبب ميلهم، ثانياً، إلى الحيطة في مواجهة متطلبات المستقبل المجهول؛ من خلال تكوين المدخرات. بهذا فقد حدث نقص في الطلب السلعي الضروري لتحقيق مستوى التشغيل الكامل للأيدي العاملة. وليس ثمة شك في أنه ما كان بإمكان القطاع الخاص أن يزيد حجم استثماراته تعويضاً عن النقص الحاصل في الطلب السلعي. فما الفائدة من التوسع بالاستثمار، إذا كانت احتمالات تصريف البضائع المنتجة قد ازدادت سوءاً؟ وربما بدت فجوة الطلب السلعي الكلي، الناشئة بفعل التطورات المذكورة آنفاً، ضئيلة الشأن في بادئ الأمر، إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن بؤرة المرض هذه كانت قد تفاقمت فنشرت الوباء في الاقتصاد كله من خلال آثارها الثانوية. فكل تراجع جديد في الطلب السلعي يؤدي، هو نفسه، إلى تخفيض الإنتاج وإلى تسريح الأيدي العاملة. وتؤدي هذه التطورات، هي أيضاً، إلى تفاقم الضعف الحاصل في النمو الاقتصادي، وفي أفضل الحالات ربما لا تزيد معدلات النمو الاقتصادي على ذلك المستوى المتدني الذي لا يتناسب ومتطلبات الاستخدام الكامل للأيدي العاملة. ولا ريب في أن الاقتصاد سيواجه، عندئذ - إذا ما أخذنا المتوسط المحتسب لبضع سنين بالنظر - حالة تتسم بنمو الإنتاج بمعدل أدنى من معدل نمو الإنتاجية. بهذا النحو تتفاقم البطالة بالرغم من نمو الاقتصاد. وبهذا المعنى فإن ارتفاع البطالة يأتلف، من دون ريب، مع توازن حجم الاستثمارات وحجم المدخرات. ولأن الاستثمارات (المخصصة لتطوير العملية الإنتاجية) يُراد منها،حقاً ، زيادة الإنتاجية أيضاً؛ لذا فستخيم على الاقتصاد حالة تتسم بنمو اقتصادي (ضعيف) وبطالة تتزايد (بنحو كبير). وإذا ما أراد المرء وقف تفاقم البطالة، فسيتعين عليه، إلى جانب أمور أخرى، أن ينتهج سياسة ترمي إلى تعزيز الطلب السلعي، وإلى تطوير سلع تشجع الأفراد على زيادة طلبهم الاستهلاكي؛ أي سيتعين عليه اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنعاش القطاعات الاقتصادية الواعدة بنمو سريع وكبير. بالإضافة إلى هذا وذاك، سيتعين على السياسة الاقتصادية، طبعاً، السهر على تقليص عرض العمل بالتدريج؛ من خلال تخفيض ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية. وكانت فرنسا قد طبقت عام 1997 هذه التوليفة

عينها، بآلياتها المختلفة محققة بذلك نجاحاً باهراً في التعامل مع البطالة التي كانت تخيم على اقتصادها آنذاك (DIW, 40/01).

الحركة اللولبية نحو الأسفل تبدأ، إذن، بفعل الإشباع الحاصل في الاستهلاك، لكنها تتسارع من ثم لا بفعل نقص الطلب الناجم عن الإشباع، بل لأنه- مع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل- يتزايد أيضاً عدد المواطنين الذين يعانون، بفعل تراجع دخولهم، وطأة العوز المادي، فلا يستطيعون تلبية متطلبات حياتهم اليومية إلا بصعوبة. وهكذا، إذا ما واصلت الحركة اللولبية دورانها نحو الأسفل وسببت نشر الفقر بين جمهور واسع من مواطني الاقتصادات الغنية، ستجبر الأزمة الاقتصادية الحكومة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقليص الإنفاق؛ بغية تلافي العجز الناشئ في ميزانياتها. وستؤدي هذه الإجراءات هي نفسها إلى تراجع ملموس في رفاهية الطبقة الوسطى أيضاً. وإذا ما حدث هذا كله، فسيتوارى عن الأنظار، عندئذ، أن الأزمة لم تنشأ إلا بفعل المشكل الناجم عن الإشباع النسبي، وما صاحب هذا الإشباع من إفراط في الادخار. ولأن الكثير منا، ومَنْ لا خلفية اقتصادية لديه على وجه الخصوص، يجد صعوبة كبيرة في تفهم التشابك القائم بين المناحي الاقتصادية ولا يستطيع الإحاطة بأن الإشباع سيتبعه تراجع الطلب السلعي، وأن نقص الطلب سيجبر المشروعات على تخفيض إنتاجها وتسريح عدد من العاملين لديها، وأن تسريح الأيدي العاملة سيؤدي هو نفسه إلى تراجع الدخول والقوة الشرائية، نعم لأن الكثيرين منا لا يحيطون علماً دقيقاً بحقيقة هذه التتابعات؛ لذا فإنهم يصدقون بسهولة التفسيرات التي تقدمها لهم النظرية الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الحاضر. فلأن هذه النظرية تقدم تفسيراً هو في غاية البساطة للأزمة؛ لذا غالباً ما يبدو تفسيرها أقرب إلى الفهم والمصداقية من التحليل الرامي إلى الكشف عن حقيقة الأسباب المعقدة التي تقف خلف الأزمة. فهي تزعم أن أسباب الأزمة تكمن في أجور العمل المرتفعة، وفي عدم تمتع الاقتصاد بالمرونة الكافية، وما ينشأ عن ذلك من ضعف في المنافسة. وهناك مَنْ يذهب إلى مدى أبعد فيزعم أن سبب الأزمة يكمن في كسل الفقراء والعاطلين عن العمل أنفسهم؛ فهؤلاء يفضلون، بحسب هذا الزعم، العيش عالة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على العمل والحصول على دخل يسدون به

حاجاتهم. إن النهج الأيديولوجي الرامي إلى إلقاء مسؤولية الأزمة على عاتق ضحاياها ليس أمراً جديداً، إنه يجسد خبث الدجالين والمهرجين المعهود الساعي إلى التفتيش عن كبش فداء يُحمل مسؤولية التذمر العام. ونكتفي هنا بهذه التلميحات وذلك لأننا سنناقش في مكان آخر هذا الجانب الأيديولوجي المصاحب للأزمة الاقتصادية بإسهاب.

رابعاً: آراء زائفة تروج الرعب خدمة لمصالح الطبقة المهيمنة

يتمتع المدافعون عن الوضع القائم بميزة تجعلهم في موقع أفضل. فالبراهين التي سيقت ضد الإصلاحات الجذرية ستفقد مصداقيتها، وستتجلى حقيقتها لو أعار المرء أذناً واعيةً للتحليل المنطقي والرشيد لأسباب الأزمة، وللوسائل المحتملة والضرورية الواجب اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة. بدلاً من هذا يفضل المدافعون عن الوضع القائم ترويج الرعب؛ لأن ترويج الرعب وإثارة الفزع أكثر فاعلية في ترويض الرأي العام. وستكون هذه الوسيلة المتعارف عليها في علم النفس السياسي أكثر فاعلية ونجاحاً، حينما تجد البراهين المساقة، ضد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تأمين التكافل الاجتماعي وخلق فرص العمل، صداها في وسائل الإعلام؛ لأن وسائل الإعلام قادرة على إيصال هذه البراهين إلى الأفراد المراد دغدغة مشاعرهم، وغسل أدمغتهم. فأغلب وسائل الإعلام الشعبية يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛ ومن ثم فإنها لا تتنافس على نشر الحقائق وتنوير الرأي العام، بل تتنافس على إحراز قصب السبق في نشر المثير من الأخبار التافهة، والتفسيرات السطحية للأحداث العالمية. وفي يومنا الراهن تنشر وسائل الإعلام أيديولوجية معينة حتى وإن لم تعلن صراحة أن لها رسالة أيديولوجية تود إيصالها إلى الجمهور، فوسائل الإعلام هذه تحقق المطلوب منها تحقيقاً تاماً متى ما أعاقت الجمهور عن التفكير النقدي. ما أوسع الهوة – في الواقع – بين الحالة التي آلت إليها الاقتصادات الرأسمالية الغنية و"الثقافة الفكرية ذات البعد الجماهيري" التي ما كان شوبنهور وحده يمني نفسه بتحققها في سياق التقدم الاقتصادي– التكنولوجي. وسنحاول فيما يأتي مناقشة بضع من مفردات الرعب التي تستخدمها النظرية الاقتصادية، المهيمنة على الساحة، بوصفها قذائف أيديولوجية. والأمر الذي تتعين ملاحظته أن الأيديولوجية

الفعالة لا تسوق براهين مستقاة من عالم الخيال، أو تتنافى والتجارب المستقاة من العالم المعاش، بل هي تستخدم براهين واقعية، وتفسيرات مبسطة، ولكن بنحو مشوه؛ رغبة منها في التستر، عن وعي وإصرار، على المصالح الاقتصادية التي تدافع عنها.

الخوف من التضخم

في أغلب الحالات يعترف النقاش الأكاديمي حول مشكلة التضخم بأن للتضخم أنواعاً وأسباباً مختلفة. ومع هذا، يلاحظ المتتبع أن ما يذاع على الرأي العام من تحذيرات من التضخم لا يعير ما توصلت إليه الدراسات الاقتصادية بشأن أنواع التضخم وأسبابه أي أهمية؛ ومن ثم جرت العادة على النظر إلى أي ارتفاع في مستوى الأسعار كما لو كان خطراً مهلكاً يهدد الحياة الاقتصادية السوية. ولا ريب في أن مروجي هذه التحذيرات يتجاهلون كلياً الاختلاف الموضوعي الكبير بين التضخم الناشئ من جانب الطلب والتضخم الجامح؛ أي التضخم الذي ينشأ في سياق انهيار النظام النقدي الكامل عقب حرب معينة على سبيل المثال. بهذا المعنى يتجاهل مروجو هذه التحذيرات أن للتضخم الضئيل الناجم عن ارتفاع الطلب السلعي آثاراً إيجابية على النشاط الاستثماري والنمو الاقتصادي، متناسين بذلك تأكيد الاقتصادي المرموق جوزيف ألويس شومبيتر* أن شيئاً من تضخم ناجم عن ارتفاع الطلب السلعي أمر لا مناص منه للاقتصاد المتنامي بفعل تحقق الابتكارات والتقدم التكنولوجي. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن الربط الشمولي بين التضخم المنشط للنمو والتضخم الجامح المدمر للثروة النقدية والمالية يثير لدى الرأي العام غير المتخصص بالمسائل الاقتصادية ذعراً عظيماً، ورفضاً قاطعاً لكل ما له علاقة من قريب أو من بعيد بالتضخم. ولعل الحذر الشديد الذي أبداه المواطنون حيال اليورو، العملة الأوربية الموحدة، خير دليل على الأجواء الهستيرية التي تحف بكل ما يوحي بالتضخم. واتخذ المواطنون هذا الموقف وإن كان المصرف المركزي الأوربي قد انتهج سياسة نقدية انكماشية منذ أن صار اليورو العملة الرسمية.

---

* جوزيف شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter) اقتصادي نمساوي مرموق (1883 – 1950). كان وزيراً للمالية في النمسا خلال السنوات العجاف التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وكان قد هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فعمل أستاذاً في جامعة هارفرد. (المترجم)

وفي الماضي السحيق، كان الفزع من التضخم قد قضى مرات متكررة على الآثار الإيجابية التي كان يمكن أن يتركها شيء من التضخم على النمو ودرجة التشغيل. ونرجئ الحديث عن هذه الأحداث التاريخية ههنا؛ لأننا سنتناول فيما بعد بعضها، في سياق حديثنا عن الدور الذي لعبه الفزع من التضخم في تسويغ السياسة الانكماشية التي طبقتها، أيضاً، الحكومات الديمقراطية التي حكمت في الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار؛ أعني تلك السياسة الانكماشية التي عبدت الطريق للكارثة العظيمة التي حلت بألمانيا فيما بعد [أي تولي هتلر السلطة في البلاد بعدما انتخبه ملايين العاطلين عن العمل، المترجم].

وليس ثمة شك في أن النمو الاقتصادي يفترض، أولاً، اتصاف الطلب السلعي بنمو معين، وثانياً، توفر الموارد المالية الضرورية لتمويل هذا الطلب السلعي. من هنا، فكلما كانت البطالة المخيمة على الاقتصاد المعني أكبر وأشمل، وجب أن تكون البرامج المحفزة للطلب أكبر، والمؤسسات المصرفية أكثر استعداداً؛ لتمويل الاقتصاد بالكمية النقدية، وبالقروض الضرورية؛ لتحقيق الارتفاع المستهدف بدرجة الاستخدام. ومَنْ يمعن النظر بما يُنشر من أخبار اقتصادية وتعليقات على الأخبار الاقتصادية، يلاحظ أن التضخم هو التسويغ الذي يساق باستمرار ضد مطالبة بعض الناس بضرورة انتهاج سياسة فعالة قادرة على رفع درجة الاستخدام بالنحو المطلوب. ولأن المطالبة بانتهاج هذه السياسة غالباً ما تصدر من أطراف ومؤسسات وأفراد يتهمهم خصومهم بأنهم "يساريون" - وهو اتهام يمكن المرء أن يعتز به - لذا يستخدم هؤلاء الخصوم لهجة التشهير المعهودة؛ أعني ادعاءهم بأن "اليساريين" ما كانوا قط يحسنون التصرف في المال والنقود. ولعل الإشارة ههنا تجدر إلى أن حالات التضخم الجامح - وما سواها من كوارث أخرى شهدها التاريخ الألماني - لم تنشأ إلا بفعل السياسات التي انتهجتها الأحزاب المحافظة والقوى الفاشية.

افتقار السياسة النقدية الأوربية إلى الروح الديمقراطية

في نظرية السياسة الاقتصادية يكثر الحديث حول مصطلح "المربع الصعب". ويُقصد بهذا المصطلح حزمة الأهداف الأربعة التي ترمي السياسة الاقتصادية العملية إلى تحقيقها؛ وهي: مستوى تشغيل عال، استقرار المستوى العام للأسعار، توازن ميزان المدفوعات، وأخيراً

نمو اقتصادي مناسب ومستديم.* وألزمت المادة ذات الرقم واحد من "قانون الاستقرار الاقتصادي"، المُشرَّع عام 1967، السياسة الاقتصادية بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. إلا أن السياسة الاقتصادية المطبقة على أرض الواقع ركزت اهتمامها على هدف واحد في المقام الأول، هو: استقرار مستوى الأسعار. وبدعم من النظرية الاقتصادية المهيمنة على الساحة سوغ السياسيون نهجهم هذا بحجة مفادها: أن مكافحة التضخم هي السياسة المثلى لضمان تحقيق النمو المستديم ودرجة التشغيل المستهدفة. وإذا كانت بعض الحكومات الألمانية قد حاولت إعارة كل هدف من هذه الأهداف الأربعة الاهتمام المناسب، فإن المصرف المركزي الألماني، هذه المؤسسة العظيمة التأثير، التي لا تكاد تخضع لأي محاسبة ديمقراطية، كان يحول دون ذلك باستمرار. ولم يختلف الأمر كثيراً حتى بعد أن أمست إدارة السياسة النقدية في عهدة المصرف المركزي الأوربي، هذه المؤسسة التي ترى في المصرف المركزي الألماني قدوة يتعين عليها أن تحذو حذوه. وخلافاً للمصرف المركزي الأمريكي (Federal Reserve System)، الذي سارع فخفض، في الحال، معدلات الفائدة الرئيسية لمواجهة تراجع النشاط الاقتصادي عام 2000/ 2001، انتهج المصرف المركزي الأوربي سياسة نقدية تتسم بالتردد والحيرة بشكل بيِّن. فصون مصالح أصحاب الثروة النقدية من مخاطر التضخم ظل يحظى بأهمية أكبر من هدف زيادة درجة التشغيل؛ حتى وإن لم تكن هناك أي مخاطر تضخمية البتة.

ومن الناحية القانونية (المادة الثالثة من قانون المصرف المركزي) كان المصرف المركزي الألماني ملزماً بمنح هدف استقرار المستوى العام للأسعار الأولوية. وينطبق الأمر ذاته على المصرف المركزي الأوربي أيضاً. فهو يكاد يسعى لتحقيق هذا الهدف؛ أعني استقرار المستوى العام للأسعار، من دون مراعاة حزمة الأهداف الأخرى: درجة التشغيل العالية، وتوازن ميزان المدفوعات، وتحقيق النمو الاقتصادي المناسب والمستديم. والملاحظ أن هدف التوظيف، أو التشغيل- كما يقال أيضاً- يحظى، عملياً، بأهمية ثانوية حقاً، في السياسة النقدية التي ينتهجها المصرف المركزي. وهذا ليس بالأمر المستغرب؛

* تُعد هذه الأهداف صعبة التحقيق؛ لأن الأمر الشائع في نظرية السياسة الاقتصادية أنه يجب توفير أداة لكل هدف نسعى لتحقيقه. وبصفة عامة يمكن القول: مادامت لدينا أداتان فقط، هما: السياسة المالية، والسياسة النقدية، ولدينا أربعة أهداف، هي: التوظيف الكامل، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومعدلات عالية للنمو الاقتصادي، وتوازن ميزان المدفوعات؛ لذا فإن من المتوقع أن تواجهنا مشكلة تعارض هذه الأهداف. (المترجم)

فأعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي، بوصفهم يجسدون السلطة النقدية المستقلة عن الرقابة الحكومية ولا يخضعون للمحاسبة أمام المجلس البرلماني، لا يكلون في ترديد رؤية مفادها: أن مكافحة التضخم هي السياسة الناجعة لتحقيق درجة الاستخدام المستهدفة. ومن خلال وسائلها الإعلامية؛ أعني تقاريرها الشهرية والسنوية وبلاغاتها الصحفية، تتوفر المصارف المركزية على وسائل ناجعة في التأثير على الرأي العام وتوجيهه بالنحو الذي يحلو لها ويتفق مع أيديولوجيتها. بهذا النحو تستطيع المصارف المركزية أن تهيئ الرأي العام لقبول منظورها المحافظ. ومع هذا، فقد كان هناك احتمال أن تتفق أغلبية برلمانية على تغيير قانون المصرف المركزي إذا ما اندلع تناقض جذري بين المؤسسات الديمقراطية (الحكومة والبرلمان) أولاً، والسلطة النقدية ممثلة بالبندسبانك (المصرف المركزي الألماني) ثانياً. أما في حالة المصرف المركزي الأوربي فإن الأمر يختلف كلياً؛ فهذه المؤسسة لا تخضع لأي رقابة أو محاسبة ديمقراطية، إنها أمست، بنحو ما، حكومة أوربية تدير الشؤون الاقتصاد بنحو مستقل، ومن دون أي شرعية ديمقراطية ورقابة برلمانية. إلا أن هناك ما هو أكثر وخامة من منح المصرف المركزي الأوربي الاستقلالية التامة وعدم شموله بالمحاسبة أمام السلطة التشريعية. فعلاوة على هذا هناك القيد الصارم الذي أمسى يعوق الحكومات الوطنية عن توجيه سياساتها المالية بالنحو المطلوب؛ فاتفاقية ماستريخت ألزمت الحكومات الوطنية في دول الاتحاد النقدي الأوربي ألا يزيد عجز الموازنة على 3٪ من الناتج القومي الإجمالي.* ومعنى هذا، أن الحكومات الوطنية قد جُردت من إمكانية تحقيق عجز أكبر في موازناتها، إذا ما تطلبت ذلك سياسة إدارة الطلب الكلي ومقاومة البطالة. وكان الرأي العام الألماني قد لمس عن كثب تداعيات هذا القيد الصارم على القرارات الاقتصادية التي تتخذها حكومة منتخبة بنحو ديمقراطي، حينما كثر الأخذ والرد

---

* في مطلع تسعينيات القرن العشرين؛ أي حينما كانت دول الاتحاد الأوربي تناقش شروط إنشاء وحدة نقدية، تركزت النقاشات حول دور السياسات المالية الوطنية والمخاطر التضخمية التي قد تنشأ عن هذه السياسات، لو تركت من دون ضوابط وقيود. لذا اتفقت هذه الدول على أن تلتزم السياسات المالية الوطنية بألا يزيد العجز السنوي في موازين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي على 3٪. والأمر الذي تجدر ملاحظته أن هذه النسبة لا تعكس مدلولات نظرية معينة قطعاً. فكل ما في الأمر أن المرء كان قد انطلق من الواقع المالي الحكومي الذي ساد في دول الاتحاد الأوربي آنذاك. ففي مطلع التسعينيات كانت نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في دول الاتحاد الأوربي، في المتوسط، حوالي 60٪. كما كان الاعتقاد السائد كذلك أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو، اسمياً، في دول الاتحاد النقدي بمعدل يبلغ في المتوسط 5٪مستقبلاً. من هنا، وتأكيداً على رغبة هذه الدول في ألا تزيد، مستقبلاً، نسبة الديون الحكومية في الدول الأعضاء على النسبة المتحققة آنذاك؛ لذا كان لزاماً أن يبلغ القيد المفروض على مستوى العجز الحكومي 3٪ (= حاصل ضرب متوسط نسبة الديون الحكومية في معدل النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي: 3٪ = 5٪ x 60٪). (المترجم)

بشأن اللوم الذي كانت مفوضية الاتحاد الأوربي تنوي توجيهه إلى وزير المالية الألماني؛ لأن عجز الموازنة كان قد تجاوز النسبة القصوى المسموح بها في اتفاقية ماستريخت. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن النسبة المتفق عليها لتكون حداً أقصى لعجز الموازنات الحكومية الوطنية؛ أعني نسبة 3٪ من الناتج القومي الإجمالي، لا شيء يسوغها البتة؛ أعني أنها لا ترتكز على نظرية اقتصادية معينة، بل هي نتاج المصادفة بنحو ما. فالموقعون على اتفاقية ماستريخت كان بإمكانهم، من دون مراء، أن يضمنوا الاتفاقية نسبة أخرى.

إن التنازل عن حق اتخاذ القرارات لمصلحة مؤسسات الاتحاد الأوربي يتسق، من دون مراء، وما اتصفت به عملية التكامل الأوربية من تفويض للكثير من آليات الرقابة الديمقراطية والمحاسبة البرلمانية. وإذا كانت ألمانيا قد تمتعت بحياة ديمقراطية فريدة في تاريخها الطويل، وفق الدستور المعمول به على أدنى تقدير، فإن المراقب الحذر لا يشك أبداً في أن المؤسسات الأوربية قد باتت تحد من الأسس التي تقوم عليها هذه الحياة الديمقراطية، وأن ما تتميز به هذه المؤسسات من افتقار شديد إلى الشرعية الديمقراطية يمكن، في الأمد الطويل، أن ينعكس على الحياة الديمقراطية في جميع الدول الأعضاء. فهناك خطر في أن تتخذ القرارات الاقتصادية من قبل مؤسسة لا تتوفر على الشرعية الديمقراطية، ولا تخضع لأي محاسبة برلمانية أصلاً.

العولمة

إن الغموض وعدم الدقة المحيطَين بمصطلح العولمة يخدمان، في الواقع، الأيديولوجية التي يشير إليها هذا المصطلح. فلأن المصطلح يتصف بالغموض وعدم الدقة؛ لذا أمسى بالإمكان أن نقول: إن أغلب الأعباء الاجتماعية والاقتصادية، التي صار يتحملها جمهور العاملين، أمر لابد منه في مواجهة "تحديات" العولمة. بهذا ماانفك المتغنون بمحاسن العولمة يرددون نغمة مفادها: «أن الأعباء مؤلمة، من دون ريب، إلا أنه لا مفر منها البتة».

وفي السطور الآتية لن نحاول ما تحاوله الدراسات الأكاديمية الساعية لصوغ تعريف دقيق للعولمة، بل سنحاول سرد المظاهر المتعددة والتداعيات المختلفة التي يكثر ترديدها في سياق الحديث عن مصطلح العولمة، ومناقشتها.

بادئ ذي بدء هناك حقيقة قديمة لا خلاف عليها تؤكد أن العلاقات الاقتصادية بالعالم الخارجي مالت إلى التوسع والازدهار في سياق عملية التصنيع. ومع أن منافع تقسيم العمل على المستوى الدولي لم تُوزع توزيعاً متساوياً أو "عادلاً" بين الدول، إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه أن الدول المتشابهة، من حيث مستوى التقدم والتطور، قد انتفعت، بنحو ما، من التجارة الخارجية، ومن تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. فبالنسبة إلى هذه المجموعة من الدول عزَّز ما دعا إليه أنصار التجارة الحرة من تحرير للعلاقات الاقتصادية الخارجية النمو الاقتصادي بنحو قوي وفعال. إلا أن هذه الحقيقة لا تمنع طبعاً من ضرورة إمعان النظر باستمرار في الحدود العقلانية لسياسة التحرير هذه. فالتوسع المفرط بما يُزعم أنه ينطوي على الحسنات فقط يمكن أن يؤدي إلى عكس المتوخى منه؛ فانطلاقاً من عدم التكافؤ في توزيع القوى، السائد حالياً بين الدول الغنية والدول الفقيرة يؤدي، عادةً، تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية القائمة بين بلدان تتصف بتباين شديد، من حيث مستويات التطور الاقتصادي، إلى تشويه البنية الاجتماعية – الاقتصادية في الاقتصادات الأضعف. من هنا يحسن بهذه الدول ألا تصيخ السمع للنداءات المضللة المشيدة بمحاسن التجارة الحرة؛ فالأفضل لها أن تقوم ببناء اقتصادها مستعينة بطرائق حماية الصناعة الناشئة. ولعل في دول النمور الشرق آسيوية؛ أعني تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة على سبيل المثال، القدوة التي يتعين على هذه الدول الاقتداء بها؛ فهذه الدول الناجحة في إحراز التقدم الاقتصادي أحجمت عن تحرير علاقاتها الاقتصادية الخارجية على مدى طويل نسبياً. ومنذ وقت مبكر، منذ القرن التاسع عشر على وجه التحديد، أثبتت اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً،* أن الحماية من مغبة المنافسة الأجنبية أمر لا

* حينما اندلعت الثورة الصناعية الثانية في بريطانيا، كانت هناك بلدان أخرى، وعلى وجه الخصوص ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، قد عقدت العزم على تصنيع نفسها. وبالرغم من كل ما ساقته نظرية ريكاردو من منافع تنطوي عليها التجارة الدولية الحرة، سعت الاقتصادات، التي أخذت تصنع نفسها؛ لوضع الحدود الفاصلة بينها وبين الاقتصاد البريطاني؛ بغية ترسيخ أقدام صناعتها الفتية وحمايتها من منافسة السلع البريطانية. وفي وقت مبكر، عام 1791 ، قدم ألكسندر هملتون (Alexander Hamilton)، أول وزير للمالية الأمريكية في إدارة الرئيس جورج واشنطن، "تقريراً حول وضع الصناعة" تناول فيه أهمية الصناعة بالنسبة إلى ثروة الأمة والإيرادات الحكومية وتشغيل الأيدي العاملة والأمن الوطني مؤكداً أن الصناعة الأمريكية الفتية لن تستطيع اللحاق بالمستوى الذي بلغته الصناعة البريطانية أبداً ما لم تتم حمايتها، وما لم تمنح الدعم المالي في مراحل النمو الأولى على أدنى تقدير. ولربما عبر آبراهام لنكولن ، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية (1861-1865)، عن الأهمية الكبيرة التي حظيت بها الضريبة الجمركية في السياسة الاقتصادية الأمريكية، حينما قال بأسلوبه الشعبي:

مناص منه لبناء صناعة مقتدرة حديثة. فقد كان الألماني فريدرك ليست (Friedrich List) (1789-1846) أحد أشهر نقاد التجارة الحرة - كما هو معروف - في نقده لحرية التجارة الخارجية قد ذاع صيته في الزمن الماضي، لكن النسيان طواه فيما بعد. ومهما كانت الحال، فقد أمعن فريدرك ليست النظر في النجاح الاقتصادي الباهر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حماية اقتصادها الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية، فصاغ في حدود عام 1820 القواعد الأساسية لسياسة تجارية خارجية تهتدي بالمصلحة الوطنية في المقام الأول. وملخص هذه القواعد، التي لم تفقد شيئاً من بريقها وصوابها حتى هذا اليوم، هو: أنه يجب تقويم الحماية والتحرير لا انطلاقاً من مستوى التطور الذي بلغه البلد المعني فحسب، بل بناءً على السلوك الذي ينتهجه الأطراف الآخرون المشاركون في التجارة الخارجية أيضاً. فعلى سبيل المثال، ينطوي الأمر على أباطيل بينة، وتدمير تام للاقتصاد الوطني حينما يطالب دعاة تحرير التجارة الخارجية بالتخلي عن تقييد التجارة الخارجية - من خلال فرض نظام الحصص على الكميات السلعية المتاجر بها واستيفاء الضرائب الجمركية وما سوى ذلك من قيود يراد منها حماية الاقتصاد الوطني - متجاهلين أن هذا التخلي يعني في الواقع احتمال فتح الأبواب على مصراعيها للمنافسة غير المتكافئة، وأساليب إغراق السوق الوطنية بسلع تباع بسعر أدنى من السعر السائد في بلد المنشأ. والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الاقتصاد الخاضع لمتطلبات المجتمع المدني، يجب أن يتمتع بمستوى معقول من الأجور والرعاية الاجتماعية، وأن يراعي متطلبات حماية البيئة، وأن يتحمل الأعباء الضريبية الضرورية؛ لتمويل البنية التحتية المادية والمعنوية؛ أي بعبارة واحدة، أن النظام الاقتصادي القائم على أسس المجتمع المدني يتطلب توزيعاً عادلاً

«إني لا أفقه كثيراً بشأن التعرفة الجمركية، إلا أني على بينة من أننا حينما نقتني بضائع من الخارج، فإننا سنحصل على البضائع، وأن الأجنبي سيحصل على النقود. لكننا إذا اقتنينا بضائع وطنية فإننا سنحصل على البضائع والنقود». وكان يوليسس جرانت (Ulysses S. Grant)، الرئيس الأمريكي في الفترة 1869 - 1877، قد عبر على نحو دقيق عما كان يجول في خاطر البلدان الراغبة في اللحاق بعملية التصنيع البريطانية حينما قال: «لقد طبقت إنجلترا طوال قرون عدة الحماية، لقد طبقتها تطبيقاً في غاية التطرف فحققت من خلال ذلك ما كانت ترجوه من نتائج. وليس ثمة شك في أن نظام الحماية هذا قد حباها ما تتمتع به من قوة في الوقت الحاضر. وبعد مائتي عام لاحظت إنجلترا أن مصلحتها تقتضي تحرير التجارة؛ لأنها لمست أن الحماية لم تعد في صالحها. يا سادتي إن ظروف بلدي تقودني إلى الاعتقاد بأن أمريكا، بعدما تحصل على أكثر ما بوسعها الحصول عليه من الحماية، ستحرر التجارة في غضون مائتي عام». وهكذا دأبت الحكومات الأمريكية على حماية الصناعة الوطنية ومنحها ما تحتاج إليه من دعم مالي على نحو متزايد. وبلغ هذا النهج أوجه عام 1913 ؛ حيث بلغت التعرفة الجمركية على السلع الموردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط 50٪ ، وعلى الصلب والحديد والصناعات القطنية والصوفية ما يزيد على ذلك كثيراً. (المترجم)

لفائض الإنتاج المتحقق بعرق جبين أبناء المجتمع. إلا أن الاقتصادات القائمة على أسس المجتمع المدني سيعصف بها التصدع والخراب، إذا ما واصلت التوسع المفرط في تحرير علاقاتها الاقتصادية الخارجية. فمن خلال الإفراط في التحرير، الذي أمسى ينتهجه الكثير من البلدان منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وما يصاحب هذا التحرير المفرط من تطرف في خصخصة المشروعات العامة، ومن تراجع تدخل الدولة في توجيه النشاطات الاقتصادية، صارت المنافسة الدولية خطراً يهدد رفاهية المجتمع، وتؤدي، عبر العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلى إحياء المظاهر المحزنة والتداعيات المؤلمة التي رافقت الرأسمالية المبكرة. وكانت "مجموعة لشبونة" قد حذرت قبل بضعة أعوام - في سياق تحليلها الدقيق للعلاقات الاقتصادية الدولية - من مغبة الإيمان الليبرالي الأعمى بضرورة تصعيد المنافسة (Gruppe, 1997). وكما طوى النسيان تحذيرات أخرى، فسيكون النسيان مصير هذا التحذير أيضاً؛ فهناك احتمال في ألا يتذكر المرء هذا التحذير إلا بعد فوات الأوان. فعلى سبيل المثال نشأت الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا عام 1997 بفعل إكراه صندوق النقد الدولي الدول السائرة في طريق النمو على إلغاء الرقابة على أسواق الصرف الأجنبي ورأس المال. وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بإعادة رسم العلاقات التجارية والمالية الدولية بحسب ما يناسب تصوراتها. وكان إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، وما تلا ذلك من توقيع على "الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة" (الجات) عام 1947، وإحلال "منظمة التجارة العالمية" (WTO) بديلاً من هذه الاتفاقية عام 1993/ 1995، قد عزز دوام الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. ولم يتغير الحال حتى يومنا هذا (Stiglitz, 2002). وكان الهيكل القانوني لصندوق النقد الدولي قد منح الدول الصناعية الكبرى، التي تبلغ نسبة سكانها 10 - 15٪ من مجمل سكان العالم، القدرة على التحكم في كل تصويت؛ لأن لديها الأغلبية الضرورية. أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة قد حازت لنفسها حق النقض (الفيتو)؛ أي أنها صارت قادرة على نقض كل قرار لا ينسجم ومصالحها الخاصة، وإن حصل هذا القرار على موافقة بلدان العالم الأخرى كافة.

وحتى عام 1973؛ أي قبل التحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف المرنة، كانت المهام الأصلية لصندوق النقد الدولي تُركِّز، في المقام الأول، على مراقبة تطور موازين المدفوعات ومنح القروض؛ لتمويل العجوز الناشئة في هذه الموازين؛ بغية تحقيق التكيف والاستقرار المنشودين. إلا أن الصندوق يكاد يتحول، تدريجياً، إلى أداة تنفذ السياسة الاقتصادية العالمية التي ترسم خطوطها العريضة الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك أمثلة كثيرة تبين بجلاء أن صندوق النقد الدولي قد أكره بعض الدول على انتهاج السلوك "القويم" تنفيذاً لمصالح بعض الشركات الأمريكية، بمساعدة بعض الدوائر الحكومية الأمريكية (راجع بهذا الشأن: Wade, 2001 وللمزيد راجع: Johnson, 2000). ومنذ بداية تراجع النمو على مستوى الاقتصاد العالمي في منتصف السبعينيات أمسى صندوق النقد الدولي وسيلة تنفيذية طيعة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الصناعية السائرة على نهج الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإكراه بلدان العالم الثالث على السير قدماً في انتهاج السياسة الليبرالية التي تخدم مصالحها، لا مصالح الدول النامية. فإلى فترة وجيزة من اندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا (1997)، كان صندوق النقد الدولي يضغط على كوريا الجنوبية وإندونيسيا، على سبيل المثال لا الحصر، للتخلي عن وضع القيود على سوق رأس المال عامة وعن تلك القيود، على وجه الخصوص، التي كانت تنظم استيراد رأس المال الأجنبي بما يتماشى وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب رؤوس الأموال هذه. وبفعل تخلي هذه الدول عن فرض القيود على أسواق رأس المال تدفقت رؤوس أموال قصيرة الأجل إلى هذه البلدان.* وكان قد تم توظيف رؤوس الأموال

* عموماً يُعرف القرض الدولي قصير الأجل بأنه دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل. وحالياً هناك نظامان أو معياران لتعريف الدين القصير الأجل؛ فبنك التسويات الدولية يستخدم مفهوم "أجل الاستحقاق المتبقي"، الذي يعني أن جميع الديون الخارجية التي يحل استحقاقها خلال عام واحد تعد ديوناً قصيرة الأجل، بصرف النظر عن أجل استحقاقها الأصلي. أما الدين الخارجي القصير الأجل بحسب تعريفه الوارد في مطبوعة البنك الدولي التمويل والتنمية، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2000، فهو يشمل فقط الالتزامات الخارجية (بما فيها اعتمادات التجارة الرسمية المقدمة إلى الدول النامية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بآجال استحقاق أصلية مدتها عام واحد أو أقل. (المترجم)

هذه في مجالات تتصف بروح المضاربة وبأنهاغير مجدية في الأمد الطويل.* وهكذا، فبعد أن لاحت في الأفق بوادر تنم عن احتمال تعرض هذه الدول لأزمة في ميزان المدفوعات، سرعان ما أخذت رؤوس الأموال الأجنبية تنتقل إلى الخارج مسببة بذلك عجز هذه الدول عن تسديد ما في ذمتها من قروض أجنبية. وحتم هذا التطور على هذه البلدان الاقتراض من صندوق النقد الدولي؛** الأمر الذي عزز، من جديد، تبعيتها لهذه المؤسسة المالية العالمية التي تحركها بعض الدوائر الحكومية الأمريكية على وجه

---

* تجدر الإشارة هنا إلى أن المصارف التجارية لم تكن المؤسسات الوحيدة الراغبة في إقراض ما لديها من رؤوس أموال فائضة؛ فإلى جانب المصارف التجارية ظهرت على مسرح أسواق المال الدولية في السنوات الأخيرة، صناديق الاستثمار وصناديق معاشات التقاعد الأمريكية، التي تدير موارد مالية عظيمة وتسعى لاستثمار هذه الموارد لتحقيق أعلى معدل ربحية في أقصر وقت ممكن؛ ولتحقيق هذا الهدف ماانفكت المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية تتميز، عادة، بمنح قروض قصيرة الأمد وتفضيل الاستثمار المالي القصير الأجل في محافظها. لقد أمست هذه المؤسسات تجوب العالم مفتشة عن أوفر ربح وأسرعه. وإذا ما قطفت ثمار هذا الربح فإنها سرعان ما ستنسحب إلى بلد آخر يمنحها ربحاً أوفر. وبفضل التطورات العظيمة في تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات صار في وسع هذه المؤسسات أن تحرك مئات الملايين، بل آلاف الملايين من الدولارات "بسرعة الضوء" حينما تكتشف أن الاختلافات الطفيفة في معدلات الربحية، أو في التوقعات بشأن أسعار صرف عملات العالم أو بشأن تطور معدل الفائدة ستحقق لها ربحاً أوفر. (المترجم)

** لأن صندوق النقد الدولي كان – ومايزال – المؤسسة الرئيسية التي ترجع إليها البلدان الراغبة في الاقتراض؛ لذا صار المرء يرى فيه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (international lender of last resort). وإذا كانت المحافظة على سلامة نظام بريتون وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) مسوغاً معقولاً لقيام الصندوق بمنح القروض القصيرة الأجل لمساعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسأل عن جدوى هذه القروض في ظل نظام نقدي أمست فيه أسعار صرف العملات الرئيسية خاضعة للتعويم. فلمصلحة مَنْ نهض صندوق النقد الدولي بمهمة الملاذ الأخير إبان الأزمة المالية في دول النمور، أو في البرازيل وتركيا والأرجنتين على سبيل المثال؟ أكان ذلك لمصلحة دول الأزمة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟ وبادئ ذي بدء نود أن نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالمسوغ الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر بأنه كان يراعي مصلحة هذه الدول حينما منحها– ومايزال يمنحها – قروضه بسخاء. فهذه القروض لم تحل أسباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصادات هذه الدول؛ أعني: المديونية الخارجية والارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية من جراء انهيار قيمة العملة أولاً، والأزمة المصرفية وارتفاع معدلات البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية ثانياً. من وجهة النظر هذه يمكن تلخيص دور صندوق النقد الدولي بعبارة واحدة موجزة مفادها: أن الصندوق ما كان يسعى لحل مشكلات هذه الدول، بل كان يهدف إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة؛ أي أنه كان قد حل مكان الدائنين الأجانب ضامناً بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم. بالنسبة إلى دول الأزمة لم يتغير حجم المديونية البتة. كل ما حصل هو تغير اسم الدائن فقط: فبدلاً من صناديق الادخار أو الاستثمار الأمريكية أو المصارف التجارية الأوربية أو اليابانية، أمسى صندوق النقد الدولي هو الدائن الآن. وهكذا فعلى حين نجا الدائنون الأجانب بأموالهم، تحمل مواطنو البلدان المعنية أعباء الأزمة كلياً: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها صندوق النقد الدولي بفعل ما لديه من دين في ذمة هذه الدول، ومليارات من الدولارات تتحملها هذه الحكومات في سياق إصلاح النظام المصرفي. (المترجم)

الخصوص (راجع تفاصيل ذلك عند: Huffschmid, 1999). فصندوق النقد الدولي انتهج- ومانفك ينتهج- سياسة تلبي مصالح الدول الغنية المصدرة لرؤوس الأموال؛ ومن ثم، فهو لا يعير الظروف الاجتماعية والإنسانية في الدول المدينة أي أهمية تذكر (Stiglitz, 2002, 246). ومن خلال القروض التي يمنحها لدول الأزمة في وسع صندوق النقد الدولي، عملياً، أن يحكم قبضته على هذه الدول، كلياً، فارضاً عليها تصوراته السياسية (المفرطة في تطبيق النهج الليبرالي). ومن جديد أبانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا على نحو واضح أن "المساعدات" التي يقدمها صندوق النقد الدولي والدول الصناعية قادرة، حقاً، على التخفيف من انعكاسات هذه الأزمات؛ أعني: قادرة، أولاً ، على تلافي عجز الدول السائرة في طريق النمو عن تسديد ما في ذمتها من تعهدات مالية، وعلى تحييد ما يفرزه هذا العجز من انعكاسات سلبية على مصارف الدول الصناعية وشركاتها ثانياً، إلا أن الأمر الواضح هو أن هذه "المساعدات" لن تقدم شيئاً ذا بال بالنسبة إلى ملايين المواطنين الذين يفقدون فرص عملهم ويتحولون إلى حياة الفاقة والحرمان في الدول المعنية.*

وتكمن الخاصية الرئيسية "للعولمة" السائدة في العصر الراهن في استجابتها لمتطلبات المصالح الاقتصادية (القصيرة الأجل) الخاصة بالمشروعات الصناعية في الدول الغنية وإفراطها، خدمة لهذه المصالح، في تحرير الأسواق عامة، وأسواق المال على وجه الخصوص؛ الأمر الذي فتح الأبواب على مصراعيها أمام الإفراط في المضاربة.** وكانت

---

* لعل الظروف الاجتماعية والمآسي الإنسانية التي عصفت بالشعب الإندونيسي في أعقاب الأزمة مثال متواضع على الأعباء الجسام التي تحملها المواطنون في دول الأزمات المالية. فقد تدهورت قيمة العملة بما يزيد على 70٪، وتم إغلاق 16٪ من مصارف البلد التجارية، كما تم كذلك تدمير ما يقرب من 7 ملايين فرصة عمل في الأشهر الأولى من الأزمة، أضف إلى هذا أن نسبة الفقر (مقدرة بدخل لا يزيد على دولار واحد في اليوم، بحسب تعريف البنك الدولي) كانت قد تضاعفت في غضون أشهر وجيزة؛ فارتفعت إلى 22٪ من مجموع السكان، وأن الناتج القومي الإجمالي كان قد انخفض عام 1998 بنسبة بلغت 15.3٪. (المترجم)

** تبدأ عملية المضاربة حينما تخيم على المتعاملين في الأسواق توقعات مفادها: أن تخفيض قيمة العملة قد أمسى أمراً حتمياً. فاعتماداً على هذه التوقعات سيسعى المضارب على عملة أجنبية معينة لاقتراض مبلغ معين بهذه العملة وتحويله إلى عملته الوطنية لإيداعه؛ من ثم، في أحد بيوت المال الوطنية انتظاراً للحظة التي تخفض بها قيمة العملة الأجنبية. فبعد هذا التخفيض سترتفع قيمة الوديعة مقومة بالعملة الأجنبية؛ ولن يكون المضارب بحاجة إلى تحويل الوديعة برمتها إلى العملة الأجنبية لتسديد ما في ذمته من قرض، بل سيحول جزءاً منها فقط ويحتفظ بالمتبقي منها، بوصفه ربحاً حققته له المضاربة. (المترجم)

العولمة، التي نشرت ظلالها على العالم بفعل القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات، قد تركت آثاراً على توزيع الدخول ذات شقين: فأولاً تم "تحرير" استغلال قوى العمل في دول العالم الثالث (راجع بهذا الشأن: Klein, 2001)، فأمسى في وسع رأس المال المتدفق من العالم الغني أن يصول ويجول في دول العالم الثالث من غير أن تكون هناك قيود تحد من تحركه حماية للمصالح الاقتصادية الوطنية الخاصة بهذه الدول المتطلعة إلى النمو. ثانياً عزز هذا المسرح العالمي إمكانيات "الرأسمالية العابرة للحدود" (Rothschild, 1999) في زيادة ضغطها على العاملين المستأجرين، وعلى نقاباتهم في الدول الصناعية نفسها. وكانت عملية اتخاذ مسرح رأس المال بعداً عالمياً قد بدأت منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم في منتصف سبعينيات القرن العشرين تقريباً. وكان منظرو العولمة قد أذاعوا على البشرية أسطورة مفادها: أن العولمة تكاد تكون تجسيداً لتطور تحتمه قوانين الطبيعة؛ أي أنها بمنزلة قدرٍ لا مندوحة منه، قدر لا يقف في وجهه إلا المغفلون. فما أشار إليه توكفيل في مؤلفه المشهور حول الديمقراطية الأمريكية من عيب ينطوي عليه السلوك البشري عبر التاريخ يروق لدعاة أسطورة العولمة حقاً، فتوكفيل يؤكد أن: «من طبيعة الإنسان الاعتقاد بأن ذلك المرء الذي يقهره أكثر حكمة منه» (Tocqueville, 1985, 223). وبتطبيقه هذه المقولة على الوضع السائد في أمريكا الشمالية على وجه الخصوص، قال توكفيل بالحرف الواحد مستنتجاً:

> في الولايات المتحدة تقوم الغالبية طواعية بتزويد الأفراد بالكثير من الآراء محررة إياهم من الحاجة إلى تكوين رأي خاص بهم... ولانعدام التمايز بين أفكار الناس هناك، يميل المرء، أول وهلة، إلى القول: إن أفكار الجميع مستقاة من مصدر واحد (Tocqueville, 155).

وخلافاً لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية في العصور الغابرة، التي اتصفت بتوازن صائب بين الحماية وحرية التجارة الخارجية، يتصف العصر الراهن بنمط مختلف اختلافاً شديداً؛ فالعصر الراهن يتميز بالإفراط في التحرير بنحو لا يعرف الحدود. إن الميل إلى هذا التحرير المطلق هو الخاصية المميزة "للعولمة"، من حيث إنها مشروع سياسي. وعلى خلفية الإرادة السياسية الساعية لتعميم النظام الرأسمالي على مستوى العالم أجمع يتحدث بيير

بورديو (Pierre Bourdieu) عن "سياسة العولمة" (Pierre Bourdieu, 2002)، قاصداً بذلك أن الأمر ههنا لا علاقة له بتطور يعبر عن قوانين طبيعية، أو بقدر لا قدرة لبني البشر على رده والحيلولة دونه. فالدول الصناعية، التي تحوز تجارتها البينية نصيب الأسد أولاً، والتي تعود إليها، هي ذاتها في المقام الأول، مسؤولية ما طرأ على رأس المال من تشابك دولي ثانياً، قد أوقعت نفسها بنفسها في الورطة التي مكنت رأس المال الدولي من "ابتزازها"؛ وذلك حينما جعلته قادراً، بنحو مطلق، على المناورة والتحرك على مستوى العالم أجمع. فالنتائج واضحة وضوح الشمس: المنافسة للحصول على أرخص الأيدي العاملة، ودفع أدنى ما هو ممكن من الضرائب، وتخفيض مدفوعات الرعاية الاجتماعية، والحصول على أكبر ما يمكن الحصول عليه من منافع تخدم الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، وغير ذلك من منافع أخرى كثيرة تتنافس المشروعات ورؤوس الأموال على إحرازها. ومع تأكيدنا أن الإفراط في التحرير كان قد عبر عن إرادة سياسية اعتزمت الحكومات تحقيقه عن وعي وإصرار، إلا أن هذه الحقيقة، ذاتها، لا تشرح على نحو كاف حقيقة ما طرأ من تطورات. فالمرء يبقى يسأل نفسه عن السبب الذي دفع الحكومات والناخبين إلى أن يتخلوا، تدريجياً، عما كانت تقوم به الحكومات حتى سبعينيات القرن العشرين من تدخل بغية تحقيق متطلبات التكافل الاجتماعية، والسهر على خلق فرص العمل؛ ضماناً لبلوغ حالة التوظيف الكامل للأيدي العاملة.

وعلى ما نرى، هناك أربعة عناصر رئيسية كفيلة بالرد على هذا السؤال. فهناك أولاً العدوى الجديدة التي ينطوي عليها وباء توسع النظام الرأسمالي مادياً وأيديولوجياً، بمنأى عن القيود التي كانت الحكومات تفرضها عليه؛ أي على النظام الرأسمالي، أيام كانت تسهر على تحقيق متطلبات التكافل الاجتماعية عقب الحرب العالمية الثانية. وهناك ثانياً الأزمة التي نشأت بفعل التراجع المستمر في النمو الاقتصادي بعد عام 1974، فهذه الأزمة كانت قد حتمت على الحكومات إعادة النظر في مناهجها السياسية (الاقتصادية)، واتباع مناهج جديدة. وثمة ثالثاً شبح العلاقات السياسية - الاقتصادية بين الرأسمالية والفاشية والحرب العالمية الثانية الذي كان مايزال عالقاً بالأذهان. ويكمن العنصر الرابع في أن آثار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي كانت قد أخذت تتلاشى بالتدريج وأنها، عقب

عام 1989، لم تعد تلعب دوراً، البتة، بالنسبة إلى سياسة إدارة النظام الرأسمالي في الدول الصناعية. فأزمة النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين نشرت ظلالها على هذه الدول في وقت لم تكن فيه القوى "اليسارية" مهيأة؛ لمواجهة التطورات الجديدة في الدول الرأسمالية، لا من حيث المنطلقات الأيديولوجية، ولا من حيث النظرية الاقتصادية، ولا من حيث القوة السياسية التي تمتعت بها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والنقابات العمالية في الديمقراطيات البرلمانية أيضاً. لقد عمل ذلك السم الأيديولوجي القاتل الذي تجرعه المرء عمله؛ بحجة مفادها: أن "عصر الأيديولوجيات قد بلغ نهايته"' وذهب من دون رجعة. وهكذا، وبدلاً من التعمق في فهم الأسباب الحقيقية للأزمة وإدراك أن علاجها لا يكمن في تخلي الحكومة عن سياسة خلق فرص العمل وعن السهر على تقديم الرعاية الاجتماعية، بل هو يكمن في التوسع في تدخل الحكومة خدمة لمصالح المستأجرين من المواطنين، نعم بدلاً من هذا وذاك، كانت القوى ذات التقاليد التقدمية قد منحت الليبرالية المحدثة، المتطرفة النزعة، الفرصة لأن تحشرها في الركن، وتجعلها في موقف مَنْ أمسى يدافع عن نفسه فقط، ولا يمسك بزمام الأمور. وهكذا لم يبق أمام هذه القوى اليسارية سوى الانصياع للنداء القائل «سايرهم إن كنت غير قادر على التغلب عليهم»؛ أي اسبح مع التيار لا ضده إذا كنتَ تعتقد أنك غير قادر على مقاومته. وكان لزاماً أن تفشل محاولة إسباغ مسحة من الاشتراكية الديمقراطية على الليبرالية المحدثة، وتخفق، وأن تعد "طريقاً ثالثةً" تسلكها "قوى الوسط" المزعومة؛ فكما نرى بجلاء، كانت هذه المحاولة منذ البداية غياً وضلالاً لا طائل منها أبداً. ومن المحتمل جداً أن تكون قد لعبت في هذا التطور عوامل نفسية أيضاً. فالأجيال الجديدة في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وفي النقابات العمالية كانت قد شهدت ظهور شخصيات غير وثيقة الصلة بالتقاليد المتعارف عليها في هذه الأحزاب، فتسلمت زمام القيادة، وإن كانت قد مرت بتجارب اجتماعية تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التجارب التي مرت بها الأجيال التي سبقتها، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية والفاشية، والحرب العالمية الثانية، وأيام الزهد في متطلبات الحياة التي اتصفت بها السنوات الأولى عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. فالتطلعات الشخصية إلى الارتقاء مهنياً والصعود إلى المقامات العليا اكتسبت، عند الأجيال الجديدة، أهمية أكبر من النضال من أجل المبادئ، والقيم الإنسانية، وأفكار التقدم الاجتماعي. كما كانت الآثار

النفسية التي نجمت عن التحولات الاقتصادية والسياسية كذلك قد نشرت ظلالها على الرأي العام أيضاً. فانتشار البطالة عزز – تماماً كما حدث في ألمانيا في الحقبة التي سبقت عام 1933* – الخوف من خبايا المستقبل. وكان أوسكار نيغت (Negt Oskar) قد أشار في مؤلفه الفلسفي **العمل والكرامة الإنسانية** إلى استغلال الفئات المهيمنة مشاعرَ الخوف هذه لتعزيز مصالحها، فكتب قائلاً:

> إن النظم الاجتماعية، التي توجد فيها تربة خصبة لتنامي الخوف من المخاطر التي تحف بالوجود الإنساني، والتي تسودها حالة تنم عن ضياع الآمال والتطلعات وعن فقدان الأمل في تحسن ظروف الحياة مستقبلاً، تفرز انتهازيين ينصاعون لما تمليه عليهم الفئات المهيمنة، وتميل إلى تحميل أطراف بريئين مسؤولية المأساة القائمة. وفي مرحلة معينة تدفع التوترات الداخلية المعلقة إلى التفتيش عن أعداء أجانب؛ ليكونوا كبش فداء، أو أن يُترك الميز الداخلي يتفاقم ويشتد، وإنْ كان ذلك غالباً ما ينطوي على مخاطر وخيمة بالنسبة إلى الوئام الاجتماعي (Negt, 2002, 17).

نشأ الإفراط – كما سبق أن قلنا – في التحرير، الذي أمسى الخاصية المميزة للعولمة، بفعل الأزمة التي نشرت ظلالها في سبعينيات القرن العشرين. وفي المخطط البياني الموجود لاحقاً في وسع القارئ أن يطلع، على عجل من خلال رؤوس الأقلام، على نموذج العلاقة بين الأزمة والعولمة (للمزيد راجع بهذا الشأن: Zinn, 2000c).

---

* عام 1933 وصل هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا. (المترجم)

العلاقة القائمة بين الأزمة الاقتصادية والعولمة

أزمة/ تراجع النمو/ ركود
في الكثير من أسواق السلع الرأسمالية

⇩

اشتداد المنافسة بين المنتجين للحصول على حصة كبرى في الأسواق

⇩ ⇩

اشتداد عملية التركز: إنشاء اتحادات بين المشروعات لتحقيق حصة كبرى في الأسواق أو بالأحرى بغية الحصول على قوة تنافسية أفضل

⇩

ازدياد أهمية الشركات المتعددة الجنسيات بوصفها الوجه الآخر للعولمة

إعادة النظر في السياسة الاقتصادية وتوجيهها لتعزيز القوة التنافسية في الأسواق الدولية (تحرير، تخفيف القيود الحكومية، خصخصة)

⇩

تخلي السياسة الاقتصادية عن فعاليتها طواعية

⇩ ⇩

تزايد سلطان الشركات المتعددة الجنسيات

⇩

تزايد تحكم الاقتصاد في السياسة

تحرير أسواق المال يؤدي إلى توسع انفجاري في المضاربة على العملات والأوراق المالية، خلق بضائع مالية جديدة (المشتقات)

⇩

أزمـــات مالـــيـــة

⇩

بطالة في الدول الصناعية وتفاقم الفقر في بلدان العالم الثالث

إعادة التوزيع على المستويين: الوطني والعالمي

إن تفاقم التفاوت في توزيع الدخل القومي على الفئات المختلفة يعد مـن خـصائص النظام الرأسمالي؛ ومن ثم، فلا يمكن الحد من هذا التفاقم إلا إذا كانت هناك قوى عكسية تخفف وطأته. وتُجسد هذه القوى من خلال تدخل الدولة لمصلحة الرعاية الاجتماعية مـن

خلال ما تقوم به النقابات العمالية. ويشهد اختلاف إمكانيات التأثير، المرصود في الأزمنة المختلفة أو في البلدان المتعددة، على أن بالإمكان إجراء التغيير المطلوب في عملية التوزيع، وعلى أن الأوضاع التاريخية السائدة تقرر المدى الذي يمكن وفقه تحقيق التغيرات المرجوة. وحينما يقارن المرء بين تطور التوزيع إبان حقبة درجة التشغيل العالية نسبياً التي سادت حتى عام 1974 وبين التطور المرصود في السنوات التي تلت ذلك التاريخ، يلاحظ، بيسر، أن ثمة اختلافاً عظيماً بين كلتا الحقبتين. ففي الحقبة الأولى ارتفعت دخول العمال المستأجرين والدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة بنحو ملموس، وإنْ كانت الأخيرة؛ أي الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، قد ارتفعت بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخول المكتسبة من العمل المأجور. أما في الحقبة الأحدث؛ أي في الحقبة الأخيرة، فقد كانت قد طرأت إعادة لتوزيع الدخل القومي من الأسفل إلى الأعلى؛ أي إن الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة كانت قد ارتفعت على حساب الدخول المكتسبة من خلال العمل المأجور. ولأنه ما كان بالإمكان زيادة معدلات الربحية من خلال النمو الاقتصادي؛ لذا فقد كان ارتفاعها على حساب دخول جمهور المواطنين. وكانت السياسة الحكومية الخاصة بإعادة التوزيع قد خففت أكثر فأكثر من فاعلية الضرائب التصاعدية متحيزة بذلك إلى مصلحة أصحاب الدخول العالية. ومع أن هذا التحول في سياسة إعادة التوزيع الحكومية اختلف من بلد إلى آخر، إلا أن الأمر البين هو أن هذا التحول يكاد يكون الصفة المميزة لسياسة إعادة التوزيع في البلدان الصناعية كافة. فتركز فائض القيمة في أيدي فئة من أصحاب رأس المال، ضئيلة العدد نسبياً، قد بلغ حالياً مستوى فريداً في التاريخ. وبحسب ما يُزعم، يُراد من المحاباة الضريبية، المسبغة على أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، أن تبشر المستثمرين بخير وفير سيحصلون عليه مستقبلاً، وأن تعزز لدى "أصحاب الأمر" بأن جهودهم ستثمر النتائج المرجوة ثانية، كما يُراد منها، وأن توحي للرأي العام – أخيراً وليس آخراً – أن الأرباح المتحققة في اليوم الحاضر هي عماد الاستثمارات غداً، وأنها الضمانة لفرص العمل المتحققة بعد غدٍ. وعلى حين خُفض العبء الضريبي النسبي، المفروض على العاملين لحسابهم الخاص في ألمانيا؛

أي على تلك الفئة التي ينتمي إليها المستثمرون، تخفيضاً عظيماً، زاد عبء ما يدفعه العاملون المستأجرون من ضرائب وما سوى ذلك من مدفوعات تستقطعها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية من الدخل. ففي عام 1960 كان عبء الضرائب المباشرة والمدفوعات الأخرى المفروضة على دخول العاملين بأجر يبلغ 15.7٪، وفي عام 2000 ارتفع هذا العبء فبلغ 35.5٪. في الوقت ذاته انخفض العبء المفروض على الدخول المكتسبة من الأرباح ومن خلال ملكية الثروة من 23٪ إلى 9.7٪ (Schäfer, 2001, 662). ومع هذا كله لم يطرأ انتعاش على النشاط الاستثماري، ولم تتوقف البطالة الجماهيرية السائدة عن الارتفاع. وعلى خلفية التطور المذكور فقد واصلت نسبة الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة إلى مجموع دخول القطاع العائلي ارتفاعها باستمرار؛ فانخفضت، تأسيساً على ذلك، نسبة الدخول المتاحة لعائلات العاملين بأجر (راجع الجدول الثاني لاحقاً). لقد أُعيد توزيع الدخل القومي، نسبياً، لمصلحة الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، وعلى حساب الدخول المكتسبة بالعمل المأجور. ومعنى هذا التطور أن مدفوعات الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي* قد تم تمويلها، عملياً، من خلال الدخول المكتسبة بالعمل المأجور؛ أي أن "إعادة التوزيع تمت بين فئات طبقة واحدة".

ويؤكد ما نشرته الحكومة الألمانية من "تقرير حول الفقر والثراء" - وهو تقرير كنا قد استشهدنا به سابقاً - أن الخمس الغني؛ أي 20٪ من مجموع القطاع العائلي في ألمانيا، كان قد استحوذ عام 1998 على حوالي نصف (49.2٪) من مجمل الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة (راجع بهذا الشأن الجدول الأول لاحقاً). وكانت حصته من مجمل مدخرات القطاع العائلي قد بلغت 68.9٪. ولأن أغلب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة خُصص لتكوين الثروة ثانية؛ لذا فستتولد من هذه الدخول دخول جديدة حقاً: فحيثما تكن هناك ثروات، تتولد ثروات بتزايد مستمر. ويحدث هذا كله، في وقت تراوح فيه دخول العائلات ذات القوة الشرائية الضعيفة في مكانها.

* لاحظ أن المشروعات الألمانية، مجبرة بحكم القانون، على أن تدفع 50٪ من مدفوعات الضمان التقاعدي والتأمين الصحي، المستقطعة من دخول العاملين بأجر. (المترجم)

حالة التوزيع من منظور القطاع العائلي في ألمانيا الغربية عام 1998

حصة الأخماس: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من الدخل المتاح						
العائلات	100٪	20٪	20٪	20٪	20٪	20٪
الدخول	100٪	6.8	11.7	16.8	23.6	41.0
صافي الثروة	100٪	3.1	9.2	16.1	25.8	45.8
الدخول المتأتية من الثروة	100٪	1.9	7.6	15.2	26.1	49.2
المدخرات	100٪	-2.8	2.6	9.7	21.7	68.9

المصدر: Lebenslagen, 2001.

مصادر صافي الدخول المتاحة للقطاع العائلي في ألمانيا بنسبة مئوية

مصدر الدخل	*1980	1991	1995	2000
الأرباح الموزعة والدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة	25.5	27.7	28.6	29.7
دخول الجمهور العام	**78.9**	**71.9**	**71.4**	**69.8**
منها: – صافي أجور العاملين ومرتباتهم	52.7	49.4	46.5	43.8
– المدفوعات النقدية	26.2	22.5	24.9	26.0

المصدر: Schäfer, 2000, 746; 2001, 661.

* الأرقام الخاصة بعام 1980 تجسد الوضع الذي ساد في الشق الغربي من ألمانيا فقط.

إن إعادة التوزيع من الأسفل نحو الأعلى على المستوى العالمي عزز المشكل الذي كنا قد استنتجناه نظرياً فيما سبق؛ أعني أن مجموع الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة (على مستوى العالم ككل) قد نما بنحو عظيم جداً؛ حيث إن هذا المجموع لم يعد يُنفق كله، على الطلب السلعي. وتفسر لنا هذه الحقيقة سبب عدم تحقق استثمار يضمن تحقق حالة التوظف الكامل، بالرغم من المعدلات العالية التي ينمو بها الاستهلاك الكمالي الذي تحوزه النخب الاقتصادية لنفسها. فالأمر الواضح بيسر هو أن سياسة الإفراط في التحرير والخصخصة، التي تعرفنا على ملامحها العريضة سابقاً، قد أدت إلى اتساع رقعة الفارق بين إمكانيات الإنتاج (العرض السلعي) والقوة الشرائية المتاحة للجمهور العام (الطلب

السلعي). وتشهد كل الدلائل أن هذا التطور الضار يتفاقم باستمرار ومن دون انقطاع. فعلى المستوى العالمي ثمة تبذير في رأس المال لا نظير له في التاريخ أبداً. فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق ما يقرب من نصف مدخرات العالم أجمع. فنظرة سريعة على العجوزات العظيمة التي يسجلها ميزان الحساب الجاري الأمريكي من دون انقطاع تبين بجلاء أن أغنى دولة في العالم أجمع؛ أعني الولايات المتحدة الأمريكية، قد أمست أعظم مدين في العالم قاطبة، وأن العائلات والمشروعات الأمريكية أصبحت تمول جزءاً عظيماً من إنفاقها عن طريق الاقتراض.*

ومن خلال الإفراط في التحرير تغيرت، بنحو ما، العلاقة السائدة بين الاقتصادات الصناعية والفقيرة أيضاً. فمع أن حجم التجارة الخارجية بين العالم المتطور والعالم الفقير مايزال ثانوي الأهمية في المنظور العالمي، إلا أن دول الأجور المنخفضة، بما في ذلك الدول الاشتراكية سابقاً، قد أمست تؤدي دوراً مهماً في استراتيجية تركيع العاملين المستأجرين، والحيلولة دون مطالبتهم بالمشاركة في قطف ثمار التقدم الاقتصادي. فالخطاب الذي درج على ترديده دعاة العولمة يؤكد من دون كلال أو ملل أن التكيف أمر لا مناص منه في عالم تسوده البطالة الجماهيرية أولاً، وظروف العمل المأساوية ثانياً؛ أي أن هذا الخطاب ينادي من دون انقطاع بضرورة تكيف مستوى الأجور في الدول المتطورة مع مستوى الأجور السائد في البلدان الفقيرة. ويوحي هذا الخطاب أن الخيار الوحيد يكمن في أن يخفض اقتصادنا أيضاً "تطلعاته"؛ قاصدين بذلك أن يرضخ العاملون المستأجرون لتخفيض مستوياتهم المعيشية. والواضح أن الكثيرين قد صاروا يصدقون زعم أن العولمة أمر لا خيار فيه. وهذا ليس بالأمر الغريب. فهو يُرَدَّد ليلَ نهار، فأمسى يصك الأسماع من دون ريب.

في سياق عرضنا لشرح الأزمة من خلال التحليل النظري [الكينزي، المترجم] للركود كنا قد أشرنا إلى تبدد إمكانيات استخدام مجمل ادخار الاقتصادات المتطورة في

* بلغ عام 2005 عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي 805 مليارات من الدولارات الأمريكية؛ أي ما يعادل 6.4٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي. راجع بهذا الشأن: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 10, 2006. (المترجم)

تكوين رأس المال العيني انطلاقاً من معدل ربحية "مجزٍ" من وجهة نظر المستثمرين. فمقارنة بحالة مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج (وهو مستوى أمسى ذا معنى نظري فقط في يومنا الراهن) سيتفوق عرض رؤوس الأموال المدخرة على حجم القروض المخصصة للأغراض الاستثمارية تفوقاً عظيماً. والأمر الواضح هو أن هذا التفوق لابد أن يؤدي إلى تراخي النشاط الاستثماري، وتراجع النمو الاقتصادي؛ أي أنه يحتم أن تتكيف النشاطات الاقتصادية في مجمل الاقتصاد المعني، وعلى المستوى العالمي أيضاً، مع الاستخدامات المتردية لرأس المال. وهذا هو ما حدث تماماً. فمع تراجع تكوين رأس المال العيني، تزايد، بنحو انفجاري، استخدام رأس المال في أغراض تتسم بروح المضاربة. إن هذه الظاهرة الجديدة في التاريخ الاقتصادي حقاً؛ أعني ظاهرة صالة القمار الرأسمالية على المستوى العالمي، كانت قد سببت تفاقم تضخم أسعار الأسهم والسندات في أسواق المال، وخلق أدوات جديدة للمضاربة، صار يُطلق عليها مصطلح المشتقات المالية (Finanzderivate).* والأمر الذي لا شك فيه أن هذه الظاهرة ما كانت لتتحقق لو لم تُتخذ خطواتُ التحرير المتطرفة. فالكثير من سبل التضبيط المطبقة في السنوات التي تلت انهيار بورصة نيويورك في يوم الخميس المصادف الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر 1929؛ أعني الانهيار الذي أدى إلى اندلاع أزمة الركود الكبير، كان قد تم التراجع عنه، ثانية، في سياق سياسة التحرير الحديثة العهد. وهكذا زاد التحرير المفرط مخاطر انهيار أسواق المال الدولية. وكانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في خريف عام 1997 قد أماطت اللثام عن هذه المخاطر بنحو واضح، كما يشهد على ذلك النقد الذي وجهه البنك الدولي نفسه:

> على خلفية الأزمات المالية في آسيا وأمريكا علق رئيس البنك الدولي جيمس ولفينسون قائلاً لمجلة دير شبيغل الألمانية: «لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحصل المصارف على قروض عظيمة، أو أن تمنح قروضاً لتمويل مشروعات تتسم بالريبة من دون أن يقدم الأطراف المقترضون ضمانات مؤكدة تغطي هذه القروض». وأكد في حديثه أن المرء يمكنه أن يحرر السوق فقط، حينما يتخذ الخطوات الضرورية لمراقبته بنحو مكثف.

* المشتقات أوراق مالية يتسم القاسم المشترك بينها في أن قيمتها مشتقة (derivative)؛ أي تقوم على أسعار ستدفع اليوم أو في وقت لاحق لقاء الحصول على الأوراق المالية الفعلية أو العملات الأجنبية. (المترجم)

وأضاف قائلاً: إن ضعف الرقابة كان أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة التي عصفت بأسعار صرف بعض العملات في آسيا (SZ 270/1997).

كانت عملية تحرير القطاع المالي؛ أي عملية إلغاء القيود على تنقل رؤوس الأموال بين دول العالم، قد بدأت في وقت سبق عملية التحرير الحديثة للتجارة الخارجية بكثير. ولم يدرك الرأي العام آنذاك حقيقة ما حدث إلا بصعوبة. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن عملية التحرير المالي كانت قد سارت بخطى أسرع من الجهود التي بُذلت لتحرير التجارة الخارجية عقب المفاوضات الأخيرة المضنية التي أسفرت عن الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) الموقع عليها في رحاب جولة أورجواي؛ فكما هو معروف لم تُختتم هذه الجولة إلا بعد مضي ثلاث سنوات على المدة المقررة لها أصلاً. وتتسم المفاوضات الدائرة في رحاب منظمة التجارة العالمية (WTO) منذ عام 2001 بنزاعات جذرية مشابهة (فإلى جانب أمور أخرى عدة هناك مشكلات متعلقة بالسياسة الزراعية وبالمصالح المتناقضة بين دول الشمال ودول الجنوب).

وفي بادئ الأمر كانت المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعملات على علاقة وثيقة نسبياً بالنشاطات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الحقيقي. فحينما لاحت في الأفق، في مطلع سبعينيات القرن العشرين، بوادر انهيار نظام أسعار الصرف المتفق عليه في إطار اتفاقية بريتون وودز العائدة إلى عام 1944، وبعدما تحولت الدول الصناعية الكبرى إلى أسعار الصرف المرنة عام 1973، نشأت عندئذ حاجة متزايدة لدى الشركات الإنتاجية الناشطة في التجارة الدولية إلى إبرام اتفاقيات في الأسواق، تقيها من مغبة الأضرار التي قد تلحق بما تتحصل عليه من عملات أجنبية في سياق التقلبات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المعنية. بناءً على هذا لم يكن ما يسمى المضاربة (على العملات) سوى النتيجة الحتمية التي أسفرت عنها الجهود الرامية إلى اتقاء أضرار تقلب أسعار صرف العملات. إلا أن الأمر الذي تنبغي ملاحظته هو أن هذه الجهود قد أسفرت في نهاية المطاف عن تزايد مستمر في تطوير أدوات معقدة، لا حصر لها، الغرض منها تلبية المتطلبات الخاصة بكل نشاطات تحتم التعامل بالعملات الأجنبية. وفي بادئ الأمر كان المرء يتوقع أن يحقق التحول صوب أسعار الصرف المرنة الاستقرار الدائم في أسواق العملات؛ فمقارنة

بأسعار الصرف الثابتة فإن نظام أسعار الصرف المرنة هو النظام الأكثر انسجاماً ومتطلبات التحليل النظري الوارد في المؤلفات والدراسات الجامعية، المتناولة للطريقة التي تتكون بها الأسعار في سوق حرة. وفي الواقع العملي، شهدت التجارب أن هذا التوقع كان وهماً لا أساس له. فقد تحقق عكس ما كان يتوقعه دعاة أسعار الصرف المرنة. فالتقلبات المفاجئة في أسعار الصرف سببت اتساع الحاجة إلى التدابير الرامية إلى مواجهة الأضرار المالية الناجمة عن هذه التقلبات؛ وهكذا عثرت المضاربة في هذه الحاجة المتزايدة على مجال أوسع مدى لنشاطاتها المربحة. ومع مرور الأيام بدأت المضاربة تستقل بنفسها وتفك، أكثر فأكثر، عرى ارتباطها بالعمليات الاقتصادية الحقيقية، أو العينية كما يقال أيضاً. فعلى مستوى العالم ككل، زاد حجم التعامل اليومي في أسواق العملات على ألفي مليار دولار أمريكي إبان سنوات ازدهار ما يسمى الاقتصاد الجديد. وكان ما لا يقل عن 90٪ من حجم هذه المعاملات مخصصاً لصفقات يراد منها المضاربة أولاً وأخيراً، و10٪ منها فقط كانت له علاقة بتمويل التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة.* ويلمس المرء عمق التوسع الانفجاري في المعاملات الهادفة إلى المضاربة من خلال الارتفاع العظيم في حجم "المشتقات"؛ أي من خلال التوسع الهائل الذي طرأ على الأدوات المالية الجديدة (أعني الخيارات** على سبيل المثال) المتعامل بها في أسواق المال الدولية. وتجدر الإشارة ههنا إلى أن حجم الأدوات المتاجر بها خارج نطاق البورصات كان قد نما بنحو أسرع بكثير من

---

* يميز الاقتصاديون بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية. فعلى حين يعني الاستثمار المباشر الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي، يُقصد بالاستثمار في المحافظ المالية الاستثمار في أسواق المال؛ أي في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى. (المترجم)

** يمكن تعريف الخيارات Options بأنها، عموماً، عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار منح مشتري الخيار الحق في شراء أصل معين (خيار الشراء call option) أو بيع أصل معين (خيار البيع put option) بسعر معين وفي موعد محدد (الخيارات الأوربية)، أو قبل حلول الموعد المحدد (الخيارات الأمريكية) في المستقبل. ويدفع مشتري الخيار إلى بائع الخيار مبلغاً من المال مكافأة له عن تعهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه في سياق عمليات خيارات الشراء. أما في عمليات خيارات البيع فإن مشتري الخيار يدفع إلى بائع الخيار مبلغاً من المال مكافأة له على تعهده بشراء الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه. والأصل في خيارات الشراء هو اعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل سيكون في الفترة المتعاقد عليها أعلى من السعر المتعاقد عليه مضافاً إليه طبعاً المبلغ الذي دفعه إلى بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل مضافاً إليه المبلغ الذي حصل عليه من مشتري الخيار أعلى من السعر المستقبلي. (المترجم)

النمو الذي طرأ على حجم الأدوات المتاجر بها في رحاب البورصات الرسمية (انظر الجدول اللاحق).

أسواق عينة من الأدوات المالية المشتقة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة	1991	1993	1995	1996	1998
الأدوات المتاجر بها في رحاب البورصات	3519,3	7771,1	9188,2	9884,6	13.549,2
الأدوات المتاجر بها خارج نطاق البورصات	4449,4	8474,6	17712,6	24292,0	50.997,0

المصدر: BIZ, 1997, 147; BIZ 1999.

إن المخاطر التي يشير إليها بعض الناس في سياق الحديث عن موضوع العولمة لم تعد تتأتى، في المقام الأول، من الواردات السلعية التي تصدرها بلدان تتصف فعلاً أو زعماً بتدني الأجور، بل هي تتأتى من نقل الإنتاج إلى تلك المناطق من العالم التي هي أزهد من حيث كلفة الإنتاج، وأفضل من حيث التسهيلات الضريبية التي تمنحها. إن هذا التطور مثير للقلق فعلاً. ومن حيث المبدأ، فإن قيام المشروعات المحلية بالاستثمار في العالم الخارجي ليس ظاهرة جديدة ولا أمراً مثيراً للخوف والفزع. إن العكس هو الصحيح؛ فالاستثمار في العالم الخارجي يمنح المشروعات المحلية إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، ويمكنها من رفع قدرتها على المنافسة في السوق العالمية وتعزيزها؛ أضف إلى هذا وذاك، أن بعض هذه المشروعات لا يتعين عليه، في عدد من الحالات، اختيار إما الاستثمار محلياً أو الاستثمار في العالم الخارجي. فشركة فنادق ألمانية - على سبيل المثال - لا خيار لها إلا الاستثمار في العالم الخارجي إذا ما أرادت أن توسع نشاطها عالمياً. والملاحظ أن الحديث عن التحديات الناشئة من جراء العولمة غالباً ما تتبعه الشكوى من تردي قدرة الاقتصاد الوطني على حفز الصناعة على مواصلة الاستيطان في الوطن الأم. إلا أن النقاشات الدائرة حول صلاحية الاقتصاد الوطني بوصفه موقعاً صناعياً تكاد تعم البلدان الغنية كافة. من هنا، لا عجب أن تسود في هذه البلدان الحجج نفسها أيضاً. وفي الواقع، فإن هذا ليس بالأمر المستغرب، فكل البلدان الغنية تعاني أزمة متشابهة الخصائص في المنظور العام، وتنتهج السبل نفسها للتعامل مع هذه الأزمة؛ فهي جميعاً ترى أن تعزيز قدرتها على المنافسة

في السوق العالمية يتوقف على مدى قدرتها على ردع الأجور عن الارتفاع، وعلى انتهاج سياسة تقشفية تحد من نفقات الرعاية الاجتماعية، ومن تقديم السلع والخدمات العامة إلى جمهور المواطنين. فأصحاب الأمر في هذه الدول على قناعة تامة بأن الأزمة الاقتصادية السائدة لا يمكن حلها إلا بالضغط، في كل مكان، على دخول الجمهور العام، وتخفيض الضرائب، وتقليص نفقات الرعاية الاجتماعية، وخصخصة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتركها عرضة لأهداف المؤسسات العاملة؛ من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن، وأما ما سوى ذلك من سياسات تقشفية وخطوات فيُزعم أنه العلاج الناجع للتعامل مع الأزمة الاقتصادية. إن ما يجري انتهاجه عملياً ليس سوى صيغة لسياسة انكماشية معولمة الأبعاد، تتجاهل كلياً حقيقة مشكلة الركود. فنحن هنا إزاء سياسة تحاول القضاء على ضعف الطلب السلعي من خلال تخفيض الطلب بنحو ما. وكما سنبين لاحقاً، فثمة أوجه شبه عدة بين الحالة السائدة في اليوم الراهن والركود الذي ساد في ثلاثينيات القرن العشرين. من هنا، لا تختلف كثيراً المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الناشرة ظلالها حالياً، عن المخاطر التي سادت آنذاك.

إن مشكلات الاقتصاد الوطني، بوصفها موقعاً قادراً على استقطاب الصناعة وتوطينها، ليست بالأمر الجديد؛ فهذه المشكلات واجهت بعض الصناعات أو بعض القطاعات الصناعية دائماً وأبداً. وفي الواقع، فإن الهدف من تقسيم العمل الدولي يكمن، أساساً، في دفع الاقتصاد الوطني إلى إجراء تحولات هيكلية معينة؛ أعني أن يدفع الصناعات، السائرة على سبل الطراز القديم من حيث التكنولوجية المستخدمة في عملية الإنتاج، إلى الانتقال إلى الاقتصادات الأقل تطوراً. وكما هو معروف، فإن هذا هو ما حدث فعلاً، وبنحو واسع مع بعض الصناعات في الاقتصادات الصناعية؛ ودليلاً على هذه الحقيقة نذكر- على سبيل المثال- صناعات النسيج والملابس الجاهزة والصناعات المختصة بإنتاج السلع الجلدية. إلا أن الأمر البيِّن هو أن الاقتصاد مادام ينمو بالمنظور العام؛ أي مادامت ظروف النمو الاقتصادي السائدة مواتية بالنحو الذي تحقق عقب الحرب العالمية الثانية، فسيكون الاقتصاد قادراً على خلق صناعات جديدة، قادرة على النمو، بديلاً من القطاعات الصناعية "الهزيلة نمواً والضعيفة هيكلياً". إلا أن عملية

التحول الهيكلي، المتحققة في ظل التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، تتعثر في يوم من الأيام من خلال المعوقات المتأتية من ضعف نمو الطلب السلعي، كما سبق أن بينا بإسهاب. وكان ضعف النمو هذا قد نشر ظلاله في سبعينيات القرن العشرين فعلاً. وكانت بضع دول فقط - من بينها السويد والنمسا على سبيل المثال - قد استطاعت الحيلولة دون ارتفاع معدلات البطالة طوال الثمانينيات؛ بفضل ما انتهجت من سياسة تدخلية تهدف إلى تعزيز استخدام الأيدي العاملة. وكان واضحاً أن سياسة التشغيل هذه لا يمكن أن تُنتهج على مدى مدة طويلة من الزمن. فالتبعية للاقتصاد العالمي، المتميز بعدائه الشديد لسياسة التدخل الحكومية، وبانتهاجه سياسة "دعه يعمل دعه يمر" استراتيجيةً جديدة تقوم على أسس المبدأ الليبرالي المحدث، كان لزاماً أن تكبل، أيضاً، أيادي آخر البلدان القليلة الساعية للمحافظة على التوظف الكامل. ففي مطلع الثمانينيات ارتفعت معدلات البطالة على نحو متسارع في تلك الاقتصادات الصغيرة أيضاً، التي كانت تتميز، تقليدياً، برعاية اجتماعية فعالة وواسعة نسبياً.

وكان الانتماء إلى الاتحاد الأوربي وما تبعه من التزام بتطبيق السياسة الانكماشية التي تنطوي عليها اتفاقية ماستريخت قد لعب، في هذا السياق أيضاً، دوراً لا يستهان به. لقد أُجبرت الدول المنضمة حديثاً إلى الاتحاد الأوربي على أن تلتزم بتضبيط موازناتها الحكومية؛ أي أُجبرت على انتهاج سياسة اقتصادية انكماشية. ومع هذا لا يجوز أن يغيب عن بالنا النجاح الذي حققته سياسة خلق فرص العمل عبر ما يقرب من خمسة عشر عاماً في الدول التي كانت تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة الأوربية* (EFTA). فهذا

---

* لأسباب سياسية أو اقتصادية امتنعت الدنمارك وبريطانيا والنرويج والنمسا والبرتغال والسويد وسويسرا عن الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC)، وفضلت أن تحمي مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال تكاتفها وتشكيلها "منطقة تجارة حرة" تمنحها قوة أكبر في مفاوضاتها مع الجماعة الاقتصادية الأوربية. وانضمت، في وقت لاحق، كل من أيسلندة (1970)، وفنلندة (1985) وليشتنشتاين (1991) أيضاً إلى منطقة التجارة الحرة. وكانت الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة الأوربية قد دخلت حيز التنفيذ في أيار/ مايو 1960. وتكمن أوجه التشابه بين منطقة التجارة الحرة وبين الاتحاد الجمركي، الذي هو بمنزلة الجوهر الأساسي للجماعة الاقتصادية الأوربية، في أن كلتا صيغتي التكامل الاقتصادي تلغي كل القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية. أما أوجه الاختلاف، فإنها تكمن في السياسة التجارية المتبعة إزاء الدول غير الأعضاء. فعلى حين توحد الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي سياساتها التجارية في مواجهة العالم الخارجي وتفرض تعرفة جمركية موحدة،

النجاح يؤكد لنا أنه، من حيث المبدأ، كان- ومايزال -بإمكان الحكومات اتخاذ التدابير للحيلولة دون تفاقم البطالة؛ ولعل فرنسا خير شاهد على ذلك، فهذه الدولة استطاعت، في الفترة الواقعة بين 1997 و2001، وقف تفاقم البطالة؛ من خلال تقليص ساعات العمل وتوزيعها على عدد أكبر من العاملين. وكانت هولندا قد انتهجت هذه السياسة بنجاح أيضاً. إلا أن الخضوع الجديد لهيمنة رأس المال وإرادته صار يحتم التغني بسياسة التوظف السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والإشادة بها، هذه السياسة المثيرة للجدل والتي سببت خلق جيش جرار من أيادٍ عاملة تعمل بكفاءة متدنية في قطاع خدمات غالباً ما يجسد مواصفات العصر ما قبل الصناعي، وبأجور دون مستوى حد الكفاف (Thurow, 1996; Wacquant, 1997; Ehrenreich, 2001)؛ كذلك أمسى بعض المعلقين في وسائل الإعلام يغض الطرف عن النجاح الذي حققته السويد أو النمسا في سوق العمل ويستهجن سياسات هذه البلدان في كثير من الأحيان.

الابتكارات الجديدة: أهي حقاً السلاح الفعال لمحاربة الأزمة الاقتصادية؟

حينما تكون أمة من أمم العالم قاب قوسين من الانحدار في إحدى معاركها أو حروبها، يزدهر بين أبنائها، عادة، الاعتقاد بالمعجزات. والاعتقاد بأن الابتكارات الحديثة هي الوسيلة الناجعة للانتصار على الأزمة الاقتصادية، وعلى البطالة الجماهيرية السائدة، ليس سوى صيغة من صيغ الإيمان بالمعجزات. وتنطبق هذه الحقيقة على ذلك النوع من الابتكارات الذي يحلم به القائمون على أمور السياسة الاقتصادية ومَنْ سواهم من المؤيدين. وكان التمييز "الكلاسيكي" بين الأنماط المختلفة للابتكارات قد تم في مطلع القرن العشرين (عام 1911 على وجه الدقة) على يد شومبيتر (Schumpeter, 1964).

تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بحريتها في اتخاذ السياسة التجارية التي ترتئيها في مواجهة العالم الخارجي. وكانت بعض الدول المؤسسة قد ألغت عضويتها في "منطقة التجارة الحرة". ففي عام 1972 انسحبت كل من بريطانيا والدنمارك لتنضما إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية. ولحقت بهما البرتغال عام 1985. ومنذ انضمام فنلندة والنمسا والسويد إلى الاتحاد الأوربي عام 1995 انخفض عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة إلى أربع دول هي: أيسلندة وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا. (المترجم)

ويتحقق النوعان الأكثر أهمية من أنواع الابتكارات بفعل التقدم التكنولوجي؛ أعني، أولاً بفعل طرائق الإنتاج الحديثة المتسمة بإنتاجية كبرى، وثانياً بفعل البضائع الجديدة ذات المنفعة الحدية القادرة على إغراء المستهلك باقتنائها؛ لأنها؛ أي منفعتها الحدية، تفوق المنفعة الحدية التي كان المستهلك يحصل عليها من السلع الدارجة. علاوة على هذا، كان شومبيتر قد أشار إلى الهيمنة على أسواق جديدة، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية، وإدخال تطورات مهمة على هيكل الأسواق من قبيل الحصول على مواقع احتكارية في الأسواق، أو القضاء على هذه المواقع.

وكانت كل هذه الأنواع الخمسة من أنواع الابتكارات والتجديدات قد حُققت بتوليفات مختلفة عبر التاريخ الاقتصادي. وكانت كل هذه الأنواع، وطرائق الإنتاج الحديثة والبضائع الجديدة على وجه الخصوص، قد حققت ازدهاراً عظيماً إبان الثورة الصناعية المتحققة قبل مائتي عام. إلا أن طرائق الإنتاج الجديدة كانت أهم هذه الابتكارات من حيث أثرها الإيجابي على معدلات نمو الإنتاجية. فهي كانت، كما سبق أن أشرنا، الأساس الضروري لتحقق النمو الاقتصادي المكثف (intensive growth)؛ أي أنها كانت الأساس الضروري لارتفاع متوسط الدخول وما يترتب على هذا الارتفاع من ارتفاع في كل القوة الشرائية. ولكن - كما لاحظنا من العرض السابق - تؤدي الابتكارات الجديدة في طرائق الإنتاج إلى بلوغ مستوى الإشباع؛ بفعل ما قد ينجم عنها من تخفيض محتمل لكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج وثمنها. فكلما كانت موجات الابتكارات والتجديدات في طرائق الإنتاج أكثر وأسرع توالياً؛ أي كان التقدم التكنولوجي أكثر حفزاً لتطوير عملية الإنتاج، كان الركود والتحول الهيكلي الناجمان عن فعل قاعدة كوسن-كينز أسرع تحققاً. بهذا المعنى، فالمرء الذي يتوقع من نمو الإنتاجية أن يكون السبيل للخروج من الأزمة الراهنة، يخدع نفسه بنحو تام. وليس ثمة شك في أن التفوق في مستوى الإنتاجية، وفي مستوى تكاليف الإنتاج الناشئين عن الابتكارات والتجديدات في طرائق الإنتاج يعزز القوة التنافسية للمشرع الواحد، أو لقطاع صناعي معين أو حتى لبلد معين. إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن ارتفاع القوة التنافسية لن يقضي على الأزمة، ما لم تكن هناك أي علاقة تذكر بين الأسباب العميقة للأزمة السائدة على المستوى

العالمي، وبين (ضعف) القوة التنافسية. إن تباين القوة التنافسية بين دول العالم المختلفة ليس بالأمر الجديد؛ فهذا التباين كان محققاً في كل مراحل الثورة الصناعية، وما نشأ عنها من تقدم اقتصادي عظيم، وتشابك كثيف في العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما هو معروف، وكما تشهد على ذلك فوائض التصدير العظيمة، فإن ألمانيا واحدة من أقوى دول العالم من حيث قدرة اقتصادها على المنافسة في السوق العالمية. من هنا، كان من المحتمل أن تعزز الابتكارات التكنولوجية هذه القوة التنافسية وتزيدها فاعلية، إلا أن الأمر الواضح هو أن تعزيز ألمانيا قدرتَها التنافسية سيكون على حساب الآخرين ممن تتصف قوتهم التنافسية بالوهن والضعف نسبياً. بهذا المعنى، فإن السعي لتعزيز القوة التنافسية سيؤدي إلى أن يحاول كل بلد تحميل البلد الآخر أعباء أزمة النمو والتوظف العالمية الأبعاد.

إن الأثر الكلي لارتفاع الإنتاجية يؤدي - في حال بقاء الأمور الأخرى على حالها من دون تغير يذكر - إلى تعزيز الأزمة وتفاقمها؛ أي إنه يؤدي، بفعل التطوير الذي يطرأ على عملية الإنتاج، إلى بطالة أكبر عدداً، وطلب سلعي أقل مواءمة للشروط الضرورية لمواجهة الأزمة؛ لأن العامل العاطل عن العمل سيستهلك سلعاً أقل، أي إنه لن يستطيع اقتناء الكمية نفسها من السلع الصناعية والخدمات التي كان قادراً على اقتنائها حينما كانت لديه فرصة للعمل.

فانطلاقاً من متوسط نمو الإنتاجية المتحقق عبر سنوات طويلة - كما سبق أن بينا - تباطأت عملية تطوير الإنتاج في السنوات العشرين الأخيرة على نحو واضح مقارنة بالعقود الأولى من الزمن التالي على الحرب العالمية الثانية. ومع هذا، يتصور الرأي العام أن التقدم التكنولوجي أمسى أكثر تدميراً لفرص العمل في اليوم الراهن. وإزاء هذا التصور لا يسعنا ههنا إلا أن نقول: كلا وألف كلا. فالبطالة السائدة لا يعود سببها إلى المستحدثات التكنولوجية الجديدة، بل هو يعود إلى قصور الطلب السلعي. وبسبب الركود المتأتي من جراء الإشباع وما ينجم عن هذا الركود من حركة لولبية تؤدي إلى تفاقم التراجع الحاصل في مستوى القوة الشرائية المتاحة للجمهور العريض من المجتمع، لن يكون في الإمكان، عملياً، ازدهارُ الطلب السلعي ثانية. كذلك نجد أنه - إذا ما أخذنا متطلبات المحافظة على سلامة البيئة في الحسبان - فإن من الطيش حفز أصحاب الدخول العالية نسبياً على

استهلاك السلع الكمالية الزائدة على الحاجة. من هنا، فإن تحقق نمو مؤقت وواسع في الطلب الاستهلاكي أمر ممكن، ولابد منه، فقط، إذا أُتيحت للفئات العريضة من المجتمع الفرصة لأن تلحق بمتوسط مستوى الاستهلاك ثانية؛ فالأزمة الاقتصادية السائدة خفضت، بنحو شنيع، مستوى هذه الفئات الاستهلاكي.

ولا تُركز بؤرة اهتمامات المصلحين، المولعين بالتغني بالابتكار والتجديد، على الابتكارات الضرورية لتطوير عملية الإنتاج فحسب، بل هي تركز على الأهمية التي ينطوي عليها ابتكار البضائع الجديدة أيضاً. إن السياسيين لا يكلون من التغني بأهمية "الابتكارات الماهرة الذكية" وعظمتها، ولا يميلون عنها، فهم يريدون من هذه الابتكارات أن تؤدي إلى إنتاج بضائع وخدمات جديدة قادرة على إغراء الأفراد بالاستهلاك على نحو أكثر؛ أي قادرة على إغرائهم بإنفاق مبالغ أكبر على الأغراض الاستهلاكية (والمقصود هنا هم أصحاب الدخول العالية نسبياً، طبعاً). وربما كنا قد أيدناهم في منظورهم هذا، لو كان بالإمكان بهذه البساطة فعلاً إغراء أصحاب الدخول العالية نسبياً؛ أي أولئك الأفراد الذين بلغوا حد الإشباع الاستهلاكي، وصاروا التجسيد العملي لقاعدة كوسن-كينز، بإنفاق مبالغ أكبر على الاستهلاك؛ من خلال إنتاج بضائع جديدة. ولا مراء أن ثمة احتمالاً في أن يكون أصحاب الدخول العالية نسبياً قادرين، من حيث قوتهم الشرائية، على التخلي عن سياراتهم ذات المحركات العاملة بأربع أسطوانات، والتحول إلى شراء سيارات ذات محركات تعمل بست أسطوانات أو ثمان ، وربما باثنتي عشرة أسطوانة، ولكن، هل سيقوم هؤلاء، جميعاً، بشراء هذه السيارات الجديدة فعلاً؟ أليس الأمر الأكثر احتمالاً هو أن يشعر أصحاب الدخول العالية نسبياً بأنهم يسيئون إلى مكانتهم الاجتماعية حينما يظهرون أمام الجمهور بهذه السيارات؛ لأنهم سيبدون وكأنهم يتباهون بثرائهم من خلال استخدام وسائط نقل من هذا القبيل؟ كذلك، للأسف! لا بل ولله الحمد! لا يكفي عدد حديثي الثراء ومستوى تطلعاتهم الاستهلاكية في أن يسببوا ارتفاع الاستهلاك الكمالي إلى المستويات الضرورية لاندلاع طلب سلعي يضمن تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. من هنا، نتساءل: لماذا، يا ترى، ستستثمر المشروعات الكبيرة رؤوس أموالها في توسيع طاقاتها الإنتاجية وإنتاج بضائع كمالية تزيد، أكثر وأكثر،

العرض المفرط للبضائع المكدسة في الأسواق؟ (وربما كان تكدس السيارات الرفيعة المستوى في الأسواق خير دليل على هذا الإفراط). إن كل الأمور تشير إلى أن الاقتصادات المعنية تنقصها تلك السلع الجديرة بأن يصفها المرء بأنها ابتكارات جديدة فعلاً؛ لذا لن تكون هناك سوى منافسة تسعى المشروعات في سياقها إلى محاكاة بعضها بعضاً وتقليدها، ومبذرة بذلك رؤوس أموالها في مجالات محدودة النفع.

وإذا كان ابتكار البضائع الجديدة يمنحنا، نظرياً - بحسب ما تؤكده المؤلفات الاقتصادية الأكاديمية، دائماً وأبداً - الفرصة لتلافي مفعول الإشباع الاستهلاكي؛ فإن الواقع المعاش لا يسير على خطى ما ترسمه له المؤلفات الأكاديمية. فكما أن العجلة، بوصفها اختراعاً تاريخياً شكل ثورة عظيمة بالنسبة إلى عملية الإنتاج، فإنه لا يمكن اختراعها من جديد في كل حين نشاء، كذلك هو الأمر بالنسبة إلى البضائع الاستهلاكية. حقاً إنها عظيمة الفائدة، ولكن ما جدوى إعادة اختراعها من جديد، إذا كنا نتوفر على ما يشبع حاجتنا إليها فعلاً؟ فبالنسبة إلى أغلب الأفراد الذين ينشدون السعادة تنطوي الحياة، بمعناها البدائي فقط، على النهم الاستهلاكي؛ أي إنهم يعتقدون أن نيل السعادة الحقيقية لا يفترض بالضرورة أن يتركوا السلع الاستهلاكية تستعبدهم. والملاحظ أن وسائل الدعاية والإعلان التجارية قد أمست تلاقي صعوبات جمة في العثور على خصائص تجديد حقيقية في السلع التي تسعى لترويجها على أنها أحدث مبتكرات العصر. فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير بضائع استهلاكية جديدة، يشهد الواقع القائم أن النتائج المتحققة لم تكن بالمستوى المتوخى، فهي؛ أعني النتائج، كانت - ومازال - غير كافية للتعامل بنجاح مع الركود الناجم بفعل ظاهرة طبيعية: ظاهرة الإشباع. كذلك، أخذ الإنفاق على البحوث والدراسات العلمية الخاصة بتطوير عملية الإنتاج وابتكار بضائع جديدة يسجل مستويات لا قدرة لغير الشركات الكبرى على تحمل أعبائها المادية في الحالات العامة؛ فحتى هذه الشركات نفسها - في الواقع - أمست تتطلع إلى الحصول على الدعم الحكومي المادي لتمويل هذا الإنفاق. كما أخذت مخاطر التسويق - ثانياً - تتفاقم باستمرار. ولا ريب في أن هذه التطورات علامات بينة تشهد على أن الاقتصادات الغنية قد بلغت، من حيث المبدأ، مستوى يسمح لها أن تتخطى كلياً العوز المادي لمتطلبات الحياة

اليومية. إن النظام الاقتصادي الرأسمالي المتحقق على أرض الواقع لا يعاني قصوراً في إمكانيات التطوير والابتكار (التكنولوجية)؛ فقدرته على تحقيق الرفاهية بلغت مستويات لا مثيل لها في التاريخ. إن ما يعانيه هذا النظام هو الإخفاق في تحويل الرفاهية الممكن تحققها إلى رفاهية فعلية يتنعم بها كل أفراد المجتمع. ففي أغنى بلدان العالم قاطبة، في الولايات المتحدة الأمريكية، يعيش الجزء الأعظم من السكان حياة دون المستوى المعيشي الممكن تحققه فعلاً. وإذا كانت الإحصائيات الرسمية تعترف بوجود الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية وتشهد أن الفقر قد أمسى يثير الفزع حقاً، فإن ثمة احتمالاً في أن يكون الفقر الاجتماعي هناك قد بلغ مستويات تفوق بنحو عظيم الإحصائيات الرسمية. وكانت بربارا أهرينرايش (Barbara Ehrenreich) قد نشرت مؤلفاً تناولت فيه ما يعانيه "الكادحون الفقراء" في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا المؤلف قد حظي باهتمام على المستوى العالمي، وأقام الدليل على أن التحقيق الصحفي يمكن أن يكون أكثر قدرة من العلوم الاجتماعية الأكاديمية على كشف النقاب عن حقيقة الأوضاع الاجتماعية السائدة، على أرض الواقع. فقد كتبت تقول:

> ومهما كانت الظروف التي تجعل الأجور [في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤلف] متدنية... فإن الحقيقة التي لا يطالها الشك أبداً هي أن الكثير من المواطنين قد أمسوا يحصلون على أجر أدنى بكثير من الأجر الذي يفي بمتطلبات ما يحتاجون إليه لتلبية متطلبات الحياة. ولكن كم هو المبلغ الذي يحتاجون إليه فعلاً؟ لقد توصل معهد السياسة الاقتصادية (Economic Policy Institute) إلى نتيجة مفادها: أن العائلة (المكونة من شخص بالغ وطفلين) بحاجة إلى دخل سنوي يبلغ 30 ألف دولار؛ ويفترض هذا الدخل أن يبلغ أجر الساعة الواحدة 14 دولاراً. ... ويلمس المرء عظم المأساة حينما يأخذ في الحسبان أن أغلب الكادحين في الولايات المتحدة الأمريكية - أي حوالي 60٪ من حجم السكان - يحصلون على أجر يقل عن 14 دولاراً في الساعة الواحدة. وإذا كان الكثير منهم يسدون متطلبات الحياة اليومية، فما ذلك إلا لأنهم يندمجون مع كادحين آخرين؛ أعني مع عائلة أخرى، أو مع صبي يافع، لكي يخففوا عن كاهلهم أهوال المعاناة المادية (Ehrenreich, 2001, S. 218).

لقد أنجز الاقتصاد التنافسي الرأسمالي بنجاح الوظائف التاريخية العظيمة المراد منه تحقيقها. فهو استطاع، طوال أكثر من مائتي عام، أن يحقق معدلات نمو عظيمة على جبهة

التقدم التكنولوجي؛ أي إنه استطاع أن ينمي المبتكرات بخطوات متسارعة بنحو عظيم حقاً وحقيقة. وبأدائه العظيم هذا مكَّن هذا النظام الدول الصناعية من أن تحقق الناتج القومي الذي أمست تحققه الآن. ومعنى هذا أن هذا النظام قد أدى الوظيفة المراد منه أداؤها، وأن الابتكار المطلوب حالياً، وفي المستقبل على وجه الخصوص، لا ينبغي له أن يكون، في المقام الأول، من فصيلة الابتكارات "الكلاسيكية" التي أشار إليها شومبيتر، بل صار ينبغي له أن يساعد على إصلاح الواقع الاجتماعي-الاقتصادي السائد؛ أي إصلاح النظام الرأسمالي ذاته. وبلهجة منبرية يمكن أن نقول أيضاً: إن المطلوب حالياً ومستقبلاً هو: تحقيق ابتكارات لمصلحة "العمل والكرامة الإنسانية" (Negt, 2000). فمن غير سياسة إصلاحية جذرية يبقى حتى ذلك القطاع، الذي مايزال وحده قادراً على تسجيل نمو مناسب في اليوم الراهن؛ أعني القطاع المنتج للبضائع ذات الصلة بالمحافظة على سلامة البيئة، مجرد صناعة ثانوية تُستخدم للتظاهر والتباهي. كذلك نجد أنه لا مناص للابتكارات ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية من طليعة تؤمن بها وتدافع عنها. وليس ثمة شك في أن هذه الطليعة لا وجود لها على الساحة في الوقت الراهن. ولكن - لأن التاريخ لما يشرف على نهايته بعدُ، ولن ينتهي أصلاً - لا يساورنا لذلك شك في أن العالم سيشهد، في يوم من الأيام، ولادة طليعة جديدة تكافح بوعي وإصرار؛ من أجل تحقيق الابتكارات الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة. وكلنا أمل في أن تُولد هذه الطليعة قبل أن تندلع كارثة اقتصادية وبيئية مدمرة، تجعل من السلالة البشرية، أيضاً، فصيلة من فصائل المخلوقات المهددة بالانقراض.

خامساً: مرة أخرى: أيمكن أن تكون العولمة نذيراً تاريخياً لثورة عالمية في القرن الحادي والعشرين؟

نود أن نتناول هنا إشكالية العولمة ثانية. وتجدر بنا الإشارة إلى أننا لا نعتزم التطرق إلى تفاصيل النقاش الدائر حالياً حول العولمة، بل نود أن نستعرض، في سياق جولة استطلاعية سريعة، الأهمية التاريخية لما تنطوي عليه ظاهرة العولمة من تناقض ملازم للديناميكية المميزة للنظام الرأسمالي. وعموماً، يمكن أن نقول: إن العولمة ليست سوى

تطور عادي كان بالإمكان التنبؤ به قبل ما يزيد على قرن من الزمن. إلا أن التنبؤ المستخلص من التحليل النظري الدقيق بشأن توسع علاقات الإنتاج الرأسمالية لتشمل العالم برمته، وهو تنبؤ كان ماركس وإنجلز رائديه الأولين، يتجاوز، في واقع الحال، العصر الراهن (Negt, 2002). من هنا، فحينما نتناول هذه المسألة ههنا، فنحن نكون على علم أننا لا نتجاوز بهذا الصنيع الحدود التي رسمناها لكتابنا هذا فحسب؛ أعني مناقشة مسائل العصر الراهن وموضوعات الزمن الغابر، بل نضفي على شرحنا شيئاً من الحدس المميز للعلوم المختصة بدارسة مسائل المستقبل أيضاً. إننا نترك للقراء تقويم احتمال كون صنيعنا هذا هو حصيلة فضول لاستطلاع المستقبل والتكهن بالصورة التي سيكون عليها المستقبل، أو أنه وسيلة يراد منها حفز خيال القراء على التأمل في ما يضمره هذا المستقبل. ومن إشارتنا هذه استشف القارئ، غير الراغب في "المراهنة" على ما سيكون عليه المستقبل، أن في وسعه أن يهمل قراءة هذه الفقرة من دون أن يفقد شيئاً من صلة الوصل التي تربط بين الفصول السابقة والفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

تنطوي العولمة – كما لاحظنا – على كثير من الأمور القديمة، وعلى شيء من المظاهر الجديدة. والمقصود بالأمور "القديمة" تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعنى المتعارف عليه تقليدياً؛ أعني التجارة الخارجية وتصدير رأس المال. وكما يتبين لنا من مصطلح العولمة – وهو مصطلح مشحون بالمغزى الأيديولوجي – أمست العلاقات الاقتصادية الدولية تبدو، على خلفية هذا المصطلح، كما لو كانت لغزاً محيراً ينطوي شرحه على غموض في غموض. من هنا لا عجب أن يشعر الكثير من الاقتصاديين المحافظين بالامتعاض من الغموض الذي يُسبغ على العلاقات الاقتصادية الدولية. إن أيديولوجية العولمة أمست تشيح بوجهها عن طبيعة الوقائع المتحققة وتجافي الحقيقة البينة. ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت حصة الصادرات من المجموع الكلي للناتج المتحقق في العالم قاطبة حوالي 5٪. ومن ثم، بفعل ازدياد تقسيم العمل بين دول العالم عمقاً، ارتفعت، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، نسبة الصادرات إلى مجمل الناتج العالمي إلى حوالي 12٪. وفي الاقتصادية الريادية من حيث التصدير؛ أعني بريطانيا أو ألمانيا على سبيل المثال، كانت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي قد فاقت هذا المتوسط بكثير؛ فنسبة صادراتها

كانت تتراوح ما بين 20٪ و30٪، إلا أن انهيار الاقتصاد العالمي إثـر انـدلاع أزمـة الركـود الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين كان قد سبب تراجع التجـارة العالميـة بحـوالي 70٪ في الفترة الواقعة بين عام 1929 وعام 1932. ولم تبلغ التجارة العالميـة مـستوياتها الـسابقة إلا بعدَ مضي عقود عدة على نهاية الحرب العالمية الثانيـة. فعـلى سـبيل المثـال، لم تتفـوق نـسبة الصادرات الألمانية على المستوى الذي كانت عليه قبل الحـرب العالميـة الأولى إلا في نهايـة ستينيات القرن العشرين؛ أما بريطانيا العظمى، فإنها لم تستطع، ولا حتـى في نهايـة العقـد الأخير من القرن العشرين، أن تحقق النسبة التي بلغتها في "عصرها الذهبي" أيـام لم تغـب الشمس عن إمبراطوريتها.

حُددت مسيرة التطور التاريخي للعالم في النصف الأول من القرن العشرين– في المقام الأول – من خلال الحربين العالميتين، والركود الكبير الذي عصف بالاقتـصاد العـالمي في الثلاثينيات من القرن ذاته. وليس ثمة شك أبداً في أن هذه الكـوارث كانـت قـد أوقفـت النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية، وحالت دون أن يتحقـق، في تلـك الحقبـة المبكـرة، النمو الاقتصادي الذي استطاعت هذه الدول تحقيقـه في العقـدين اللـذين أعقبـا الحـرب العالمية الثانية؛ أي قبل أن يتراجع فيها النمو، ويخيم عليها الركود الاقتصادي، وتندلع فيها أزمة مستفحلة. فمن المحقق أن العلاقات الاقتصادية الدولية في النصف الأول من القـرن العشرين كانت ستبلغ المستوى الذي بلغته في الوقت الراهن، لو لم تندلع "حرب الثلاثـين عاماً العالمية" في الفترة الواقعة بين عام 1914 وعام 1946؛ فلولا هـذه الكارثـة العظيمـة، لكان النظام الرأسمالي يواصل توسعه على المستوى العالمي إلى اليوم الراهن. فإذا نظرنـا إلى الوراء، فسوف يبدو لنا انتشار نمط الإنتـاج الرأسـمالي عالميـاً أمـراً طبيعيـاً بتقـويم اليـوم الراهن؛ أي يبدو أنه عملية أملتها الديناميكية التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي ذاته. وإذا كان الاستعمار الأوربي لما وراء البحـار قـد انـدلع في القـرن الخـامس عـشر، فـإن النظـام الاقتصادي الأوربي ـ الأمريكي لم يُرْس أسس "العولمة" إلا بعد مضي ما يقـرب مـن 500 سنة على حركة الاستعمار هذه. بهذا المعنى فإن هـذه العمليـة، المتـسارعة في إعـادة صـوغ ملامح العالم وفق أسس النظام الرأسمالي، حديثة عهد نسبياً؛ فهي بدأت منذ ما يقرب مـن عقدين أو ثلاثة عقود.

وما خلا النظام الرأسمالي الحديث، لم يشهد التاريخ نظاماً اجتماعياً-اقتصادياً آخر استطاع، ولو على نحو تقريبي، أن يطور، من خلال قوانينه الذاتية، القوة الضرورية لتغلغله وانتشاره بفاعلية عظيمة على مستوى العالم أجمع. وليس ثمة داع يدعونا إلى أن نقيم الدليل على التوسع العظيم الذي أحرزه النظام الرأسمالي، فالشواهد التاريخية والحقائق الماثلة على أرض الواقع تبرهن، منذ أمد طويل، على ديناميكية النظام الرأسمالي. من هنا ينبغي لنا أن نذكر القارئ بأن بعض المفكرين قد استطاع أن يتنبأ، من خلال التحليل النظري، في وقت مبكر جداً، بما ستكتسبه الرأسمالية، فيما بعدُ، من ديناميكية توسعية ذات أبعاد عالمية. ففي وقت سابق على تخلي البلدان الصناعية الرئيسية عن الاستعمار بصيغته القديمة وانتهاجها السياسة الإمبريالية على أبشع صورة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (وهي سياسة تسببت، بنحو مباشر، في اندلاع الحرب العالمية الأولى على أدنى تقدير)، تنبأ ماركس وإنجلز، من خلال تحليلهما النظري لعلاقات الإنتاج، بالاتجاه العام الذي سيسلكه التطور التاريخي مستقبلاً. وكما هو الأمر دائماً بالنسبة إلى تلك الحالات التي يبرهن فيها التطور الفعلي على مصداقية التنبؤ (الطويل المدى) المستقى من التحليل النظري، من حق المرء أن يرى في مصداقية التنبؤ دليلاً مؤكداً على صواب النظرية المستقى منها هذا التنبؤ أيضاً.

وما نريد قوله هو أن العولمة ليست سوى تطور نبع من صلب الرأسمالية، تطور حتمت تحققه القوانين الاقتصادية المتحكمة في النظام الرأسمالي. فمن خلال المظاهر التي بدا بها هذا النظام في حقبة الفتوة، كان في وسع المحلل الاقتصادي النابه أن يلاحظ في القرن التاسع عشر عمق التحولات العظيمة التي ستفرزها الرأسمالية في مراحل تطورها اللاحقة؛ أعني النتائج الخيرة والكوارث الوخيمة التي أفرزها هذا النظام فيما بعدُ. وبحسب التحليل النظري الذي انتهجه ماركس وإنجلز في الكثير من مؤلفاتهما، ومنها **الأيديولوجية الألمانية** المنشور عام 1845/1844، و**البيان الشيوعي** الصادر عام 1848، تؤدي التناقضات العميقة، النابعة من التطور المستمر الذي تمر به النظم الاقتصادية – الاجتماعية كافة ، إلى انقلاب جذري، في يوم من الأيام، وإلى ثورة حتمية. وإذا صدقت هذه النظرية – الشائعة – والقائلة: إن الرأسمالية أيضاً، بفعل ديناميكيتها العظيمة على وجه

الخصوص (وهي ديناميكية منطوية على إنتاج مستمر للتناقضات أيضاً) ستؤدي في نهاية المطاف إلى خلق الثورة، سيمكن، عندئذ، التنبؤ باحتمال أن يشهد القرن الحادي والعشرون تطوراً من هذا القبيل أيضاً. فالنظام الرأسمالي لن يعجز عن التخلص من التناقضات المتولدة من أزمة الركود الحالية فحسب، بل سيعجز أيضاً عن تلافي الكوارث المحدودة التأثير والكوارث الوخيمة العواقب التي يتنبأ بها علماء البيئة في اليوم الحاضر. ولا يتوقف الأمر ههنا على هذه الجزئيات أو تلك؛ فالسهو والخطأ من الصفات الملازمة لطبيعة بني البشر، وللعمل الذي يؤدونه؛ أي تنطوي عليهما حتى تلك المعارف التي نسبغ عليها صفة الدقة العلمية. إن الأمر الأكثر أهمية يكمن في التطورات المبدئية الأساسية؛ أعني أنه يكمن في التطورات الرئيسية التي تم تحليلها، وكُشف النقاب عن اتجاهاتها المستقبلية بنحو تنبئيٍّ. والأمر الواضح هو أننا نشهد حالياً توسعاً متسارعاً للنشاطات الرأسمالية، يشمل الكوكب الأرضي برمته. إن الإحياء المادي والأيديولوجي لأهمية الأسواق وفاعليتها، وما يرافق هذا الإحياء من تطرف في منح الأسواق الحرية المطلقة، يُفترض به - إذا ما انطلقنا من تحليل ماركس وإنجلز - أن يؤدي إلى تسريع كل العمليات التي ستفرز التناقضات الداخلية المقوضة لاستقرار النظام الرأسمالي؛ أي يُفترض به أن يقود إلى تسريع التطور صوب "ثورة عالمية الأبعاد". ولا ريب في أن هذا كله يبدو، أول وهلة، أمراً مستحيلاً مخالفاً للمنطق. ولكن، قبل أن نبدي هذا التحفظ، علينا أن نتذكر ما حل بالاقتصادات الاشتراكية. فقبل سنوات وجيزة سحقت عجلة التاريخ هذه الاقتصادات سحقاً تاماً، ورمتها في أحضان رأسمالية تنطوي في الكثير من جوانبها على ملامح المافيا الإيطالية. ولا ريب أن من حق المرء أن يقول متسائلاً: أليس هذا التطور تفنيداً واضحاً لذلك التنبؤ الطويل المدى، الذي كان كلا المفكرين المعروفين على مستوى العالم أجمع، قد أعلناه على الملأ في منتصف القرن التاسع عشر؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال، يجدر بنا أن نمعن النظر في بعض الأمور:

بالنسبة إلى ماركس وإنجلز ما كان هناك شك أبداً في أن من الواجب أن يقتحم نمط الإنتاج الرأسمالي العالم برمته أولاً؛ أي أن الظروف الأساسية الضرورية لاندلاع التحول التاريخي لا يتم تحققها إلا بعد أن يعم النظام الرأسمالي العالم أجمع. والأمر الواضح هو أن

هذا التقويم لم ينسجم، بعد اندلاع ثورة أكتوبر [الشيوعية في روسيا، المترجم]، لا مع الأيديولوجية التي قامت عليها هيمنة السوفييت،* ولا مع المقولة المعروفة القائلة بإمكانية تشييد الاشتراكية في بلد واحد فقط. وكان المؤَلَّف الموسوم **الأيديولوجية الألمانية**، الذي سنقتبس منه فقرة طويلة لاحقاً، قد نُشر أول مرة عام 1931؛ أي بعد وفاة ماركس.** من هنا- عملياً- لم يكن هذا المؤلف المهم في الفكر الماركسي معروفاً في عشرينيات القرن العشرين؛ ومن ثم، لم يطفُ على السطح، آنذاك، التناقض بين ما ورد في **الأيديولوجية الألمانية** والأيديولوجية الرسمية المميزة للحركة الشيوعية العالمية. وبعد نشر **الأيديولوجية الألمانية** حصَّن حماة الأيديولوجية الستالينية أنفسهم؛ إما من خلال تفسيرهم ما ورد في مؤلف ماركس - إنجلز تفسيراً يتنافى مع المقصود به، أو من خلال قيامهم بتجاهل هذا المؤَلَّف وعدم التطرق إليه أصلاً. ولكن دعنا أولاً نقرأ النص الأصلي، مقتبسين منه فقرة مطولة على ضوء النقاشات الدائرة حالياً بشأن العولمة:

> إن القوة الاجتماعية؛ أعني قوة الإنتاج المتصاعدة بفعل ما يحتمه تقسيم العمل من تكاتف بين مختلف الأفراد، لا يرى فيها هؤلاء الأفراد قوة نابعة من جهدهم هم ذاتهم، قوة حصيلة تكاتفهم، بل يرون فيها قوة غريبة عنهم، قوة لا سيطرة لهم عليها، ولا علم لهم لا بمصدرها ولا بالاتجاه الذي تسلكه، قوة لا قدرة لهم على التحكم فيها، قوة أمست تمر بمراحل ودرجات تطور خاصة بها، ومستقلة عن إرادة البشر ونشاطاتهم ، لا بل إن [هذه المراحل ودرجات التطور، المترجم] هي التي تتحكم في هذه الإرادة وفي تلك النشاطات. ويحدث هذا كله لا لشيء إلا لأن التكاتف بين الأفراد، هو ذاته، ليس عملاً اختيارياً، بل هو ناموس طبيعي.
>
> إن هذا "الاغتراب"، بالمعنى الذي يستخدمه الفيلسوف، لا يمكن أن يُلغى إلا في ظل شرطين عمليين. فلكي تغدو هذه القوة أمراً "غير محتمل"؛ أي لكي تغدو قوة تحفز إلى الثورة عليها، يجب على هذه القوة، أولاً، أن تجعل جمهور بني البشر "لا

---

* السوفييت هي مجالس العمال والفلاحين والجنود، أو تلك الجماعات التي كانت هذه المجالس تخولها ممارسة الحكم في الاتحاد السوفيتي سابقاً. وحقيقة الأمر هي أن هذه المجالس كانت مسيرة من الحزب الشيوعي والأطراف المهيمنة عليه؛ أي أن دورها كان شكلياً فقط. (المترجم)

** ألَّف ماركس وإنجلز كتاب الأيديولوجية الألمانية في الفترة 1845 - 1846، وكانت ترجمته الإنجليزية قد أصدرت أول مرة عام 1936. (المترجم)

يمتلك شيئاً من متاع الدنيا"، وثانياً، أن تخلق عالماً آخر يتسم بالثراء وبتوفر فرص التعلم ونيل الثقافة، ولا مراء في أن هذه السجايا المذكورة أخيراً تفترض تحقق ارتفاع عظيم في قوى الإنتاج، وفي درجة تطور هذه القوى. كذلك، فإن هذا التقدم في تطور قوى الإنتاج (وما يتولد منه من وجود إنساني فعلي بالمعنى التاريخي العالمي وليس بالمعنى المحلي) شرط عملي لا غنى عنه؛ لأن عدم تحققه سيعني عملياً، أولاً، أن العالم سيظل يتسم بعوز عام؛ أي أن الفاقة ستقود، ثانية، إلى الصراع من أجل سد الرمق، وأن الوبال سيواصل نشر ظلاله، وثانياً؛ لأن هذا التطور العالمي لقوى الإنتاج سيؤدي إلى اندلاع تجارة عالمية الأبعاد بين بني البشر، وإلى جعل ظاهرة "الجمهور الذي لا يمتلك شيئاً من متاع الدنيا" سمة تتصف بها، في ذات الوقت، شعوب العالم كافة (عبر المنافسة بشكلها العام)، وإلى تحويل كل فرد من هذا الجمهور إلى تابع للتحولات التي يمر بها الآخرون، وأخيراً وليس آخراً، إلى خلق الأفراد الأمميين، القادرين على إحداث التغيرات التاريخية، محل الأفراد ذوي البعد المحلي. فمن غير هذا كله: 1. تظل الشيوعية نظاماً محلياً لا غير، و2. لن يكون في وسع القوى المتاجرة أن تتطور عالمياً؛ ومن ثم، فإنها لن تغدو قوى غير محتملة، بل ستظل "قوى" محلية"، و3. يؤدي أي توسع في التجارة إلى إلغاء الشيوعية المحلية. فإن الشيوعية ممكنة التحقق، عملياً، فقط كعمل تنهض به، "فجأة" وفي وقت واحد، الشعوب المهيمنة؛ ولا ريب في أن هذا يشترط تطور لا قوى الإنتاج على مستوى العالم ككل فحسب، بل تطور التجارة العالمية المتحققة في ظلها؛ أي في ظل هذه الشيوعية العالمية الأبعاد... وإذا كانت التجارة العالمية ليست سوى تبادل بين منتجات مختلف الأفراد والبلدان، فلماذا تهيمن هذه التجارة، إذن، على مصير العالم ومقدراته، من خلال العلاقة القائمة بين العرض والطلب، هذه العلاقة التي هي، كما قال أحد الاقتصاديين الإنجليز، بمنزلة سيف مسلط على رقاب سكان المعمورة وتوزع، من خلف الستار وبيد خفية، الخير والشؤم على بني البشر، وتؤسس إمبراطوريات وتسحق أخرى، وتعلي من شأن بعض الشعوب وتذل شعوباً أخرى، فلماذا – أيضاً – يؤدي إلغاء الأساس الذي تقوم عليه؛ أعني إلغاء المِلكية الخاصة، وإقامة نمط الإنتاج الشيوعي وما يعنيه هذا النمط من قضاء تام على "الاغتراب" الذي يتميز به الموقف الذي يتخذه بنو البشر حيال منتجاتهم؟ نعم لماذا يؤدي إلغاء المِلكية الخاصة إلى تبدد القوة التي تنطوي عليها العلاقة القائمة بين العرض والطلب، وإلى إعادة سيطرة بني البشر على التبادل السلعي وعلى الإنتاج وعلى النمط الذي يميز العلاقات القائمة بينهم؟

بالنسبة إلينا لا تعني الشيوعية حالة ينبغي تحققها، إنها ليست وضعاً مثالياً، ينبغي في الواقع القائم أن يتحول صوبها. إن الشيوعية هي الحركة الفعلية التي تُلغي الوضع

> القائم حالياً. إن الظرف القائم حالياً هو الذي يفرز الشروط الضرورية لهذه الحركة. علماً أن وجود جمهور مكون من أغلبية عمالية - أي وجود قوة عمل لا تتوفر على رأس المال ولا تشبع حاجاتها إلا بصعوبة - وتحقق المنافسة التي تسبب فقدان هذا العمل فقداناً غير مرتبط بوقت، يفترض، أساساً، تحقق السوق العالمية. بهذا المعنى، فإن البروليتاريا لا وجود لها إلا في المنظور التاريخي العالمي، مثلها في ذلك مثل الشيوعية، وحركتها، فهما، أيضاً، لا يمكن وجودهما إلا بالمنظور "التاريخي العالمي" فقط؛ إن الوجود التاريخي العالمي للأفراد يعني وجود الأفراد وجوداً يرتبط مباشرة بتاريخ العالم (Marx/Engels, 1960, S. 31/33).

إن الفقرة المقتبسة سابقاً تحفز للقيام بشرح مسهب لها، إذا ما أراد المرء سبر غور المشكلات الواردة فيها؛ إلا أن مَنْ يقرأ النص بتمعن، سيدرك، من دون هذا الشرح، لا فحوى الأفكار الرئيسية فحسب، بل سيتمكن أيضاً من النظر إلى هذه الأفكار على خلفية الحالة السائدة في اليوم الراهن. ويجدر بنا، مع هذا، الإشارة إلى الموضوعين الآتيين: فمن الفقرة المقتبسة يتبين بجلاء، أولاً، أن ماركس وإنجلز كانا - كما سبق أن أشرنا - على ثقة تامة بأن تشييد "الاشتراكية، أو بالأحرى الشيوعية، في بلد واحد" لن يُكتب له النجاح عبر المسيرة التاريخية، وثانياً، أن "عولمة" النظام الرأسمالي شرط لأن يحل مكانه، عالمياً، نظام جديد في التاريخ. وكما سبق أن قلنا، فقد سببت الحربان العالميتان وأزمة الركود الكبير الحيلولة دون تعميق العولمة، أو بالأحرى دون استمرار توسع السوق الرأسمالية؛ لتشمل الكوكب الأرضي برمته. بهذا المعنى، يجدر بنا أن نرى في التطورات الحديثة العهد عودة إلى تطور كانت مسيرته قد أُعيقت حيناً من الزمن. والأمر الواضح هو أن هذه المعوقات كانت حصيلة العمليات النابعة من صلب النظام الرأسمالي ذاته. فالديناميكية التي يولدها النظام الرأسمالي عبر التاريخ لا تُحقق بنهج مستقيم، بل هي تتصف بالتراجع والتدهور والارتقاء والركود والنمو السريع؛ أي إنها لا تتطور نحو الأعلى بنحو دائم، بل هي تتطور بصور عدة. ولذا - مقارنة بالتطور الدائم - فإن إدراك تطورها والإحاطة به يثيران مصاعب أكثر. ويطلق المرء على هذا التطور مصطلح التطور الديالكتيكي، أو، بتعبير أبسط، التطور المنطوي على التناقضات. ولا تتوقف مصاعب التنبؤ بالعمليات التاريخية؛ أي العمليات الناجمة عن فعل بني البشر، على الكفاءة العلمية التي يتمتع بها المتنبئ فقط، بل هي تتوقف، أيضاً، على الظروف التاريخية المحيطة بالتنبؤات المعنية.

«...فصفتها، ومغزى تطبيقها، وإمكانياتها واحتمال مصداقيتها لا تتوقف على كفاءة عالم الاجتماع وحكمته فقط، بل تتوقف أيضاً على هيكل العلاقات الاجتماعية السائدة في الظرف التاريخي المعني» (Horkheimer, 1933, 151).

وحينما تثبت إحدى النظريات الاقتصادية كفاءتها في التنبؤ بالملامح العامة لتطور أمسى متحققاً منذ ما يزيد على قرن من الزمن، تحوز النظرية المعنية، عندئذ، قيمة علمية عظيمة حقاً. ولا مراء في أن كفاءتها العلمية هذه ستقوم تقويماً أعلى، وخاصة حينما تعجز النظرية أو النظريات المنافسة لها عن صوغ تنبؤ طويل المدى ينطوي، ولو على شيء من الصواب والدقة في تنبئها. إن هذا التمايز في الكفاءة على التنبؤ يبدو جلياً حينما نقارن بين نظريات الأزمة عامة، أو حينما نقارن بين تحليل ماركس وإنجلز للنظام الرأسمالي، والنظرية الكلاسيكية المحدثة؛ أعني النظرية المسيطرة على الساحة في الوقت الراهن، والزاعمة بتحقق التوازن في الأسواق وبتطور النظام الرأسمالي بنحو متناسق. إننا سنتناول في أحد الفصول اللاحقة السبب الأيديولوجي لهذه الحالة المتناقضة؛ أعني أن يرفض المرء النظرية العلمية المقتربة من الحقيقة بنحو كبير ، لا بل أن يحاربها بضراوة ، وأن يؤمن بنظرية بينة عيوبها، ومشكوك في كفاءتها العلمية؛ فيجعلها "تهيمن على الساحة من دون منازع". ومع هذا، فلكي يزداد منظورنا وضوحاً، نود ههنا أن نذكر القارئ، ثانية، ببعض التنبؤات الجوهرية المستخلصة من تحليل ماركس وإنجلز؛ فهذا التحليل توصل - إلى جانب أمور أخرى - إلى التنبؤات الآتية التي أثبت الواقع العملي مصداقيتها بكل وضوح:

- من خلال المنافسة التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي فإنه سيؤدي إلى تعميق التقدم التكنولوجي وتعزيزه أولاً، وإلى نمو الإنتاج والإنتاجية ثانياً.

- إن إنتاج الخيرات والثروة يتم في ظل ظروف لاتوازنية بنحو عظيم؛ فالأزمات المتكررة، لا بل المتفاقمة، أمور مألوفة. كذلك، يغدو توزيع الرفاهية أقل تساوياً، ولاسيما حينما لا يأخذ المرء بالنظر الوضع القائم في الدول الرأسمالية فحسب، بل حينما يسلط الضوء على الوضع القائم في العالم أجمع أيضاً.

- إن النظام الرأسمالي يتجه، "بحتمية" معينة؛ أي بناءً على القوانين المتحكمة في مسيرته، إلى التوسع عالمياً. وهنا أيضاً، تتخلل مراحل نموه فترات تتسم لا بالركود فحسب، بل بتراجع التوسع على المستوى العالمي أيضاً.

وبما أن كل مسيرة التطور لا تسير بنحو مستقيم ومتواصل الارتفاع عبر المراحل المختلفة؛ لذا فإنها تنطوي؛ أي هذه المسيرة، على حقب "حسنة" من حين إلى آخر، وعلى حقب "رديئة" في بعض الأحيان. ومهما كانت الحال، فإن الأمر المؤكد هو أن التقلبات هي من نتاج البشر. ولهذا السبب تجسد الحقب "الحسنة" - كالمرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال؛ حيث عملت الحكومات عن وعي وقصد على خلق مجتمعات الرفاهية - حقباً استطاعت مجتمعات النمو الرأسمالية في سياقها تفادي تدمير نفسها بنفسها (Zinn, 1980). وإذا كان في وسعنا أن نستخلص من النص السابق شيئاً بشأن الخيارات المتاحة للسياسة الاقتصادية العملية، فلا ريب في أن ذلك سيكمن في ضرورة العودة ثانية إلى السياسة الحكومية الملتزمة بخلق فرص العمل والتدخل لتحقيق الرفاهية والرعاية الاجتماعيتين؛ لأن هذه السياسة هي، كما تشهد على ذلك تجارب الزمن الماضي، أفضل السبل المطروحة لا نظرياً فحسب، بل الناجعة، أيضاً، عملياً، لبلوغ حالة التوظف الكامل ثانية وتحقيق توزيع للدخل القومي، مقبولٍ بمقاييس العدالة الاجتماعية. إن سياسة التدخل الحكومي هي النقيض المبدئي لسياسة "دعه يعمل، دعه يمر"، وللتصور الزاعم بأن نظام السوق "الحرة" ينطوي على قوى خفية كفيلة بتحقيق الانسجام الاجتماعي والتوازن الاقتصادي المنشودين بعفوية ما بعدها من عفوية. إن هذه العقيدة المتحجرة لن تصغي، أبداً، إلى نداء المنطق العقلاني السليم؛ ومن ثم، لا عجب أن تحارب بضراوة فكرة قيام الحكومة بتوجيه الاقتصاد بنحو واعٍ وتخطيط عقلاني. وخلافاً لهذا الموقف السلبي، تنطلق السياسة الحكومية التدخلية المنشودة من النظر المتمعن في الآليات المتحكمة في النشاط الاقتصادي محاولةً المقارنة بين منافع عفوية السوق ومضارها، وآخذةً ما هو نافع فيها، ونابذةً ما هو ضار منها. وسواء تعلق الأمر بالمشروع الواحد أو بالاقتصاد الكلي، فإن النشاط المدروس؛ أي البعيد النظر، يقلل كثيراً من المخاطر ويتيح الفرصة لصوغ تنبؤات يمكن الاعتماد عليها. إن سياسة العولمة؛ أي سياسة الإفراط في التحرير، المطبقة في السنوات العشرين المنصرمة، ألحقت أضراراً فادحةً بالسياسة الاقتصادية

المرسومة بناءً على التخطيط العقلاني المدروس والتنبؤات المستقبلية.فعلى سبيل المثال دفع الإيمان بأن سياسة "دعه يعمل، دعه يمر" تتحول، عبر الزمن من خلال تدمير نفسها بنفسها وقضائها؛ ومن ثم، على المنافسة الحرة، وتطورها إلى النقيض؛ أي إلى الاحتكار وتركز القوة الاقتصادية (والسياسية أيضاً) بيد فئة ضئيلة العدد، نعم دفع هذا الاعتقاد الدول الصناعية الديمقراطية إلى تطبيق سياسة، شاملة نسبياً، سياسة ترمي إلى تعزيز المنافسة على المستوى الوطني. ففي ألمانيا كانت المدرسة الأوردوليبرالية، أو مدرسة فرايبورغ كما تسمى أيضاً، قد أكدت، عقب الحرب العالمية الثانية، ضرورة تعزيز المنافسة في الأسواق ومنع الاحتكار منعاً تاماً. وكان فالتر أويكن (Walter Eucken)، أستاذ الاقتصاد في جامعة فرايبورغ، هو قطب هذه المدرسة وزعيمها الروحي. من هنا، فإنه لأمر يدعو إلى العجب فعلاً، أن يدعي المطالبون بمنح اقتصاد السوق "الحرية الكاملة" أن أفكارهم امتداد لأفكاره؛ إن في هذا الزعم ما يشكل ظلماً لفالتر أويكن نفسه. فآراء أويكن بشأن النظام الاقتصادي المنشود لا تنسجم لا مع تطبيق سياسة "دعه يعمل، دعه يمر" تطبيقاً حرفياً على اقتصاد السوق "الحرة"، ولا مع انتهاج الاقتصاد الذي يديره الجهاز البيروقراطي. وإذا كان الأمر على ما نقول، فإن من الأولى ألا تنسجم آراؤه مع أحدث توليفة متداولة في اليوم الراهن؛ أعني هيمنة الشركات الاحتكارية أولاً، وانتهاج الحكومة سياسة اقتصادية تدعم جانب العرض السلعي ثانياً؛ أي تدعم مصالح هذه الشركات الاحتكارية فقط. وكان أويكن قد أشار مرات متكررة إلى خطورة أن تخضع السلطة السياسة؛ أي السلطة الحاكمة، لإرادة المتسلطين على الحياة الاقتصادية، فقد كتب قائلاً:

> أتنطوي مشكلة التسلط الاقتصادي، فعلاً، على هذه الأهمية؟ ما الأمر الذي يحدونا لأن نضعها في أعلى السلم؟ إن فحوى الجواب هو: أن القوة المتسلطة تترك الناس والسياسة في مأزق حرج مربك. فالتاريخ عامة يزخر بأحداث لا تعد ولا تحصى تدل على سوء استخدام القوة أو بالأحرى السلطة. فامتلاك السلطة يحفز على اتخاذ الإجراءات التعسفية، وعلى الانتقاص من حرية الآخرين، وعلى تدمير النظم الجيدة التي درج الناس على العيش في كنفها... ومع هذا، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أنه لا يمكن أي دولة مواصلة وجودها من غير سلطة. إن تلافي هذا المأزق يمكن أن يشكل المهمة الأساسية لمجمل السياسة، بما في ذلك السياسة الاقتصادية (Eucken, 2001, 20).

وبالرغم من هذا كله، يستغني الاقتصاد المعولم، السائد في اليوم الراهن، عن الرقابة والتضبيط المناسبين، فضلاً عن أن تقوم المؤسسات الديمقراطية بفرض رقابة صارمة على الاحتكار والتسلط. فهو؛ أعني الاقتصاد المعولم، يكاد يجسد بهذا الاستغناء عودة إلى مراحل التطور المبكرة التي مرت بها الرأسمالية؛ أي حينما كانت السياسة الاقتصادية تطبق شعار "دعه يعمل، دعه يمر" عازفةً بذلك، إلى حد بعيد، عن التدخل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية معينة. فمنذ ما يقرب من عقدين من الزمن، صرنا نشهد، على المستوى الدولي، تسريعاً عظيماً في تركز الإنتاج بأيدي شركات ضئيلة العدد. فقيام الشركات العابرة للحدود بتوحيد صفوفها وتكوين اتحادات تشمل كوكبنا الأرضي برمته، وتشكيل كارتلات دولية، خفية عن الأنظار لا تكتشفها السلطات إلا نادراً، وتغلغل المنظمات الإجرامية في الاقتصاد العالمي، إن هذا كله أضفى على رأسمالية اليوم الراهن نوعية جديدة بشكل مؤكد. إن التخلي عن سيادة المجتمع المدني والتحول إلى جبروت تعسفي - ينبع من سلوكيات الشركات الاحتكارية والكارتلات - ينطويان على تدهور مؤكد؛ إنه ينطوي على تدهور المؤسسات الديمقراطية والبنى الاجتماعية والرعاية العامة التي ينشدها المواطنون من المؤسسات الحكومية. كذلك أخذت تنمو في الأقاليم الواقعة في أطراف الاقتصاد المتشابك عالمياً مظاهر الهمجية منذ أمد طويل (راجع بهذا الشأن: Eppler, 2002; Maull, 2002). والواضح أن هناك احتمال أن يرد المجتمع المدني، في هذه الأقاليم، الصاع صاعين تنفيساً عن حنقه وتعبيراً عن غضبه وانتقاماً لنفسه من الظلم المسلط عليه.* وإذا تحققت ردود الفعل هذه فعلاً، فلا مراء في أنها ستُحقق بصورة تختلف عن الصورة التي ستُحقق فيها ردود الفعل في دول المركز. فإذا كانت ردود فعل الأقاليم الواقعة في الأطراف مجرد "أعمال" فردية تثير الضوضاء فقط، فإن دول المركز تتوفر على القدرة لشن حروب طويلة المدى.

ومع علمنا أن العودة إلى انتهاج سياسة تدخلية توجيهية، تطبق، انسجاماً مع المتطلبات الجديدة، السائدة على المستوى الدولي، وليس على مستوى الاقتصادات الوطنية

* لعل العصيان الذي عم فرنسا في خريف عام 2005 وما رافقه من تدمير لعشرات الآلاف من السيارات ليلاً دليل يدعم آراء المؤلف. (المترجم)

فحسب، لن تُلغي الاتجاهات الطويلة المدى التي سيتخذها تطور النظام الرأسمالي، إلا أننا نرى فيها، مع هذا، وسيلة تقي هذا النظام من مغبة التشوهات الخطيرة وتعزز احتمال إصلاح المجتمع العالمي سلمياً. ويجدر بنا أن ننظر إلى السياسة التدخلية على ضوء قدرتها على تحقيق تأثير ثنائي الأبعاد. فهي قادرة، أولاً، على إضفاء الاستقرار على المسيرة الاقتصادية إلى حين من الزمن، وكذلك، على القيام بالإصلاحات الضرورية لتطوير النظام إلى صيغة أفضل. بهذا المعنى تجعل هذه الثنائية من السياسة التدخلية "عوناً غير موثوق فيه"؛ أعني أنها يمكن أن تكون حجة يحتج بها المحافظون المتطلعون إلى إضفاء الاستقرار على النظام وبقائه على صيغته الراهنة في الأمد الطويل، ويمكن أن تكون عوناً للراغبين في إصلاح النظام برمته.

وكما تبين لنا بجلاء من التنبؤات القليلة التي أوردناها سابقاً، يمكن، عن حق، أن نقول: إن التطور التاريخي للنظام الرأسمالي يتسم "بالتناقض"؛ أي إنه، وبالمعنى الدارج في الفلسفة، هو تطور ديالكتيكي (Zinn, 1992b; 1994). من هنا، فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن تتحدث النظرية الاقتصادية المهيمنة، في أفضل الحالات، عن وجود "حالات لاتوازنية"، وأن تتفادى كلياً الحديث عن وجود "تناقضات"، فضلاً عن أن هذه النظرية تستخدم مصطلح "الديالكتيك؛ فالنظرية الاقتصادية التقليدية تستهزئ بمصطلح "تناقضات" ومصطلح "ديالكتيك" وترفضهما رفضاً قاطعاً. وليس ثمة شك في أن هذا الموقف ليس سوى انعكاس لمشكلة التحيز الأيديولوجي المهيمن على طرائق التفكير، بما في ذلك التفكير العلمي أيضاً.

ويتضح لنا المسار التاريخي الديالكتيكي بجلاء من خلال تتبع تاريخ الحضارة الإنسانية منذ الثورة التي حققها الإنسان في العصر الحجري (أي قبل فترة من حوالي اثني عشر ألف عام إلى خمسة عشر ألف عام) حتى يومنا الراهن. ففي سياق هذه الحقبة الطويلة من الزمن لم يُكتب الخلود لنظام اجتماعي معين ولا لأي إمبراطورية سادت العالم في يوم من الأيام. بهذا المعنى، يبدو التحول التاريخي قاعدة لا مفر منها، وعلى خلفية هذه القاعدة فإن المرء لن يخالف المنطق إذا ما آمن بنظرية تزعم أن هذه القاعدة سيسري مفعولها مستقبلاً أيضاً. ومع أن التوقعات المنطقية ذاتها، ليست دليلاً مادياً في وسع المرء أن يركن

إليه، إلا أنها، مع هذا، تتفق والعقل. ولن يضير العلوم الاجتماعية شيئاً أن تشغل نفسها بتوقعات، منطقية أولاً، ولكن لما يُبرهن صوابها بعدُ كذلك؛ فالرياضيات، أيضاً، تشغل نفسها بتوقعات كثيرة، مقبولة منطقياً، ولكن لما يبرهن عليها بالدليل القاطع (إلى الآن). وحينما يفكر المرء في المستقبل، فإن عليه أن يتخلى كلياً عن التصور الزاعم بمركزية أوربا. إن "تاريخ العالم" يسير على نهج نمط التطور الأوربي؛ أي على نمط عملية التحديث التي تميزت بها الحضارة في هذا الإقليم من العالم؛ أعني ارتقاء المذهب العقلي.* وكان تشارلز تايلور (Charles Taylor) قد انتقد هذا التصور لمركزية أوربا معتبراً إياه نظرية في التاريخ مناهضة للثقافة لأنه؛ أي هذا التصور، يتجاهل أن التاريخ (الفكري) الأوربي قد انطوى على خصائص فريدة قادت إلى الحداثة الأوربية – الأمريكية (Taylor, 1989). فعملية التحديث لدى الشعوب والثقافات الأخرى تتبع، هي الأخرى أيضاً، معاييرها الثقافية الخاصة بها. إلا أن هذا لا يمنع، طبعاً، من أن يحدث استيراد انتقائي لبعض العناصر الثقافية، والتقنية على وجه الخصوص؛ أي أن تأخذ الشعوب والثقافات الأخرى ببعض عناصر الحداثة الأوربية والمذهب العقلاني الأوربي مطعمة بها ثقافاتها وحضاراتها الوطنية. لكن هذا لا يقود، بنحو حتمي، إلى أمركة العالم وأوربته. كما أنه لا ينفي بالضرورة احتمال أن تُخضع أوربا وأمريكا نفسيهما لمؤثرات ثقافية تنبع من خارج المحيط الأوربي؛ أعني من المحيط الصيني – الآسيوي على سبيل المثال.

لقد وزعت مكاسب العولمة، بنحو غير متكافئ حتى الآن. فأغلب المكاسب كان من نصيب مشروعات الدول الرأسمالية الغنية. وقبل فترة وجيزة انتقد جوزيف ستيغلتس (Joseph Stiglitz)، الاقتصادي الأمريكي الذي كان سابقاً كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، والحاصل على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام 2001، الإخفاق الذي منيت به العولمة بصيغتها السياسية الراهنة:

* المذهب العقلي هو النقيض للمذهب التجريبي القائل: إن التجربة هي أساس ضروري لمعرفتنا كلها. وفي الواقع ليس لأي من هذين المصطلحين معنى دقيق. ولكن مهما كانت الحال، فإنه يمكن عموماً أن نقول: إن الفيلسوف العقلي هو مَنْ يزعم أنه يعرف حقيقة العالم معرفة كلية أو جزئية عن طريق العقل الخالص وحده. وفي السياق السابق يستخدم المؤلف مصطلح العقلي بمعنى أن الحضارة الأوربية عدت العقل الحَكَمَ أو الفَيْصَلَ في قضايا الفكر والمعتقد أو السلوك.(المترجم)

> إن العولمة، بصيغتها الراهنة، لا تنطوي على نجاح كبير. فهي لم تخفف من وطأة العوز والحرمان اللذين تعانيهما الأغلبية الفقيرة في العالم. كما أنها مدعاة للقلق من حيث آثارها البيئية. إنها لم تؤد إلى استقرار الاقتصاد العالمي البتة. ولأن أخطاء كبيرة قد ارتكبت في سياق عملية تحول الاقتصادات المقادة مركزياً إلى اقتصاد السوق؛ لذا - باستثناء الصين وفيتنام وبضعة بلدان في أوربا الشرقية - ارتفع الفقر ارتفاعاً عظيماً وتراجعت دخول المواطنين تراجعاً كبيراً (Stiglitz, 2002, 246).

وتاريخياً، ليس من المنطق أن تواصل سياسة العولمة مسيرتها بالنهج الذي سارت عليه حتى الآن. فحينما تترك عمليات العولمة آثارها السلبية على قرابة أربعة أخماس سكان العالم، فسيتعين عندئذ إحداث تغيير جذري؛ فالمتضررون لن يطأطئوا الرؤوس ولن يتقبلوا المصائب صاغرين. بهذا المعنى، فإن اندلاع "تحول ديالكتيكي" في مسيرة التطور ليس أمراً محتملاً فحسب، بل هو أمر ممكن أيضاً، ولاسيما إذا ما فقدت القوة العظمى المهيمنة على مقدرات العالم حالياً؛ أعني الولايات المتحدة الأمريكية، نفوذها، ولم تعد الدولة التي تملي إرادتها في السياسة الدولية.

وفي وقت لن يتجاوز القرن الحادي والعشرين سترتقي الصين، هذا البلد الذي يتوفر حالياً على أكبر نصيب من سكان العالم، والذي يتوفر على أطول استمرارية في تراثه العرقي والثقافي وفي سيادة دولته القومية، إلى قوة عظمى على أرجح الظن. فالقدرات التي تتوفر عليها الصين بينة لا مجال للتشكيك فيها. من هنا، لا ينطوي الأمر على مبالغة، حينما يُطلق على القرن الحادي والعشرين مصطلح "القرن الصيني" (Brahm, 2001). ويجدر بنا أن نكون على بينة من أن الصين تشكل، بنحو ما، النموذج النقيض لروسيا. فمنذ عام 1979 يطبق الحزب الشيوعي الصيني الإصلاحات الاقتصادية الضرورية بنجاح عظيم. إن القيادة الصينية نفسها تحارب الرشوة والارتشاء اللذين استفحلا في سياق الإصلاحات الاقتصادية من جديد؛ ويحدث هذا كله في وقت أمست الرشوة فيه، في الكثير من البلدان النامية، التي تخضع منذ أمد طويل للحماية "الغربية"، الصفة المميزة لقياداتها السياسية على وجه الخصوص. كذلك، لا تنفي الحكومة الصينية المشكلات الاجتماعية والبيئية العظيمة، ولا تهون منها (والارتفاع العظيم في معدلات البطالة على وجه الخصوص) ، التي أمست الصين تواجهها في سياق عمليات الإصلاح الاقتصادي، بل هي ترى أن كل هذه

المشكلات تتطلب حلولاً، وإن كانت في غاية المشقة، إلا أنها ليست بالشيء المستحيل في الأمد الطويل. وكان جوزيف نيدهيم (Joseph Needham) قد ناشد الغرب، في زمن سابق على بدء الصين بتطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية، أن يمعن النظر فيما إذا كانت النظرية الاجتماعية الصينية، هذه النظرية التي نطلق عليها نحن الغربيين خطأً مصطلح "Konfuzianismus"،* أكثر من الرأسمالية الأوربية - الأمريكية انسجاماً مع متطلبات المستقبل. وكان هذا الخبير في المسائل الصينية قد أكد، في مؤلف ضمنه الخبرة العلمية التي اكتسبها طوال حياته، أن تصورات الغرب عن الصين خاطئة وأن الصين، بالمستوى العلمي - التقني الذي توفرت عليه في قديم الزمن، قد توفرت في الواقع على واحدة من أرقى الحضارات. وكتب نيدهيم في سياق مقارنته بين الثقافة الصينية والثقافة الغربية قائلاً:

> إبان سيادة البيروقراطية الصينية في العصور الوسطى، ربما ضمت الصَدَفَةُ الصينية في أحشائها جنين عدالة لا وجود لها حتى في الاشتراكية نفسها. ومقارنة بالآراء الأساسية الأوربية ثمة احتمال أن يتمتع الصينيون بقدرات أفضل على خلق الائتلاف بين تراثهم المجيد، ومجتمع دولي يقوم على المعطيات العلمية والمبادئ التعاونية في آن واحد (Needham, 1993, S. 70).

سادساً: الاستخدام التام للعمل أمر ممكن، لكنه يتطلب إعادة النظر في القوى المهيمنة على السلطة

تعود أسباب البطالة الجماهيرية إلى النمط الذي يعمل وفقه النظام الاقتصادي ذاته. فكما عجزت اقتصادات التخطيط المركزي الصارم، بفعل تحجرها، عن تنظيم الإنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية بنحو يتسم بكفاءة عالية، وتخلفت عن مواكبة مستوى الابتكارات والتجديدات التقنية المتصاعد عبر مسيرة التاريخ، عجزت الاقتصادات الرأسمالية أيضاً عن تحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وعن التطور من دون أزمات

---

* إذا كان مصطلح الكونفوشيوسية، وهو مصطلح ابتكره الأوربيون أصلاً، يعني شيئاً، فإنه، على أدنى تقدير، أوسع معنى من المعنى الذي تنطوي عليه شخصية هذا الحكيم العظيم (راجع بهذا الشأن: Gernet, 1983, S. 83).

اقتصادية، وعن تحويل ثرائها المتزايد إلى رفاهية يتنعم بها المجتمع ككل. وليس ثمة شك في أن هذه الاقتصادات ماتزال قادرة على الوصول إلى حالة تقترب من حالة التوظف الكامل، إذا ما عقدت العزم وحققت إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة. إلا أن الأمر الواضح هو أن الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية المطلوبة؛ أعني الإصلاحات من قبيل تخفيض ساعات العمل الأسبوعي وانتهاج سياسة ترمي إلى إدارة الطلب، وإعادة توزيع الدخل القومي، بين أفراد القطاع الخاص ذاته أولاً، وبين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ثانياً، تلقى اعتراضات سياسية وأيديولوجية أقوى شراسة مقارنة بالاعتراضات التي خيمت على الساحة إبان الركود الذي عم في سبعينيات القرن العشرين. إن سياسة التوظف الكامل كانت - وماتزال - مسألة تتوقف على طبيعة القوى السياسية المهيمنة. فالنخب السياسية تتخذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق حالة تقترب من حالة التوظف الكامل فقط حينما تلوح في الأفق حالات تنذر بتهديد النظام القائم برمته. ففي مثل هذه الحالات، وحرصاً منها على حماية مصالحها، لا تتوانى النخب السياسة عندئذ عن اتخاذ إجراءات صارمة، إجراءات من قبيل فرض رقابة على الأسعار والدخول، وتوجيه الاستثمارات وما سوى ذلك من إجراءات أخرى كثيرة يراد منها تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة والتوظيف الكامل للأيدي العاملة. وكانت الحكومات تنتهج هذه الإجراءات دوماً إبان الحروب. إن اقتصادات الحرب - كما هو معروف - كانت تتصف بحالة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج دائماً.

المحافظة على سلامة البيئة بوصفها قطاعاً اقتصادياً نامياً

إن من حق المرء أن يسأل عن السبب الذي يحول دون قيام الدولة، في أيام السلم أيضاً، بالتدخل لتحقيق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة تشغيلاً كاملاً. إن السؤال عن هذا الأمر ليس بالشيء الجديد. فعقب الحروب النابوليونية سأل عدد، من ذوي البصيرة المعاصرين، عن السبب الذي جعل في الإمكان بلوغ حالة التوظف الكامل وازدهار الصناعة اليدوية والعمل الحرفي إبان الحرب، وانتشار حالة الركود الاقتصادي عقب التوقيع على معاهدة السلام. ومهما كانت الحال، فإننا نجد

أن الحالة السائدة في البلدان الغنية إذا كانت تتصف حالياً بعدم وجود حاجة كبيرة إلى نمو الطلب الاستهلاكي، فإن هذا الأمر لا يعني طبعاً أن هذه البلدان لم تعد تتوفر على إمكانيات للنمو. فلو قضى المرء على العجز، الناشئ في الموازنات الحكومية بفعل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها هذه البلدان، لكان بمقدور الحكومات أن تقوم بإصلاح الأضرار البيئية؛ مانحة بذلك النمو الاقتصادي زخماً جديداً. فالأمر المؤكد هو أن عملية الإصلاح هذه يمكن أن تشكل، على مدى مراحل زمنية طويلة، قطاعاً اقتصادياً جديداً متنامياً بقوة. ففي سياق النمو الاقتصادي العظيم الذي تحقق في الأعوام المائتين المنصرمة شُنت، بالمعنى المجازي، حربٌ ضروسٌ على البيئة؛ وليس ثمة شك في أن الدمار الذي خلفته هذه "الحرب" يوجب على مَنْ يريد إعماره أن يبذل جهوداً عظيمة حقاً. إن النهوض بهذه المهام يتيح فرصة معقولة لارتفاع الطلب السلعي، وتحقيق نمو اقتصادي مناسب وارتفاع كبير في درجة تشغيل الأيدي العاملة، بهذا أيضاً. بناءً على ذلك كله، يشكل إصلاح البيئة وسيلة مناسبة لا للتخلص من الكارثة البيئية فحسب، بل للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والبطالة الجماهيرية أيضاً؛ إنه سيكون "الدرب القويم"، إذا ما أزاح المرء عنه العوائق السياسية والأيديولوجية والنفسية الحائلة دون انتهاجه في الوقت الحاضر. فإذا كانت الاعترافات التي يجاهر بها ذوو النيات الحسنة والتصريحات المنمقة التي يعرب عنها السياسيون، وممثلو المصالح الاقتصادية الخاصة، والأكاديميون الاقتصاديون، والمعلقون على الشؤون الاقتصادية في وسائل الإعلام تزعم، جميعاً، أنه لا يوجد "دواء ناجع"؛ أي أن "الدرب القويم" مجرد وهم وضلال، إلا أن هذا الزعم ليس، في الواقع، سوى صدى لدوافع اقتصادية من مصلحتها الحيلولة دون تحقيق الإصلاحات المطلوبة. وفي الحقيقة لا يتوقف الأمر ههنا على تعبيرات: من قبيل "الدرب القويم" و"الدواء الناجع"، إنما يتوقف على الأساس الصحيح الذي يستند إليه المرء في تحليله للأزمة وما يستنتجه من هذا التحليل من برامج فعالة تصلح للتعامل مع البطالة والفقر الاجتماعي والتراجع المستمر في المكاسب الديمقراطية والاجتماعية.

فالمعارضون للإصلاحات يرتابون من أن تتسع السياسة الإصلاحية فتطرح الوضع القائم على بساط النقاش وتغير شيئاً من الإطار العام للنظام. من هنا فإنهم يسخرون من

المطالبة بالإصلاحات المنشودة معتبرين إياها مجرد وهم وخيال. انطلاقاً من العلاقات السائدة حالياً تبدو العودة إلى حالة التوظف الكامل وإلى متطلبات العدالة الاجتماعية هدفاً خيالياً فعلاً. إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن المرء قد خطا بعض الخطوات على الدرب المتجه صوب هذا الهدف فيما مضى من الزمن فعلاً. بهذا فإن هذا الهدف ممكن التحقق من دون أدنى شك. فكما هي الحال مع كل التصورات، التي بدت خيالاً فقط أول وهلة، إلا أنها تحولت إلى واقع حقيقي فيما بعد، لا تُحقق التصورات المذكورة آنفاً من دون دعم من سلطة سياسية مناسبة.

اقتصاد الخدمات، سمات الجيد منه والرديء

في سياق الحديث عن التنبؤ الخاص بالتحولات الهيكلية الطويلة المدى، كنا قد أشرنا إلى توقع متفائل أبداه جان فوراستي مفاده: أنه يمكن أن تتحقق حالة تجمع بين الركود والتوظف الكامل. ولكن دعنا ننظر في بادئ الأمر إلى الشروط الضرورية التي تعين على فوراستي أن يفترض تحققها؛ لكي تسود فعلاً هذه الحالة غير المثلى؛ فمن خلال التمعن في هذه الشروط سنستطيع تخمين مستوى الرفاهية الذي سيتحقق حينما يتزامن التوظف الكامل مع الركود الاقتصادي.

إن تطوير عملية الإنتاج في قطاع الخدمات يؤدي إلى تراجع الحاجة إلى جزء من العاملين في هذا القطاع الذي يسمى، إلى جانب القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، القطاع الثالث. وسواء تعلق الأمر بالشركات التجارية والمصارف وشركات التأمين، أو بالدوائر الحكومية وشبه الحكومية، أو بالخدمات التي تقدمها بنوك المعلومات، أو بالأعمال الاستشارية الأخرى، نعم سواء تعلق الأمر بهذا العمل الخدمي أو ذاك، فإن الأمر البين هو أننا لا نستطيع التكهن بعدد الذين سيتم التخلي عن خدماتهم في سياق عملية التطوير هذه. إلا أن تجارب الماضي توضح أن الكثير من عمليات التطوير تُحقق، فقط، حينما يزداد سوء الخدمات المعنية. وتندرج في هذا السياق الخدمات التي تسبب، بناءً على ما تستخدمه من تقنيات حديثة، صعوبات متزايدة للكثير من الزبائن، وكبار السن منهم على وجه الخصوص.

كذلك هناك خدمات لا يمكن الاستغناء عنها أبداً. ولعل الخدمات الاجتماعية والطبية والثقافية خير دليل على هذا النوع من الخدمات. إن التوسع في تقديم هذه الخدمات يمكن أن يشكل مكسباً عظيماً لأغلب أفراد المجتمع. إن هذه الخدمات تنطوي على الصفات التي قصدها فوراستي؛ لأنها تتميز بكثافة عمل عالية وإمكانيات للتطوير ضئيلة نسبياً، أضف إلى ذلك أنها عظيمة القيمة بالنسبة إلى المجتمع المدني ولا يمكن أن يقدمها إلا أولئك الأفراد الذين حصلوا على تعلم وتدريب مناسبين. وإذا ما افترضنا أن العاملين في قطاع الخدمات يحصلون على أجر مجزٍ؛ أي أن أجرهم يُحدد بناءً على متوسط الدخول المتعارف عليها في البلد المعني، عندئذ ستبدو هذه الخدمات غالية مقارنة بأسعار الخدمات ذات الإنتاجية العالية، وأسعار منتجات القطاعين الزراعي والصناعي اللذين تخضع فيهما عملية الإنتاج للتطوير والأخذ بابتكارات العصر الحديث. من هنا يدور السؤال عن صفة أولئك الأفراد الذين سينشدون الحصول على هذه الخدمات ذات الكفاءة والمؤهلات العالية. ويمكن أن يطفو على السطح عائقان لا يستهان بهما. فأولاً، يعجز الكثير من الأفراد عن الحصول على هذه الخدمات؛ لأنهم يفتقرون إلى القوة الشرائية الضرورية. وثانياً، من المحتمل أن تكون لدى الأفراد القوة الشرائية الضرورية، إلا أن بعض هذه الخدمات، برغم المنافع الاجتماعية التي تنطوي عليها، ربما لا تغري الأفراد بزيادة الطلب عليها (مرونة طلب دخلية متدنية نسبياً). وينطبق هذا على السلع والخدمات العامة (Public Goods) على وجه الخصوص؛ أعني السلع والخدمات المتصفة بخاصيتي "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستئثار".* واستطاعت مؤسسات الرعاية

* تعني خاصية "عدم المنافسة في الاستهلاك" (Non-Rivalry in Consumption, Nichtrivalität) أن السلعة المعنية شائعة المنافع عند كل المستهلكين، أو عند الكثير منهم على أدنى تقدير. وللدلالة على السلع العامة يمكن المرء أن يستشهد لا بالأمن والاستقرار اللذين "تنتجهما" قوات الشرطة والأمن والمحاكم فحسب، بل يمكنه أن يستشهد، أيضاً، بمجمل النظامين الصحي والتعليمي، وما سوى ذلك من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ترعى القيم الأخلاقية في المجتمع المعني أيضاً. أما الخاصية الثانية؛ أعني خاصية "عدم الاستئثار" (Non-Exclusion Principle, Nichtausschließbarkeit) ، فإن المقصود بها أن السلع أو الخدمات المعنية لا يمكن قصر الاستفادة منها، أو بيعها، على مجموعة معينة من الأفراد؛ وذلك لأنه سيستفيد من هذه السلع والخدمات العامة أولئك الأفراد أيضاً، الذين لا يدفعون – أو لا يريدون أن يدفعوا – مقابلاً نقدياً نظير ما يستفيدون منه. من هنا؛ ولكي يدفع "منتهزو الفرص" أيضاً تعويضاً نقدياً، عن استفادتهم من هذه السلع والخدمات العامة يتعين، انطلاقاً من خاصيتي "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستئثار"، تمويل النفقات التي تتكبدها المؤسسات العامة في

الحكومية، فيما مضى من الزمن، أن تمد المجتمع ليس بجزء عظيم من الخدمات الضرورية (كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات) فحسب، بل أن تسد حاجته إلى هذه الخدمات أيضاً. فعلى سبيل المثال، لو لم يكن هناك تأمين صحي إجباري بحكم القانون، لما أُتيحت للأطباء هذه الإمكانيات الواسعة لمزاولة مهنتهم. وتبين الأوضاع السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية بجلاء أن ترك النهوض بمتطلبات النظام الصحي إلى القطاع الخاص يمكن أن يكون أكثر كلفة وأسوأ كفاءة من النظام الصحي المرتكز على التأمين الاجتماعي؛ حقاً تزيد في الولايات المتحدة الأمريكية حصة النفقات على أغراض الصحة المستقطعة من الناتج القومي على مثيلتها في ألمانيا، إلا أن الرعاية الطبية في أمريكا أسوأ من الرعاية في ألمانيا؛ فلأسباب مادية بحت، لا تحصل الفئات الفقيرة على الرعاية الطبية إلا في أقصى الحالات ضرورةً في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة إلى عملية الإنتاج في قطاع الخدمات فإن الأمر الواضح هو أن نمو تقديم الخدمات في المجالات العسيرة التطوير (Rationalization)، أو بالأحرى غير الممكنة التطوير أصلاً، بحاجة ماسة إلى المبادرة الحكومية، وإلى انتهاج سياسة تعيد توزيع الدخل القومي بنحو مناسب. فتطور المجتمع المدني عبر التاريخ؛ أعني تزايد أهمية "الأغراض الثقافية والتطلعات للرعاية الاجتماعية" في مجتمع معين بحسب التعبير الذي استخدمه آدولف فاغنر، منظر المالية العامة الألمانية السابق الذكر، سيظل شأناً خاصاً بأغنياء القوم، إذا تُرك أمرُه للبواعث الفردية والمسؤولية الخاصة فقط؛ أي إذا تُرك أمرُه، فقط، للقوة الشرائية التي يتوفر عليها الفرد. فكما أنه لا وجود للنظام القانوني والأمني من دون دولة

سياق تقديمها هذه السلع والخدمات من خلال فرض الضرائب والرسوم على أفراد المجتمع. ولعله يجدر بنا أن نشير ههنا إلى سلع أخرى لا تنطبق عليها خاصيتا "عدم المنافسة في الاستهلاك" و"عدم الاستئثار"، إلا أنها من الأهمية بالنسبة إلى المجتمع بحيث لا يمكن ترك تقديمها يخضع لمتطلبات الاستفادة الفردية أو الطلب الخاص؛ أي أن تركها للقرارات الفردية أو الخاصة سيؤدي إلى افتقار المجتمع إلى هذه السلع والخدمات. ولهذا السبب يجب تمويل النفقات المترتبة على هذه السلع، أيضاً، من خلال الضرائب وما سوى ذلك من رسوم حكومية. ولعل التعليم المدرسي خير شاهد على هذه السلع. فمن حيث المبدأ في وسع الحكومة أن تترك القطاع الخاص ينهض بتقديم مجمل النظام التعليمي؛ أي أن في وسع المرء أن يتصور قيام الحكومة بخصخصة النظام التعليمي كله. إلا أن نتائج هذا التوجه؛ أعني الخصخصة، ستكون وخيمة حقاً: انتشار الأمية، لدى الفئات الفقيرة على وجه الخصوص، وتدني رواتب الهيئات التعليمية، وغير ذلك كثير.

ومن دون نظام ضريبي، فكذلك لا وجود، لا للدولة الراعية للمتطلبات الاجتماعية، ولا للدولة المشجعة على الثقافة، حينما تؤدي سياسات "دعه يعمل" والخصخصة وإلغاء التوجيه الحكومي إلى تمزق شمل المجتمع الواحد، وإلى القضاء على التآخي والتكافل بين المواطنين، فضلاً عن توفر المجتمع، عندئذ، على إمكانيات التطور والتقدم عبر الزمن.

إن السياسة المشجعة لتوظيف الأيدي العاملة انطلاقاً من تشجيع الخدمات الاجتماعية تنطوي على مكاسب بيئية لا يستهان بها. فإنتاج هذه الخدمات يصون الموارد الطبيعية؛ لأن كثافة حاجته إلى المواد الطبيعية وموارد الطاقة متدنية نسبياً. أضف إلى هذا أن الخدمات يمكن أن توجه توجيهاً يخدم هدف المحافظة على سلامة البيئة بنحو جيد. فعلى سبيل المثال تتطلب السياسة الرامية إلى تشجيع القطاع الصناعي على إنتاج البضائع الاستهلاكية بمتانة أكبر؛ أي إنتاج بضائع تعمر فترات زمنية أطول نسبياً، نعم إن سياسة من هذا القبيل تتطلب إنتاج بضائع قابلة للتصليح والترميم، وتؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة لصيانة هذه البضائع أو لإصلاح أجزائها المعطلة أو تبديلها على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن تحقق مجتمع الخدمات "الجيد" ليس تطوراً عفوياً يرافق اقتصاد السوق، بل هو تطور لا يُحقق إلا بمساعدة الدولة ودعمها. ويختلف الأمر حينما نمعن النظر في اقتصاد الخدمات "الرديء". فهذا الاقتصاد يزداد اتساعاً في كل المناحي التي تفتقد إلى التضبيط الحكومي ذي التوجهات الاجتماعية، أو التي يتراجع فيها هذا التضبيط.

وكانت الولايات المتحدة قد انتهجت سياسة قادتها إلى أزمة واضحة في قطاع الخدمات. فالنمو في فرص التشغيل الذي سجلته الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف التسعينيات تأتى من نمو فرص العمل المتدنية الأجر في المقام الأول. كذلك، يثير نمو فرص العمل الكبير في "الاقتصاد الجديد" بعد عام 1995، وما صاحب هذا النمو من نمو في الإنتاجية مُرصد إحصائياً، بالكثير من الأسئلة. فالآن أمسى واضحاً أن جزءاً معتبراً من فرص العمل "الجيدة"؛ أي ذات الأجر المرتفع نسبياً، لم يكن في واقع الحال بالجودة المعلن عنها. فأغلب المديرين الشبان في "الاقتصاد الجديد" كانوا عظيمي الكفاءة وشديدي التفاؤل بالحصول على الثروة الكبيرة؛ كما كانوا قد تحملوا جهداً

مرهقاً؛ إذ كانت ساعات عملهم تصل إلى ستين ساعة وأكثر في الأسبوع؛ ومع هذا لم يحصل أغلبهم على أجر يناسب كفاءتهم وتطلعاتهم والجهود التي بذلوها. وحقيقة ما حدث أن هؤلاء الشبان الجامعيين الطموحين كانوا قد حصلوا من أرباب عملهم على عقود خيارات بالأسهم (Stock Option) كانت قد فقدت معظم قيمتها بعد انهيار أسعار الأسهم في البورصات.

وعلى ما يبدو اتصفت عملية احتساب إنتاجية العمل في "الاقتصاد الجديد" بتشوهات عظيمة؛ لأن الحسابات التقديرية لم تأخذ في الحسبان ساعات العمل الإضافي الكثيرة والمرهقة بدنياً وفكرياً، من تلك التي كان هؤلاء "المستأجرون الكادحون" ينفقونها من دون تعويض نقدي سواء في داخل مواقع عملهم أو في منازلهم. وتتسم الطريقة التي احتسب وفقها الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية في الماضي القريب بمغزى ظريف، إن دل على شيء، فإنما يدل على أن ثمة رغبة في تجميل الصورة وتزويق المعطيات. فقيام طريقة التقدير هذه باستبعاد معدلات التضخم من خلال ما يسمى الرقم القياسي للأسعار القائم على مذهب الغبطة (Hedonic Price Indexing)،* يفضي إلى معدلات تضخم، إحصائياً، أدنى؛ أي إنه يؤدي بذاك إلى معدلات نمو حقيقي أعلى مما هو متحقق فعلاً.**

---

* Hedonic، كلمة يونانية تعني الغبطة. واستخدمت في هذا السياق للدلالة على أن هذه الطريقة في احتساب الرقم القياسي للأسعار، تأخذ بالنظر الخصائص النافعة التي تنطوي عليها السلع المختلفة. (المترجم)

** Hedonic Price Indexing طريقة إحصائية تحاول أخذ التغيرات التي تطرأ على جودة السلع بالنظر عند احتساب تطور مستوى الأسعار؛ وذلك على أساس أن التحسن في جودة السلع يجسد انخفاضاً في الأسعار. ويمكن توضيح مغزى هذه الطريقة من خلال المثال الآتي: لنفترض أنه تم التخلي عن جهاز كمبيوتر عادي كان قد كلف عام 1997 ألف دولار أمريكي ليحل مكانه عام 2000 جهاز كمبيوتر حديث يبلغ سعره 1100 دولار أمريكي، وتزيد كفاءته على كفاءة الجهاز القديم بنسبة تبلغ 20٪. إن الإحصائيات التقليدية الخاصة بالأسعار ستوضح في هذه الحالة أن السعر المعني قد ارتفع بمعدل يبلغ 10٪. أما الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أعني الطريقة الإحصائية المسماة Hedonic Price Indexing، فإنها ستحتسب ارتفاع الكفاءة بمقدار يبلغ عشرين في المائة كما لو كان يجسد انخفاضاً في السعر بمقدار يبلغ عشرين في المائة. بهذا ففي المحصلة النهائية لن يكون هناك ارتفاع في السعر بمعدل يبلغ 10٪، بل سينطوي الرقم القياسي للأسعار على انخفاض بمقدار هذا المعدل. وكما هو بين فمن خلال هذه الطريقة الإحصائية سيبدو معدل التضخم أدنى، ومعدل النمو الحقيقي أعلى مما هو متحقق على أرض الواقع. وبما أن النمو الحقيقي يشكل الأساس الذي يقوم عليه احتساب تطور الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني، أيضاً؛ لذا فسيجرى، عندئذ، تقدير الإنتاجية بأعلى من قيمتها المحتسبة وفق الطريقة التقليدية لاحتساب

وكانت التطورات التي خيمت على سوق العمل الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته قد تمخضت عن ظهور فئة "الكادحين الفقراء"؛ (أي بالمعنى العام: فئة أولئك العمال المستأجرين المتميزين بدخل يقل كثيراً عن مستوى حد الكفاف المتعارف عليه في المجتمع). فهؤلاء "الكادحون الفقراء" يحصلون على دخول متدنية لا تسد متطلبات الحد الأدنى للمعيشة في الحالات العامة؛ أي يتميزون بكل الملامح المشيرة إلى وجود ميز اجتماعي.

> حينما يحالفك الحظ فتدخل في زمرة المستأجرين من ذوي الأجور المتدنية - وهذا ينطبق، أيضاً، على الكثير من الأعمال التي يدفع عنها أرباب العمل أجوراً لا تبتعد كثيراً عن المتوسط المتعارف عليه - ستكون قد استودعت البواب الواقف عند مدخل مكان العمل حقوقك المدنية، ستكون - أيضاً - قد خلفت وراءك الولايات المتحدة الأمريكية، وكل القيم التي يُزعم بأن هذه البلاد تلتزم بها وتدافع عنها، كما ستتعلم تكميم الفيه إلى أن تنتهي وردية العمل (Ehrenreich, 2001, 214).

وهناك احتمال أن يبين المستقبل أن بالإمكان ضم الكثير من أولئك الأفراد الذين عملوا في قطاع المعلومات والاتصالات إلى مجموعة "الكادحين الفقراء"، ولاسيما حينما يأخذ المرء بالنظر أن حصيلة عملهم في "الاقتصاد الجديد" لم تسفر عن تراكم ثروتهم في أسهم الشركات، بل كانت قد أسفرت عن تراكم الديون عليهم. ويجدر بنا أن نمعن النظر في نمو قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن أبواق الدعاية، المدعية الليبرالية الاقتصادية، لا تكل في كيل المديح "للأعجوبة الأمريكية في خلق فرص العمل"، ولا تمل. فإلى أي مدى تتمتع هذه الأعجوبة بالمصداقية يا ترى؟

الرقم القياسي للأسعار. ومن حيث المبدأ ينطوي أخذ التغيرات التي تطرأ على جودة البضائع بالنظر عند احتساب الرقم القياسي للأسعار على عمل سليم لا غبار عليه أبداً؛ إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن قياس التغيرات النوعية من خلال الأسعار يكون عملاً صعباً واعتباطياً دائماً وأبداً في الواقع العملي. من هنا لا قدرة للمرء على استبعاد سبل التدليس المتعمدة أو الأخطاء الدارجة في هذا المجال. وإذا كانت بعض الشركات الكبرى قد قامت - لا في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب - بالتلاعب بحساباتها الختامية في السنوات الأخيرة، فلا مراء في أن هناك أكثر من سبب يحفز على التلاعب بالإحصائيات الرسمية أيضاً، ولاسيما حينما تحتم "المصلحة الوطنية" أن تتصف الأرقام والبيانات بالبهرجة والتنميق وليس بالتعبير عن الواقع الحقيقي السائد.

أيمكن فعلاً استيراد التقدم من الولايات المتحدة الأمريكية؟

كان هناك إيمان قوي حتى عام 2000 بأن "الاقتصاد الجديد" هو الخيار الذي ما من خيار آخر بعده. وكان الحذرون المتحفظون على هذا الخيار الجديد يوصمون بالتشاؤم وإشاعة التذمر. وكما هو بيِّن، فإن السنوات الخمس الواقعة بين عامي 1995 و2000 كانت مرحلة ازدهار اقتصادي عظيم، مرحلة ازدهار لم يعد لها وجود فيما بعد. وفي المقام الأول كان تفسير الإيمان العظيم بـ"الاقتصاد الجديد"، والاعتقاد بأن أسس المسار الطويل المدى للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيرت تغيراً جوهرياً، يكمن في التباين الكبير بين الضعف الذي انتاب الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الدولار، في مطلع سبعينيات القرن العشرين والازدهار القصير الذي عم البلاد حتى نهاية الألفية الثانية.

وكان قادة الشركات الألمانية قد رأوا في السياسة الاقتصادية الأمريكية قدوة يُحتذى بها؛ ولم تعزز لديهم هذه الرؤية منذ الازدهار الذي حققه "الاقتصاد الجديد"، بل كانت قد تبلورت في ثمانينيات القرن المنصرم؛ أي حتى بعدما بلغت الديون المتراكمة في ذمة الحكومة الأمريكية مستويات عظيمة لا مثيل لها في أزمنة السلم، وبعدما غدت البلاد، بسبب العجز الدائم في حسابها الجاري أكبر مدين في العالم قاطبة. فحتى عام 2000 كان صافي ما للعالم من ديون في ذمة الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد على 1500 مليار دولار (BIZ, 2001, 95). وتشهد الوقائع على أن هذه المديونية في تفاقم مستمر. وتبعاً لارتفاع مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء العالم الخارجي، ارتفعت نسبة مديونية العائلات والشركات الأمريكية ارتفاعاً عظيماً أيضاً. ففي الخمسينيات والستينيات تم تمويل حوالي 30٪ من استثمارات القطاع الخاص من خلال القروض، وفي عام 1986 زادت نسبة التمويل هذه إلى ما يزيد على 52٪. كذلك، كانت نسبة مديونية القطاع العائلي الأمريكي (أي نسبة الديون إلى الدخل المتاح) تبلغ عام 1960 حوالي 60٪، أما في عام 1999 فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 104.8٪* (Niggle, 1988; OECD, 2001/1,325). وكان هذا الارتفاع في المديونية قد أدى إلى توسع القطاع المالي توسعاً انفجارياً، وإلى ارتفاع النسبة

* في الربع الثاني من عام 2004 واصلت هذه المديونية ارتفاعها فبلغت نسبتها 118٪. (المترجم)

القائمة بين الدخول المكتسبة من خلال الفوائد والدخل القومي؛ أي إنها أدت إلى ارتفاع نسبة الدخول التي يحصل عليها "المتبطلون عن العمل". وتبعاً لهذا التطور ارتفع عبء الفوائد الواجب على الشركات الأمريكية - غير التابعة للقطاع المالي - دفعها.

كذلك، تعاظمت أيضاً العائدات المالية التي تحصل عليها هذه الشركات. فالمشروعات الإنتاجية كانت قد جنت، هي نفسها، عائدات مالية متزايدة تأتت من الفوائد؛ لأن هذه المشروعات كانت قد استثمرت جزءاً معتبراً من مواردها المالية في الأصول المالية، وليس في رأس المال العيني. من هنا - وبقدر تعلق الأمر بالمشروعات غير التابعة للقطاع المالي - ارتفعت نسبة العائدات المالية إلى الربح الكلي من 14.9٪ عام 1963 إلى 93.3٪ عام 1983 (هذه المعلومات كافة مستقاة من: Niggle, 1988). وحدث تطور مشابه في باقي البلدان الصناعية أيضاً: فقد ارتفعت المديونية الحكومية ومديونية القطاع الخاص في كل هذه البلدان. من هنا، فقد توسع القطاع المالي توسعاً أدى إلى ارتفاع نسبة الدخول المكتسبة من الفوائد إلى الدخل القومي؛ أي نسبة الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة وليس من خلال العمل المأجور. ويعكس هذا التطور الظاهرة التي كنا قد تحدثنا عنها آنفاً؛ أعني رأسمالية صالة القمار: فالاستثمار المالي فاق الاستثمار في رأس المال العيني. وكان التراجع المفاجئ في إنفاق العائلات الأمريكية على الأغراض الاستهلاكية في خريف عام 2001 يعود إلى تزامن المديونية العالية والانهيار الذي عصف بقيمة الثروة في سياق تدهور أسعار الأسهم في البورصات (HB, 2001/230). وليس ثمة شك في أن الهجوم الإرهابي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد لعب دوراً مهماً في اندلاع ردود فعل تتسم بالفزع والذعر؛ إلا أن الأمر الواضح هو أن مؤشرات الأزمة الناتجة من إفراط العائلات بالمديونية، ومن إفراط الاستثمار في صناعة المعلومات كانت قد لاحت في أفق الاقتصاد الأمريكي في وقت سابق على هذا التاريخ.

إن الزعم الذي يهيمن على النقاشات السياسية - الاقتصادية منذ أمد طويل؛ أعني الزعم القائل: إن الولايات المتحدة الأمريكية هي النموذج الذي ينبغي الاقتداء به، لم يكن من دون صدى. فلم ينتهج المحافظون البريطانيون، فحسب، المبادئ التي تتبناها

الولايات المتحدة الأمريكية – وهي مبادئ تدعوا إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تركز على تعزيز جانب العرض [أي تركز على تلبية متطلبات شركات القطاع الخاص بالدرجة الأولى، ولا تحاول زيادة الطلب السلعي من خلال تعزيز القوة الشرائية لدى الأفراد أو التوسع في الإنفاق الحكومي، المترجم] – بل انتهجتها، أيضاً، حكومات بلدان أوربية أخرى، ومفوضية الاتحاد الأوربي. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعاً أمسى النشيد الوطني الذي يتغنون به في مسائل السياسة الاقتصادية هو: التحرير والخصخصة وإلغاء القيود الحكومية. لقد صارت هذه المبادئ لبَّ خطابهم السياسي – الاقتصادي. بهذا المعنى غدت السياسة الحكومية التدخلية الرامية إلى تعزيز جانب الطلب السلعي أمراً مرفوضاً ومستهجناً. وكان التحول الأساسي في مسار السياسة الاقتصادية؛ أعني التضحية بدولة الرعاية الاجتماعية وتحرير الأسواق تحريراً متطرف الشدة، قد عزز، أيضاً، ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فأدى إلى ظهور وضع جديد في الاقتصاد العالمي، وضع صار يسمى عولمة كما سبق أن بيَّنا.

وكانت الحرب الفيتنامية، وما تمخض عنها من صدمة عنيفة هزت المجتمع الأمريكي، قد تركا بصماتهما على التطور الاقتصادي- الاجتماعي الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الماضيين؛ فكما هو معروف كانت هذه الحرب قد انتهت باندحار القوة العظمى في العالم. ومع أنه مايزال يصعب علينا التنبؤ بالتداعيات السيكولوجية والآثار السياسية التي ستتركها هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في الأمد الطويل، إلا أن ثمة مؤشرات توحي أننا ههنا إزاء تصعيد للعنف بنحو صار ينذر بالتخلي عن المعاني الإنسانية، وروح الحكمة والتبصر اللذين يتميز بهما المجتمع المدني عادة.

> في سياق ما ينتهج من سياسات عملية، يجهد الغرب للتصرف بنحو إنساني يراعي حقوق الإنسان والمعاني العقلانية. إلا أن الأخلاقية الرسمية لا تعكس المعاني الأخلاقية دائماً وأبداً. فالغرب، الذي يدعي لنفسه هذه الأخلاقية، يلتزم بها، فقط، مادامت هيمنته لا تتعرض للتهديد. بهذا المعنى فهي أخلاقية تصلح للأيام التي يكون فيها الغرب آمناً على مصالحه مطمئناً لانصياع الآخرين لمطالبه. فحينما يلوح في الأفق خطر ينتقص شيئاً من مصالحه ويعترض على هيمنته، يطبق الغرب القيم والمبادئ

الأخلاقية ذاتها التي تطبقها الثقافات الأخرى: مبدأ التعامل بالمثل، وتفضيل الثقافة الوطنية على باقي الثقافات، والتضامن والتحالف مع مَنْ يجلسون في القارب نفسه، وأخيراً وليس آخراً تجميل الصورة الذاتية من خلال التغاضي والسكوت عن كل الذنوب التي اقترفها هو ذاته (Hondrich, 2001).

لقد اختفت الفرحة التي رافقت ظهور "الاقتصاد الجديد" على الساحة. وسلطت هذه الصحوة الضوء على التطور الذي سيسلكه الاقتصاد الأمريكي في المنظور الطويل المدى. ، ففي نهاية ستينيات القرن العشرين - كما سبق أن قلنا - عصفت بعملة أقوى اقتصاد في العالم قاطبة مشكلات لا يستهان بها. فآنذاك لم تتدهور قيمة الدولار فحسب، بل انهار، أيضاً، النظام النقدي الدولي القائم على نظام أسعار الصرف الثابتة والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قد وضعت أسسه العامة كما هو معروف. وكانت الصدمة المفزعة التي خلفتها الحرب الفيتنامية في سبعينيات القرن العشرين قد سببت انهيار الروح المعنوية في البلاد، واندلاع تداعيات فاق تأثيرها التأثير الذي تمخض عن السبب المباشر؛ أعني الاندحار في إحدى جبهات المواجهات الخارجية. وكان قد تزامن وأزمة الدولار، والحرب الفيتنامية، وفضيحة ووترجيت التوقف عن مواصلة العمل بالإصلاحات السياسية التي كانت الإدارتان الجمهوريتان برئاسة كنيدي وجونسون قد شرعتا في تطبيقها؛ أملاً في خلق "المجتمع العظيم"، ورغبة في تخفيض الفقر الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية تخفيضاً ملموساً. وإلى حين من الزمن رأت الإمبريالية الأمريكية نفسها في موقف الطرف المندحر المهزوم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن أن تتدخل، فضلاً عن أن تشن حرباً؛ لوقف الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط عام 1973، عقب السياسة التي طبقها كارتل الدول المصدرة للبترول (أوبك). وبغض النظر عن مخاطر اندلاع صراع دولي واسع النطاق - فحلف وارسو كان مايزال يقف بكل عدته في مواجهة الغرب - ما كانت الإدارة الأمريكية ستحصل على تأييد شركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لو كانت قد قامت بعمل عسكري لوقف ارتفاع سعر النفط.

ازدهار الاستثمارات الأمريكية وتدهورها في الفترة 1995 – 2001

(معدلات التغير السنوي محتسبة بنسبة مئوية)

القطاع	الربع الأول من عام 1995/ الربع الثاني من عام 2000	الربع الثالث من عام 2000/ الربع الثاني من عام 2001	تراجع الاستثمارات
الاستثمار في المعدات بما في ذلك الاستثمار ببرامج الكومبيوتر	12.37	-4.00	-16.37
التجهيزات المعلوماتية والفنية	20.32	-2.08	-22.39
الاستثمار في المعدات الصناعية	4.76	-1.43	-3.32
الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات	8.06	-12.80	-20.86
استثمارات أخرى	6.59	-4.23	-10.81
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.94	1.32	-2.62

المصدر: McCarthy, 2001,2.

وكانت الحالة المبينة سابقاً بإيجاز؛ أعني الحالة التي أبانت فقدان الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً من هيمنتها، قد حُققت قبل ثلاثة عقود من الزمن. وإذا أمعن المرء النظر في تطور العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك العقود الثلاثة، فسيكتشف أن الحالة لم تتحسن على نحو جوهري. إلا أن الأمر البيِّن هو أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد شكل منعطفاً كبيراً؛ فقد نشر هذا المنعطف تفاؤلاً انطوى على نتائج اقتصادية أيضاً. وكان من أكثر ظواهر هذا التفاؤل وضوحاً للعيان، كل من: ارتفاع أسعار أسهم الشركات في البورصات التقليدية، وازدهار الاستهلاك، وتوجه رؤوس الأموال إلى البورصات الجديدة التي يتم فيها التعامل بأسهم شركات المعلومات والاتصالات الحديثة؛ رغبة في المضاربة على الأصول المتداولة فيها. وبالنظر إلى هذا التفاؤل الكبير، كانت النهاية المفاجئة للإفراط في الاستثمار عام 2000 قد تركت آثاراً مفزعة. فقد «...خابت ظنون كل أولئك الذين منوا النفس بأن "الاقتصاد الجديد" القائم على تكنولوجيا المعلومات قد جعل التقلبات الدورية الشديدة في الخزين السلعي وفي النشاط الاستثماري من مخلفات الماضي السحيق» (BIZ, 2001, 3). فانهيار الاستثمار في المعدات،

الذي عصف باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية منذ الربع الثالث من عام 2000 حتى الربع الثاني من عام 2001؛ أي في غضون تسعة أشهر (راجع بهذا الشأن الجدول السابق)، لم يُقصر قط، على قطاع تكنولوجيا المعلومات فقط؛ أعني على ذلك القطاع الذي كانت استثماراته قد سجلت معدل نمو كبيراً نسبياً في السنوات السابقة على هذه الفترة، بل كان قد عمَّ مجمل قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع النقل والمواصلات أيضاً.

لقد كانت سبعينيات القرن العشرين بمنزلة الحد التاريخي الفاصل بين حقبتي الازدهار والانهيار الطويلتي المدى، اللتين مر بكلتيهما العالم المُصَنَع عقب الحرب العالمية الثانية. وكان التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة مؤشراً على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت هيمنتها الاقتصادية. فمن خلال النظرة السريعة في التطور الاقتصادي الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ التحول الذي تحدثنا عنه حتى منتصف التسعينيات، يتبين لنا بجلاء أن "الحلم الأمريكي" الذي حلم به جمهور عريض كان أمراً مبالغاً فيه (راجع بهذا الشأن: Mishel et al., 1996). حقاً أشاع ظهور "الاقتصاد الجديد" الاعتقاد بأن الاقتصاد قد اتخذ المسار السليم، القمين به أن يحقق ازدهاراً لا يُعرف له مدى. إلا أن هذا الوهم لم يدم أكثر من خمس سنين؛ أعني أنه لم يتعد الفترة الواقعة بين عام 1995 وعام 2000؛ إذ سرعان ما طفت على السطح، ثانية، الأزمة الدورية المعهودة في النظم الرأسمالية. وكان بنك التسويات الدولية المقيم في مدينة بازل السويسرية – في إشارة منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية – قد أكد في مطلع الصيف؛ أي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الإرهابية، أن:

> رصيد المشتريات من السلع الاستهلاكية والتجهيزات الاستثمارية المتحقق في الآونة الأخيرة على وجه العموم، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص، يمكن أن يسبب إرجاء القيام بإنفاق جديد. وإذا ما خيم الضعف على الطلب السلعي فعلاً، فسيحدث، على خلفية النمو المتسارع في الإنتاجية، تقليص في ساعات العمل، وارتفاع في معدل البطالة؛ وعندئذ ستترك هذه التطورات، هي نفسها، آثارها على سلوك المستهلكين (BIZ, 2001, 164؛ راجع أيضاً: Galbraith, 2001).

ومنذ مطلع السبعينيات لم يطرأ تغير يذكر على الدخول الحقيقية لجمهور عريض من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وعانى جزء كبير من أبناء الطبقة الوسطى الأمريكية الانخفاض الكبير الذي عصف بمستوياتهم المعيشية. ففي الفترة 1970 – 1993 انخفض متوسط الأجر الحقيقي من 8 دولارات إلى 7.37 (Gaß/Schmid, 1994, 294). إلا أن متوسط القيم لا يكشف عن الوضع المعيشي الذي تعيشه المجموعات والفئات المختلفة فعلاً. ففي الفترة الواقعة بين عام 1973 وعام 1993، على سبيل المثال، كانت أجور الساعة التي يحصل عليها الرجال الذين باشروا العمل، عقب انتهائهم من التعلم في المدارس الثانوية، قد انخفض انخفاضاً حقيقياً، بحوالي 20٪. كذلك، كان خريجو الجامعات قد سجلوا، في هذه الفترة الزمنية – بحسب اختلاف أقاليمهم – ارتفاعات متواضعة نسبياً في دخولهم، فقد تراوح هذا الارتفاع ما بين 3٪ و13٪. بهذا المعنى، ستتنعم فئة ضئيلة العدد من جيل الشباب بثمار الحلم الأمريكي (Kister, 1996).

وبما أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشبيبة الأمريكية تفتش (أو يتعين عليها أن تفتش) عن فرصة عمل عقب حصولها على شهادة المرحلة الثانوية، بينما ربعهم فقط يواصل دراسته الجامعية؛ لذا يمكن أن نقول: إن الغالبية العظمى من الشباب الأمريكي تنتمي إلى فئة ذوي الدخول المتزايدة الانخفاض انخفاضاً حقيقياً. وكانت بربارا أهرينرايش قد أشارت إلى هذا الأفق المعتم، في فقرة كنا قد استشهدنا بها سابقاً. وإذا كانت الفئات الوسطى ماتزال تسجل زيادة متواصلة نسبياً في دخولها الحقيقية، فإن الأمر البيِّن هو أن معدل الارتفاع الحقيقي لهذه الدخول يبقى أدنى كثيراً من معدل الارتفاع الذي يطرأ على متوسط الدخل في الاقتصاد الوطني. ويعكس هذا التطور حقيقة مفادها: أن الأغنياء في الولايات المتحدة الأمريكية يزدادون غنًى، لا في المنظور المطلق فحسب، بل في المنظور النسبي أيضاً. واعتماداً على ما تذكره بيانات المصرف المركزي الأمريكي يستحوذ واحد في المائة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 40٪ من مجموع الثروة الخاصة، وأن الخُمس الغني يمتلك ما يزيد على 80٪ من هذه الثروة. (De Thier, 1995). وإلى حدٍ ما يقترب هذا التوزيع من التوزيع السائد على مستوى المعمورة: فأقل من خمس سكان العالم يحصل على ما يقرب من أربعة أخماس الناتج العالمي.

كذلك تتلف في البلاد أجزاء معتبرة من البنى التحتية المادية والمعنوية وتنهار؛ جراء تخلي الدولة عن التزامها بتحقيق الخير العام وتركها هذه المسؤولية في عهدة الخصخصة، وجراء امتناعها عن وضع قيود توجه المشروعات وتفضيلها انتهاج سياسة تحرير تتطلع إلى تعزيز المنافسة بين المشروعات. وفي النظام التعليمي الأمريكي على وجه الخصوص؛ أي في النظام الذي تتوقف على مستواه، في الأمد الطويل، القدرة على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع، نعم في هذا النظام ذاته يعثر المرء، ثانية، على الظروف التي سادت إبان الحقبة التي لما توجد فيها بعدُ الدولة المتكفلة بتحقيق الخير العام للجميع: فأولاً، هناك معاهد التعليم الراقية لأبناء الصفوة الغنية، وهناك ثانياً المستويات التعليمية المتسارعة التدني في نظام التعليم والتأهيل المتاح للعامة من المواطنين (Kister, 1996). وعلى نحو ما، يمكن أن يأتلف تدني المستوى التعليمي المخصص لفئات عريضة من أبناء مجتمع معين، وارتفاع متوسط المستوى التعليمي في ذلك المجتمع.

وتكشف هذه الحقيقة عن الميز المتفاقم شدة على وجه الخصوص: ففي أسفل السلم يزداد عدد مَنْ هم أميون، في المنظور العملي، وفي أعلى السلم يزداد عدد مَنْ قد حصل على أرقى تعليم وتدريب، فصار مؤهلاً للنهوض بالمهام الموكلة إليه بكفاءة عالية جداً. وبما أن تطور الدخل يُحدد، بنحو كبير، من خلال مستوى التأهيل المهني؛ لذا يعني ارتفاع عدد الفئات غير المؤهلة وغير المتعلمة في المجتمع أن هؤلاء الأفراد سيكونون أسوأ حظاً في الحصول على فرصة عمل أو دخل مناسب؛ بهذا المعنى سيستمر انزلاقهم إلى مستويات أدنى في السلم الاقتصادي والاجتماعي. وحتى إذا افترضنا أن بالإمكان خلق فرص عمل مناسبة لظروف هذه الفئة من المواطنين، فلا مراء في أن فرص العمل هذه لن تكون سوى فرص لا تناسب، لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، ظروف مجتمع متقدم حديث. إن انحطاط التعليم يؤدي إلى حزمة تشوهات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تؤدي، هي نفسها أيضاً، إلى تدهور التعليم.

وكانت هذه الحلقة المفرغة قد نشرت ظلالها في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة السبعينيات، فدار في فلكها عدد متزايد من المواطنين. وعلى خلفية الصيغة الرجعية، التي تنطوي عليها السياسة الاقتصادية ذات التوجهات الرامية إلى تعزيز جانب العرض السلعي، ازداد التفاوت في توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر: فقد

اعتقد المرء أن تخفيض أجور العمال غير المؤهلين، واتساع التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الواقفة في أدنى السلم الاجتماعي والفئات الواقفة في أعلى هذا السلم سيؤديان إلى تشجيع توظيف العاملين الأقل تأهيلاً.

إلا أن المقارنات الدولية الخاصة بنسبة توظف العاملين الأقل تأهيلاً تكشف بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كانت، مقارنة بدول أخرى، في وضع أسوأ. «إن نسبة توظف العاملين ذوي التأهيل المتدني تفصح ... عن ديناميكية مختلفة كلياً عن الديناميكية التي تتنبأ بها النظرية الاقتصادية ذات الصبغة الليبرالية المحدثة» (Bosch, 1997a,5). فعلى حين تحسن تشغيل العمال الأقل تأهيلاً في ألمانيا في الفترة 1989 – 1994، نلاحظ أن ظروف تشغيل قوى العمل الأقل تأهيلاً قد ازدادت سوءاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ أي في البلدين اللذين كانا قد قطعا شوطاً أبعد؛ من حيث تحرير الاقتصاد والتخلي عن القيود الحكومية (راجع بهذا الشأن الجدول الآتي).

نسبة العاملين القليلي التأهيل في العامين 1989 و1994

الدولة	الرجال			النساء		
	1989	1994	التغير	1989	1994	التغير
ألمانيا	68.7	73.0	4.3+	33.1	42.0	8.9+
بريطانيا	71.7	61.0	10.7–	55.2	52.0	3.2–
الولايات المتحدة	68.9	62.4	6.5–	41.9	39.2	2.7–

المصدر: Bosch, 1997a; 5، علماً بأن معلوماته مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ويشكل انتشار الفقر إحدى أهم المشكلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. فعدد الأفراد الذين ينتمون، بحسب التعريف الأمريكي،* إلى فئة الفقراء،

* في الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق تقديرات الفقر من سلة سلع ثابتة المحتوى منذ عام 1950. وتتغير القيمة النقدية لهذه السلة (أي قيمتها المحتسبة بالدولار) من خلال أخذ التضخم النقدي، فقط، بالنظر. أما في أوربا وفي باقي الإحصائيات الدولية فينطلق المرء في تقدير الفقر من "الفقر الاجتماعي"، الذي يُعرف على أنه ذلك الدخل الذي يقل خمسين في المائة عن متوسط الدخل (أو عن الدخل الأوسط في سلسلة الدخول "Median") (بداية سلم الفقر). انطلاقاً من هذا التعريف للفقر تبلغ نسبة الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية 19.1٪ في الفترة 1989 – 1994 (لاحظ أن هذه النسبة كانت قد بلغت في ألمانيا: 5.9٪ فقط). بناءً على هذا التقدير كانت نسبة الفقر أعلى كثيراً مما تذكره الإحصائيات الأمريكية (HDR, 1999, 149).

انخفض من حوالي 40 مليون عام 1959 إلى ما يقل عن 25 مليوناً عـام 1975. إلا أن عـدد الفقراء ارتفع ثانية. ففي عام 1997 كان عدد الفقراء يبلغ 35.6 مليوناً. وبالتناظر مع هـذا التطور تغيرت نسبة الفقر أيضاً. فهي كانت قد انخفضت من 22٪ عام 1959 إلى 11٪ عام 1975؛ إلا أن هذه النسبة عادت فارتفعت ثانية فـيما بعـد (Mangum et al., 2000, 98). كما أن كل هذه الإحصائيات الخاصة بـالفقر تبقـى دون التقـديرات التـي توردهـا بربـارا أهرينرايش؛ فبحسب هذه التقديرات تبلـغ نـسبة الفقـر الاجتماعـي 60٪ (Ehrenreich, 2002, 218). وفي أفضل الأحوال، حَالَ "الاقتصاد الجديـد" دون مواصـلة نـسبة الفقـر ارتفاعها المعهود منذ عام 1975؛ إلا أنه لم يستطع ، في واقع الحال، أن يُحدث تحولاً يذكر في هذا الشأن (Mangum et al., 2000). وتؤكد البيانات الدولية الخاصة بمقارنـة الفقـر في الدول الصناعية أن الولايات المتحدة الأمريكيـة تنتمي إلى تلـك المجموعـة مـن الـدول الصناعية التي تتسم بأعلى نسبة فقر (HDR, 1999,149). وانطلاقاً من 17 دولة صناعية، تتوفر عنها بيانات بشأن الفقر، أسفرت هذه البيانات عن السُلَّم الآتي بشأن حالة الفقـر في هذه الدول عام 1997 (مرتبة عالية في هذا السُلم = مؤشراً منخفضاً للفقر):

1. السويد	6. فنلندة	11. بلجيكا	16. أيرلندة
2. هولندا	7. فرنسا	12. أستراليا	17. الولايات المتحدة الأمريكية
3. ألمانيا	8. اليابان	13. نيوزيلندة	
4. النرويج	9. كندا	14. إسبانيا	
5. إيطاليا	10. الدنمارك	15. بريطانيا	

ويأخذ مؤشر الفقر المعايير الآتية بالنظر: النسبة القائمة بين عدد الأفراد الـذين يقـل عمرهم المتوقع عن 60 عاماً، والمجموع الكلي لسكان البلد المعني، ونسبة مَنْ هم في عـداد الأميين عملياً (ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15 عاماً و60)؛ والبطالة الطويلة المدى؛ وتوزيع الدخل القومي، وكذلك النسبة القائمة بين عدد مَنْ هم فقراء اجتماعيـاً والمجمـوع الكـلي للسكان (HDR, 1999, 149).

ولوصف الوضع الاجتماعي والسيكولوجي في مجتمع معين، يمكـن المرء أن يـسوق عدداً لا حصر له من المعايير. وتكتسب البيانات الخاصة بـالعنف الـسائد في مجتمـع معـين

أهمية متميزة في هذا السياق، ولاسيما ذلك العنف الذي يمارسه الأطفال أو الناشئة أنفسهم، أو الذي يكونون هم أنفسهم ضحاياه. وكان مركز الأمراض والوقاية في أتلانتا/ الولايات المتحدة الأمريكية قد نشر في مطلع عام 1997 دراسة مقارنة حول عدد الأطفال الذين قُتلوا أو انتحروا في 26 دولة صناعية في عمر دون الخامسة عشرة (SZ 32/97). فمن بين كل 100 ألف طفل دون الخامسة عشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، قُتل من الأطفال 2.57 في الفترة 1990 - 1995؛ وبالمقارنة، بلغ معدل جرائم القتل في باقي البلدان الصناعية، في المتوسط، 0.51. ومعنى هذا أن نسبة الأطفال الذين لقوا مصرعهم قتلاً قد بلغ في الولايات المتحدة 500٪ مقارنة بالمتوسط السائد في الدول الصناعية الأخرى.

بيانات إحصائية بشأن الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993

	بالمليون	بنسبة مئوية
عدد العاملين من الذكور	69.60	100
- في السجون	1.35	1.93
- المحكومين مع وقف التنفيذ	3.51	5.04
- المجموع الكلي للملاحقين قضائياً	4.86	7.00
موزعين على:		
من يتراوح سنهم ما بين 25 عاماً إلى 34		10.00
نسبة تكاليف الإجرام إلى لناتج القومي الإجمالي		4.00
الإنفاق المرتبط بسياسة تشجيع التوظف من حيث هو نسبة مئوية إلى الناتج القومي الإجمالي		0.55

المصدر: (Bosch, 1997a, 19)؛ علماً بأن هذه البيانات مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن (Freeman, 1996).

وتبلغ نسبة المتحررين في عمر ما دون سن الرشد 0.55٪ في الولايات المتحدة الأمريكية (علماً بأن المتوسط الدولي يبلغ 0.27٪)، ومن بين كل 100 ألف طفل في الولايات المتحدة الأمريكية يلقى 1.66 من الأطفال مصرعهم؛ أي ما يساوي حوالي 12 ضعفاً مقارنة بالمتوسط السائد على المستوى الدولي البالغ 0.14. إن البعد الاجتماعي لوباء جرائم

قتل الأطفال، (وهي جرائم مرصودة إحصائياً) تؤكد مصداقيته التاريخية والمستقبلية من خلال تفاقمه المستمر أيضاً: ففي الفترة الواقعة بين عام 1950 وعام 1993 ارتفعت نسبة جرائم قتل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الزمن السابق على هذه الفترة الزمنية، أما نسبة عمليات الانتحار فقد بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه في السابق (SZ 32/97). من هنا لا عجب أن تضيق السجون بساكنيها في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1993 بلغت نسبة المسجونين 1.93٪ من عدد العمال الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان عددهم قد بلغ 1.35 مليون رجل؛ وبلغت النسبة الكلية لمجموع العاملين من الذكور، الذين كانوا ملاحقين قضائياً بسبب جرائم عقوبتها الحبس 7٪ (4.86 ملايين ذكر كما هو مبين في الجدول السابق). وعلى خلفية كل هذه الحقائق، أيمكننا حقاً استيراد التقدم من الولايات المتحدة الأمريكية؟

وعند إمعان النظر، يسفر الحساب الختامي، للنتائج الاقتصادية بالمعنى الدقيق، عن صورة تدعو إلى التشاؤم وتخالف مخالفة تامة الصورة التي ترسمها أبواق الدعاية المتغنية بالتطور الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين تبدي الصحافة الأوربية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية حماسة شديدة للنجاح الباهر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في معدل تشغيل الأيدي العاملة، مشيرة إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكية قد فاقت المعدلات السائدة في أوربا. وظاهرياً استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنجح في تحقيق المعادلة التقليدية القائلة: إن النمو الأكبر يؤدي إلى معدل تشغيل أعلى. وكان الرئيس الأمريكي قد بدا محقاً حينما أرشد العالم قاطبة، في اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى المعقود في حزيران/ يونيو 1997، إلى فاعلية الدواء الأمريكي. إلا أن الحقيقة البينة تشهد أن المذاق المرّ لهذا الدواء لم يتأت، فقط، من الأجور المتدنية، ومما يسمى بسياسة إضفاء المرونة على سوق العمل- والتي هي في واقع الحال سياسة تسمح لأرباب العمل المتجبرين أن يستأجروا العامل ويفصلوه من العمل بحسب حاجتهم الآنية (hire and fire) - كما لم يتأت هذا المذاق المرّ لا من المصير المجهول الذي رزح تحت وطأته العمال في الحقبة المبكرة للرأسمالية، ولا من استغلال الأغنياء للفقراء فحسب، بل كان قد تأتى أيضاً - بحسب الصورة

المجازية الخاصة بمر مذاق الدواء – من الفصام الاجتماعي – الاقتصادي الناجم بوصفه مرضاً جانبياً سببه تناول هذا الدواء: فلم يُعزز ذلك تمزق المجتمع إلى فئة ضئيلة العدد من الأغنياء وأغنى الأغنياء أولاً، وجمهور واسع من الفقراء ثانياً، وإلى فئة قليلة من المحظوظين المتسلقين أعلى مراتب السُلّم الاجتماعي، وجمهور عريض ينحدر باتجاه الهاوية، وإلى نخبة متعلمة تعليماً راقياً تسيطر على مصائر الأمور، وأغلبية مسلوبة الإرادة، نعم لم يُعزز تمزق المجتمع فحسب، بل تم تشطير الاقتصاد ذاته أيضاً. فقد أمسى الاقتصاد ثنائي البنية: فهنا، أولاً، قطاع اقتصادي مزدهر يخضع لعملية تطوير مستمرة ويتصف بإنتاجية ترتفع باستمرار ولا يوظف إلا مَنْ توفر على تأهيل مهني متقدم؛ أي بعبارة مختصرة، اقتصاد يحقق للناشطين فيه من أرباب العمل والمستخدمين دخولاً عالية المستوى تمنحهم الغبطة والرفاهية، وهناك، ثانياً، قطاع اقتصادي يزداد اتساعاً ويعاني أزمة في توظيف الأيدي العاملة شديدة الوطأة ومن تدني الإنتاجية ولا يستخدم أي تكنولوجيا، وإن استخدمها فبحدود متدنية لا تستحق الذكر، من هنا، فإن العاملين فيه لا يجنون من عملهم لا الدخل الضروري لسد المتطلبات الحياتية الضرورية، ولا المنزلة الاجتماعية اللائقة.* وكان قد كُتِبَ الكثير عن فرص العمل الرديئة وتزايد عدد الفقراء الكادحين في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن الصحافة، الجماهيرية فعلاً، لا تتحدث عن هذه الظواهر إلا نادراً، وأن الأدبيات المحدودة الانتشار فقط هي التي تتناول هذه المسائل، وتسلط الضوء عليها من وجهة نظر نقدية، نعم مع هذا، أمست هذه الحقائق معروفة معرفة جيدة لدى المهتمين بهذه المسائل على أدنى تقدير. كما بات معروفاً أن الإحصائيات الخاصة بالبطالة قابلة للتجميل والتزويق؛ ففرصة العمل لبضع سويعات في اليوم يمكن

* انطلاقاً من المتوسط المتحقق عبر فترة زمنية امتدت من خمسينيات القرن العشرين حتى منتصف تسعينياته كان نمو إنتاجية الساعة الواحدة من العمل قد انخفض إلى حوالي ثلث المستوى الذي كان عليه من قبل. ففي الفترة 1959 – 1973 كان نمو إنتاجية الساعة الواحدة قد بلغ، في المتوسط المتحقق خلال هذه الفترة الزمنية، 2.0٪ سنوياً، إلا أن هذا النمو انخفض في الفترة 1973 – 1989 إلى ما هو دون 1٪، أما في الفترة 1989 – 1995، فإنه كان قد بلغ 0,0٪ (Mishel et al., 1996, 36). من هنا، فإن من حق المرء أن يشك في كون الازدهار القصير المدى المتحقق بين عامي 1996 و2000 قد استطاع فعلاً أن يغير شيئاً من المسار المرصود في الأمد الطويل (Hagemann/Schreyer/Seiter, 2001). ونود، في هذا السياق أن نذكر القارئ بما سبق لنا أن قلناه بشأن المشكلات المنهجية المرتبطة بطريقة احتساب الرقم القياسي للأسعار بناءً على الطريقة المسماة Hedonischen Preisindex واحتمال أن يكون المرء قد انطلق من معدل تضخم أدنى من المعدل المتحقق فعلاً ومن نمو في الإنتاجية أعلى من النمو الفعلي.

أن تُحتسب في الإحصائيات على أنها فرصة عمل عادية؛ أي على أنها فرصة عمل ليوم كامل؛ بهذا النحو ستحتسب الإحصائيات ثلاث فرص عمل أو أربعاً، يقضي العامل في أداء كل واحدة منها بضع سويعات من اليوم، على أنها أربع فرص عمل عادية؛ أي كما لو كانت تتيح للعامل العمل يوماً كاملاً، وإن كان الدخل الذي يحصل عليه العامل من فرص العمل الأربع هذه لا يتجاوز المستوى الذي يضمن العيش لفرد واحد فقط (De Their, 1996b). وبحسب ما يذكر لستر ثرو، الاقتصادي الأمريكي المعروف عالمياً من خلال دراساته وتعليقاته النقدية، وأستاذ الاقتصاد في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، فإن معدل البطالة المعلن رسمياً يمثل - في أفضل الحالات - نصف معدل البطالة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً، وربما أقل:

> إن البطالة الأمريكية أشبه ما تكون بجبل جليد؛ أعني أن أغلبها عائم تحت سطح الماء: فمعدل بطالة يزيد بعض الشيء على 5٪ يعادل ما يزيد على سبعة ملايين عامل عاطل عن العمل. ويحصل ثلث هؤلاء الأفراد فقط على مساعدات مالية بصيغة ما. ويجني المستفيدون من هذه المساعدات 187 دولاراً في الأسبوع؛ بهذا المعنى هناك ضغط شديد على هؤلاء الأفراد يجبرهم على قبول فرص العمل الجديدة، وإن كانت فرص العمل هذه تدر عليهم أجوراً متدنية جداً، أو أنها تجبرهم على العمل في قطاعات اقتصادية أو أقاليم لا يستسيغونها. إلا أن الأمر الواضح هو أن هناك، علاوة على الملايين السبعة من العمال أو أكثر، من المسجلين، رسمياً، عاطلين عن العمل، ستة ملايين عامل سيعدون أنفسهم أيضاً عاطلين عن العمل لو سألهم أحد عن صفة عملهم. بيد أن هؤلاء لا يُعدون عاطلين عن العمل رسمياً؛ لأن هذا الشرط أو ذاك لا ينطبقان عليهم، كأن يثبتوا أنهم بذلوا، في الأسبوع السابق، فعلاً بهمة بيِّنة، جهداً للحصول على فرصة عمل. بالإضافة إلى هذا وذاك، هناك 4.5 ملايين عامل يتطلعون إلى العمل يوماً كاملاً، وليس بضع سويعات من النهار فقط. وكما هو معروف، فإن مَنْ يعمل ساعة واحدة في الأسبوع لا يُعد عاطلاً عن العمل.
>
> كما أن هناك مليون أمريكي يعملون فترة مؤقتة فقط. بالإضافة إلى هذا يوجد مليونان يعملون فقط حينما يطلبهم أرباب عملهم؛ أي يكونون موجودين تحت الطلب فقط. وهناك مواطنون آخرون، يبلغ تعدادهم ثمانية ملايين، صاروا يعملون حالياً لحسابهم الخاص أو استشاريين. والكثير من هؤلاء هم من ذوي المهارات العالية، ممن يأبى عليهم كبرياؤهم أن يصفوا أنفسهم بالعاطلين عن العمل... ومن ثم، لا أحد من هؤلاء يدرج

في قائمة العاطلين عن العمل... وهكذا، فحتى وإن لم يعدوا عاطلين، فإنهم حقاً شبه عاطلين عن العمل ؛ لأنهم لا يشتغلون إلا حيناً من الزمن فحسب (Thurow, 1996).

ولكن، ما معنى هذا الوضع بالنسبة إلى اقتصاد صناعي متطور؟ إن معناه أن الخلل التالي يكرر نفسه في سياق عملية النمو أيضاً؛ أعني، أولاً، أن ينمو القطاع الاقتصادي الحديث بإنتاجية متزايدة الارتفاع (من خلال التطوير الذي يطرأ على عملية الإنتاج ويبتكر، أيضاً، بضائع جديدة جذابة أو نافعة بنحو ما، وأن يتصف هذا النمو، ثانياً، بملامح العصر ما قبل الصناعي. ونود هنا أن نذكر القارئ أن نمو ما قبل العصر الصناعي، أو النمو الموسع* كما يقال أيضاً، يتميز بأنه يخلق فرص عمل إضافية تتصف إنتاجيتها لا بالثبات فحسب، بل ربما بالانخفاض أيضاً. فالإنتاج يرتفع، فقط، من خلال الاستخدام المتزايد للأيدي العاملة، أو - إذا ما دعت الحال - من خلال استخدام عناصر الإنتاج المكملة للوظائف التي يؤديها العاملون (أي من خلال استخدام أجهزة كمبيوتر أكثر عدداً تماشياً والارتفاع الذي يطرأ على عدد الاستشاريين ومكاتب المحامين والأجراء المعهود إليهم بالسهر على تنظيف المكاتب والعمارات على سبيل المثال). ويمكن التوسع الانفجاري، الذي يطرأ على قطاع الخدمات، ألا يخلق فرص عمل ذات أجور ورواتب يفوق مستواها المستوى المتوسط؛ (أعني فرص عمل للاستشاريين في الاستثمارات المالية وللمحامين على سبيل المثال) فحسب، بل أن يؤدي، أيضاً، إلى تزايد فرص العمل ذات الأهمية الدنيا إلى حد ما. ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن الأجور المتحققة في القطاع الصناعي غالباً ما تكون أعلى من الأجور المتحققة في قطاع الخدمات، من هنا، لأن عدد فرص العمل في القطاع الصناعي في تراجع متواصل، ولأن هذا التراجع يتزامن والتوسع في حجم قطاع الخدمات، كان هذا التطور ومايزال وسيبقى ، في المستقبل أيضاً، من الأسباب المؤكدة للانخفاض الشديد الذي طرأ على متوسط دخل المستأجرين، أو سيطرأ عليها: فحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين، على أدنى تقدير، كان العاملون في قطاع الخدمات الأمريكي يحصلون على أجور تقل بنسبة تبلغ 30٪، في المتوسط، عن الأجور التي يحصل عليها نظراؤهم من العاملين في القطاع الصناعي (De Their,

* خلافاً للنمو المكثف الذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الناتج القومي، يتمثل النمو الموسع في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج القومي ومعدل الزيادة في عدد السكان. (المترجم)

1996b). كذلك انخفضت الأجور، بين عامي 1980 - 1993، في أغلب المجالات التابعة لقطاع الخدمات (راجع الجدول اللاحق). وبما أن نمو درجة التوظف في الولايات المتحدة الأمريكية قد أمسى، منذ أمد طويل نسبياً، يعود إلى التوسع الحاصل في قطاع الخدمات فقط، ولما كانت مجالات واسعة من هذا القطاع تخلق فرص عمل تصلح لتوظيف العمال غير الماهرين فقط، ولأن الأجور الحقيقية في هذه المجالات في انخفاض متواصل، ولأن التحسن المؤقت الذي طرأ في الفترة 1995 - 2000 لم يؤدِ إلى تحول جوهري في المسار الاقتصادي العام؛ لذا سينخفض متوسط التأهيل المهني المطلوب لتأدية فرص العمل المختلفة في الأمد المتوسط. ولا مراء في أن تطوراً من هذا القبيل سيحول دون نمو القوة الشرائية لدى الجمهور العريض من المواطنين.

متوسط الأجر الحقيقي المدفوع عن الساعة الواحدة في مختلف مجالات قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية محتسبة بالدولار

السنة	القطاع المالي	تجارة التجزئة	تجارة الجملة	قطاع النقل	باقي الخدمات
1980	6.76	5.70	8.13	10.37	6.83
1993	7.68	4.97	7.96	9.31	7.36

المصدر: Gaß/Schmid, 1994, 295.

يجبرنا هذا كله - من حيث المبدأ - على التساؤل عما إذا كان توسع قطاع الخدمات في خلق فرص العمل الإضافية يزيد، فعلاً، قدرات الاقتصاد على الإنتاج وعلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية. للإجابة على هذا السؤال دعنا نفترض- على سبيل المثال- أن الأضرار البيئية المتزايدة قد سببت زيادة الأمراض بين المواطنين، وأن الحاجة إلى الخدمات الطبية المختلفة؛ أي الحاجة إلى لعاملين المتخصصين قد ارتفعت إثر ذلك. إن إشباع هذه الحاجة يتوقف، في المقام الأول، على توزيع الدخل، أو بالأحرى على توزيع القوة الشرائية بين فئات المجتمع المختلفة. وانطلاقاً من توزيع معين، لا مراء في أن ارتفاع الحاجة سيؤدي إلى خلق فرص عمل تتطلب مهارة وتخصصاً معينين. ولكن، أيؤدي هذا الارتفاع في درجة التشغيل، حقاً، إلى ارتفاع رفاهية المجتمع؟ للإجابة على هذا السؤال دعنا نمعن النظر في الخيار المتاح؛ أعني القيام بتخفيض الأضرار الطارئة على البيئة، بوصف ذلك إجراء وقائياً

يهدف إلى الحد من انتشار الأمراض بين أفراد المجتمع. إن الأمر المؤكد هو أن وقاية عدد كبير من الأفراد من الإصابة بالأمراض لن يحول دون ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية فحسب، بل سيؤدي، في أرجح الظن، إلى انتفاء الحاجة إلى كثير من فرص العمل القديمة أيضاً، إذا ما تزامنت السبل الأنجع للمحافظة على سلامة البيئة وتراجع الإنتاج. بهذا المعنى، فإن التوسع الانفجاري في قطاع الخدمات، وما يصاحب هذا التوسع من ازدياد في فرص العمل المختلفة؛ أي تلك التي تتطلب، أولاً، توظيف مستخدمين ماهرين يحصلون بتخصصاتهم المتقدمة على أجور معتبرة، وثانياً، تشغيل عاملين يحصلون على أُجور متدنية تناسب ما يؤدون من أعمال هينة، لا يعنيان بالضرورة أن الاقتصاد المعني قد أمسى أكثر تقدمية، وأعظم قدرة على التجديد والابتكار، وأكثر قابلية في زيادة الإنتاج وتعظيم رفاهية المجتمع. فالمهم هنا هو أن نمعن النظر في السبب الذي أدى إلى توسع الخدمات، وفي ماهية هذه الخدمات. فالتطور صوب مجتمع الخدمات يمكن أن يقود إلى ظروف العصر ما قبل الصناعي: فبدلاً من السير قدماً صوب العصر ما بعد الصناعي سيرجع المجتمع - عندئذ- إلى الوراء صوب العصر ما قبل الصناعي.

إن سعي الاقتصاد المتقدم بخطى حثيثة لحل مشكلاته المتعلقة بتوظف الأيدي العاملة من خلال التوسع في الخدمات المتعارف عليها في العصر ما قبل الصناعي، لا ينطوي على هدر قوى العمل البشرية؛ أعني القوى العضلية عامة والفكرية منها على وجه الخصوص، فحسب، بل هو يقود بالضرورة إلى صيغة جديدة من صيغ المجتمع الإقطاعي أيضاً. ويحيط المرء علماً بعمق انشطار الاقتصاد الأمريكي إلى قطاع اقتصادي حديث، وقطاع ينطوي على ملامح العصر ما قبل الصناعي من خلال تطور الإنتاجية في مجمل الاقتصاد أيضاً. فمنذ سبعينيات القرن العشرين تنمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى لا يضاهي المستوى السائد في أوربا، ودون المستوى المتعارف عليه في اليابان بكثير. وإذا كان هذا المسار قد غير اتجاهه في الفترة 1995 - 2000، فإن هذا لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن حقيقة هذا المسار لما تُثبت بعدُ بنحو مؤكد، فمن المحتمل أن يعود الارتفاع الكبير الذي طرأ على الإنتاجية، إبان ازدهار "الاقتصاد الجديد" في السنوات الخمس المذكورة، إلى تشوهات عظيمة نشأت جراء الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية لاحتساب الإنتاجية. ومهما كانت الحال، فقبل عام 1995، أي طوال عقدين من الزمن اتصفا بتدني

الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع، هناك، متوسط دخل الفرد الواحد أيضاً بمعدلات متباطئة جداً مقارنة بالمعدلات التي تحققت في أوربا واليابان.

وإلى الآن كان بالإمكان التغطية على تدهور الاقتصاد الأمريكي نسبياً. فعلى خلفية حجم السكان البالغ تعدادهم 230 مليون نسمة يظل حجم إنتاج القطاع الاقتصادي الحديث عظيم الشأن، وإن أمسى حجم هذا القطاع يشكل نصف مجمل الاقتصاد أو ما هو أدنى من ذلك. ويتوارى التدهور النسبي عن الأنظار أكثر فأكثر؛ لأن وسائل الإعلام - الحرة زعماً - دأبت بانتظام على توجيه أنظار الرأي العام صوب الجوانب المضيئة في المقام الأول، أما المناحي المعتمة فإنها لا تسلط الأضواء عليها إلا نادراً. ويؤدي هذا التحيز في نقل المعلومات إلى عدم إحاطة المواطن بحقيقة الوضع الاقتصادي. ولا يمكن النظر إلى هذه الصيغة الإعلامية على أنها محض مصادفة. فالاكتفاء بنقل المعلومات الإيجابية وحدها يمكن أن يثير الريبة لدى المواطن؛ من هنا لابد من نقل الأخبار المفزعة أيضاً من حين إلى آخر، ولاسيما أن هذه الأخبار؛ أعني المفزعة، سرعان ما تمحى من أذهان المواطنين، أضف إلى هذا أن نقلها من حين إلى آخر يضفي على وسائل الإعلام شيئاً من المصداقية، ويعطي المواطن العادي الانطباع بأن وسائل الإعلام تنقل له الأخبار على حقيقتها.

السياسة المنتهجة لتحديد ساعات العمل

لقد أمست المكتبات تعج بأدبيات تناقش أهمية تخفيض ساعات العمل وجدوى توزيع هذه الساعات على عدد أكبر من العاملين. من هنا لا نفع من الحديث أيضاً، عما هو بيِّن ولكنه، مع هذا، يُقاوَم مقاومة عنيفة. إن ما نسعى له ههنا هو أن نطرح في حلبة النقاش بضع أفكار نظرية أساسية.

وقبل الخوض في الموضوع، نود أن نذكر القارئ بما قلناه في سياق شرحنا لأسباب الركود الاقتصادي؛ أي أن نذكره بقولنا: إن الإشباع الاستهلاكي كان، في بادئ الأمر، السبب في تراجع النمو الاقتصادي وإن هذا التراجع قد تفاقم؛ من ثم، بتأثير ردود الفعل الناجمة عن تراجع القوة الشرائية المتاحة لجمهور المواطنين أولاً، وبفعل السياسة المالية الانكماشية التي طبقتها الحكومات في سياق تخفيضها للإنفاق العام ثانياً. وإذا كان منظورنا

هذا يتسم بالصواب والمصداقية، فسيكون من حقنا أن نستخلص من هـذا المنظـور نتيجـة واضحة مفادها: أن تدهور الوضع الاقتصادي بشكل لولبي، وما رافق هذا التـدهور مـن بطالة جماهيرية الأبعاد إنما يكمنان في قصور الطلب السلعي. إن أي سياسة تسعى لتخفـيض ساعات العمل من غير أخذ هذه الحقيقة بالنظر، لن تؤدي في نهايـة المطـاف إلا إلى توزيـع البطالة بنحو أكثر مساواة فقط. فما يطالب به أرباب العمل من تخفيض ساعات العمل من دون تعويض نقدي لن يغير شيئاً من أن توزيع الدخل عـلى الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة ليس غير عادل فحسب، بل هو غير مناسب للطلب السلعي المنشود أيـضاً. ولا يغـير مـن هذه الحقيقة شيئاً أن معدل البطالة قد ينخفض إحصائياً حينئذ. فكل ما سيحدث إثر ذلك هو أن فرص العمل والدخول سيعاد توزيعها بنحو أكثر تساوياً بين أفراد "الطبقة" المعنية؛ أعني طبقة العمال المستأجرين.

وفي الواقع، فإن هذا هو الدرب الرئيسي الذي سلكته هولندا في سعيها الحثيث للحد من وطأة البطالة، من خلال التوسع في العمل بضع ساعات في النهار. وفي الواقع، لم يرتفع عدد فرص العمل المعروضة بالنحو الكبير الذي توحي به الإحـصائيات الرسـمية الدالـة على تراجع عدد العاطلين عن العمل. ففي هولنـدا أمـسى مـن الأمـور العاديـة أن تقـوم المشروعات باستخدام الخريجين الجامعيين، أيضاً، حوالي 24 ساعة في الأسبوع، لقاء راتب منخفض تناظراً وساعات العمل المنخفضة. إلا أن هذا التطور لا يمنعنـا مـن الإشـارة إلى حسنة انطوى عليها النموذج الهولندي القائم على إعادة توزيع ساعات العمل؛ فخلافاً لمـا هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، تم في هولندا دعم هذه السياسة من خلال رعاية اجتماعية سخية نسبياً (Schettkat, 2001). أضف إلى هذا أن إعادة توزيع ساعات العمل ارتبطت في هولندا، بنحو ما، بإعادة توزيع الدخول أيـضاً. وكانـت حـصة العمـل بـضع ساعات في اليوم قد تـضاعفت في هولنـدا خـلال الفـترة 1980 – 1995؛ أمـا بالنـسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه الحصة لم تتغير إلا بـصعوبة خـلال الفـترة المـذكورة. والملاحظ أن دخل ذلك العشر من العائلات التي تعد من أفقر العائلات في هولندا كان قد بلغ 62٪ من متوسط الدخل الذي تحصل عليه العائلات هناك؛ مقارنـة بهـذا، كـان ذلـك العشر من العائلات الأمريكية الذي يعد من أفقر العائلات قد حصل على 35٪، فقط، من متوسط دخول العائلات. وإذا كان عدد العاملين قد ارتفع في هولندا بنسبة بلغت 34٪ في

الفترة 1980 – 1995؛ فإن هذه النسبة لم تـزد في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى 26٪ (Bosch, 1997a, 1997b). ونستخلص من هذا كله، أن بالإمكان إعـادة توزيـع فـرص العمل والدخل [مع تشديد المؤلف على الدخل، المترجم]، والحصول، إثر ذلك، على نتائج إيجابية بخصوص درجة توظف الأيدي العاملة (Meißner/Zinn, 1984, 101 ff.).

إن القيمة الأخلاقية "للعمل بضع سـاعات من اليوم بروح تـضامنية" – أي إذا مـا رافقته إعادة توزيع الدخل القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة – أمر مفروغ منـه، ولا مجال لمناقشته والتشكيك فيه. إلا أن الأمر الذي تجدر بنا ملاحظتـه أننـا ههنـا لـسنا حيـال سياسة توظف بالمعنى المتعارف عليه. والأمر الجوهري ههنا هو أن تطبيق نمـوذج العمـل بضع ساعات من اليوم في الاقتصاد عامة لا يغير شيئاً البتة مـن حقيقـة، كنـا قـد ذكرناهـا سابقاً مفادها: أن أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروات الكبـيرة يحجمـون عن إنفاق جزء معتبر من فائض القيمة الذي يحصلون عليه، في حال بلوغ الاقتصاد وضـع التوظف الكامل الافتراضي. ويكمن سبب هذا في أن القصور المخيم على الطلب الـسلعي لا يغريهم بالشروع فعلاً في الاستثمارات العينية المحتملة ومـا يـنجم عنهـا مـن ارتفـاع في مستوى التوظف. بهذا المعنى يتعين أن تُستكمل سياسة العمل بـضع سـاعات مـن اليـوم بسياسة ترمي إلى حفز الطلب السلعي (تماماً كما حدث في فرنسا بعد عام 1997 على سـبيل المثال). إلا أن هذا النهج لا مناص له من إعادة توزيع الدخول من الأعلى إلى الأدنـى؛ أي أنه يفترض القيام برفع دخول الفئات ذات القوة الشرائية المتدنية عـلى حـساب أصـحاب الدخول الكبيرة نسبياً. وعلى خلفية هذه الحقيقة فإننا ههنا إزاء طريـق مـسدودة تعترضـها عقبات تتعلق، أيضاً، بطبيعة القوى المهيمنة على الساحة السياسية.

وتتأكد مصداقية الموقف المتشائم الذي تتخذه نظرية الركود حيال النمو الاقتصادي، مـن خـلال النقـاش الـدائر حـول الحـدود التـي تفرضـها الأوضـاع البيئيـة عـلى النمـو الاقتصادي. فحتى "النمو السليم" القائم على إصلاح الأضرار البيئية لن يكون في الأمـد الطويل مشروعاً سديداً؛ لأن أضراره البيئية ستفوق منافعه في يـوم مـن الأيـام. إن المـنهج السليم للمحافظة على سلامة البيئة يكمن في المنظور الطويل المدى، فقـط، في الـتخلي عـن النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة يتبين لنا بجـلاء أن تخفـيض سـاعات العمـل

اليومي هو الخيار الوحيد المتاح في الأمد الطويل؛ للجمع بين حالتي التوظف الكامل والركود الاقتصادي. وينطبق هذا التسويغ؛ أعني تأكيد أن الأوضاع البيئية تحتم التخلي عن النمو الاقتصادي، وتفرض علينا تخفيض ساعات العمل اليومي، على البلدان الفقيرة على وجه الخصوص. فمن المستحيل أن يحقق مليارات من سكان هذه البلدان ولو ما يقرب بعض الشيء من مستوى الدخول والرفاهية الذي حققته البلدان الصناعية قبل ثلاثين عاماً أو أربعين. ففي أفضل الحالات لا يمكن المرء أن يمني نفسه بأكثر من سد الحاجات الضرورية لدى سكان العالم والقبول بشيء معقول من التفاوت في مستويات الرفاهية بوصفها وسيلة لشحذ الهمم.

إن أي حل آخر لن يكون وهماً، بل سيكون، أيضاً، غير إنساني بنحو متطرف. ولهذا السبب أيضاً لا مناص للغالبية العظمى من سكان المعمورة من أن ترضخ في يوم ما من أيام القرن الحادي والعشرين لأن تكسب الوسائل المادية الضرورية لسد متطلباتها من الحياة، في خلال ساعات عمل منخفضة نسبياً، ولاسيما أن من المتوقع أن تفلح البلدان الفقيرة، أيضاً، في تحقيق التطور التكنولوجي ذي الآثار الإيجابية على الإنتاجية؛ أي أن يكون بمقدور هذه البلدان، أيضاً، إنتاج البضائع بكمية عمل أدنى بكثير من الكمية التي تنفقها حالياً. كذلك لا تتوفر البشرية، لا على الموارد الطبيعية الضرورية ولا على الإمكانيات البيئية المناسبة؛ لأن يعمل كل عامل أربعين ساعة، أو حتى ثلاثين فقط، في الأسبوع. فالعمل على مدار ساعات اليوم المعتادة يتطلب استخدام الموارد الطبيعية بكميات عظيمة، ويشكل أعباء تُثقل كاهل البيئة. ونحن – حينما نؤكد هذه الحقائق – لا ننكر أبداً أن النتائج المنطقية والموضوعية، التي استنبطناها من الوضع القائم، لا تُريح الضمير، ولا يحلو مذاقها أيديولوجياً. ولكن، ما الحيلة، إذا كان التطور الفعلي لا يتم بما يناسب تطلعاتنا العقلانية والمنطقية، بل يسير – كما يحدث في التاريخ في أغلب الأحيان – صوب كارثة قد تدفع الناجين منها إلى أن يأخذوا على عاتقهم، في لحظة تأمل تاريخية، إجراء الإصلاحات المنقذة؛ وقد تأتي هذه الإصلاحات بعد فوات الأوان من وجهة نظر ضحايا الكارثة التي تلوح في الأفق، إلا أنها ربما لا تكون متأخرة بالنسبة إلى الأجيال القادمة.

الفصل الثالث

الأصولية والخارجون على الرأي العام وصعود الفاشية

لم يستطع أحد إلى الآن أن يجزم فيما إذا كانت البشرية تتعلم فعلاً من دروس التاريخ البليغة. ومع هذا، فإن الأمر البين هو أن أزمة الاقتصاد العالمي الراهنة تسائلنا بإلحاح عما إذا كانت هناك أوجه شبه بين الأزمة الراهنة والركود الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي عقب عام 1929؛ أعني ذلك الركود الذي كان أول أزمة اقتصادية عالمية تنشر ظلالها في القرن العشرين. ويعثر المهتم على أدبيات كثيرة، نسبياً، تتناول هذه الأزمة بالشرح والتفسير. وبالنسبة إلى ما نحن في صدد الحديث عنه، ليس بالإمكان ولا بالأمر المهم أن نسهب في الحديث ههنا حول القرائن القائمة بين الأزمتين. ولذا فإننا سنركز حديثنا على جانب مهم من جوانب هذه الأزمة، وذلك هو النقاش الذي دار حول الجوانب الاقتصادية، النظرية منها والسياسية، في الأيام الأخيرة من عمر جمهورية فايمار القصير. ففي تلك الحقبة من الزمن كانت هناك مقترحات كثيرة لكيفية التعامل بنجاح مع البطالة التي عانتها جموع غفيرة من المواطنين آنذاك. وإذا ما غضضنا النظر عن التصورات التي تقدم بها الشيوعيون الألمان، فإنه يمكننا أن نقول إنه كان هناك اتجاهان: اتجاه مثله "الإصلاحيون" الذين كانوا أقلية ليست ذات تأثير كبير على الرأي العام، واتجاه آخر أصولي (Orthodoxie) تبنته الغالبية العظمى من أساتذة الاقتصاد في الجامعات الألمانية وقادة المشروعات الاقتصادية الكبرى. وكان الأصوليون قد دعموا بنحو عظيم السياسة الانكماشية التي دأب على تطبيقها [المستشار، المترجم] برونتج (Brüning). وبالنظر إلى أهمية هذه النقاشات، يجدر بنا أن نختار بعض أهم الآراء والمقترحات الإصلاحية لنستعرضها في الصفحات التالية بشيء من الإسهاب. ونود أن نشير هنا إلى أن سردنا الآتي يستند إلى المؤلف الذي أشرف على نشره [الاقتصادي المرموق، المترجم] بومباخ (G. Bombach)؛ فقد تناول هذا

المؤلَّف، ذو الأجزاء الكثيرة، النقاشات التي دارت في الحقبة الأخيرة من عمر جمهورية فايمار بشأن السياسة الاقتصادية الناجعة؛ لمواجهة الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الألماني آنذاك (G. Bombach et al., 1976 ff.).

أولاً: البطالة الواسعة مهدت الطريق للفاشية

في الواقع، لا يوجد شرح دقيق يحيط بجميع مناحي الكارثة التي نشرت ظلالها مع انهيار جمهورية فايمار. ومع هذا، فإن الأمر الذي لا يطوله الشك هو أن البطالة الجماهيرية وما أفرزته هذه البطالة، من بؤس مادي وشقاء نفسي خيما على قطاعات واسعة من الشعب الألماني، كانا قد دفعا "جموعاً غفيرة من الناخبين الناقمين" إلى أحضان الاشتراكيين القوميين؛* الأمر الذي مهد أمام هؤلاء الطريق لتقلد زمام الحكم في ألمانيا. ولا تعود المصداقية التي حظي بها "الاشتراكيون القوميون" إلى موهبتهم الكبيرة في دغدغة مشاعر المواطنين البسطاء المذعورين من فرط ما يعانونه من إهانة نفسية وإذلال مادي فحسب، بل كانت تعود أيضاً إلى "البرنامج" الذي كانوا يذيعونه على الملأ بشأن السياسة الاقتصادية التي يتطلعون إلى تنفيذها. ولم يتطلب الأمر الإعلان عن برنامج دقيق ومفصل بالمعنى المتعارف عليه في مثل هذه الأحوال، بل كان يكفيهم؛ لكسب الجماهير الغفيرة إلى صفوفهم، أن يركزوا هجومهم على السياسة الاقتصادية الفاشلة التي تنتهجها حكومة جمهورية فايمار معلنين أنهم يتعهدون بالتخلي تماماً عن السياسة المحابية للنظام [الرأسمالي، المترجم] القائم، وأنهم سينتهجون سياسة "فعالة" تهدف إلى خلق فرص العمل لكل العاطلين عن العمل، سياسة سديدة - أشبعها مفكرون آخرون بحثاً وتمحيصاً - ومؤكدة النجاح بناءً على نتائج الماضي الغابر. وكانت هذه المقترحات قد قدمها في النصف الثاني من القرن العشرين عدد من مُؤلفين مايزالون في نظر المؤرخين للفكر الاقتصادي "خوارج" أو خارجين على النظرية الاقتصادية التي اعترف بها القسم

---

* "الاشتراكيون القوميون" هم أعضاء الحزب النازي الذي كان هتلر يترأسه. علماً أن مصطلح نازي (Nazi) منحوت من الحروف الأربعة الواردة في مصطلح "اشتراكي قومي" (Nationalsozialist). وكان هذا المصطلح يُستخدم مرادفاً لاسم الحزب الذي كان يُدعى: حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني (Nationalsozialistische Deutsche Arbeiter Partei, NSDAP). (المترجم)

الأعظم من الاقتصاديين. إلا أن "النظرية المهيمنة على الساحة"، هذه النظرية التي تعتقد بأن لديها الكفاءة على التمييز بين المفكرين الاقتصاديين "الشاذين عن الخط العام"، والمفكرين الاقتصاديين "غير الشاذين" عنه، ظلت محفورة في أدمغة السياسيين الديمقراطيين القائمين على أمور السياسة الاقتصادية في الجمهورية القصيرة العمر. لقد ضيع هؤلاء فرصتهم المواتية لأن يتحولوا في الوقت المناسب إلى ما فيه الخير للأمة جمعاء.

وكان النهج السياسي المخفق الذي قدمته النظرية الاقتصادية الأصولية وتأكيدها أن نهجها هذا هو الأسلوب القويم لمواجهة الأزمة القائمة بمنزلة العامل الأساسي لاندلاع الكارثة التي حلت بألمانيا فيما بعد.* فكما هو بين من تجارب بلدان أخرى، وكما برهنت على ذلك، وللأسف، السياسة الاقتصادية التي انتهجها النازيون، فقد كان بالإمكان، من حيث المبدأ، مواجهة البطالة المتفاقمة منذ عام 1929 مواجهة ناجحة، أو كان في الإمكان بالأحرى إعطاء المواطن الأمل الصادق بقرب حدوث تحسن في وضعه المعيشي. ولو كانت السياسة الاقتصادية قد أفلحت في تحقيق هذا أو ذاك، لما كانت الفاشية قد حققت ما حققته من نجاح، وربما كان التاريخ الألماني قد اتخذ منحى آخر غير المنحى الذي اتخذه في القرن العشرين. وينبغي لِمَنْ يرى في هذه الآراء استنتاجات نظرية صرفاً أن يتخلى أساساً عن استنباط الدروس والعبر من التاريخ؛ أي عليه أن ينصرف تماماً عن التفكير في الخيارات التي كانت متاحة.

ثانياً: أتكرر السياسة الاقتصادية أخطاء الماضي؟

كمثال بليغ نود أولاً أن نستعرض بعض الآراء التحليلية المهمة بشأن الوضع الاقتصادي الذي قام آنذاك، وأن نبرز بعض البرامج التي كانت متاحة للسياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة من عمر جمهورية فايمار. ونود أن نقوم بهذا لسببين. السبب الأول يكمن في أننا نريد أن نقيم الدليل على مصداقية ما أكدناه سابقاً من أن بعض المفكرين الاقتصاديين كانوا قد صاغوا فعلاً، وفي الوقت المناسب برامج كانت تخالف

---

* يقصد المؤلف بالكارثة تقلد النازيين مقاليد الحكم في ألمانيا وما تلا ذلك من حرب عالمية ثانية. (المترجم)

مخالفة كلية البرامج المخفقة التي انتهجتها السياسة الرسمية التي سببت في نهاية المطاف خلق الكارثة العظيمة التي حلت بألمانيا، ويكمن السبب الثاني في أن هذه الآراء التحليلية والمقترحات العملية قد اشتملت فعلاً على مناحٍ كثيرة ماتزال عظيمة الأهمية بالنسبة إلى مشكلات عصرنا الراهن. وليس ثمة شك في أن هناك اختلافات بين الأزمة الحاضرة والركود الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي عام 1929. فإذا كانت الأزمة المخيمة على الاقتصاد العالمي في اليوم الراهن تتميز في أنها نشأت رويداً رويداً، وأن البطالة الجماهيرية في تزايد مستمر منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، فإن الأمر البين هو أن أزمة الركود الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي عقب عام 1929 قد تميزت بارتفاع البطالة الجماهيرية بنحو متسارع، وأن عرى العلاقات الاقتصادية الدولية كادت تنفصم وتنهار تماماً آنذاك. ولكن، وبالرغم من هذه الاختلافات ثمة أوجه شبه كثيرة بين كلتا الأزمتين؛ وربما كان في مقدمة أوجه الشبه أن القوى السياسة كانت، في كلتا الأزمتين، تؤمن إيماناً راسخاً بالسياسة الاقتصادية الأصولية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة رافضة بذلك حتى محاولة اختبار المقترحات البديلة. وفي المؤلف المذكور سابقاً "الكينزية" يعثر القارئ في المقدمة التي مهد بها كورش (A. Korsch) لجزئه الثاني المنشور عام 1976 على السطور المهمة الآتية:

> وأحد الأهداف الجوهرية لإمعاننا النظر في الأحداث الواقعة قبل بضعة عقود من الزمن هو أننا نريد من السياسيين ومستشاريهم، المنوط بهم جميعاً إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات اليوم الراهن، أن يعتبروا بالأخطاء التي ارتكبها السياسيون والاقتصاديون في الزمن الغابر وألا يكرروها ثانية، ولاسيما أنهم أمسوا أكثر إدراكاً لحقيقة الأمر. والأمر المفرح والمهم ههنا هو أن أغلب رجالات الدولة وقيادات المؤسسات الدولية والجهات المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية قد صاروا يدركون أن الأزمات العميقة والواسعة الأبعاد لا يمكن معالجتها في إطار الحدود الوطنية، بل هي تتطلب مشاركة جميع الجالسين في قارب واحد؛ حيث يكون كل واحد بحاجة ماسة إلى عون الآخرين.
>
> وخلافاً للزمن الماضي أمسى المرء في اليوم الراهن يدرك، على نحو جيد إلى حد ما، أن مواجهة العقبات الاقتصادية والتوترات السياسية تتطلب مشاركة الجميع...
>
> من ناحية أخرى يبدو لنا أن التجارب... المستقاة من سنوات الحرب عظيمة النفع عند مناقشة التحول السياسي الذي تم على يد الاشتراكيين القوميين وما أفرزه هذا التحول

من إلغاء للمبادئ الديمقراطية التي انتهجتها ألمانيا آنذاك، ومن اعتداء على حقوق الإنسان وارتكاب جرائم بحق الإنسانية كان ختامها انهياراً عظيماً عم شعباً بائساً مهاناً فاقداً الأمل ينزف دماً. فالأمر الواضح هو أنه كان بالإمكان تفادي هذا التحول لو كانت القوى المسؤولة عن إدارة شؤون الحكم قد أخذت بما ينصح به "الخوارج" وليس بما يقوله الاقتصاديون التقليديون أنصار النظرية المهيمنة غير المناسبة لشرح واقع الحال القائم (Korsch, 1976, 11f.).

ومع أن الأحداث الفعلية التي جرت على ساحة السياسة الاقتصادية في عقود السنين اللاحقة قد انسجمت إلى حد ما مع فحوى هذه الملاحظات المتفائلة المدونة قبل ما يزيد على ربع قرن من الزمن؛ أي في بداية اندلاع البطالة الجماهيرية التي ماتزال تزداد تفاقماً حتى اليوم الراهن، إلا أن الملاحظ هو، أولاً، أن التعاون الدولي واتخاذ الإجراءات المنسقة - من قبيل قيام المصارف المركزية بتنسيق الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة انهيار البورصات في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 - قد أمسيا، في الآونة الأخيرة، يُطَبقان بنحو أكثر تكراراً، مما كان سائداً عقب عام 1929، وثانياً، أن هذه التدخلات ظلت تُقصر على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنقاذ الآليات التي يعمل وفقها النظام الرأسمالي. وكان هذا التدخل قد انطوى على آثار جانبية بالنسبة إلى درجة التوظف أيضاً؛ فما أعظم الارتفاع الذي كان سيطرأ على البطالة الجماهيرية، لو لم تُتخذ هذه الإجراءات ولو تُركت الأزمات المالية، التي تعصف بنحو متكرر بـ"صالة القمار الرأسمالية"، تنشر ظلالها على الاقتصادات الحقيقية؛ أي على قطاعات الإنتاج العيني أيضاً! إلا أن تفادي انتشار النار المندلعة في إحدى الغابات لا يعني بالضرورة أن المرء قد أطفأ فتيل هذه النار تماماً.

ومن جملة مؤلفي عصر جمهورية فايمار ثمة أربعة مؤلفين جديرين بأن نخصهم بالذكر؛ وهؤلاء هم: روبرت فريدلندر برشتل (Robert Friedlaender-Prechtl, 1847-1950) وهاينرش درغر (Heinrch Dräger, 1898-1986) وفلهلم لاوتنباخ (Wilhelm Lautenbach, 1885-1948)، المسمى "كينز الألماني" (Eucken, 2001, 40) وفلاديمير فويتنسكي (Wladimir Woytinsky, 1885-1960)، الملهم الروحي لبرنامج خلق فرص العمل المسمى خطة "WTB" والذي شارك في إعداده علاوة على فلاديمير فويتنسكي كل من فريتس تارنوف (Fritz Tarnow, 1880-1951) وفريتس باده (Fritz Baade 1893-1974)،

وهو برنامج كان الاتحاد العام لنقابات العمال الألمانية قد أقره في مؤتمره الذي عقد في نيسان/ إبريل 1932. ويعثر القارئ في دراساتهم التحليلية وبرامجهم العملية على الأفكار الجوهرية التي كان يطرحها كتاب آخرون يناهضون، أيضاً، السياسة الاقتصادية المنتهجة رسمياً (راجع العرض المسهب عند: Bombach et al., 1976). من هنا، وبالنظر إلى هذا كله، سنسهب في الصفحات الآتية في العرض والمناقشة لمؤلفات هؤلاء الكتاب الأربعة، أو بالأحرى مقترحاتهم.

ثالثاً: فريدلندر برشتل: البطالة المزمنة: أسبابها وسبل مكافحتها

في عام 1926؛ أي قبل اندلاع الركود الكبير بثلاث سنوات، كان فريدلندر برشتل قد نشر مؤلفاً عنوانه: **البطالة المزمنة: أسبابها وسبل مكافحتها**. وكان قد كتب في السطر الأول من هذا المؤلف قائلاً: «تعاني ألمانيا في اليوم الراهن أزمة بطالة تدعو للقلق فعلاً. وليس الحجم المطلق لهذه البطالة فقط هو الأمر الذي يثير القلق والفزع، بل أيضاً ارتفاعها المتواصل وشمولها مختلف الفئات الاجتماعية وتوقيت اندلاعها» (Friedlaender-Prechtl, 1976, 66). وبعدما عدد المؤلف العناصر الإيجابية المختلفة مشيراً إلى أن حفز الصادرات كان ينبغي له أن يساعد على التخفيف من حدة البطالة، استنتج المؤلف من ثم أن الأمر يبدو له كما لو لم يكن هناك أحد يحيط علماً دقيقاً بأسباب الأزمة المأساوية:

> إلا أن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن أسباب هذه الأزمة لم يُمط اللثام عنها إلى الآن. فإذا ما سأل المرء عقلاء القوم ذوي العلاقة بالاقتصاد، سواء من الناحية العملية أو من الناحية النظرية، فإنه لن يحصل على أجوبة مثبطة للعزيمة فحسب، بل سيحصل على أجوبة متناقضة أيضاً: فمرة يُقال: إن الصادرات هي الأمر الذي ينقصنا، ومرة يُقال: إن مشكلتنا تكمن في قصور القروض أو رأس المال أو السيولة النقدية؛ وهناك مَنْ يطالب برفع معدل الفائدة، وآخرون يطالبون بعكس هذا مشيرين إلى ضرورة خفض هذا المعدل؛ ويشير بعض آخر إلى ضرورة رفع الأجور لكي تكون لدى جماهير الشعب الغفيرة قوة شرائية أكبر، ويرفض بعض غيرهم بشدة هذا الاقتراح مؤكدين أن الأمر يقتضي خفض معدلات الأجور؛ وذلك لأننا ننتج البضائع بكلفة عالية نسبياً. وإلى جانب مجمل هذه الآراء هناك آخرون يؤكدون أن تعويضات (الحرب) التي فرضها

الأعداء قد أمست حملاً ثقيلاً ينهك كاهل اقتصادنا، على حين يشتكي بعض آخر من عدم وصول الإمدادات من المواد الأولية بالنحو المطلوب مؤكدين أن هذا يعيق الاقتصاد من الإنتاج ومن خلق فرص العمل المطلوبة. وإلى جانب هذه الآراء كلها هناك مَنْ لا يحيد قيد شعرة عن الاعتقاد بأن سبب المأساة كلها يعود إلى اليهود والاشتراكيين (Friedlaender-Prechtl, 1976, 66f.).

وللإحاطة بالأسباب الفعلية لأزمة التوظف في ذلك الزمن، يميز فريدلندر برشتل بوضوح بين المظاهر التي تبدو بها الأزمة (والمتمثلة، إلى جانب أمور أخرى، بنقص رأس المال وبنقص القروض وقصور القوة الشرائية ومشكلات تصريف البضائع) والأسباب الهيكلية الخفية عن الأنظار، والتي لا تطفو على السطح إلا من خلال تحليل نظري يأخذ الاقتصاد الكلي في الحسبان. وللوفاء بمتطلبات هذا التحليل يقسم فريدلندر برشتل السكان، بحسب دورهم الاقتصادي، إلى ثلاث فئات خارجاً بذلك على التقسيم الهيكلي المعتاد في النظرية الاقتصادية التقليدية: فئة المنتجين والفئة المساعدة وفئة المستهلكين. وتشتمل فئة المنتجين على جميع العاملين في القطاعات الإنتاجية بالمعنى التقليدي (أي على العاملين في الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والمستأجرين في قطاع الخدمات والعاملين في الإدارات الحكومية وأصحاب المهن الحرة). وتنتج هذه الفئة للمجتمع متطلبات الحياة الضرورية وفائض الإنتاج مما تقتات منه باقي الفئات. وتضم الفئة المساعدة عناصر القوات المسلحة والخدم بالدرجة الأولى. وتقوم هذه الفئة بأداء:

أعمال يمكن الاستغناء عنها تماماً، كما هي الحال بالنسبة إلى العسكريين والساهرين على خدمة الأرستقراطيين، أو تؤدي أعمالاً يمكن أن ينهض بها أفراد الأسرة المعنية. ومن وجهة النظر الاقتصادية تدخل هذه الفئة في عداد فئة المستهلكين وذلك لأنها، هي أيضاً، تقتات مما ينتجه العاملون في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ويعد "عيال الأسر" المختلفة من أعضاء "فئة المستهلكين" الصرف ... أضف إلى هذا المرضى والمشلولين ونزلاء السجون ومَنْ سواهم من أفراد غير قادرين على المشاركة في العملية الإنتاجية؛ ولذا يتعين على المجتمع أن يعولهم. وينطبق الأمر ذاته على "المتقاعدين" الذين لا مفر للمجتمع من أن يعولهم مكافأة لهم على العمل الذي بذلوه في الزمن الماضي.

> ويشكل المقتاتون من الريع [أي أصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية الثروة، المؤلف] فئة لها خصائصها المتميزة ...، فهذه الفئة تترك ثروتها تعمل لخدمتها (Friedlaender-Prechtl, 1976, 69 f.).

ويُفترض أن تتصف النسب التي تكون عليها الفئات المختلفة في مجتمع ما بالتوازن والمعقولية، وأن تتماشى، إلى جانب أمور أخرى، مع مستوى التطور الاقتصادي - التكنولوجي، إذا ما أريد أن يتحقق الوضع "الأمثل"؛ أي إذا ما أريد أن يتحقق توازن اجتماعي - اقتصادي معين. فحينما تكون فئة المستهلكين أقل مما هو مطلوب، فسيتعثر تصريف البضائع المنتجة وسيؤدي الإفراط في الإنتاج إلى انتشار البطالة. أما إذا اتصف المجتمع بتضخم حجم هذه الفئة؛ فسيشكل تضخم حجمها ثقلاً كبيراً على كاهل الفئة المنتجة، وإن انطوى تطور من هذا القبيل على جانب إيجابي؛ ذلك أن المجتمع سيحقق عندئذ حالة التوظف الكامل. وبحسب رأي فريدلندر برشتل يكمن سبب "البطالة المزمنة" في ألمانيا في التشوهات الهيكلية الناجمة عن الحرب وفي الأخطاء التي ارتكبتها المحاولات السياسية المبذولة للتعامل مع هذه النتائج. فتراجع معدلات الولادة، أولاً، وعودة عناصر القوات المسلحة إلى الحياة المدنية على وجه الخصوص، وما صاحب ذلك من ارتفاع في عدد الجماهير العاملة، ثانياً، أدى إلى تشويه النسبة القائمة بين الفئات المنتجة والفئات المستهلكة، وأفرز نقصاً في الطلب السلعي الضروري لتحقيق حالة التوظف الكامل. «فالقوات المسلحة (ومعها الصناعة الحربية) كانت، من وجهة النظر الاقتصادية البحت، في زمن السلم أيضاً، جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل، وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى وإن أشار بعض الناس إلى القيمة الأخلاقية والتربوية والصحية والقيمة الاقتصادية غير المباشرة التي ينطوي عليها أداء الخدمة العسكرية» (Friedlaender-Prechtel, 1976, 75). أضف إلى هذا أن التوسع الكبير الذي طرأ على الطاقة الإنتاجية إبان الحرب - وهو توسع كان جزء منه في خدمة الإنتاج السلمي أيضاً - أعاق النشاط الاستثماري عقب انتهاء الحرب؛ الأمر الذي أدى إلى أن يبقى جزء من «قوى العمل المنوط بها إنتاج السلع الرأسمالية ... من دون عمل مستقبلاً». كما أدى الإنهاك الاقتصادي الذي عانته الطبقة المتوسطة أيضاً، إلى تراجع عدد العاملين الذين كانت هذه الطبقة تستخدمهم خدماً وحشماً؛ بهذا فقد تحول الكثير من قوى العمل من "الفئة

المساعدة" إلى "الفئة المنتجة". وبحسب رأي فريدلندر برشتل فإن التباين القائم بين الإمكانات الإنتاجية المتاحة، بناءً على ما لدى المجتمع من قوى عمل، والقصور الحاصل في الطلب السلعي أو بالأحرى القصور في طلب الأيدي العاملة هو أولاً وأخيراً مشكلة تنشأ من سوء الإدارة الاقتصادية؛ أي إنه يعود أصلاً إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة على أرض الواقع. وبتحليل مسهب ينقض فريدلندر برشتل الرأي الواسع الانتشار الزاعم أن الحرب وما أعقبها من تعويضات أُلزمت ألمانيا بدفعها للمنتصرين في الحرب قد جعلا من ألمانيا "بلداً فقيراً" ويرفض بهذا رفضاً قاطعاً المزاعم القائلة: إن سبب البطالة يعود إلى فقر الاقتصاد الوطني.

> إننا مانزال ... شعباً غنياً، أو لنقل بنحو أكثر دقة: إننا يمكن أن نكون شعباً غنياً، فيما لو أفلحنا في السيطرة على المشكلة التي تواجهنا بهيئة بطالة مزمنة. وهذه المشكلة ظاهرة جديدة كلها في عالم الاقتصاد. إنها مشكلة لا يحلها المرء بالطرائق القديمة والأساليب البالية ... وتكمن العقدة المأساوية في مشكلة التوظف في أن الاقتصاد لا يشكو، في المنظور العام، من عدم وجود العمل الكافي لتوظيف العاطلين، بل تكمن في أننا نواجه في الواقع حالة ستندلع فيها قوى الخلاص من العلة بعفوية وبنحو تلقائي، فيما لو توافرت الظروف الاقتصادية المناسبة. إن الحالة السائدة حالياً تتصف في أن عوامل الرفاهية الاقتصادية بور لا يستفيد منها المجتمع إلا بصعوبة. والأمر البين هو أن الجسم الاقتصادي يمكن أن يواصل وجوده من غير وجود جيش جرار من العسكر، ومن دون ما يستهلكه الأغنياء المنعمون، ومن دون الاستثمارات، التي يرغب بعض الناس في تحققها أولاً، لكنها غير ضرورية [من وجهة نظر المجتمع ككل، المترجم] ثانياً ... فمن الناحية المادية، لا فرق، بالنسبة إلى الجسم الاقتصادي، بين أن يعمل مليونان من السكان في إنتاج الفيلات الراقية ومعاطف الفرو الثمينة وفي مناجم الملح والحدائق العامة، أو أن يظلوا عاطلين عن العمل يقتاتون من إنتاج المجتمع. ولا ريب في أن من نافلة القول الإشارة ههنا إلى الأضرار الأخلاقية والاجتماعية التي سيفرزها بقاء جزء معتبر من أفراد الشعب عاطلاً عن العمل، يئن تحت وطأة مستوى معيشي متدن. ولا يجوز لنا أن نُخدَع بالمغزى الغامض الذي يحف بمصطلح "النقود". ففي عالم الاقتصاد هناك قيمة حقيقية واحدة فقط...: هي العمل. فالنقد ليس سوى قسيمة [كوبون، المترجم] عن العمل، لا أكثر ولا أقل (Friedlaender-Prechtl, 1976, 88f.).

بهذا المعنى يؤدي عدم استيعاب الفائض المتحقق في الاقتصاد بفعل القصور الحاصل في الطلب السلعي (نتيجة "لدأب أبناء الفئات الغنية على الادخار أو بالأحرى جراء خفضهم لاستهلاكهم السلعي") إلى ألا يجري، أصلاً، إنتاج جزء من المنتج الفائض المحتمل التحقق. وينعكس تقليص الإنتاج بفعل قصور الطلب في انتشار البطالة. من هنا، تنشأ أزمة التشغيل من جراء الأزمة الحاصلة في الطلب السلعي – أو بحسب المصطلح الماركسي: من جراء عجز المنتجين عن تحويل العمل الفائض المتبلور في البضائع إلى ربح (Realization crisis) – أي إن سببها لا يكمن في تخلف الاقتصاد المعني أو في قصور كفاءته، بل هو يتأتى مما ينطوي عليه النظام [الرأسمالي، المترجم] من تناقض بين الإمكانيات العظيمة المتاحة لخلق الرفاهية أولاً، والاستفادة الفعلية من هذه الإمكانيات لما فيه رفاهية المجتمع ثانياً. بهذا التحليل للأزمة يوعز فريدلندر برشتل سر البطالة إلى جانب الطلب السلعي، تماماً كما فعل، قبله بقرن من الزمن، البريطاني ديفيد ريكاردو، المنظر الرائد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. فريكاردو، أيضاً رأى أن أسباب البطالة الناشئة إثر عمليات التطوير والابتكار لا تكمن في جانب العرض السلعي، كما يوحي بذلك مصطلح "البطالة التكنولوجية"، بل هي تكمن في جانب الطلب السلعي: أي أنها تكمن في القصور المخيم على طلب الفئات التي لديها القوة الشرائية (Zinn, 2000a, 242 ff.).

ويبين لنا تفسير الأزمة انطلاقاً من جانب الطلب السلعي أن على السياسة الاقتصادية أن تأخذ العدة للتغلب على قصور الطلب السلعي: «السؤال المهم ههنا هو: كيف يمكن خلق منافذ تصريف إضافية للعمل ولمنتجات العمل؟» (Friedlaender-Prechtl, 1976, 80). إن التعامل مع الأزمة يجب أن يتم على محاور عدة. فأولاً، ليس بالإمكان زيادة الصادرات فحسب، بل يستحسن من وجهة النظر التنموية أيضاً تعزيز قدرة البلدان (النامية) على الاستيراد، وذلك من خلال تصدير رؤوس الأموال الطويلة المدى إلى هذه البلدان (أي منحها قروضاً طويلة المدى لتمويل وارداتها السلعية). ولما كانت ألمانيا ليست البلد الوحيد الذي يعاني قصوراً في الطلب السلعي؛ لذا يتعين على البلدان الغنية كافة أن تنسق سياساتها بغية إنعاش التصدير على المستوى العالمي. وينطبق هذا على الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان على وجه الخصوص؛ وذلك لأن هذين البلدين كانا، آنذاك أيضاً، المنافسَين الرئيسيين لألمانيا. وثانياً، لابد من تنفيذ مشروعات ضخمة، تمول من خلال القروض، وتهدف إلى إصلاح التربة وتطوير طرائق الإنتاج. الأمر يدور ههنا، إذن، حول مناحٍ تنطوي على إمكانيات توسعية عظيمة؛ أي إنه يدور حول تلك المناحي التي أطلق عليها الكينزيون فيما بعدُ مصطلح "المرافق العامة" والتي لا يمكن تنفيذها إلا من خلال السياسة الحكومية التدخلية.

> في ألمانيا هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية العويصة التي تتطلب حلاً ناجعاً، وإذا كانت هذه المشكلات لم تُحل بنجاح إلى الآن، فما ذلك إلا لأن التعامل معها يتعدى كثيراً إمكانيات القطاع الخاص، ولأنها من الشدة بحيث أمست تتعدى بنحو عظيم المنهج الفكري المتحكم حالياً بالسياسة الاقتصادية الحكومية (Friedlaender-Prechtl, 1976, 91).

وليس من الصعب التمعن في الوضع السائد في يومنا الراهن على ضوء الملاحظات الواردة سابقاً: فالشق الشرقي، من ألمانيا الموحدة ثانية، والاتحاد الأوربي برمته يعانيان، هما أيضاً، «الكثير من المشكلات الاقتصادية العويصة التي، ... يتعدى (حلها) كثيراً إمكانيات القطاع الخاص...» وكان الرئيس الأسبق للمفوضية الأوربية جاك ديلور (Jacques Delors) قد نشر في خريف عام 1993 "كتاباً أبيض" احتوى على برنامج أوربي يرمي إلى إصلاح البنى التحتية وتوسيعها وذلك من خلال الشروع بمشروعات تختص بالمواصلات والطرق وشبكات الاتصالات الحديثة وما سوى ذلك من مشروعات أخرى تهم المجتمع الأوربي عامة. وكان "الكتاب الأبيض" قد ارتأى أن تمول هذه المشروعات من خلال القروض (Weißbuch, 1993, 39 ff.). ومع أن هذه المبادرة كانت تستجيب بشكل جيد لطبيعة المشكلة القائمة حالياً، إلا أن مصيرها كان الإخفاق؛ وذلك لأن الحكومة الألمانية، على وجه الخصوص، كانت قد حالت آنذاك دون تطبيقها. وكان المصرف المركزي الألماني قد أعرب، من ناحيته، عن تأييده للموقف الحكومي الألماني. وكما يبدو أمست مبادرة ديلور نسياً منسياً في اليوم الراهن، فلم يعد يتذكرها أحد حالياً. وكما هي الحال بالنسبة إلى يومنا الحاضر، ففي حقبة أول جمهورية ديمقراطية ألمانية كان

المناوئون للتدخل الحكومي يتساءلون بسخرية، أيضاً، ما ماهية المصادر التي ستمول الإنفاق على هذه المشروعات؟

وكثيراً ما نسمع أننا لا نتوفر على المال الكافي، ولاسيما أن تنفيذ البرامج الضرورية لإصلاح التربة وتحقيق التطور المطلوب في طرائق الإنتاج "تكلف" الكثير من المليارات.

ألا ما أغبى هذا السؤال من وجهة النظر الاقتصادية! فهناك أولاً جيش جرار من قوى عمل تفتش عن فرصة العمل المناسبة، وهناك ثانياً مجالات ووسائل للعمل تكفي لاستيعابهم ولإنتاج السلع النافعة: إنتاج سلع من قبيل مواد البناء والأنابيب والحفارات والمحاريث والآلات والمعدات على سبيل المثال لا الحصر! فالبلاد تمتلك الإمكانيات الضرورية للانتفاع بنحو واسع من العمل ومنتجات العمل! إلا أن محيط الدائرة يحجم عن التكامل، وذلك لعدم توافر "الموارد المالية"... إلا أن الأمر البين هو أن مهام من قبيل المهام المذكورة سابقاً لا تصلح أبداً، من حيث طبيعتها، للميادين التي ينشط فيها رأس المال الخاص. فهذا؛ أعني رأس المال الخاص، ينشط، فقط، في المجالات الاستثمارية المؤكدة النتائج إلى قدر ما، والتي تضمن دوران رأس المال المستثمر بأسرع زمن ممكن وتحقيق معدل فائدة مغر. بهذا المعنى فهو، من دون ريب، لا يصلح للمجالات الاستثمارية التي يتحقق مردودها في أمد طويل، نسبياً، والتي يكون عائدها الاقتصادي عاماً لا يمكن جني ربح منه على نحو مباشر، ومخاطرها التقنية أو الاقتصادية كبيرة نسبياً (Friedlaender-Prechtl, 1976, 92f.).

ولا يعجز مؤلفنا عن عرض شواهد عملية تثبت صواب السياسة التي يقترحها لخلق فرص العمل. فإلى جانب خطط أخرى، يستعين المؤلف بالخطة التي انتهجتها مقاطعة بافاريا الألمانية لتوسيع الشبكة الكهربائية. فانطلاقاً من هذه الخطة يمكن الإحاطة بنحو جيد بالفكرة العامة التي تسترشد بها السياسة التدخلية الرامية إلى خلق فرص العمل:

فحينما وقفت قوى العمل العائدة من جبهات القتال عقب توقيع اتفاقية السلام على أبواب المصانع التي كانت تعمل بها في السابق، تبنت بافاريا المبادرة الذكية التي أشار بها ميلر، فشرعت في تنفيذ مشروعات واسعة تخدم المصلحة العامة: فقد أقامت سداً على بحيرة فالغن (Walchensee) وعشرات من مصانع توليد القوة الكهربائية بقوة الماء، أضف إلى هذا أنها كانت قد حولت مجرى بعض الأنهار لتقيم عليها السدود المانعة لتبديد الثروة المائية وللاستفادة من هذه السدود في توليد القوة الكهربائية. فنشأت، بهذا الصنيع، شبكة كهربائية ذات ضغط عال تربط مجمل البلاد بالمصانع المختلفة لتوليد

> الطاقة. بهذا كانت بافاريا قد شيدت نظاماً يضمن الاستفادة القصوى من الموارد المائية في البلاد. وهكذا، وبدلاً من إطعام آلاف لا حصر لهم من مواطنين عاطلين عن العمل لا يؤدون عملاً منتجاً، منحت البلاد هؤلاء المواطنين فرص العمل المنتج. ولا مراء في أنه ليس بالإمكان الجزم، بنحو مؤكد، فيما إذا كانت - ومازال وستبقى - هذه المشروعات، مستقبلاً أيضاً، ميادين استثمارية مربحة بالنسبة إلى القطاع الخاص. إلا أن طرح السؤال على هذا النحو خطأ بين أصلاً: فرأس المال، المخير بين تمويل مختلف الميادين، يميل، لا بل ينبغي له أن يميل، إلى تمويل تلك الميادين التي تدر أكبر مردود اقتصادي. أما بالنسبة إلى العمال الفائضين؛ أي بالنسبة إلى رأس المال البور، العاطل عن العمل، فإن الأمر الواضح هو أن الخيار الوحيد المتاح لهم هو أن يُستخدموا في تلك الميادين التي تدر نفعاً نسبياً، والتي هي أفضل الميادين في منظور المصلحة الاقتصادية العامة، من حيث الخير العام (Friedlaender-Prechtl, 1976, 93 f.) ... وللنهوض بأعباء هذه المهمة العظيمة والجسيمة وتذليلها بنجاح، ينبغي لنا، جميعاً، أن نتعلم [ثانية، المؤلف]، وبنحو يختلف تماماً عما درجنا عليه حتى الآن، أهمية الوظائف الاقتصادية الجسام الملقاة على عاتق الدولة (Friedlaender-Prechtl, 1976, 95).

وإذا ما نظر المرء إلى رأس المال على أنه وسيلة من وسائل الإنتاج؛ أي إذا ما أهمل العلاقات الاجتماعية التسلطية المرتبطة بملكية وسيلة الإنتاج، فعندئذ سيتضح لنا أن العاطلين عن العمل يجسدون "رأس مال خامداً معطلاً". ولتعبئة "رأس المال" هذا وحشده، ينبغي للتدخلات [الحكومية، المترجم] أن تتناسب، من حيث الحجم والفاعلية، مع حجم البطالة أو بالأحرى مع حجم الناتج الوطني غير المُنتج بفعل هذه البطالة. وفي ألمانيا، وحدها، يتراوح العجز الكلي الحاصل في فرص العمل، المسمى عادة "البطالة الجماهيرية" والذي يشتمل على العاطلين عن العمل بحسب الإحصائيات الرسمية والاحتياطي الخامد؛ أي يشتمل على أولئك الأفراد المستفيدين حالياً من البرامج الحكومية الرامية إلى خلق فرص العمل، وأولئك الذين أُحيلوا على المعاش مبكراً لعدم حاجة المشروعات إلى عملهم، ما بين 6.5 ملايين و7. وكما قلنا، تجسد البطالة حجم الناتج المُضحى به. وبطالة جماهير بحجم يتراوح ما بين 6.5 و7 ملايين تعني التضحية بإنتاج وطني يبلغ 250 مليار يورو كل عام. من هنا، ينبغي لكل برنامج، ينوي دعم الطلب السلعي بهدف الوصول إلى حالة التوظف الكامل، أن يكون مناسباً لحجم الهدر الحاصل في مستوى الإنتاج الممكن التحقق. وليس ثمة شك في أن الإنفاق المرتبط بهذه البرامج

سيتخذ أبعاداً "جنونية" إذا ما فكر المرء في حجمها الضروري على مستوى الاتحاد الأوربي؛ إلا أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن ناظرينا أن هذا الإنفاق سيكون موظفاً توظيفاً رشيداً بكل تأكيد. إن التوسع في "خلق القروض الإنتاجية" الذي طالب به الإصلاحيون في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، والذي كان كينز، أيضاً، قد نصح بتطبيقه، مايزال، في يومنا الراهن أيضاً، النهج الفعال لتمويل السياسة الرامية إلى خلق فرص العمل. إلا أن دعاة الخصخصة ومنظري عدم تدخل الدولة يصولون ويجولون في الساحة هذه الأيام، دامغين سياسة تعزيز الطلب السلعي بتشجيعها على التضخم النقدي وهدم الأساس المالي الحكومي. وإبان الركود الكبير بثت النظرية الاقتصادية الأصولية الذعر والفزع من شبح اسمه التضخم. وما حدث في الزمن الغابر، يحدث في يومنا الحاضر أيضاً: فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية تدور في زماننا الراهن أيضاً في دوامة تتسارع من يوم إلى آخر من دون نهاية تلوح في الأفق. وليس ثمة شك في أن التحول سيحدث ذات يوم؛ ولكن لا تسل، أيها القارئ، عن حجم التضحيات الاجتماعية، وعمق المعاناة الإنسانية على وجه الخصوص، التي ستتراكم حتى ذلك الحين!

رابعاً: هاينرش درغر: تخطي الأزمة من خلال التوسع في خلق القروض الإنتاجية

بادئ ذي بدء، دعنا نتصور حالة تتسم بإفراط الإنتاج: أي حالة تتسم بتكدس البضائع في مخازن المؤسسات، وبوهن إمكانيات تصريف هذه البضائع. ومن نافلة القول تأكيد أن هذه الحالة ستدفع المشروعات إلى خفض الإنتاج والاستغناء عن جزء من العاملين لديها. ولا مراء في أن تسريح جزء من العاملين سيؤدي، هو نفسه، إلى تفاقم الأزمة المخيمة على تصريف البضائع. بهذا ستتصف الأزمة المخيمة على الوضع الاقتصادي بوجود آلات ومعدات معطلة عن العمل وبارتفاع عدد الأفراد العاطلين عن العمل. ولنتصور الآن أن مزوراً ماهراً للنقود قد أخذ، في هذا الوقت ذاته، يطبع النقود ويقتني بها ليس البضائع المتكدسة في مخازن المؤسسات فحسب، بل أرسل إلى المؤسسات يطلب منها تزويده ببضائع أخرى إضافية، دافعاً بذلك المشروعات الإنتاجية إلى توظيف الأيدي العاملة وتشغيل آلاتها ومعداتها بدرجة عليا. والسؤال الذي سيطرح نفسه ههنا هو: مَنْ ذاك الذي سيتضرر بهذا

الصنيع؟ الأمر البين هو أنه لا ضرر منه أبداً لا على المشروعات ولا على العاملين الذين استعادوا فرص عملهم القديمة، ولا على الاقتصاد الوطني أيضاً. سيضج بالشكوى من هذا الصنيع، فقط، أولئك الذين يدينون كل توسع بالكمية النقدية ويرون فيه خطراً يؤدي إلى التضخم دائماً وأبداً؛ أي بغض النظر عن الطريقة التي تحقق بها هذا التوسع. ويمكننا أن نستعيض عن مزور النقود بآلية رسمية تتكفل بالتوسع في الكمية النقدية المتداولة، أو بالأحرى في التوسع بحجم القروض الممنوحة: أعني زيادة الكمية النقدية المتداولة من خلال قيام المصارف التجارية بالتوسع في خلق النقود الائتمانية أو من خلال انتهاج المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية؛ وذلك لأن في هذا وذاك نفعاً كبيراً للاقتصاد الوطني. إن الوضع، المرسومة خطوطه العريضة سابقاً - أعني التوسع بالمعروض النقدي بغية تمويل الطلب السلعي الضروري لتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة - هو الفكرة الجوهرية التي تقف خلف فكرة "خلق النقود الائتمانية لتمويل الأغراض الإنتاجية" التي طالبت بها أطراف مختلفة وباستمرار في الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار. وكان هاينرش درغر قد أسهب عام 1932 في تبيان مغزى هذه الفكرة (Dräger, 1976) وراح، من دون وهن، يطالب بضرورة قيام المصرف المركزي بالتوسع في خلق القروض الإنتاجية؛ وذلك لأن سياسته؛ أي سياسة المصرف المركزي، تختلف تماماً عن السياسة التي ينتهجها النظام المصرفي التجاري المسترشد بمتطلبات الربح. فسياسته تسترشد بمتطلبات الاقتصاد الوطني ككل، ومن ثم فإن في وسعه أن يمنح القروض من دون تقاضي فائدة عليها إن تطلب ذلك الوضع الاقتصادي القائم:

> لما كان القيام بخلق قروض إضافية بمقدار يبلغ ملياري مارك ألماني، على سبيل المثال، يناظر قيام المصرف المركزي بمنح قروض يمولها من كنز يحتوي على ملياري مارك ذهباً منَّت بهما السماء عليه كما لو كانا غيثاً هطل عليه فجأة؛ لذا فستكون هناك، بكل تأكيد، الإمكانية في أن يمنح المصرف المركزي هذه القروض من دون فائدة، ولاسيما أن المصرف المركزي لا يدفع لأي طرف فوائد على هذا "الكنز الذهبي". وتمسي إمكانية منح القروض من دون فائدة ضرورة حتمية حينما يتعلق الأمر بالمشروعات الضخمة ذات الأهمية لمجمل الاقتصاد الوطني؛ وذلك لأن تنفيذ هذه المشروعات لا ينطوي، انطلاقاً من الظروف السائدة حالياً، على ذلك المعنى الدقيق للربحية الذي ينطلق منه القطاع الخاص عند شروعه في تنفيذ مشروع معين (Dräger, 1976, 126).

وتفصح الجملة الأخيرة من السطور المقتبسة سابقاً عن الفكرة ذاتها التي وجدناها عند فريدلندر برشتل: هناك مشروعات استثمارية عظيمة النفع بالنسبة إلى مجمل الاقتصاد الوطني، لكنها، ولأسباب مختلفة، لا تغري رأس المال الخاص. من هنا، لن تُنفذ هذه المشروعات ، إذا ما عزفت عنها المبادرة الحكومية. وفي الواقع فإن الاقتصاديين المحافظين، أنفسهم، لا يشككون في هذه الحقيقة من حيث المبدأ، إلا أنهم، مع هذا، يتخذون منها مواقف مترددة حينما يتطلب الأمر تنفيذها عملياً. ويكثر الجدل حول نوعية الاستثمارات الحكومية وحجمها في المقام الأول. والتحذير من مغبة التضخم هو الحجة التي تساق ضد توسع الدولة بالاستثمارات. إلا أن واقع الحال يشهد أن هذه الحجة تتستر خلف المقت الأيديولوجي المبدئي الذي يكنه، عادة، هؤلاء المحافظون حيال التدخل الحكومي.

وبنحو مشابه للوضع السائد حالياً، كان المعادون لقيام الدولة بتنفيذ مشروعات تخلق فرص عمل للعاطلين قد احتجوا إبان الركود الكبير أيضاً بما ينطوي عليه هذا التدخل من مخاطر تضخمية مزعومة. وكما كانت الحال في جمهورية فايمار، ينطلي الخوف، الذي يثيره هذا الزعم، على جمهور واسع من المواطنين في يومنا الراهن أيضاً. وكان درغر قد ناقش بإسهاب هذا "الوهم أو الاختلال الذهني حيال التضخم" (Inflations-Psychose) والحجج الخاطئة التي ينطلق منها المحذرون من مغبة التضخم مؤكداً أن اندلاع التضخم أمر غير ممكن؛ بناءً على ما لدى الاقتصاد الوطني من أيد عاملة عاطلة عن العمل، وطاقات إنتاجية متاحة بشكل كبير نسبياً، وإمكانيات معتبرة قادرة على تنفيذ الاستثمارات الضرورية؛ لتوسيع الطاقة الإنتاجية في ظرف زمني قصير المدى، نسبياً. وقد تطرأ ارتفاعات على مستوى الأسعار في بادئ الأمر، إلا أن الأمر البين هو أن المشروعات ستكف بعد حين من الزمن عن رفع الأسعار، لا بل قد تخفض أسعار منتجاتها، في سياق التوسع الحاصل في الإنتاج وما سيصاحب هذا التوسع من خفض في كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج (وفورات الحجم، أو ارتفاع الإنتاجية بالمعنى الذي يشير إليه قانون فيردورن).* ومهما كان الأمر، فحينما تتصف الحالة الاقتصادية الكلية بالإفراط في الإنتاج

---

* فحوى قانون فيردورن، أو قانون كالدور - فيردورن (Kaldor-Verdoorn) كما يسمى أيضاً، هو أن التوسع في طلب السلع، وما يتبعه من إنتاج واسع للسلع المطلوبة يؤديان إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية. (المترجم)

فعلاً (أو بالميل إلى الإفراط في الإنتاج)، فليس ثمة خطر في أن تندلع عملية تضخمية متسارعة. وكانت هذه الحالة متحققة، فعلاً منذ البداية، إبان الركود الكبير. وهي متحققة، بنحو ما، حالياً أيضاً. وبالنسبة إلى اليابان على وجه الخصوص، يحتم كسر طوق الحالة الانكماشية التي تعانيها البلاد منذ عقد من الزمن أن تقوم الحكومة بتنفيذ برامج توسعية ممولة من خلال خلق القروض الإنتاجية.*

وكان جوزيف شومبيتر، هذا الاقتصادي الذي يُشيد به الاقتصاديون المحافظون، قد أشار بكل وضوح إلى أن "التضخم المصاحب للازدهار" أمر ليس لابد منه فحسب، بل إنه لا ينطوي على مضار تذكر أيضاً. وتضخم من هذا القبيل يظل مقبولاً حتى وإن كان سببه يكمن في ارتفاع الطلب السلعي بنحو يتعدى الطاقات الإنتاجية المتاحة؛ فالمهم ههنا هو أن يُركز الارتفاع الحاصل في الطلب السلعي على السلع الاستثمارية، وأن يفضي إلى تحقيق التطورات والابتكارات المنشودة في عملية الإنتاج. فتحول عناصر الإنتاج من استخداماتها الراهنة إلى استخدامات تنطوي على فرص أكبر للتطور والابتكار يؤدي، من دون مراء، إلى ارتفاع الإنتاجية؛ إلا أن هذا التحول الهيكلي بحاجة إلى شيء من التضخم في أغلب الأحيان. ومن الشواهد التي تدلنا على نفاق الكثير من الحجج الاقتصادية التي يسوقها بعض الباحثين في هذا السياق هو أن هؤلاء يشيدون إشادة عظيمة بنظرية شومبيتر في النمو والتطور، أولاً، معتبرين إياها رمزاً لبزوغ "عصر شومبيتر" الذي أنهى، بحسب زعمهم، العصر الكينزي، إلا أنهم، ثانياً، يرفضون تطبيق نظرية شومبيتر على أرض الواقع. إنهم يستخدمونها لذر الرماد في العيون فقط ولتسويغ بقاء الوضع القائم على ما هو عليه.

إننا لا نشك أبداً في أن ارتفاع مستوى الأسعار بمقدار محدود أمر يحفز على اندلاع حقب الازدهار الاقتصادي، وأنه ظاهرة ملازمة لهذه الحقب؛ إن الخوف المبالغ فيه من التضخم قد تسبب، دائماً وأبداً، في تراجع النمو الاقتصادي وضياع فرص العمل.

---

* طبقت اليابان هذه السياسة فعلاً في السنوات الأخيرة، فقد توسع المصرف المركزي الياباني في منح القروض فكاد معدل الفائدة يبلغ الصفر. (المترجم)

ولأن حقب الازدهار الاقتصادي هي حقب رخاء، وبما أن شيئاً من الإفراط أمر لا يمكن تفاديه أصلاً؛ لذا تنطوي حقب الازدهار، في حياة الشعوب أيضاً، على البذرة التي سيتولد عنها الركود القادم. ويمكن الإشارة ههنا إلى حقبة الازدهار الطويلة التي دامت من مطلع القرن حتى اندلاع الحرب [العالمية الأولى، المترجم]؛ فهذه الحقبة كانت قد اتصفت بارتفاع الأسعار على نحو متواصل في المنظور العام وانطوت، لهذا السبب من دون أدنى شك، على بذرة نجم عنها التدهور الاقتصادي اللاحق... ومن وجهة النظر الاقتصادية الكلية لم تشكل الارتفاعات التي طرأت على مستوى الأسعار خطراً يهدد الاقتصاد ويضره... من هنا، فإن الأفراد، الذين يثيرون الفزع والرعب بين الناس محذرين من عفريت اسمه "التضخم"، إنما يتصرفون في الواقع تصرف ذلك المرء الذي شبت النار في داره ذات يوم فدمرته تدميراً كاملاً؛ ولذا فقد منع، بدءاً من ذلك اليوم، منعاً باتاً وشاملاً، استخدام أي نار في داره الجديدة لأي غرض كان (Dräger, 1976, 130 f.).

إن أشد الحكومات تطرفاً في التمسك بالسلوك المحافظ أيضاً، لا تجد ما يمنعها من تقديم العون الحكومي، حينما يتعلق الأمر بالمصالح المهمة لأصحاب رأس المال. وللدلالة على ذلك يكفينا أن نعيد إلى الأذهان ما قامت به المصارف المركزية، في الدول الكبرى اقتصادياً، من خطوات أرادت بها مواجهة تدهور البورصات الدولية في خريف عام 1987؛ فلمواجهة هذه الأزمة وأزمات أخرى اندلعت لاحقاً، دأبت المصارف المركزية في هذه الدول – لحسن الحظ! – على التوسع بالمعروض النقدي توسعاً هائلاً؛ تفادياً لاندلاع أزمة في السيولة النقدية لدى المصارف التجارية. وفيما مضى من زمن، وفي عام 1931 على وجه التحديد، كانت ألمانيا أيضاً قد قدمت الدعم الكافي للمصارف وصناديق الادخار المنهارة:

وكانت حكومة برونِنج (Brüning) والسيد محافظ المصرف المركزي قد أقاموا، بأنفسهم وبنحو عملي، الدليل على أن أسلوب "خلق القروض"، من دون وجود أساس ذهبي وسلعي، نهج يمكن تطبيقه في حالة تحقق شروط معينة. من هنا فإنه تصرف غير مسؤول ألا يُنتهج هذا الأسلوب إلا حينما يتعلق الأمر بالمصارف الكبيرة، وأن يعد جريمة لا تُغتفر حينما يتعلق الأمر بضرورة استفادة ألمانيا مما لديها من قوى عمل متعطشة لفرص العمل (Dräger, 1976, 133).

وتفادياً لكل التباس، يجدر بنا أن نؤكد هنا ثانية أن المقصود ههنا هو أن يخصص خلق النقود والقروض [أو بتعبير أكثر دقة: التوسع في المعروض النقدي وفي خلق النقود الائتمانية، المترجم] للأغراض الإنتاجية؛ بمعنى أن الاستدانة لا يجوز أن تستخدم لتمويل الإنفاق الاستهلاكي. إلا أن هذا؛ أعني تمويل الإنفاق الاستهلاكي، سيكون، إن عاجلاً أو آجلاً، أمراً لا مفر منه، ما لم تُتخذ في الوقت المناسب التدابير الضرورية لمعالجة البطالة السائدة وتخفيف ضغط المدفوعات التحويلية غير الإنتاجية عن كاهل الميزانية الحكومية. أضف إلى هذا أن رفع درجة التوظف يتيح الفرصة لأن ترتفع الإيرادات الحكومية؛ وذلك لأن درجة التوظف الكبرى تعني ارتفاع الضرائب والتأمينات الاجتماعية التي يدفعها العاملون للدولة. وبقدر تعلق الأمر بألمانيا، فلا مراء في أن الأمر كان ينطوي على خير وفير لعموم الاقتصاد لو كانت قد طُبقت قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً برامج فعالة لإنعاش الطلب السلعي. إلا أن الفرصة لذلك كانت قد ذهبت سُدى. وهكذا، لم تعد الحكومة قادرة على تمويل إنفاقها من دون قروض في الوقت الراهن. بهذا فقد أصبحت ألمانيا تواجه ذلك الوضع الذي كان درغر قد حذر منه في وقت مبكر؛ أعني عام 1932، حينما كتب قائلاً: «إذا لم يتخذ المرء، في القريب العاجل، قراراً حازماً يتعهد فيه بالتوسع في خلق القروض الإنتاجية، فسيجبر قريباً على الرضوخ للتوسع في خلق القروض المخصصة للأغراض الاستهلاكية؛ أي سيجبر، صاغراً، على انتهاج هذا السبيل لتحقيق التوازن في الميزانية الحكومية» (Dräger, 1976, 133).

خامساً: لاوتنباخ وآراؤه بشأن الإفراط في الادخار وقصور الاستثمارات

كان فلهلم لاوتنباخ، أحد كبار موظفي وزارة الاقتصاد الألمانية في العهد القيصري وأبرز المنظرين الداعين إلى ضرورة إجراء تحول جذري في السياسة الاقتصادية المنتهجة إبان سنوات الأزمة. وكان أوليفر لاندمان (Oliver Landmann) قد وصف لاوتنباخ قائلاً عنه: إنه «أهم الممهدين الألمان للنظرية الكينزية» (Landmann, 1981, 253) مؤكداً بذلك ما قام به لاوتنباخ من إنجاز نظري عظيم عند صوغ البرامج الرامية إلى خلق فرص العمل. وكان فالتر أويكن، الاقتصادي الليبرالي الذي لا يمكن أحداً أن

يشكك في رفضه الأكيد لكل السياسات التضخمية، قد أمعن النظر في الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الاقتصادية، التي طبقتها حكومات الحقبة الأخيرة من حياة جمهورية فايمار، فقال عام 1950:

> إن لاوتنباخ، الموظف الكبير في وزارة الاقتصاد، والذي وُصف عن حق بكينز الألماني، هو الذي صاغ الخطط التي كان يراد منها كسر طوق السياسة الانكماشية السائدة آنذاك. ولو كانت حكومة تلك الحقبة قد أخذت فعلاً بهذه المقترحات، لربما كان بمستطاع ألمانيا أن تتفادى الثورة النازية. إلا أنها أحجمت عن الأخذ بهذه المقترحات؛ وذلك لأنها كانت تتهيب من أن يندلع تضخم شبيه بذلك التضخم الذي كان قد ترك، قبل عشر سنوات، آثاراً وخيمة في ألمانيا. ومهما كانت الحال: فبعد ثورة عام 1933 رجعت الحكومة الجديدة إلى هذه الخطط ثانية، وراحت تطبق سياسة لا تحيد أبداً عن خلق فرص العمل. وكان محور هذه السياسة يكمن في قيام الحكومة بمنح عقود لتشييد الطرق، على سبيل المثال، وبقيام الدولة بقبول كمبيالات كان المصرف المركزي قد أعاد خصمها (Eucken, 2001, 40).

وانطلق المنهج التحليلي الذي استند إليه لاوتنباخ من التباين القائم بين حجم مدخرات العائلات، وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى (= تكوين رأس المال النقدي أو تراكمه)، أولاً، وحجم الاستثمارات (= تكوين رأس المال العيني أو تراكمه) المتحقق فعلاً ثانياً؛ أي كان قد اتبع منهجاً يتطابق مع التحليل الكينزي للأزمة. فكما فعل كينز، أشار لاوتنباخ، أيضاً، إلى أن التفاوت السائد بين مستوى الادخار الكلي، الذي يتحدد حجمه من خلال ملايين القرارات الفردية التي يتخذها القطاع العائلي، ومستوى الاستثمارات، التي تنفذها المشروعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، إنما يكمن في قصور الحوافز للاستثمار. ويلعب معدل الفائدة ومستوى التكاليف دوراً ثانوياً في هذا السياق. فالأمر الجوهري ههنا يكمن في المشكلات التي تواجهها المشروعات عند تصريف البضائع التي تنتجها، فهذه المشكلات تسبب الفزع للمستثمرين وتحول دون شروعهم في الاستثمارات، وإن بلغت معدلات الفائدة أدنى مستوياتها وأخذت تكاليف (العمل) تنخفض، ولعل اليابان خير شاهد على هذه الحقيقة، فالأزمة التي نشرت ظلالها هناك في الماضي القريب تعكس هذه المشكلات بنحو تام. من هنا، يكمن العلاج الشافي في ارتفاع

الطلب السلعي. فإذا تعمقت الأزمة وبلغت أشدها، فإن الدولة، بصفتها المؤسسة الوحيدة التي بوسعها التأثير على مجمل الاقتصاد الوطني، هي الطرف الوحيد القادر على معالجة الأزمة القائمة.

وكما فعل مصلحون آخرون، واجه لاوتنباخ أيضاً الأوهام، التي تخيم على خصومه من المؤمنين بكفاءة الأسواق في حل الأزمة، ببراهين كثيرة كان يُفترض بها أن تقنع كل من لديه اطلاع على المنطق الاقتصادي القائل: إن التوسع في خلق القروض بغية تنشيط الطلب السلعي لن يؤدي إلى اندلاع التضخم إذا اتصفت الحالة السائدة بانكماش شديد في النشاطات الاقتصادية وانخفاض بالأسعار. لا بل العكس هو المتوقع؛ أي المتوقع هو أن يطرأ انخفاض معتبر في كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج؛ وذلك إثر التوسع في الطاقة الإنتاجية أولاً، ومن خلال ما ستفرزه الاستثمارات الجديدة من تطوير لعملية الإنتاج ثانياً. إلا أن الأصوليين المتزمتين في إيمانهم بالفكر الاقتصادي التقليدي ظلوا متمسكين بكل عناد بعلاجهم الاقتصادي القاتل. فلودفيك فون ميسس (Ludwig von Mises)، هذا الاقتصادي الذي نال شهرة عالمية الأبعاد فيما بعدُ، ظل يردد، من دون كلال أو ملل، العقائد المستقاة، زيفاً، من النظرية الليبرالية الرافعة شعار "دعه يعمل"؛ أعني أنه ظل يردد بكل إصرار أن العلاج الناجع يكمن في ترك قوى السوق تعمل بنحو تلقائي، وفي ضرورة خفض الأجور إلى أدنى مستوى ممكن، وأخيراً وليس آخراً في إلغاء كل ما يستطاع إلغاؤه من مدفوعات اجتماعية يحصل عليها الفقراء والعاطلون عن العمل. ففي عام 1931؛ أي حينما كان معدل البطالة قد بلغ في ألمانيا 23.2٪، وهو معدل كان يتفوق بشكل واضح على معدلات البطالة السائدة في الدول الصناعية الأخرى، واظب فون ميسس على تلقين الرأي العام والحكومة الألمانية من دون هوادة أن إصلاح الوضع الاقتصادي يحتم خفض الأجور على أشد نحو ممكن:

> بهذا يتبين لنا أن البطالة المستفحلة منذ أمد طويل ليست سوى النتيجة التي أفرزتها السياسة التي تتبعها النقابات العمالية والهادفة إلى مواصلة الارتفاع في معدلات الأجور. ولو لم تكن هناك المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل، لكانت

> هذه السياسة قد منيت بالخيبة وأُصيبت بالإخفاق الذريع. فخلافاً للأفكار الخاطئة التي يرددها الرأي العام، لم تكن المدفوعات النقدية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل وسيلة لتخفيف الشقاء الناجم عن البطالة. إن العكس هو الصحيح، فإلى جانب عوامل أخرى، فإن هذه المدفوعات هي التي تخلق البطالة وهي التي تجعل منها، أصلاً، ظاهرة جماهيرية طويلة الأمد (Mises, 1931, 18).

وبما أن هذه الآراء كانت تصدر عن اقتصاديين مشهود لهم بالكفاءة العلمية؛ لذا راحت القوى الرافضة لإجراء الإصلاحات المطلوبة تستشهد بها فيما تنشر من دوريات ومؤلفات مادامت شهادة صادرة عن خبراء لا قدرة لأحد على التشكيك في سداد حكمهم على الأمور. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه الآراء العلمية الخاطئة لم يكن لها دور مهم في نشأة الأزمة. إن كل ما في الأمر هو أن التحيز الأيديولوجي في عملية انتقاء الأفكار الاقتصادية – وهو تحيز كان يهدف إلى دعم مواقع القوى المهيمنة على المجتمع – كان قد شكل النواة الرئيسية للتفسيرات التي كانت تقدمها الطلائع المتسلطة على مقدرات المجتمع لتسويغ ما اتخذته من تدابير وما لم تتخذ. بهذا ما كانت هذه القوى تهدف إلى معرفة الحقيقة، بل كانت تهدف إلى ما يحقق مصالحها. ومن المحتمل أن تكون هذه القوى قد هدفت إلى معرفة كلا الأمرين، الإحاطة بالحقيقة ومعرفة ما يحقق مصلحتها الخاصة، لكنها جانبت الحقيقة؛ وذلك لأنها لم تحط علماً بالنهج الذي يحقق مصالحها الخاصة على أفضل نحو في الأمد الطويل.

في سياق النقاشات التي دارت بعد عام 1929؛ أي في حقبة الركود الكبير، كانت آثار التضخم المفزعة تشكل، من دون ريب، الموضوع الأساسي الذي كان معارضو الإصلاح يستخدمونه لدعم مواقفهم بشأن السياسة الاقتصادية التي ينصحون بها. وليس ثمة شك في أنهم كانوا على حق، حينما رأوا أن إشاعة الفزع من التضخم سيدفع الرأي العام لأن يؤيدهم ويقف إلى جانبهم، ولاسيما أن التضخم الجامح عام 1923 كان قد ترك تداعيات مفزعة ووخيمة بين المواطنين. إلا أن الفزع من التضخم لم يكن الحجة الوحيدة التي احتج بها هؤلاء الأطراف. فهم كانوا قد ساقوا حججاً أخرى. فكما هي الحال في يومنا الراهن، كانت ترسانة الأصوليين الخطابية لا تمل ولا تكل عن ترديد ما في

جعبتها من حجج للاعتراض على قيام الدولة بتنفيذ برامج لتشغيل العاطلين عن العمل. فبحسب ما رددته هذه الأوساط، ليس بمستطاع "الجهاز البيروقراطي" التعرف على المشروعات النافعة فعلاً؛ ومن ثم فإن مساعيه ستسبب تخصيص رأس المال تخصيصاً مخفقاً إخفاقاً ذريعاً، وفي تبذير عظيم للموارد الاقتصادية. أضف إلى هذا أن تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية يحول، بحسب زعمهم، النظام الاقتصادي القائم إلى نظام مسير مركزياً [أي إلى نظام يسيره الجهاز البيروقراطي على غرار النظام السوفيتي سابقاً، المترجم]. وعلى خلفية الإخفاق الذريع الذي أسفر عنه النظام الاشتراكي الذي طبقته الدول الشرقية في الزمن المنصرم، لا مراء في أنه لم يعد هناك مجال في اليوم الراهن لاتهام أحد السياسيين بأنه يتطلع لتحقيق نظام تسيره خطط اقتصادية يعدها الجهاز البيروقراطي. ومهما كانت الحال، فإن الاعتراض على تدخل الدولة والوقوف ضد تنفيذها سياسة ترمي إلى خلق فرص للعمل واتهامها بأنها، بصنيعها هذا، تهدم آلية الأسواق في توجيه النشاطات الاقتصادية وتخلق أسس نظام مخطط مركزياً، إنما هو ترويج لادعاءات عارية عن الصحة ومزاعم تجافي الحقيقة تماماً. وعموماً لم تتأت هذه الاتهامات من ضحالة في التفكير، أو من عدم وضوح الرؤية، أو من حرص على صون كفاءة الاقتصاد الوطني، بل كانت تتأتى من رغبة في الافتراء على الخصوم. وكانت الكينزية قد تعرضت لمثل هذه الافتراءات منذ بزوغ فجرها. كما راح الخصوم يشنعون على سياسة العمل التي طبقها الرئيس الأمريكي روزفلت بعد عام 1933؛ أعني ما جرت العادة على تسميته "النيو ديل" (New Deal) [أي البرنامج الحكومي الجديد، المترجم]، بأنها تقتفي خطى "الاشتراكية". وكان المراد من هذه التسمية هو الطعن بهذه البرامج وتشويه سمعتها، ولاسيما أنها استخدمت في بلد لا يكاد تفقه أغلبية مواطنيه شيئاً عن ماهية الاشتراكية. وكيفما اتفق، فقد راح درغر يضع الحد الفاصل بين آرائه بشأن سياسة التدخل الحكومي لخلق فرص العمل وبين الاقتراحات المقدمة من إصلاحيين آخرين؛ وذلك لأنه رأى أن هذه المقترحات تنطوي على قيود ومعوقات تحد، من دون جدوى أو ضرورة، من العمل والفاعلية والاقتصاد القائم على نظام السوق:

وهناك مشكلات تنظيمية تحتم، أصلاً وبادئ ذي بدء، إخفاق مثل هذه التوجهات [أي ميل بعض الأفراد إلى الأخذ بصيغ الاقتصاد المخطط، المؤلف]؛ ولكن، بغض النظر عن هذه المشكلات التنظيمية التي غالباً ما يستهين بها بعض الناس، يبدو لي، بداهة،* أن المرء سيزيد وطأة الأمراض التي تفت في عضد الاقتصاد الرأسمالي وتوهن قواه، فيما لو جرب عليه خصائص الاقتصاد المخطط؛ فصنيع من هذا القبيل سيكون محفوفاً بأوخم العواقب بالنسبة إلى تعافي النظام الرأسمالي وعودته إلى الازدهار ثانية (Dräger, 1981d, 290).

وبهذه الآراء بشأن الجوانب النظرية الخاصة بالنظام الرأسمالي، يقيم درغر الدليل على أنه "كينزياني" حقاً وحقيقة: فهو، ومن حيث المبدأ، لا يعترض على الآلية القائمة على قوى السوق؛ إنه يعترض على التصور الخاطئ القائل: إن آلية السوق تستطيع، من دون تدخل الدولة، أن تصل بالاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل للأيدي العاملة وأن تضمن تحقق الرفاهية الاقتصادية. وكان درغر، مثله في ذلك مثل باقي الإصلاحيين الآخرين، على ثقة بأن الحجج المنطقية ستذلل الطريق لمقترحاته؛ لكنه كان، هو وأنصاره، قد فاتهم أن الأمر لا علاقة له بمعرفة "الحقيقة"، بل كان يدور حول الهيمنة على المجتمع. فمقارنة بسنوات الازدهار، أتاحت الأزمة لأصحاب رأس المال القدرة على أن ينفذوا بنجاح أكبر تصوراتهم بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي دأبوا على المطالبة بانتهاجها. وكانت البطالة الجماهيرية قد أضعفت موقف النقابات العمالية وسببت تراجع معدلات الأجور وخفض المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل بنحو كبير. ومن وجهة النظر الأيديولوجية المخيمة على أصحاب رأس المال والنظرية الاقتصادية الأصولية لم تكن الأزمة سوى تصحيح لتطورات غير سليمة عكست أخطاء الزمن الماضي. من هنا، رأى هؤلاء الأطراف في الأزمة أمراً لابد منه، أمراً أفرزته آلية الأسواق. بناءً على هذا المنظور، كان من السهولة الزعم أن عمق الأزمة يعكس ثقل "الأعباء" التي يئن تحت وطأتها كاهل المشروعات وأصحاب رأس المال. ومن زعمهم هذا استخلص هؤلاء نتيجة تفيد أن: الأزمة السائدة ليست سوى نوع من أنواع عملية الشفاء الذاتي التي يتميز بها النظام القائم على اقتصاد السوق؛ أي النظام الرأسمالي. وكان هذا المنظور، الذي ينطلق منه

* استخدم الكاتب هنا المصطلح الفلسفي: a priorie؛ أي المعرفة المستقلة عن التجربة. إلا أننا فضلنا اختيار عبارة "بداهة" اعتقاداً منا بأنها تعبر بنحو أكثر دقة عما عناه. (المترجم)

بعضهم في اليوم الراهن أيضاً، قد انسجم تماماً مع منطوق الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية. فدعاة المدرسة الكلاسيكية المؤمنون بالغيبيات الاقتصادية كانوا على ثقة في أن النظام الرأسمالي يمتلك القوى الذاتية التي تمكنه من تحقيق الوضع الأمثل تلقائياً. وكما سبق أن قلنا، كان مروج الآراء الكلاسيكية بشأن الانسجام الذي ينطوي عليه اقتصاد المنافسة؛ أعني الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (1767 - 1832)، قد نفى إمكانية حدوث أزمات عامة في تصريف المنتجات؛ وذلك لأن كل عرض يخلق الطلب عليه بصورة تلقائية بحسب زعمه. ويعكس "قانون ساي" هذا تصوراً يجافي الحقيقة مفاده أن المشروعات الرأسمالية تنتج كما لو كانت في اقتصاد يقوم على المقايضة السلعية؛ أي أنها تنتج كما لو كانت ترغب في استبدال بضاعة أخرى ببضاعة. إلا أن الواقع العملي يشهد أن البضاعة تُباع مقابل مبلغ نقدي، وأن البائع لا ينفق المبلغ الذي يحصل عليه في الحال، وربما لا ينفقه أصلاً، بل يفضل ادخاره أمداً طويلاً. وإذا ما حدث هذا الاحتمال الأخير فعلاً، فلا ريب في أن الاقتصاد سيكون معرضاً لفجوة في الطلب إذا لم يتم تعويض هذه الفجوة من خلال الاستثمارات. ويجسد هذا الاحتمال المشكل الأساسي في الاقتصاد النقدي؛ أي في الاقتصاد الذي يستخدم النقد في معاملاته.

سادساً: برنامج الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية لخلق فرص العمل عام 1932

كما سبق أن قلنا في بداية هذا الفصل، كان فويتنسكي (Woytinsky) وتارنوف (Tarnow) وباده (Baade) قد قاموا بإعداد برنامج يهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل. وكان الاتحاد العام للنقابات العمالية في ألمانيا قد تبنى هذا البرنامج كاملاً. وتشير كل الدلائل إلى أن فويتنسكي، مدير شعبة الدراسات لدى الاتحاد العام للنقابات العمالية، هو صاحب الفضل الأول في صوغ العناصر الأساسية في البرنامج. وكان هذا البرنامج قد انطوى، حقاً وحقيقة، على خصائص البرامج التوسعية "الكينزية" كافة. وبحسب تصورات فويتنسكي، كان يُستحسن أن يكون هناك تنسيق دولي الهدف منه حفز الدول الصناعية كافة لانتهاج سياسة تحارب الانكماش الاقتصادي. ولكن، ولعدم وجود فرصة واقعية لانتهاج سياسة منسقة دولياً، تم صوغ خطة فويتنسكي - تارنوف - باده على

أساس أنها برنامج يدعم الطلب السلعي على مستوى الاقتصاد الوطني فقط. وكان البرنامج يفترض أن تقوم الدولة (ممثلة بمصلحة السكك الحديدية والبريد وإدارات الحكم المحلي) بمنح عطاءات لتنفيذ مشروعات عمومية ممولة من خلال القروض. وكانت الأنظار قد اتجهت، في المقام الأول، إلى مشروعات كان قد أُزمع تنفيذها في الماضي، إلا أن المشكلات المالية، التي أفرزتها الأزمة، كانت قد حالت دون تنفيذها. وكان المفروض أن يتم إنعاش توظيف الأيدي العاملة تدريجياً؛ وذلك منعاً لحدوث ما يمكن أن يسببه الارتفاع المفاجئ وغير المناسب في الكمية النقدية المتداولة من ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ فمما لا شك فيه أن الارتفاع المفاجئ والسريع في الكمية النقدية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مادام القطاع الإنتاجي مايزال لم يصل بعد إلى مستوى التوسع المطلوب.

وكان فويتنسكي قد قام بإجراء حسابات دقيقة تبين منها أن جزءاً من الأموال المنفقة على إنعاش الاقتصاد "ستمول نفسها بنفسها". فالتراجع في المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون وتزايد الإيرادات الضريبية وارتفاع المخصصات التي يدفعها العاملون لأغراض التأمين الاجتماعي ستخفف، جميعها، مع مرور الأيام، من ثقل الأعباء الملقاة على كاهل الخزينة الحكومية. وكما هي الحال بالنسبة إلى دعاة الإصلاح كافة، كان فويتنسكي، أيضاً، ينطلق من منظور الاقتصاد الكلي. فبهذه الحسابات كان فويتنسكي قد أبرز التدفقات السلعية والنقدية الدورية في الاقتصاد الوطني بغية مواجهة الانغلاق الفكري النابع – تماماً كما هي الحال في يومنا الراهن – من منطق المشروع الواحد؛ أي بغية مواجهة المنطق الذي يظل، من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، خاطئاً، وإن انطلى، بحكم بساطته، على الجمهور غير المطلع على ما يتصف به المنظور الجزئي، منظور المشروع الواحد، من نواحي قصور حينما يتعلق الأمر بموضوعات تخص، أولاً، مجمل الاقتصاد الوطني. كما يختزل المنظور الجزئي، ثانياً، مشكلة التضخم إلى مسألة نقدية بحت؛ أي إلى مسألة توحي أن التوسع في المعروض النقدي وفي منح القروض يؤدي إلى توسع في الطلب السلعي فقط، وليس إلى توسع في المعروض السلعي أيضاً. ولتفنيد هذا كله، كان فويتنسكي قد أشار إلى أهمية التطورات الاقتصادية الحقيقية؛ أي إلى أهمية التطورات التي

ستطرأ على القطاع الإنتاجي ذاته. ففي نقده للسياسة الانكماشية التي دأبت على تطبيقها حكومة برونتج أبان فويتنسكي بكل جلاء أن كفاءة الاقتصاد الوطني تحدد، في المقام الأول، من خلال العمليات الاقتصادية الحقيقية؛ أي العمليات الإنتاجية، وأن التدفقات النقدية ليست سوى ظاهرة من ظواهر العمليات الاقتصادية الحقيقية. وكانت سياسة برونتج الانكماشية قد قامت على تسويغ مفاده أن "الاقتصاد في الإنفاق الحكومي" وسيلة لا غنى عنها للوفاء بتعويضات الحرب الملزمة ألمانيا بدفعها إلى دول الحلفاء وأنه؛ أي الاقتصاد في النفقات، برهان للعالم الخارجي على رغبة ألمانيا الأكيدة في الوفاء بهذه الالتزامات النقدية. إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن التعويضات عن الحرب ليست مشكلة نقدية في نهاية المطاف، فهذه التعويضات تُسدد في الواقع من خلال الإنتاج المتحقق في الاقتصاد الوطني؛ أي تُستقطع من الإنتاج الحقيقي المتحقق في الاقتصاد الوطني. بهذا كان فويتنسكي على حق حينما أكد أن ما تفرزه برامج التوظف من ارتفاع في الناتج القومي يتيح لألمانيا فرصة أفضل للوفاء بتعويضات الحرب (Landmann, 1981, 391). ومع أن الإصلاحيين كانوا قد أقاموا، انطلاقاً من براهين تقوم على التحليل الحديث للتدفقات الدورية التي يمر بها الناتج والدخل القوميان، الدليل على أن مخاوف خصوم برامج التوظف غير مسوغة (Grotkopp, 1976, 222 ff.)، إلا أن براهينهم الصائبة لم تلق صدى عند جمهور المواطنين. لقد كان من سوء الطالع أن تحجم حكومات أول جمهورية ديمقراطية في ألمانيا (جمهورية فايمار) عن تنفيذ برامج التوظف تاركة بذلك للنازيين الفرصة لأن يطبقوا على أرض الواقع المقترحات الجوهرية التي اشتمل عليها هذا البرنامج؛ فبحسب ما تنقله الرواية، فقد علق عضو النقابات العمالية وممثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان، النائب فريتس تارنوف (Fritz Tarnow)، على خطاب غريغور شتراسر* (1892 - 1934) في العاشر من أيار/ مايو من عام 1932 قائلاً له بالحرف الواحد: «إننا أولى منك بسرد ما تحدثت به أمامنا» (Landmann, 1981, 383).

---

* كان غريغور شتراسر (Gregor Strasser) مسؤول التنظيم الداخلي في الحزب النازي، لكنه اختلف مع هتلر فحاول شق الحزب. وكان هتلر قد استشعر من نواياه خوفاً عظيماً؛ ولذا فقد أمر، بعد تسلمه مقاليد الحكم، الشرطة بإلقاء القبض على شتراسر ورفاق آخرين كانوا قد مهدوا لهتلر الطريق للارتقاء إلى سدة الحكم. واغتالت أجهزة البوليس شتراسر ورفاقه في السجن من دون محاكمة في منتصف عام 1934. (المترجم)

ومن منظور اليوم، فإنه لأمر يدعو إلى الدهشة فعلاً أن يقر الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية برنامج التوظف في وقت متأخر نسبياً، في نيسان/ إبريل 1932؛ أي بعدما بلغ مستوى البطالة أبعاداً مأساوية، وحينما اتخذت الأوضاع السياسية مسارات تنذر بأوخم العواقب. ويكمن سبب هذا التأخير، أولاً، في المشكلات الأيديولوجية التي نشرت ظلالها ليس على النقابات العمالية نفسها فحسب، بل على الحزب الاشتراكي الديمقراطي [الحاكم، المترجم] أيضاً، وكذلك، في ما خيم ثانياً، على النقابيين عامة، وعلى قيادة الاتحاد العام للنقابات العمالية على وجه الخصوص، من قصور كبير في فهم المناحي الاقتصادية النظرية. وكانت التحفظات الأيديولوجية تتردد على لسان أولئك الذين كانوا يؤكدون أنه ليس هناك مسوغ يدعو إلى اتخاذ برامج إصلاحية "صغيرة" قد تؤخر الانهيار المحتوم للنظام الرأسمالي بعض الشيء، بحسب زعمهم، بل المطلوب هو العمل على تغيير النظام برمته؛ أي العمل على تحويل النظام القائم إلى اقتصاد تسيره خطط حكومية. وكان رودولف هيلفردنك في طليعة الداعين إلى هذا الموقف في المجموعة البرلمانية التابعة للحزب الاشتراكي الديمقراطي.* ولم يفلح قادة الاتحاد العام للنقابات العمالية في إغراء مجموعة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان بتبني برنامج التوظف. وبحسب ما تقوله الرواية، فقد اعترض هيلفردنك على خطة فويتنسكي – تارنوف – باده قائلاً: «إذا كان كولم** وفويتنسكي يعتقدان أن في وسعهما مواجهة تفاقم الأزمة بشيء من الأعمال

---

* رودولف هيلفردنك (Rudolf Hilferding) أحد أشهر الاشتراكيين الألمان. وكان هيلفردنك يتمتع باحترام المفكرين الماركسيين؛ فهؤلاء كانوا يرون في كتابه رأس المال التمويلي (*Finanzkapital*) مرجعهم الثاني بعد كتاب رأس المال لكارل ماركس. وكان هيلفردنك قد بنى أفكاره بشأن ضرورة انتهاج اقتصاد مخطط على أفكار توكان – بارنوفسكي (Tugan-Branowsky)، فهذا كان قد عزا أسباب الأزمة إلى اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، رافضاً بذلك نظرية نقص الاستهلاك ومقولة ميل معدل الربحية للانخفاض. وكان قد استنتج من تحليله هذا رأياً يفيد أنه لو أمكن تخطيط الإنتاج، لما فاض العرض على الطلب ولما اتسم طلب المجتمع بالانخفاض في النظام الرأسمالي؛ أي لما تعرض النظام الرأسمالي للأزمة. وهذا يعني أن الأزمة ستبقى أمراً ملازماً للنظام الرأسمالي ولا يمكن تفاديها إلا من خلال تحويل الرأسمالية من رأسمالية تنافسية إلى رأسمالية موجهة أو مخططة. والواضح هو أن هذه النظرية تنسف المادية الجدلية الماركسية وتفند دعوى الماركسيين بأن تطور المجتمعات البشرية من مرحلة إلى أخرى أعلى يتم من خلال التناقضات الجدلية التي تسود العلاقات الإنتاجية. ولعله تجدر الإشارة إلى أن الماركسيين المرتدين كانوا قد تبنوا هذه النظرية محاولين من خلالها تفنيد آراء ماركس المتعلقة بمستقبل الرأسمالية. (المترجم)

** المقصود هو جيرهارد كولم (Gerhard Colm) (1897 - 1968)، أستاذ الاقتصاد في جامعة كيل الألمانية. وكان كولم قد هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933. ومهما كانت الحال، فقد كان كولم أحد الاقتصاديين الأكاديميين القلائل الذين أعربوا عن تأييدهم التام لبرنامج التوظف المقترح لدى الاتحاد العام للنقابات العمالية الألمانية (Landmann, 1976, 385).

والمشروعات العامة، فإنها يقيمان بذلك الدليل على أنهما ليسا ماركسيين أبداً» (Landmann, 1981, 385). وكان فريتس نافتالي (Fritz Naphtali) (1888 – 1961) مؤلف البحث المشهور حول **الديمقراطية الاقتصادية**، أحد منظري الاتجاه المعاكس لخطة فويتنسكي – تارنوف – باده في الحركة النقابية وفي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. فانسجاماً مع هذا الاتجاه، كان النقابيون قد أخذوا بالرأي المحافظ الزاعم أن الإنفاق الحكومي الممول بالعجز يؤدي، لا محالة، إلى التضخم. ومع أن فويتنسكي كان على ثقة تامة في أنه قد أقام، من خلال بياناته الإحصائية الواسعة، الدليل القاطع على أن شيئاً ضئيلاً من التضخم يخلق لدى المستثمرين توقعات إيجابية، ويعزز بهذا نشأة الازدهار الاقتصادي، نعم مع هذا، لم يلق فويتنسكي تأييداً واسعاً لرأيه هذا. إن المنظور الموضوعي غير المتحيز، القائل: إن شيئاً ضئيلاً من التضخم يوقد فتيل الازدهار الاقتصادي ولا يؤدي بالضرورة إلى تضخم جامح يحرق بنيرانه الأخضر واليابس من النشاطات الاقتصادية البناءة، لم يُقنع، لا آنذاك ولا في الماضي القريب، أصحاب القرار السياسي المؤمنين بالفكر الاقتصادي الساذج.

وإذا كان الرأي العام لم يستطع الوقوف على كنه البرامج الكثيرة ومغزى الخطط المتنوعة الرامية إلى إنعاش الوضع الاقتصادي ثانية، فإن الأمر البيِّن هو أن السؤال كان حول إمكان الازدهار الاقتصادي التحقق ثانية من خلال المبادرات والبرامج الحكومية أصلاً أو لا، أو ضرورة ترك ذلك للمبادرة الفردية؛ أي تركه للمشروعات الرأسمالية، وقد لعب، تماماً كما هي الحال في يومنا الراهن، دوراً في غاية الأهمية آنذاك أيضاً. أولاً، وكانت هناك خطة بابن (Papen-Plan)،* الرامية إلى تزويد المشروعات الإنتاجية بالسيولة النقدية المطلوبة ثانياً؛ وذلك من خلال تسهيلات ضريبية تقدمها لها الحكومة. بهذا المعنى، كان القطاع الخاص المحور الرئيسي في خطة بابن. وكان دعاة الإصلاح قد عارضوا هذه الخطة من دون هوادة. فهم كانوا على يقين بأن المشكل الأساسي يكمن في جانب الطلب

* نسبة إلى المستشار الألماني فرانس فون بابن (1879–1969) الذي كان قد انتخب لتسلم مقاليد الحكم في مطلع حزيران/ يونيو 1932؛ أي عقب تنحي هاينرش برونِنج عن سدة الحكم. ولم يدم حكم فون بابن طويلاً، فقد نُحي عن الحكم في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1932.

السلعي، أو بالأحرى، في تصريف البضائع المنتجة؛ أي كانوا على يقين بأن المشكل الأساسي لا يتأتى من أزمة في السيولة النقدية أو من أزمة بالتزود برأس المال المطلوب، وبأن تردي سيولة المشروعات ليس سوى المحصلة الحتمية للأزمة المخيمة على القطاع الحقيقي في الاقتصاد الوطني. وكان فريتس تارنوف قد أبان بوضوح، في سياق النقاشات التي سبقت إقرار خطة بابن، أنه لا أمل يُرتجى من ترك إصلاح الأزمة القائمة لمبادرات مشروعات القطاع الخاص ونشاطاتها. ففي تحليل مقتضب للعلاقات الاقتصادية الكلية السائدة في النظام الرأسمالي أبان تارنوف بجلاء أن هذا النظام بحاجة ماسة إلى طلب متواصل على السلع الاستثمارية إذا ما أُريد له أن يحافظ على استقراره. إنه بحاجة ماسة إلى هذا الطلب السلعي حتى إذا لم تكن هناك حاجة ماسة إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية المتاحة. ويسمى هذا الوضع في نظرية النمو الاقتصادي القائمة على أسس النظرية الكينزية "تناقض هارود" (Harrod-Paradoxen): فلكي يُحقق تعادل دائم بين المدخرات والاستثمارات عند مستوى التوظف الكامل، يجب أن يبقى حجم الاستثمار الصافي [أي الزيادة في الاستثمار بعد طرح الاستثمار المراد منه التعويض عن الاندثار المتحقق بالسلع الإنتاجية، المترجم] بمستوى التراكم الحاصل في المدخرات. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن الاستثمار الصافي يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية و/ أو إلى رفع الإنتاجية. بهذا ستكون هناك حاجة ضرورية إلى زيادة الطلب السلعي بمقدار يناسب الزيادة الحاصلة في الطاقات الإنتاجية. وتحتم هذه الزيادة في الطلب السلعي زيادة الطلب على السلع الاستثمارية؛ أي الإنتاجية، أيضاً، إذا ما أريد توظيف الطاقات الإنتاجية المتاحة توظيفاً كاملاً. وحتى وإن ظل حجم الاستثمار ثابتاً؛ أي لم ينخفض حجم الاستثمار، فستكون هناك طاقات إنتاجية غير موظفة توظيفاً كاملاً؛ وذلك لأن كل استثمار صاف سيؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية. ويكمن التناقض ههنا في أن وجود الطاقات الإنتاجية العاطلة يتأتى من عدم قيام المنتجين بتنفيذ الاستثمار الضروري لتحقيق توسع جديد في الطاقات الإنتاجية.

> يحتم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي، دائما وأبداً، تخصيص كمية عمل معتبرة لإنتاج السلع الرأسمالية؛ أي لإنتاج الآلات والمعدات ووسائط النقل وما سوى ذلك من سلع إنتاجية لا يُراد استهلاكها، بل يُراد منها أن تحقق عائداً معيناً. وليس ثمة شك في أنه

يتعين على كل النظم الاقتصادية أن تخصص جزءاً من العمل الاجتماعي لإنتاج السلع الإنتاجية. وفي اقتصاد يفي بالمتطلبات العقلانية لن يُخصص لإنتاج هذه السلع ما يزيد على ما يُشبع الحاجة لها. فما جدوى توسيع الطاقات الإنتاجية إذا كان المتاح منها غير مستخدم كله. إلا أن الأمر يختلف حينما يتعلق الأمر بالنظام الرأسمالي؛ ففي هذا النظام يشكل إنتاج السلع الرأسمالية ضرورة لا غنى عنها؛ أي يظل شرطا ضرورياً لاستمرار توازن مجمل الاقتصاد، حتى وإن لم يطرأ أي ارتفاع على حاجة المشروعات للسلع الإنتاجية.

وتكمن مأساة الاقتصاد الرأسمالي في أنه يمتلك قدرة كبيرة على زيادة المنتج من السلع الرأسمالية. وحين تفرط المشروعات وتقوم بتوسيع الطاقات الإنتاجية بما يفوق القدرة على الانتفاع منها، فلن يكون بالإمكان، عندئذ، تنفيذ استثمارات جديدة وذلك لفقدان الأمل بتحقق الربحية المطلوبة مستقبلاً. وكما هو بين، فإن هذا الوضع هو الأمر الذي يعانيه الاقتصاد في الوقت الراهن. إن العالم متخم بالسلع الإنتاجية العاطلة عن العمل، ويزخر بمصادر السلع الغذائية والموارد الأولية، إلا أن مداخل مصادر الرخاء هذه مغلقة بنحو مصطنع، وإن كانت الشعوب تعاني الفاقة والجوع، وعوزاً رهيباً في التزود بالسلع الغذائية. بناءً على القوانين المتحكمة في مسيرته، يعجز النظام الرأسمالي تماماً عن توظيف العمل بنحو مباشر لإنتاج السلع الغذائية، فالتوسع في توظيف الأيدي العاملة لإنتاج السلع الغذائية لا يتحقق إلا بعد أن تسبقه نشاطات استثمارية؛ وذلك لأن توظيف أيد عاملة لتنفيذ هذه الاستثمارات يعني أن المشروعات قد قامت بخلق القوة الشرائية الإضافية التي يتعين وجودها مسبقاً؛ أي قبل أن يكون بالمستطاع التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية (Tarnow, 1981, 414).

وينسجم تحليل تارنوف للأزمة، انطلاقاً من جانب الطلب السلعي، مع المقولة الماركسية الأساسية، هذه المقولة المؤكدة أن استخدام قوة العمل يحدد، في ظل الشروط السائدة في النظام الرأسمالي، من خلال مقدار ما تضيفه قوة العمل إلى فائض القيمة. وكما سبق أن قلنا، يحول أصحاب رأس المال فائض القيمة [إلى أرباح نقدية يجنونها فعلاً، المترجم]، فقط، في حالة إنفاقهم مبالغ مناسبة على الطلبين الاستهلاكي والاستثماري. أما إذا انخفض الطلب الاستثماري إلى ما دون ذلك المستوى الضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ أي إذا خفض أصحاب رأس المال طلبهم الكلي، فستنشأ عندئذ، بحسب ما أوضح تارنوف، بطالة في الأيدي العاملة وسينخفض فائض الإنتاج وبهذا

أيضاً سينخفض فائض القيمة أو بالأحرى الأرباح. وستفسر المشروعات هذا الانخفاض على أنه أزمة عصفت بمعدلات الربحية. وانطلاقاً من منظورها الجزئي؛ أي من منظورها القائم على متطلبات المشروع الواحد، سترى المشروعات أن العلاج الناجع لهذه الأزمة يكمن في خفض التكاليف عامة وتكاليف العمل على وجه الخصوص، وفي تخفيف الأعباء الضريبية عن كاهلها. وحينما تقوم إحدى الحكومات - كحكومة المستشار الألماني برونتج على سبيل المثال أو حكومات اليوم الراهن المطبقة سياسات اقتصادية تراعي جانب العرض - بإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بالوسائل والتدابير الاقتصادية المذكورة سابقاً، أي التي تطالب المشروعات بتطبيقها انطلاقاً من منظورها الجزئي، فإنها تنتهج، عملياً، سياسة انكماشية، أي ستكون هذه الوسائل والتدابير ذات نتائج انكماشية سواء انخفضت الأسعار فعلاً أو ارتفعت بمعدلات دون المعدلات التي كان يمكن أن ترتفع بها لو كان الاقتصاد في حالة التوظف الكامل.

وكما ما يبدو لم يكن فون بابن نفسه على ثقة في أن برنامجه المسمى خطة-بابن، كفيل بإنعاش النشاط الاستثماري الخاص. فعلى نحو مشابه لما نسمعه في اليوم الراهن، أسهب، آنذاك المستشار الألماني فون بابن، أيضاً، في توجيه النصائح الأخلاقية إلى أصحاب المشروعات، متجاهلاً أن هدف هذه المشروعات يكمن في تحقيق الربح الاقتصادي، وليس في التصرف بما يخدم الأهداف الاقتصادية الكلية أو وفق ما هو ضروري من وجهة نظر الاقتصاد الوطني. فقد كان فون بابن قد حذر أصحاب المشروعات قائلاً:

> الويل لرجالات الأعمال إذا ما فكروا في ما يخدم مصلحتهم الخاصة فقط وليس بالمصلحة العامة، الويل لهم إذا ما تجاهلوا الفرصة الكبيرة المتاحة حالياً ولم يغتنموها... إذا ما لم يجازفوا، فظلوا حذرين مترددين يفضلون التمهل والانتظار (نقلاً عن: Landmann, 1981, 396).

وحينما تتضح للعيان بجلاء النتائج الإيجابية التي تسفر عنها السياسة الحكومية لإدارة الطلب - أعني سياسة إدارة الطلب التي أقرتها حكومة الائتلاف الاشتراكي الليبرالي عام 1978 في ألمانيا على سبيل المثال - يلتمس خصوم هذه السياسة العذر بحجج

واهية تزعم أن الأمر ليس سوى "قش يلتهب سريعاً ويخمد بعد جهد"، ناسين أن لهيب القش يمكن أن يتحول إلى نار يتدفأ بها الإنسان، إذا ما تم إمدادها، في الوقت المناسب، بكمية كافية من الحطب. وعلى حين كان النقابيون وأنصار الإصلاح الاقتصادي يروجون برنامج التوظف مستخدمين المنطق والحجج العقلانية، راح النازيون يكتسحون الساحة السياسية بأساليب دعائية تخاطب الجمهور بعبارات رنانة ذات تأثير نفسي عظيم.

الفصل الرابع

الواقع الحقيقي وتزييف الحقيقة ملاحظات على إشكالية المواقف الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي

هناك أباطيل مقنَّعة تتقمص الحقيقة ببراءة توحي لمن لا يثق بها أنه قاصر عن اتخاذ الموقف الصائب.

لاروش فوكو (La Rochfoucauld)

أفكارنا ليست سوى النتائج الحتمية للمجتمعات التي نحيا في كنفها.

هلفيتيوس (Helvétius)

في العرض السابق كنا قد أشرنا، في مواضع عدة، إلى أهمية المنظور الأيديولوجي وإلى البعد "العقائدي" الخفي في الاقتصاد السياسي (Rüstow, 2001). ومادام علماً يسعى إلى تفسير مناحي الحياة الاقتصادية – الاجتماعية أخذ الاقتصاد السياسي على عاتقه شرح أمور كانت في الزمن البعيد من اختصاص علم اللاهوت فقط. وفي هذا السياق، يمكن المرء أن يشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ما استخلصه علم اللاهوت من أن الله (جلَّ وعَلا) هو خالق هذا الكون، وأن العالم الذي خلقه الله (تعالى) هو أفضل كل الاحتمالات الأخرى؛ فمن هذه الحقيقة استخلص علم اللاهوت [المسيحي، المترجم] رأياً مفاده أن اتصاف العالم بأقسى أنواع الظلم وأفدح أساليب الجور ينطوي على عدالة "علوية". وتزعم الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية ومعها وليدها الجديد المتمثل بالليبرالية المحدثة أن نظام السوق يتصف بأعلى كفاءة محتملة، وأنه يفي بمتطلبات العدالة، ويتمتع بقدرة عظيمة على تحقيق الوضع التوازني الأمثل بنحو تلقائي؛ أي بمنأى عن إدراك الأفراد، الناشطين اقتصادياً، أن نشاطهم الاقتصادي يعزز تحقق هذا الوضع التوازني الأمثل. وإذا كان الاقتصاد السياسي لم يعد يستخدم الخطاب اللاهوتي عند الحديث عن هذا الانسجام

الغيبي القائم بين المصالح الفردية، فإن الأمر الواضح هو أن هـذا الانسجام المزعـوم قـد أمسى ديانة قائمة بحد ذاتها؛ أو لنقل بتعبير أكثر دقة: إنه أصبح بديلاً من الدين. فـالإيمان بالسوق الرأسمالية أمسى يوحي، مجازاً على أدنى تقدير، أن هذه السوق مـن صُـنع الخـالق (تعالى).

ولن يكون في الإمكان تجريد الاقتصاد السياسي، أو علم الاقتصاد بحـسب التـسمية التي أمسى المرء يطلقها عليه في الوقت الحاضر، من محتواه الأيـديولوجي حتـى وإن اتخـذ علم الاقتصاد، حيال الموضوعات التي يريد شرحها، مواقف مجردة عن الغرض تماماً؛ أي حينـما يتـصرف حيـال الظـواهر التـي يريـد تفـسيرها "بموضـوعية تُغـالي وتفـرط في موضوعيتها"، لكنه يهمل نقد التداعيات الناجمة عـن هـذه "الظـواهر"، ويتغـاضى، عـلى سبيل المثال، عن التطرق إلى الوضع الذي يعيشه بنو البشر في ظل الظروف السائدة ويغض الطرف عن الآثار التي تتركها هذه الظروف على الفكر والثقافة. فعند تحليله للواقع القائم فعلاً يحجم الموقف المدعي لنفسه الموضوعية عن نقـد الأوضـاع القائمـة؛ بحجـة يردده‍ـا صراحة مفادها أن نقداً من هذا القبيل يتعارض مع موقفه العلمي غير المتحيز. وفي الواقع، فإن السكوت عن العلاقات القائمة والاستسلام لها ينطوي، بحد ذاته، على موقف متحيز، ولاسيما أن هذا السكوت، المسوغ من خلال الواجب العلمي المزعوم، يُظهر الواقع القائم على أنه أمر بدهي مسلم به. ويؤكد علم الاقتصاد، المجرد عن الغرض زعماً، أنه يسير عـلى هدى المناهج المتبعة في العلوم الطبيعية وأنه يريـد؛ مـن ثـم، رسـم صـورة للواقـع القـائم وشرح تفاصيل ما يسود هذا الواقع فقط؛ أي أنه ينأى بنفسه عن الحديث عما ينبغـي وعـما لا ينبغي أن يكون عليه الواقع القائم. إلا أن الأمر البين هو أن هذا الـنهج يؤيـد [شـاء أو أبى وعن قصد أو من دون قصد، المترجم]، كل أنواع الظلـم والعـوز والاسـتغلال التـي تسود الواقع القائم، حينما لا يدين هذا الواقع، بل يكتفـي بتـصويره علميـاً؛ أي بأسـلوب فكري نظري، مشيراً إلى أنه الوضع الواقعي. فعلى هذا النحو يصير الوضع القـائم وضـعاً معيارياً، وضعاً طبيعياً مألوفاً؛ أو بتعبير آخر، يُحث بنو البشر على الرضوخ إلى الوضع القـائم. «... بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة لأن ينال [الجميع، المترجم] الـسعادة المنـشودة، حقـاً لم يعد بنو البشر يرون في الوضع الذي يهدد كل يوم باندلاع كارثة هوجاء أمراً نظرياً لا غير،

... لكنهم، مع هذا، يستسلمون، باسم الواقعية، لما هو مفروض عليهم» (Adorno/Dirks, 1956, 179). إن السكوت عن الجور، وغض الطرف عن الظلم الناجم عن البنية الاجتماعية يعنيان المشاركة في هذا كله وإن جرى تسويغ هذا السكوت بالحياد العلمي.

> إن حيازة قوة عمل الآخرين تفرز هيمنة بينة؛ ومَنْ يدعي أن البطالة الجماهيرية لا علاقة لها بأساليب الهيمنة المتحكمة بالمجتمع، يريد، في الواقع، المغالطة والتدليس والخداع. من هنا، فإن هناك أكثر من سبب يحتم علينا أن نناقش، في إطار النظرية النقدية للمجتمع، ما ينطوي عليه العمل وما تعنيه البطالة من أبعاد منسية أو يُنكر وجودها عن قصد، وأن نسلط الضوء، وبتركيز أشد مما كنا نفعل إلى الآن، على سبل صون حقوق الفرد واحترام الكرامة الإنسانية (Negt, 2001, S. 18).

إن التفسيرات التي يقدمها الاقتصاد السياسي بشأن العالم ليست سوى جزء من العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية المعنية. ففي التفسيرات والشروح التي يقدمها علم الاقتصاد لا يتم رسم صورة لبنى الهيمنة (الاقتصادية). فالتفسيرات والشروح، التي تتوصل إليها "النظرية المهيمنة" بشأن الواقع القائم، تغدو، هي ذاتها، جزءاً من الحقيقة القائمة معززة بذلك أركان الواقع القائم ومحافظة على استمراره. وكان ماركس وإنجلز قد أشارا إلى هذا الموضوع بعبارات واضحة جلية في مؤلفهما الموسوم **الأيديولوجية الألمانية**، فقد كانا قد أكدا أن:

> أفكار الطبقة المهيمنة هي الأفكار المهيمنة في حقب التاريخ المختلفة؛ أي أن القوة المسيطرة على المجتمع مادياً، تسيطر، في الوقت ذاته، على أفكار هذا المجتمع أيضاً (Marx/Engels, 1960, 44).

وكمثال ساطع على مصداقية التفسير الأيديولوجي الذي يقدمه الاقتصاد السياسي لحقيقة الوضع القائم والفاعلية السياسية التي يكتسبها هذا التفسير، نختار ههنا ما يدعي الكلاسيكيون أنه "الحقيقة بعينها"؛ أعني زعمهم أن الاقتصاد الرأسمالي المسير عفوياً من خلال قوى السوق لا يسبب، هو ذاته، خلق الأزمات عامة والأزمات الدورية على وجه الخصوص. وليس ثمة شك في أن ما يزعمه النقديون (Monetarists)، من رأي مفاده أن الاقتصاد القائم على آلية الأسواق يتوفر على قوى ذاتية تحميه من مغبة الأزمات، إنما هو عقيدة نظرية مضطربة الفحوى مشوشة المغزى. فهم بزعمهم هذا يتجاهلون تماماً أن

الاقتصاد الرأسمالي لم يتطور في الماضي ولن يتطور مستقبلاً، خلواً من التقلبات الدورية في مستوى النشاطات الاقتصادية، وخلواً من تعاقب دوري بين التضخم والتوسع في النشاطات الاقتصادية أولاً، والانكماش وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي ثانياً.

في نهاية الستينيات من القرن العشرين؛ أي إبان اندلاع أزمة الدولار الأمريكي وعقب بزوغ المؤشرات المنذرة بنهاية مرحلة الازدهار التي كانت قد سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقدت النظرية الكينزية مكانتها الريادية في التحليل الاقتصادي وتحولت إلى موقف الدفاع عن النفس. وكانت التهمة الرئيسية الموجهة إلى النظرية الكينزية تقول: إن هذه النظرية لا تصلح لمكافحة التضخم، وإنها تسبب، من خلال ما تنصح به من سياسة اقتصادية كلية تدخلية، إشاعة عدم الاستقرار في التطور الاقتصادي الكلي. وبثوبها الجديد؛ أعني بزي "المدرسة النقدية"، فجرت الأصولية ثورتها المضادة وعززت موقفها تعزيزاً مكن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من أن تتبوأ المكانة الأولى من جديد. وتسيطر على المدرسة النقدية فكرة غاية في البساطة مفادها: أن التغيرات في المعروض النقدي لا تؤدي إلى تغير القيم الاقتصادية الحقيقية في الأمد الطويل، بل هي تؤدي، فقط، إلى تغيرات في المستويات العامة للأسعار وإلى إرباك آلية نظام السوق لخلق التوازن بنحو عفوي. من هنا، وبسبب "حيادية" النقود من حيث التأثير على القيم الاقتصادية الحقيقية تزعم المدرسة النقدية أن التدابير التي تتخذها السياسة النقدية لإحداث التغيرات المطلوبة في درجة التوظف، وفي التعامل مع التقلبات الدورية في النشاطات الاقتصادية لن تسفر عن تأثير يذكر؛ أي أن هذه التدابير لن تكون أكثر من "صدمات" تزعزع استقرار الاقتصاد الوطني بنحو شديد. وهكذا ودحضاً للنظرية الكينزية رُد الاعتبار إلى النظرية الزاعمة أن النقود حيادية التأثير. فبناءً على مقولة حيادية النقود ليس هناك تناقض بين الأهداف الاقتصادية الكلية؛ أعني النمو الاقتصادي ودرجة التوظف أولاً، والاستقرار التام في مستوى الأسعار ثانياً. وتأسيساً على هذه النتيجة صار في وسع المصارف المركزية أن تزعم، بضمير مرتاح، أن محاربة التضخم خير سياسة لتحقيق التوظف المطلوب والنمو الاقتصادي المنشود. وكانت الدعاية للأصولية الجديدة أشبه ما تكون بهجوم فكري كاسح يُنفذ وفق خطة استراتيجية شاملة. فليس من قبيل المصادفة أن يقرر المصرف المركزي

السويدي عام 1968 وبعد الاتفاق مع الأكاديمية السويدية للعلوم تخصيص جائزة ثمينة للعلماء المتخصصين في الشؤون الاقتصادية؛ أعني تلك الجائزة التي تحمل اسم "جائزة نوبل للاقتصاد": بهذا المعنى فإن هذه الجائزة ليست واحدة من "جوائز نوبل الأصلية"؛ أي ليست واحدة من الجوائز المخصصة، أصلاً، للسلام العالمي والأدب والطب والفيزياء والكيمياء، إنما هي محسوبة على "جوائز نوبل".

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن الرأي العام يكاد يجهل هذه الحقيقة. وتشير الوقائع إلى أن الكثير من الصحفيين يجهلون هذه الحقيقة أيضاً. والملاحظ أن أغلب الاقتصاديين الذين كُرموا بهذه الجائزة الثمينة مادياً ومعنوياً قد كانوا، إلى الآن على أدنى تقدير، من دعاة الفكر الاقتصادي المحافظ. ويحظى الفكر الاقتصادي المحافظ بدعم الكثير من المؤسسات العلمية ذات التأثير الواسع، والتي يمولها القطاع الصناعي من التسهيلات الضريبية التي يحصل عليها في سياق قيامه بالتبرع للأعمال الخيرية. وفي مجتمع شديد الإيمان بأهمية العلوم تنطوي هذه "الأعمال الخيرية" المقدمة "حباً في الخير العام وليس من أجل تحقيق ربح اقتصادي خاص" على أهمية عظيمة بالنسبة إلى الدراسات والأبحاث الأيديولوجية المراد منها دعم موقف الطبقة المسيطرة على المجتمع. وكما هو معروف، تتوفر صناديق الاستثمار المالي على ما يشبه القوة المغناطيسية؛ فهي لا تجذب الأفراد والأموال فحسب، بل هي تقوم أيضاً بحشد مدافعها البعيدة المدى في مواقع تناسب خطوط القتال؛ أو بتعبير أصح: تناسب خطوط الجبهة المالية. وفي الواقع، فإن تأثير المصالح الرأسمالية على البحث العلمي ليس بالشيء الجديد. إن كل ما في الأمر هو أن هذا التأثير قد ازداد انتشاراً في الآونة الأخيرة. فعلى خلفية السياسة الحكومية الرامية إلى الاقتصاد في الإنفاق وبالنظر إلى انتشار العقيدة الليبرالية المحدثة، الزاعمة أن النجاح يكمن في ما هو خاص وأن الإخفاق من صفات ما هو حكومي، يتزايد باستمرار عدد المؤسسات العلمية والتعليمية التي ترى نفسها مجبرة على قبول الهبات التي تتبرع بها المؤسسات الخاصة. من هنا أمسى التقرب إلى المتبرعين بالمال وتملقهم أمرين لا مناص منهما. وإذا كان هناك مَنْ لا قدرة له على التملق والمداهنة، فإن معاقبته موكلة إلى المؤسسات الحكومية؛ فالقصاص منهم يتم عندئذ من خلال حجب الأموال التي

تخصصها الحكومة لميزانياتهم أو خفضها. وساذج هو كل مَنْ يعتقد أن المتبرعين يتبرعون بمالهم حباً في تطوير العلوم ومعرفة الحقيقة وليس رغبة في تحقيق مصلحة خاصة. فللرشوة وجوه كثيرة وصيغ متعددة.

ويتبين لنا من هذا كله أن المدرسة الاقتصادية والاجتماعية، الأصولية من حيث التحليل ومن حيث المنظور، مدينة بجزء عظيم من النجاح الذي أحرزته للدعم المالي، أيضاً، الذي مَنَّ به عليها الرابحون من الثورة المضادة التي تم شنها على الكينزية.

وانطلاقاً من النتائج النظرية المستخلصة من المنظور النقدي صيغت، بدءاً من نهاية سبعينيات القرن العشرين، سياسة دعم جانب العرض، هذه السياسة التي قامت - ومازال تقوم - بتنفيذ حملات متواصلة تطالب بالحد من قيام الحكومة بتوجيه النشاطات الاقتصادية، وتهدف إلى خصخصة المشروعات الحكومية، وإلى تقليص مسؤولية الدولة في دعم توظف الأيدي العاملة، والنهوض بمتطلبات الرعاية الاجتماعية. ويجدر بنا أن نشير ههنا إلى أن سياسة دعم جانب العرض هذه ذات خصوصية متميزة؛ أعني أنها ضيقة الأفق مقارنة بما نعنيه عادة بضرورة دعم جانب العرض السلعي. فهي تهتدي، أيديولوجياً بهدى الليبرالية المحدثة؛ أي أن يدعم جانب العرض ويُطبق عملياً على أنه دعم متواصل لمصالح أصحاب رأس المال، ويراد منه ذلك أيضاً، والملاحظ هو أن تنظير هذه السياسة وتطبيقها يتمّان إما صراحة وجهاراً أو بنحو مبطن يتستر خلف حجج تتحدث عن المصلحة العامة. وهكذا غدا الهجوم على سياسة التوظف الكينزية وعلى دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية من الخصائص الجوهرية التي يتميز بها، التطور الاقتصادي - الاجتماعي الراهن؛ «فمطالبة بعض الاقتصاديين بضرورة إلغاء دولة الرعاية الاجتماعية أمست تشكل، هي ذاتها، جزءاً من السياسة المطبقة؛ إننا لم نعد نواجه سياسيين، فحسب، نسيجهم من نسيج النظام القائم، بل أمسينا نواجه مجموعة من العلماء الاقتصاديين نسيجها، أيضاً، من نسيج النظام السائد [أي إن تفكيرها يتحيز للنظام القائم أيضاً؛ ومن ثم فإنها لا تتحرى الحقيقة بالموضوعية التي يُفترض برجل العلم أن يتحلى بها، المترجم]، ولا ريب في أن هؤلاء الرجال من أهل العلم قد أخذوا يسلكون مسلكاً يصعب تفسيره» (Atkinson, 1999, 187). وبحسب ما نراه، يكمن تفسير هذا السلوك فيما تحدثنا عنه

قبل برهة وجيزة؛ أعني في التأثير الذي تمارسه المصالح الفردية الرامية إلى تحقيق الربح الاقتصادي على قطاع التعليم والبحث العلمي. وحتى الحركة الجديدة المسماة "التعلم مدى الحياة" لم تستطع النأي بنفسها، إلى الآن على أدنى تقدير، عن التأثير المتزايد الذي تمارسه عليها المصالح الفردية المتطلعة إلى تحقيق أكبر ربح اقتصادي ممكن. فلم تعد المثل العليا المطالبة باستقلال الشخصية والداعية إلى الشجاعة المدنية وإلى ضرورة تعميق الوعي الفردي بالتحولات التاريخية التي تمر بها الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمنادية بتوسيع الكفاءة الأخلاقية الضرورية لتطبيق "الحياة الخيرة" بالمعنى الفلسفي لهذا المصطلح، نعم لم تعد هذه المثل العليا تشكل أحد العناصر الجوهرية للمحتوى المنشود من التعلم على مدى الحياة، بل أمسى مركز الثقل يكمن في الأداء الاقتصادي لقوة العمل.

أولاً: ظروف متكررة: مصلحون مناوئون للأصولية

والمحزن، والمدهش في الوقت ذاته، هو أنه كان في وسع ألمانيا أن تتجنب الكارثة التي حلت بها، فيما لو كانت حكومات جمهورية فايمار قد طبقت، في الوقت المناسب؛ أي بدءاًمن عام 1929، سياسة اقتصادية تهتدي بما اقترحه الاقتصاديون الراغبون في إجراء الإصلاحات المناسبة. والأمر البين هو أن حكام ذلك الزمن لم يعوا بنحو كافٍ عظم المخاطر التي تحف بالبلاد، ولم يتوفروا على الكفاءة التي تمكنهم من إدراك أهمية المقترحات الإصلاحية بالنسبة إلى المشكلات التي يعانيها الاقتصاد الوطني. ولأن هذه الحكومات كانت أسيرة للأصولية الاقتصادية وغارقة في انتهازية تنظر للأجل القصير لا غير؛ لذا فإنها واصلت مسيرتها على درب الهاوية متفاخرة بأنها شديدة التمسك بالقيم العقائدية. إلا أن ما خيم على تلك الحكومات من عجز سياسي وتعامٍ تاريخي حيال نتائج الأزمة وإمكانية وضرورة إصلاحها يفسر جانباً واحداً من جوانب التطور الوخيم الذي عصف بالبلاد. وحتى إن غض المرء الطرف عن أن اختيار السياسيين الذين ارتقوا إلى سدة الحكم لم يتم بنحو مستقل عن طبيعة الظروف الاقتصادية – الاجتماعية، فإن الأمر الواضح هو أنه كان يتعين على كل سياسة إصلاحية أن تقدم تنازلات واسعة لأصحاب رأس المال، إذا أريد ألا يُكتب عليها الإخفاق منذ البداية. وفي الوقت الراهن أيضاً، يقف الأصوليون

والإصلاحيون وجهاً لوجه ثانية؛ وعلى حين تقف الحركة الإصلاحية متفرقة الكلمة مشتتة إلى منتديات فكرية، يقف في الطرف الثاني من خط المواجهة حماة الوضع القائم موحدي الصفوف والكلمة. ومن الناحية السياسية يمتلك الرأي العام الأهمية القصوى. من هنا، نتساءل: ما رأي جمهور الناخبين في شأن الاقتصاد؟ وما السبل المتاحة لهذا الجمهور لكي يكوِّن لنفسه رأياً حول ما هو "صائب" وما هو "خطأ" بين؟ إننا نطرح ههنا السؤال عن العلاقة القائمة بين الأيديولوجية والحقيقة من وجهة نظر الجمهور العريض. والواضح أن هناك الكثير من المؤسسات المنوط بها أن تشكل حلقة وصل بين النقاشات العلمية الدائرة في المجال الأكاديمي وتكوين الرأي عند جمهور المواطنين. وليس ثمة شك أبداً في أن لوسائل الإعلام الإلكترونية أعظم تأثير في الزمن المعاصر. وبما أن وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص مشروعات رأسمالية؛ لذا فإنها ليست الوسيط المناسب، في الواقع، حينما يتعلق الأمر بالمسائل الجوهرية التي يتوصل إليها الاقتصاد السياسي بشأن النظام الاقتصادي؛ فحينما يدور الأمر حول هذه المسائل لا تتصرف وسائل الإعلام هذه بموضوعية ومن دون تحيز، فضلاً عن قولها الحقيقة. وإذا كانت هناك حالات استثنائية، فما ذلك إلا الدليل على أن لكل قاعدة شواذ.

وإذا أمعن المرء النظر في النقاش النظري الدائر في المحيط الأكاديمي؛ أي في محيط بعيد نسبياً عن أنظار الرأي العام، فستثير التدابير المخفقة التي تتخذها الدوائر السياسية للتعامل مع الأزمة والبطالة الجماهيرية الدهشة والاستغراب. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن المضامين الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي ليست ذات أهمية، مادامت تظل حبيسة في أذهان ذوي الاختصاص. فالأيديولوجية يكون لها تأثير سياسي حينما تصبح جزءاً من نسيج الآراء التي يؤمن بها الجمهور العريض. ومن نافلة القول ههنا تأكيد أن الأيديولوجية المخيمة على أفكار أغلب أفراد المجتمع تؤثر، أيضاً، على البرامج الحكومية، أي أن أفكار الجمهور تتأثر بالأيديولوجية السائدة وتؤثر فيها(راجع بهذا الشأن: Blendon, et al. 1997). ويتعين على الأحزاب الجماهيرية أن تراعي تلك الأيديولوجيات المخيمة على تفكير العامة؛ وينطبق هذا حتى على النقابات العمالية نفسها، فهذه أيضاً مهتمة بأن تعكس برامجها، إلى حد ما، الأيديولوجية المهيمنة على الساحة. ومع أن هذا الوضع ليس

بالأمر الجديد، فهو ساد دائماً وأبداً، إلا أن الملاحظ هو أن تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية في تصاعد متواصل، وأن تأثيرها الأيديولوجي على الجمهور - سواء كان هذا الجمهور من الناضجين أو من الأطفال - قد تغير تغيراً جذرياً مقارنة بالتأثير الذي خضعت له الأجيال السابقة؛ ومن ثم، فقد ازداد أكثر وأكثر عدد السياسيين الذين يأخذون دروساً خصوصية يتعلمون فيها كيف يتركون انطباعاً إيجابياً لدى الجمهور المشاهد لوسائل الإعلام المرئية؛ أي صاروا يستخدمون ما يسمى بالإنجليزية: Coaching. إن هيمنة وسائل الإعلام الإلكترونية على مناحي الحياة أمست تشكل وسيلة "مادية" جديدة للتأهيل الاجتماعي، وسيلة لم يُدرك عمق تأثيرها على المجتمع بنحو كافٍ إلى الآن.

ولعل من نافلة القول ههنا تأكيد أنه ليس بمستطاعنا التطرق في هذا الفصل إلى إشكالية الأيديولوجية في الاقتصاد السياسي بتفصيل أكثر، فهدفنا يكمن، فقط، في دفع القارئ إلى أن يستزيد معرفة بهذه الإشكالية؛ أي أن هدفنا يكمن في إبراز بعض الجوانب المهمة للإحاطة بالمواقف الأيديولوجية وبالسبل الرامية إلى حبك تصورات يراد منها إما التأكيد على محاسن سياسة منتهجة أو تسويغ هذه السياسة.

ثانياً: المنظور الذاتي للعالم

إن معرفتنا بالعالم والكيفية التي نفهم بها هذا العالم أمران محفوران في أدمغتنا ومجسدان، جزئياً، في وعينا. إلا أن معرفتنا بشأن العالم لا تتأتى من باطننا، بل هي معرفة تنطبع في ذهننا؛ أي نكتسبها، من المحيط الخارجي. ومعنى هذا أن الأشياء والعلاقات المحيطة بنا هي التي تفرز ما سينطبع في وعينا. وأنه لأمر مفروغ منه أننا نستقبل في ذهننا المعلومات التي تردنا من الخارج وهو ليس خلواً من معارف سابقة ومن دون تحيز ومن دون أنماط تفكير لم ندرج عليها في السابق. فذهننا يختار بنحو انتقائي؛ أي إنه يختار، بتفضيل وتحيز، كل ما يتفق والآراء التي اعتنقناها مسبقاً وكل ما ينسجم مع المعرفة التي كوناها عن العالم الذي يحيط بنا؛ أما ما عدا ذلك؛ أي ما لا يتفق مع هذا ولا ينسجم مع ذاك، فإن ذهننا ينزع إلى رفضه، فضلاً عن أنه يجيل التفكير به أو أن يتقبله كله. من هنا فإن أنماط التفكير المعتادة والرؤى الذاتية للعالم المحيط بنا لا تتزعزع أوتنهار، عادة، إلا بعد

مواجهتنا براهين مفجعة وعميقة التأثير. فتنافر المعارف ظاهرة مشخصة في هذا السياق. وربما كانت هذه الحقيقة أحد الأسباب الجوهرية حتى لا تفلح سياسة الإصلاح في تغيير مجرى التطورات السلبية في الوقت المناسب؛ أي قبل أن تندلع أحداث مأساوية، إلا ما ندر. فمن جملة القواعد المستخلصة من التطور التاريخي ثمة قاعدة تبين بجلاء أن المجتمع لا يقوم بالتحولات الجذرية المطلوبة، ولا يبدأ عصراً جديداً من حيث الشكل على أدنى تقدير، إلا بعد أن تندلع أحداث مأساوية عظيمة.

وتكمن الملامح الجوهرية لكل الأيديولوجيات في أنها تلقننا تفسير العالم بالنحو الذي ينسجم مع المصلحة الخاصة وتعلمنا ادعاء قيم عقائدية زائفة واصطناع الأعداء؛ ويحدث هذا كله ادعاءً بالحقيقة، وإن كان ما تزعمه الأيديولوجيات من أمور ذهنية هو ما تهدف هذه الأيديولوجيات إلى تحقيقه على أرض الواقع أصلاً. فعلى سبيل المثال، يؤكد دعاة الأيديولوجية، الليبرالية زيفاً، أنهم يطالبون بتحقيق الحرية لجميع بني البشر؛ إلا أن هذا المطلب يعني، من الناحية العملية، الحرية الاقتصادية لاستثمار رأس المال فقط، ومن الناحية الشكلية فقط، الحرية لكل أولئك الجياع العراة الذين لا مأوى لهم.* وتستخدم الأيديولوجيات خطاباً يدغدغ مشاعر الجمهور وتوقعاته وطموحاته. ولكي تظهر بمظهر الرسالة الصادقة، تجهد الأيديولوجيات في أن تتسق مع الواقع؛ وذلك من خلال مراعاتها للمعارف المتاحة لبني البشر وانسجامها مع عقليتهم ومنظورهم وفهمهم للعالم المحيط بهم. فخدمة للأهداف المرجوة، فإن المهم في هذا السياق هو أن «يشبك ما هو صادق وما هو زائف شبكاً بحيث لا تبدو الحصيلة صادقة كلها، ولا زائفة جملة وتفصيلاً» (Adorno/Dirks, 1956, 168). فبناء على الشروط التاريخية التي أحاطت بتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كونت في وعي الجمهور هناك صيغة متميزة من صيغ الحرية الفردية والباعث الشخصي والتفاخر الذاتي بالريادة، صيغة من الممكن أن

---

* تأكيداً لما يقوله المؤلف نود الإشارة إلى أن فكرة الحرية الاقتصادية، والأفكار التي ترتبط بها؛ مثل العدالة الاقتصادية والحقوق الفردية، لا يمكن أن يكون لها حرفياً أي معنى إلا حيث توجد فكرة الملكية الخاصة؛ أي لا معنى لها في المجتمعات البدائية، وما سوى ذلك من مجتمعات لا تعرف الملكية الخاصة. وعلى هذا فإن المذاهب؛ أي الأيديولوجيات التي تتضمن تلك المفاهيم المتغيرة تاريخياً، لا تستطيع أن تعبر عن حقائق لازمانية أو قيم خالدة. (المترجم)

تكون قد انسجمت مع الظروف التي عمت البلاد في ذلك الزمن الغابر، إلا أن الدهر أكل عليها وشرب، فلم يعد لها وجود إلا بصعوبة في المجتمع الحالي المعقد التنظيم والمترابط الأجزاء والمتشابك العلاقات. ومع هذا فالملاحظ هو أن صيغة الروح الفردية هذه ماتزال تواصل وجودها في وعي الجمهور وتوجه طرائق التفكير والسلوك هناك وفق تعليمات تخطاها الزمن موضوعياً وتغيرت بيئتها تماماً. إلا أن هذه الظاهرة لا تنفي حقيقة أن "الوجود الاجتماعي يحدد الوعي"، فهذا التحديد لا يتم بالضرورة في الحال، بل غالباً ما يتم بتأخير زمني طويل نسبياً.

لقد بلغت المواهب الأيديولوجية الذروة في المجتمع البورجوازي. فقد كان التسويغ العلمي الزائف قد أصبح ضرورة حتمية لا غنى عنها مع بزوغ فجر المجتمع البورجوازي.

> فالموضوعات الفكرية الخاصة بحقبة ما قبل عصر الأيديولوجية تنتمي تماماً إلى عالم ما كان يوجد فيه مجتمع صناعي متقدم وما كانت تحوم فيه إلا بصعوبة شكوك حول ما إذا كان تحقيق المساواة الشكلية بين مواطني الدولة يعني فعلاً تحقيق الحرية أيضاً أو لا. ومادامت قضية الارتقاء بالمستوى المادي لحياة المجتمع لما تُطرح بعدُ على بساط البحث، فسيكون الاهتمام بالأيديولوجية منطوياً على أهمية متميزة في هذه العقائد التنويرية: لقد كان المرء على ثقة في أن إصلاح وعي [الجمهور، المترجم] ضمانة لإصلاح المجتمع. وفي الواقع، فليس هذا الاعتقاد فقط ذا طابع بورجوازي، بل ينطوي جوهر كل ما هو أيديولوجي على طابع بورجوازي أصلاً... فالأيديولوجية ليست سوى تسويغ [لواقع اجتماعي معين، المترجم]؛ فهي تفترض وجود واقع اجتماعي تخيم عليه المشكلات وتسوده التعقيدات، فتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذا الواقع الاجتماعي؛ كما تفترض الأيديولوجية وجود فكرة معينة بشأن العدالة؛ فلو لم تكن هذه الفكرة موجودة، لما كانت هناك ضرورة تحتم الدفاع والتسويغ؛ علماً بأن فكرة العدالة ليست سوى تصور يسترشد بنموذج ينطوي على بدائل متشابهة يمكن استبدال بعضها الآخر ببعضها الراهن (Adorno/Dirks, 1956, 168).

وكما بين كورت لينك (Kurt Lenk)، يتوقف تأثير الأيديولوجيات في الحياة السياسية على عاملين. فأولاً، يجب أن يتوفر منظرو الأيديولوجية على القوة أو بالأحرى على الوسيلة الضرورية للترويج لأيديولوجيتهم ولخلق مؤسسات تسترشد بها. ثانياً، لا تنجح الأيديولوجيات «في تحديد النشاط والسلوك الاجتماعيين بنحو دائم إلا إذا كانت

مناسبة للمصالح والمتطلبات لشريحة أو بعض شرائح المجتمع على أدنى تقدير» (Lenk, 1994, 32).

ثالثاً: أنماط الأيديولوجيات

وبعدما خلخلت العلوم الطبيعية التفسيرات الأسطورية للعالم والوجود الإنساني وأحلت مكانها تفسيرات تقوم على منطق العقل ومستمدة من التجارب العلمية، نعم بعدما تحقق هذا وذاك، طرأ، أيضاً، تحول في تفسير تلك المناحي من الحياة الإنسانية التي لم تكن بنحو مباشر أو غير مباشر محوراً للعلوم الطبيعية. وينطبق هذا على مناحي الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والشؤون السياسية بنحو خاص. فالنظريات السائدة في المجتمع بشأن العالم وبشأن كنه الواقع الاجتماعي - الاقتصادي السائد ومغزى النظام السياسي القائم كان لا بد أن تتكيف مع أسلوب التفكير العلمي؛ أي كان قد أصبح لزاماً عليها أن تثبت مصداقيتها من خلال التحليل القائم على منطق العقل وعلى أسس التحليل التجريبي. وكان التحول التاريخي صوب المنظور العلمي - التكنولوجي في تفسير كنه العالم قد أقترن بظهور الأيديولوجيات.

وفي الواقع، فإن الأيديولوجيات ليست نصباً وخداعاً، بل هي غش النفس للنفس. ومع أن كل أيديولوجية تسعى للإيحاء بأن تحقيق مصالح فئة أو شريحة أو طبقة اجتماعية معينة يخدم المصلحة العامة، إلا أن الأمر الواضح هو أن منظري الأيديولوجية المعنية ليسوا على وعي بحقيقة تفكيرهم الأيديولوجي. وفي هذه الحقيقة يكمن في الواقع الفرق الأساسي بين الأيديولوجية وبين ما تذيعه على الملأ أبواق الدعاية الراغبة في إعادة تشكيل عقول الناس بسبل التدجيل والتضليل والخداع. ويُمكِّن المنظور الأيديولوجي أن يُقْصَر على جانب واحد من جوانب الشؤون السياسية أو الحياة الاجتماعية - الاقتصادية أو المناحي الثقافية، أو أن يتسع تأثيره ليشمل جوانب الحياة الإنسانية كافة. من هنا يمكن التمييز بين أنماط مختلفة من الأيديولوجيات؛ وذلك بحسب مدى تأثيرها وبحسب كنه الدور المراد منها النهوض به. وفي هذا السياق فإننا على اتفاق تام مع كورت لينك واقتراحه في تقسيم الأيديولوجيات (Lenk, 1981) إلى أيديولوجيات تسويغية

وأيديولوجيات متممة وأيديولوجيات مموهة (تحول الأنظار عن المشكل الحقيقي) وأيديولوجيات شعورية (نابعة عن تصورات متخيَّلة). والأيديولوجيات المذكورة أخيراً هي تلك الأيديولوجيات التي تتخذ، في أغلب الحالات، هيئة الأساطير وترفض، عن وعي وإرادة، التستر خلف المظاهر العقلانية؛ مفضلة الأخذ بالتفسيرات اللامعقولة النابعة من الانفعال النفسي أو المشاعر الوجدانية. بهذا المعنى ثمة اختلاف واضح بين الأيديولوجيات التصورية والأنماط الأخرى للأيديولوجيات.

الأيديولوجية التسويغية

يتركز محور الأيديولوجيات التسويغية على مجمل العلاقات الاجتماعية؛ ومن ثم، فإنها تحاول أن تنسق هذه العلاقات في إطار نموذج منطقي أو يدعي المنطقية، على أدنى تقدير، عند تصويرها هذه العلاقات. بهذا المعنى فإننا ههنا إزاء تفسير للوجود عقلاني نسبياً؛ إزاء تفسير يدعي لنفسه الأخذ بسبل التحليل العلمي. إلا أن الأمر الواضح هو أن هذا النمط من الأيديولوجية متحيز؛ وذلك لأنه يحاول تفسير العالم القائم على أنه، بالمنظور المتفائل في أغلب الحالات وبالمنظور المتشائم في بعض الأحيان، أفضل العوالم الممكنة جميعاً. والليبرالية (الاقتصادية) الكلاسيكية مثال ناصع على هذه الأيديولوجية الشاملة التأثير. فبالنسبة إليها يجسد المجتمع التنافسي القائم على أسس الرأسمالية أعلى مراحل التطور التاريخي وآخر درجات الارتقاء القابلة للتحقيق في سياق مسيرة التاريخ التقدمية الطابع بحسب اعتقاد منظري هذه الأيديولوجية. فهم يصورون نظام السوق على أنه ظاهرة "طبيعية" قاصدين بذلك الإشارة إلى الأمرين الآتيين. فأولاً، يختزل دعاة هذا النظام الروابط الاجتماعية إلى تبادل تجاري بحت مؤكدين أن اقتصاد المنافسة، وما ينطوي عليه هذا الاقتصاد من روابط، طبيعي بالمعنى الأنثروبولوجي؛ وذلك لأن الإنسان مجبول على الروح الأنانية وعلى النظر إلى بني جنسه على أنهم وسيلة يحقق له استخدامها مصلحته الخاصة. بهذا المعنى فإن ما هو "طبيعي" يتطابق، بحسب رأيهم، و"قوانين الطبيعة" تماماً. ثانياً، تستعير الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية مفهومها لما هو طبيعي من الفلسفة الميتافيزيقية [فلسفة ما وراء الطبيعة، المترجم]. فهذه الفلسفة تؤكد أن الطبيعة وقوانينها

ليست سوى تعبير عن الإرادة الإلهية وتجسيد لما تنطوي عليه هذه الإرادة من خير وتقدم. بهذا المعنى يرى هذا المنظور للعالم أن الطبيعة وقوانينها موجهة نحو غاية معينة. وكان آدم سمث قد انطلق، في سياق حديثه عن الاقتصاد الكلي، من نظرية الغائية هذه ومن نظرية لايبنتز* (Leibniz)، القائلة: إن "الانسجام المقدر" (Pre-established harmony) [بين الجواهر أو بين المونادات كما سماها لايبنتز، المترجم] هو الذي يتحكم في العالم، [وأن خالق الكون شاء أن تسير كل الجواهر على نحو مستقل في مساراتها الخاصة، ولكن في إطار نظام هائل من مسارات متناسقة بارعة التصميم، المترجم]. وكما هو معروف ماتزال النظرية الكلاسيكية المحدثة تنطلق، في تحليلها للاقتصاد، من عقيدة مفادها أن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة، وأن الانسجام من صفات هذه الطبيعة. فالنظرية الكلاسيكية المحدثة على قناعة تامة بأن نظام السوق يتغلب على كل الأزمات ويحقق الحالة المثلى وأن التوازن في ظل حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج تجسد وضعه الطبيعي، وأن هذا التوازن يتحقق بصورة عفوية إذا ما لم تتدخل قوى "خارجية" في آلية الأسواق. وهكذا تسترشد نظرية التوازن الاقتصادي بنظرية التوازن الميتافزيقية مقيمة بذلك الدليل على أن بعض المقولات العلمية تنطوي على وعي أيديولوجي عميق. فالنتيجة المراد تأكيدها واضحة لا يطولها الشك: اقتصاد السوق التنافسية أفضل نظام اقتصادي واجتماعي من دون منازع.

أيديولوجيات متممة

تختلف الأيديولوجيات المتممة عن الأيديولوجيات التسويغية من حيث إنها تعترف بقسوة العالم السائد وتستنكر فظائعه بنحو ما. ومع هذا لا تدعو الأيديولوجيات المتممة إلى التمرد على هذا العالم. إنها تكتفي بمواساة المظلومين وتهدئة خواطرهم من خلال إيقاظ الأمل لديهم بحياة أفضل في المستقبل، أو بإمكانية الارتقاء من عامل يغسل الصحون في أحد المطاعم إلى مليونير يسهر على راحته عشرات الخدم والحشم، أو من

---

* غوتفريد فلهلم فون لايبنتز (1646-1716) فيلسوف ورياضي ألماني قال بعدم التعارض بين الإيمان والعقل، واكتشف بنحو مستقل عن نيوتن حساب التفاضل والتكامل. (المترجم)

خلال إقناعهم بأن الصبر على الظلم مفتاح الفرج، وأن النصر قادم لا محالة، وما سوى ذلك من آمال تخدر المشاعر وتداوي الغضب الكامن في الصدور. «إن الأيديولوجيات المتممة ضرورية لا يمكن أن يستغني عنها أي مجتمع يتطلع لأن يفرض على أغلب مواطنيه الرضوخ للأمر الواقع، والتخلي عن التمرد إلى أبعد قدر ممكن؛ ضماناً لإعادة الإنتاج في المجتمع المعني...» (Lenk, 1981, 34). والأمر الواضح هو أن بعث الأمل بغد مشرق ستبدد شمسه، في يوم ما، القسوة وفظائع الوضع القائم، سينطلي على عدد أكبر من الأفراد، كلما كان الوجود القائم أكثر إجحافاً وأشد "عبثاً". وتعمل المواساة، التي تقدمها الأيديولوجية المتممة، على استتباب العلاقات القائمة بنحو ثنائي: فأولاً، يهدئ التبشير بالمستقبل المشرق الخواطر ويمتص روح العصيان والتمرد؛ أي إنه ينتزع من المقهورين إرادتهم في الدفاع عن مصالحهم والكفاح من أجل حقوقهم ويضمن خضوعهم لإرادة القوى المهيمنة عليهم. ثانياً، حينما تؤكد الأيديولوجية المتممة أن العالم يبعث الحزن والأسى فإنها تحظى بمصداقية تمكنها من تمرير رسالة أخرى مفادها أن الإرادة البشرية غير قادرة على تغيير هذا الواقع المحزن، وأن المهيمنين على مقادير الأمور، ذاتهم، عاجزون عن تغيير "المكتوب على بني البشر"؛ من هنا فإن من غير المعقول، لا بل من الجور، أن يطلب المرء منهم تغيير الأوضاع السائدة. ولعل النقاشات الدائرة حول العولمة خير مثال على هذا النهج الأيديولوجي؛ فالعولمة تبدو ههنا كما لو كانت قضاءً محتوماً على البشرية. وكان جورج لوكاش يرى أن هذا النمط من الأيديولوجيات ليس سوى "تسويغ غير مباشر" للعلاقات الاجتماعية السائدة في الظرف والمجتمع المعنيين.

أيديولوجيات مُمَوِهة (أيديولوجيات تحول الأنظار عن المشكل الحقيقي)

إن تحويل الأنظار عن المشكل القائم وظيفة تنهض بها الأيديولوجيات كافة. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن هذه الوظيفة كثيراً ما تبدو مستقلة بذاتها. وتكمن هذه الوظيفة في خلق عدو مزعوم يصب عليه المتضررون جام غضبهم، وإن لم تكن له علاقة بوضعهم البائس. بهذا المعنى فإن من جوهر الأيديولوجيات المموهة أن تقوم لا بخلق أعداء مزعومين فحسب، بل تظهرهم على أنهم يشكلون أعظم خطر. فبدلاً من الاعتراف

صراحة بأن سبب البطالة يعود إلى قصور ينطوي عليه النظام الاقتصادي السائد، يذيع أنصار هذه الأيديولوجية على المواطنين أسباباً واهية لا علاقة لها بالأمر. فمرة يزعمون أن سبب البطالة يكمن في ارتفاع عدد المهاجرين الأجانب وما ينتج من ذلك من إغراق لأسواق العمل، ومرة أخرى يؤكدون أن الأجور المرتفعة هي السبب الجوهري للبطالة السائدة (أي يرون أن البطالة السائدة هي بطالة "اختيارية" بمفهوم النظرية الليبرالية المحدثة). وهكذا يحول هؤلاء المنظرون ضحايا البطالة إلى جناةٍ عليهم أن يتحملوا وزر صنيعهم. كما يتجاهل أنصار هذه الأيديولوجية كذلك أن البطالة الجماهيرية هي السبب الحقيقي للمشكلات المالية التي تعانيها صناديق التأمين الصحي والضمان الاجتماعي؛ فيزعمون أن بؤرة هذه المشكلات المالية تكمن في أن المنتفعين من هذه الصناديق قد "أفرطوا في مطالبهم" وأمسوا "يسيئون" استخدام نظام الرعاية الاجتماعية القائم ويستغلونه "استغلالاً بشعاً". إن تحويل الغضب المشروع والحنق المسوغ باتجاه آخر غير اتجاه الأسباب الفعلية كان – ومايزال – الصفة المميزة لكل الأيديولوجيات التي استغلت، في كل مراحل التاريخ، الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي (demagogy)؛ إن منظري هذه الأيديولوجيات يستغلون مشاعر المواطنين بكفاءة عالية، ويدفعون المتضررين دفعاً قوياً إلى أن يفتشوا عن كبش فداء يصبون عليه جام غضبهم.

أيديولوجيات شعورية (خلق الأساطير)

ترفض الأيديولوجيات الشعورية؛ أي النابعة – كما سبق أن أشرنا – من تصورات مُتَخَيَّلَة، المنظور العقلاني وتراهن على ردود الفعل الانفعالية أصلاً. ولكي يحالفها النجاح يجب على الأيديولوجيات الشعورية أن تصل إلى أعماق مشاعر المواطنين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تركز النظريات الشعورية على مشاعر الأنا وعلى التعصب الأعمى وما ينشأ عنه من إحساس بأن الآخر لا يمكن أن يكون إلا صديقاً أو عدواً فقط، وتركز كذلك على غريزة حب الاستعلاء والتقدم على الآخرين، وعلى الانتماء إلى الأمة والانصياع التام لقائد قومي (Canetti, 1994). بهذا المعنى فإن المنهج القائم على هذه التصورات لا يريد تحليل الواقع تحليلاً موضوعياً، بل ينطلق من إيمان أعمى متعصب يعكس مشاعر ذاتية. ولهذا

السبب يلجأ أنصار الأيديولوجيات الشعورية إلى الأساطير - إلى أسطورة القائد التاريخي، أسطورة القدر المكتوب، أسطورة الانتماء إلى أمة هي فوق الأمم، أسطورة الشعب المختار، أسطورة القدرة على الانتصار دائماً وأبداً وما سوى ذلك من أساطير خادعة - "فمن لا يكون معنا فهو علينا"؛* أي إنه عدونا. ونحن لا نجافي الحقيقة كثيراً إذا قلنا إن مصطلح "المعجزة الاقتصادية" يندرج أيضاً في عداد الأساطير، ولاسيما حينما يرى فيه بعض الناس أنه، على وجه الخصوص، "معجزة ألمانية".

وكقاعدة عامة يمكن أن نقول: إن الطبيعة اللاعقلانية الملازمة للأيديولوجيات الشعورية تزدهر ازدهاراً عظيماً حينما تخيم على الجمهور اضطرابات نفسية. فالأفراد الذين تخيم عليهم مشاعر الرهبة من المستقبل المجهول، أو من عدو مزعوم، أو من تدهور حالتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، أو ما سوى ذلك من حالات تُفقدهم الصواب والاستقرار يكونون على أتم الاستعداد لتقبل الأيديولوجيات الشعورية؛ وذلك لأن هذه الأيديولوجيات تحرر طاقاتهم من عقال الخوف وتوجهها صوب الأهداف التي يشير بها عليهم "القائد". وفي هذه الحقيقة يكمن زخم الثورات السياسية التي تقوم بها الجماهير الخاضعة للأيديولوجيات الشعورية. فمع أن تنظيم الجماهير وحشدها من خلال المسيرات والمظاهرات والتطرف في الاعتزاز بالرموز تشكل، في الحالات العامة، وسائل ناجحة لحشد الجماهير، إلا أن الأيديولوجيات الشعورية تستخدم هذه الوسائل بنحو أعم وبنهج طقوسي أكثر عمقاً؛ ولهذا السبب نلاحظ أن هذه الأيديولوجيات تستطيع، بالرغم من مظهرها العجيب، لا بل بسبب مظهرها العجيب، أن تدفع محدودي التفكير إلى الانخراط في صفوف "حركتها أو تنظيمها".

> حينما يشعر المواطن بأن محتكري السلطة في المجتمع لم يعودوا قادرين على تلبية تطلعاته، يترك هذا المواطن، المحبط اقتصادياً والمذل اجتماعياً، لشخص أعلى مرتبة، للشعب وقائده، أو للأمة وزعيمها، أن يحددوا تصوراته الشخصية كما يحلو لهم. فالتجارب الاجتماعية

---

* هذه هي الجملة التي رددها الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب هجوم الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وكان بوش قد قلب بهذه العبارة قولاً مأثوراً عن السيد المسيح عليه السلام رأساً على عقب؛ فبحسب ما ينقله إنجيل مرقس (9: 49) كان عليه السلام قد قال: «من لا يكون علينا فهو معنا». (المترجم)

> عامة، ومشاعر الإحباط الناجمة عن أسباب سياسية واجتماعية على وجه الخصوص، [وهي مشاعر يتولد منها الخوف والفزع دائماً وأبداً، المؤلف] تدفع الناس إلى اللجوء إلى شخص أعلى مرتبة؛ فالانتماء إلى جمهور أوسع أو إلى شخص أعلى مرتبة لا يخفف من وطأة مشاعر الإحباط فحسب، بل ربما يؤدي إلى إلغائها تماماً (Lenk, 1981, 36).

إن الأيديولوجيات الشعورية تلغي كل قدرة على النقد وتبيح اتخاذ أقسى الإجراءات التعسفية مع المنشقين والأعداء؛ علاوة على هذا وذاك فإنها تعطل مبادئ دولة القانون والقيم الإنسانية وتؤدي إلى ذوبان الفرد في مجموع فاقد الرشد محموم. وفي القرن العشرين، جسدت الفاشية والنازية الأيديولوجية الشعورية على خير وجه. ومازال الأيديولوجيات الشعورية صفة من صفات العصر الراهن. فالحركات المتطرفة، التي تخلق أعداء مزعومين قادمين من "إمبراطورية الشر"، والتي تجاري ما دأب عليه المرء في كل الحروب تقريباً؛ أعني أن يعد العدو من فصيلة أخرى غير فصيلة البشر، تتجنب، عن وعي وإصرار، ما تقدمه الأنماط الأيديولوجية الأخرى من مسوغات تخاطب العقل. ففي الأيديولوجيات الشعورية يدور الأمر حول توظيف الانفعالات النفسية وحشدها؛ أي تلك الانفعالات التي يشكل العقل كابحاً لجموحها وحصناً منيعاً في طريق انتشارها.

رابعاً: هل الإنسان مجبول على اتخاذ المواقف الأيديولوجية؟

إن حب الاستطلاع أمر في غاية الأهمية في حياة الإنسان. فحب الاستطلاع ينصب على اختبار العالم؛ أي على فهم العالم وإدراك كنهه. فمعرفة كنه العالم أمر ضروري للتصرف تصرفاً ناجحاً سليماً. ومع أهمية هذه المعرفة، إلا أن التطلع لمعرفة كنه العالم ينطوي على أمر آخر لا يقل أهمية في حياة البشر؛ فهو يلبي حاجة إنسانية أخرى؛ أعني حاجة عقلية أو – كما سماها شوبنهور – "حاجة إلى الميتافيزيقا". إن هذه الغريزة البشرية تجعل الإنسان يتطلع إلى معرفة الحقيقة، أولاً، ومؤهلاً للتفكير الأيديولوجي ثانياً. فعملياً يكاد يصعب على الإنسان التمييز دائماً وأبداً بين الحقيقة والأيديولوجية، بين الصادق والمتوهَّم، بين ما هو صائب وما هو زائف. وتكون القدرة على التمييز أكثر صعوبة، كلما كانت تجارب الحياة أقل غزارة والقدرات الذهنية أكثر تواضعاً. ولهذا السبب لا يكون الأطفال أكثر بني البشر سهولة لتقبل ما يُلقَنون من فكرة أو مبدأ أو وجهة نظر متحيزة

فحسب، بل يكونون، أيضاً، أكثر بني البشر تأثراً بما يُلقنون. ولعله تجدر الإشارة ههنا إلى أن المناهج التربوية الحديثة تتجه بنحو متزايد إلى ترك وسائل الإعلام والاتصالات الإلكترونية تحدد للشبيبة تصوراتها بشأن الحياة الاجتماعية، متجاهلة ما ينشأ عن هذه التصورات من بلادة فكرية وانحرافات سلوكية في الأمد الطويل.

ومهما كانت الحال، فالأمر المؤكد هو أن بني البشر يشعرون بحاجة ماسة إلى أن يمنحوا وجودهم مغزى معقولاً. فالتجارب المحزنة المؤلمة التي يمرون بها في حياتهم اليومية، وهي تجارب قد تكون هينة وقد تكون بالغة التأثير، تدفعهم إلى أن يروا في عنت الحياة تعبيراً عن مغزى عميق. وتفرز محاولة إدراك هذا المغزى التصور بأن البشرية ستنعم في يوم ما بعالم السعادة القصوى والعدالة التامة، وأن الأنا أيضاً ستشارك بثمار هذا العالم السعيد العادل. وقد استطاعت بعض العقائد المبشرة بتحقيق السعادة القصوى في الحياة المستقبلية، أن تدفع البائسين المحرومين إلى أن يتقبلوا قسوة حياتهم الحالية وعنتها أملاً في حياة سعيدة مستقبلاً. وإذا كان لهذا النمط من "المعرفة بمغزى الوجود" تأثير بالغ في توجيه الحياة وتهدئة المشاعر، فلا مراء في أنه لن تكون هناك حدود واضحة بين ما هو معرفة، وما هو علم، وما هو تعبير عن تفكير عقائدي. فالاحتمال الأكثر توقعاً هو أننا سنحصل على جزء معتبر، لا بل على أعظم جزء من علمنا، عن طريق التفكر العقائدي. وهذا ليس بالأمر الغريب؛ إنه ضرورة حتمية ملازمة للتطور البيولوجي. فلكي يتغلب الإنسان على مشكلات الحياة، عليه أن يتعلم ما لا يُحصى؛ أي عليه أن يتشرب بمعارف مستقاة من الآخرين وليست نتاج تفكيره وتأمله الخاص. فالحصول على كل المعارف التي يحتاج إليها الإنسان عن طريق التجربة الذاتية أمر يستغرق أمداً يتعدى بكل تأكيد العمر المعتاد للإنسان. بهذا المعنى أمست هناك حاجة ماسة إلى أن "يؤمن" الأطفال بما يقوله لهم آباؤهم ومَن يسهرون على تنشئتهم بشأن ظواهر الوجود. أضف إلى هذا أن من المستحيل أن يقوم شخص ما، وحده، باختبار هذه المعارف بالسبل العلمية البحت، ومن قبل أن تصقل فهمه للحياة والعالم المحيط به. وكما هو ثابت تتسم المعارف، التي يُلَقنها الإنسان في الطفولة، بالصلابة، والقوة على الصمود، حيال تفنيدها من خلال المعارف المكتسبة عن طريق التجارب العلمية. علاوة على هذا لا تكاد تفقد مناعة المعارف المكتسبة عن طريق

الإيمان أي شيء من قوتها في السنوات التي يعيشها جيل واحد من أجيال بني الإنسان؛ فالتحول عنها يستغرق أجيالاً كثيرة في محيط دائم التغير. إن الإنسان الذي لم يُلَقن في طفولته أو صباه، إلا بصعوبة، أفكاراً أو مبادئ أو وجهات نظر متحيزة، هو، فقط، ذاك الذي يمتلك القدرة على تصويب معارفه المكتسبة عن طريق الإيمان وعلى تغيير معتقداته وآرائه وتوجيه النقد للتفسيرات السائدة في العالم المحيط به بشأن ماهية الوجود.

إن حاجة الإنسان إلى الميتافيزيقيا وقدرته على اكتساب "المعرفة"، لا بل ضرورة اكتسابه هذه المعرفة من خلال الاعتقاد؛ أي الإيمان غير القائم على أصول البحث التجريبي، أمور تولد عند الإنسان الاستعداد لتقبل الفكر الأيديولوجي. فالغالبية العظمى من بني البشر غير قادرين على إثبات ما إذا كانت الأرض كروية أو منبسطة، وغير مؤهلين لأن تستخدم أساليب البحث العلمي لاختبار ما إذا كانت البطالة، مثلاً، تنشأ بفعل الأجور المرتفعة أو أنها النتيجة الحتمية لانخفاض الأجور وما يتبع هذا الانخفاض من تدنٍ في مستوى القوة الشرائية عند جمهور المواطنين.

إن صعوبة التمييز بين المعارف "الصائبة" والمعارف "الزائفة"، وما يتبع ذلك من عوائق تحول دون انتقاء "الرأي الصحيح" يحتمان التفتيش عن حلول وقواعد سلوك عملية. وعلى ما يبدو زود التطور الطبيعي الإنسان بأساليب معينة: محاكاة الآباء ومَنْ سواهم من مربيه، وتقليد مَنْ يعتقد أنهم القدوة الحسنة، وتصديق ما يقوله له المهيمنون على مقدراته، والركون إلى نعتهم هذه الظاهرة بالصواب وتلك بالخطأ. فعموماً ثمة ميل بشري إلى السير مع التيار. فمَنْ سيسخر من الإيمان بالشعوذة والسحر، إذا كان النبلاء ورجال الدين وتسعة وتسعون في المائة من المجتمع يؤمنون بهذه المعجزات؟ إن محاكاة سلوك الأغلبية والأخذ بتصوراتها والتكيف مع سلوكها ومعتقداتها؛ أي السير في ركاب الأغلبية، ليس سوى أساليب للتعلم برمجها التطور البيولوجي. ولا ينبغي لنا أن نتعجب من سهولة استدراج بني البشر للتجاوب مع الأوضاع القائمة، وتصديق نظريات الطليعة المهيمنة المسوغة لهم شرعية بقاء الأمور على حالها. فوقائع التاريخ تشهد أن بني البشر يستسلمون في أغلب الحالات إلى التدرج الاجتماعي، ويتقبلون صاغرين الاستغلال والقمع وتجنيدهم لحروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل (Canetti, 1994). كما تشهد قراءة

التاريخ أن بني البشر يصدقون، في أغلب الأحيان، النظريات المسوغة للمآسي والعنف مادام ثمة "مغزى يستغلق على فهم بني البشر": بوصفه قدراً مكتوباً، وأنه تعبير عن قوانين طبيعية وما شابه ذلك من مسوغات. من هنا فإن التمرد والثورة على الظلم الواقع ليسا سوى حالات استثنائية. «إن تعظيم السادة المهيمنين على مصير العالم الدنيوي لا يمكن أن يلغى بيسر؛ فحاجة الإنسان إلى تعظيم بعض بني البشر أمر لا حد له» (Canetti, 1994, 523).

خامساً: التنظير الأيديولوجي والتحول السياسي

ليس ثمة شك في أن التخلي عن سياسة التدخل الحكومي في المسيرة الاقتصادية والأخذ بمنهج يقوم على إيمان متطرف بكفاءة الأسواق قد تم بفعل قرارات سياسية. إلا أن هذه الحقيقة لا تعفينا من التساؤل عن الأسباب التي دفعت السياسة إلى أن تسير في هذا الاتجاه. ومع أن الجواب على هذا التساؤل ليس بالأمر الهين، إلا أن تمحيص الأمر وسبر غوره يظلان جديرين بالاهتمام، ولاسيما أن تفسيره من خلال التمييز بين المواقف اليسارية والمواقف اليمينية يبسط الأمر بشكل لا ينسجم مع الحقيقة. فسواء تعلق الأمر بالمحافظين أو بالمحافظين الليبراليين، أو بالليبراليين ذوي الميول الاجتماعية أو بالأحزاب اليسارية تقليدياً؛ كالحزب الاشتراكي الألماني، وحزب العمال البريطاني، أو الاشتراكيين الإسبان، والاشتراكيين النمساويين، نعم سواء تعلق الأمر بهذا الحزب أو ذاك، فلقد تحول الجميع صوب المنهج المتطرف الإيمان بكفاءة السوق. من هنا، فلا يكاد يوجد من بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، في أوربا حالياً، أي بديل حقيقي للمنهج المهيمن على الساحة في الوقت الراهن؛ أعني المنهج المتطرف الإيمان بكفاءة الأسواق. أضف إلى هذا أن المنهج الذي طبقته فرنسا عام 1997 من حيث هو بديل تواجه به هيمنة الليبرالية المحدثة قد بلغ نهايته كما يبدو. وسيبقى في علم الغيب ما إذا كان سيطبق هذا المنهج في مكان آخر من أوربا مستقبلاً أو لا. ويزيح التطور الذي تحقق في رحاب الاقتصاد السياسي الستار عن عمق الثورة الثقافية التي اندلعت في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية عقب أزمة سبعينيات القرن العشرين.

فعلى خلفية الأزمة الاقتصادية البريطانية في العقدين الأولين من القرن العشرين وأزمة الركود الكبير التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن ذاته أحدث كينز تحولاً جذرياً في التحليل الاقتصادي النظري وفي السياسة الاقتصادية العملية. وفي العقود الأولى من الزمن التالي على الحرب العالمية انضوت الغالبية العظمى من الاقتصاديين تحت لواء الثورة الكينزية الداعية إلى انتهاج نظام رأسمالي تنافسي، مستنير، يخضع للتوجيه الحكومي. وكان المسؤولون عن إدارة السياسة الاقتصادية العملية قد سبقوا الاقتصاديين الجامعيين في الأخذ بمغزى النظرية الاقتصادية الجديدة. إلا أن هيمنة الكينزية بلغت نهايتها، بغتة، في سياق الأزمة التي عصفت بالاقتصادات الغربية في الربع الأخير من القرن العشرين. فقد كان قد بزغ في الأفق فجر الثورة المضادة. فمن جامعة شيكاغو، وبصيغة جديدة؛ أعني بصيغة الكلاسيكية المحدثة القائمة على أسس النظرية النقودية (Monetarism)، شعت، ثانية، على أقسام الاقتصاد في جامعات العالم الغربي، النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وما تزعمه بشأن التوازن وما تدعيه بخصوص تحقيق الوضع الاقتصادي الأمثل وما تنسبه إلى المنافسة الحرة من قوى ذاتية تعيد الاقتصاد دائماً وأبداً إلى الحالة التوازنية. وكان عدد كبير من جيل الشبيبة الذي درس الاقتصاد في هذه الجامعة؛ أعني الجيل الذي صار يُعرف بـ"صبيان شيكاغو"، قد أمسوا، بعد عام 1989، خبراء اقتصاديين يقومون بتقديم النصح والإرشاد لما يسمى بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في أوربا الشرقية. وإلى جانب تقديم الإرشادات العملية المختلفة، كان من صلب مهمة هؤلاء الخبراء العمل على تحويل الاقتصاد الروسي من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد تسيره قوى السوق الحرة في أمد لا يتعدى ثلاثمائة يوم. وكما تشهد الوقائع لم تكن إرشاداتهم من دون مفعول: فالاقتصاد الروسي انهار على مدى عقد من الزمن انهياراً كاملاً؛ ولم يستطع حتى الآن الخروج من آثار هذه الأزمة بنحو مؤكد؛ فبدلاً من خلق اقتصاد السوق، ترعرع اقتصاد المافيا ونما. وهناك دلائل كثيرة تؤكد، انطلاقاً من الوضع القائم حالياً، أن الجمهور العريض من سكان روسيا لن يحقق، في الأمد المنظور، ولا حتى ذلك المستوى المعيشي المتواضع الذي استطاع أن يحققه بالاقتصاد المتعثر القائم على التخطيط المركزي؛ فمع أن الجمهور العريض من المواطنين كان يكتفي بالقليل، إلا أنه كان يتوفر على دخل يضمن له تلبية الحاجات الضرورية.

ويعطينا تطور التفكير الأيديولوجي في ألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية والأسلوب الذي انتهج عبر التاريخ لاستيعاب الأوردو ليبرالية أولاً، وآراء "مدرسة فرايبورغ" ورائدها فالتر أويكن ثانياً، مثالاً ناصعاً على أساليب التضليل والتحريف الانتقائي. فعلى حين يحتفي بعض العلماء بفالتر أويكن على أنه المنظر الرائد لـ«اقتصاد سوق يراعي متطلبات التكافل الاجتماعي» (Zinn, 1992a)، يزعم المحافظون المتطرفون من منظري الليبرالية الاقتصادية، ومعهم أبواق الدعاية المتلبسة ثوب الليبرالية، أنه كان نصير تلك "الحرية" التي يقصدونها حينما يتحدثون عن "اقتصاد السوق الحرة". والأمر الواضح هو أن أويكن كان من أشد نقاد اقتصاد السوق "الحرة" القائمة على أساس "دعه يعمل، دعه يمر". فكما أثبتت الدراسات الاقتصادية الحديثة، فقد كان قد اتخذ موقفاً متحفظاً جداً لا حيال الرفق والرعاية اللذين كانت تلقاهما الشركات العملاقة من لدن [وزير الاقتصاد آنذاك، المترجم] لودفيج أرهارد فحسب، بل حيال تجاهل سياسة أرهارد الاقتصادية لمتطلبات "التكافل الاجتماعي" أيضاً (Hentschel, 1996; Oswalt, 2001). فعلى سبيل المثال، كان أرهارد قد اعترض بشدة ضد الإصلاحات التاريخية التي أجراها المستشار الألماني أديناور على نظام الرواتب التقاعدية عام 1957. وفي دراسة له تحمل عنوان **حول التوجه العام للسياسة الاقتصادية** (*Über die Gesamtrichtung der Wirtschaftspolitik*) حذر أويكن عام 1946؛ أي بعد مرور فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية مما يُسمى زعماً اقتصاد السوق "الحرة"، فقد جاء في هذه الدراسة التي نُشرت أول مرة قبل سنوات قليلة (Eucken, 1999, 1 ff.) ما يأتي:

> إذاً "اقتصاد حر"؟!
>
> بناءً على تجارب التاريخ يتحتم علينا أن نرد على هذا السؤال قائلين: كلا. وذلك للأسباب الآتية:
>
> إن عبارة "الاقتصاد الحر" تذكر الكثير من البشر بالأزمة الاقتصادية العنيفة التي خيمت عام 1923/ 1932، والتي سببت، أولاً، تسريح ملايين الأيدي العاملة من مصانعها في بعض الدول الصناعية الكبيرة، وفي انهيار العلاقات الاقتصادية العالمية وفي تراجع الناتج الوطني في الكثير من الدول الصناعية والزراعية ثانياً. أضف إلى هذا وذاك أن هذه الأزمة كانت قد أفرزت تداعيات سياسية في غاية الأهمية. أينبغي لنا أن نتخذ لأنفسنا ثانية هذا النظام الاقتصادي؟ بالتأكيد: كلا.

ولكن ما الأمراض التي كان يعانيها "الاقتصاد الحر"؟

اتصف ما يسمى بالاقتصاد الحر بهيمنة قوى ضئيلة العدد عليه...إن نشأة الكثير من المشروعات الاحتكارية تماماً والاحتكارية جزئياً والمشروعات الأوليجاركية [احتكار القلة، المترجم] كانت بكل تأكيد الحصيلة التي أفرزها الاقتصاد الحر... وهكذا، فمع تزايد هيمنة هذه القوى على الاقتصاد، كان لزاماً أن يزداد الاقتصاد وهناً في مقاومة الأزمات وأن يمسي أقل مناعة على مواجهة حالات عدم الاستقرار؛ وما كان هناك مفر من نشأة البطالة ومن اندلاع صراعات اجتماعية لا آخر لها. وكانت قوى الهيمنة هذه قد ألحقت أضراراً عظيمة بالتجارة الدولية؛ وذلك حين راحت الشركات العملاقة والكارتيلات توسع مجال نشاطها إلى خارج حدود الدولة القومية؛ فإثر هذا التوسع غالباً ما كانت هذه القوى تدخل في صراعات مع بعضها الآخر أو أن تسبب – من خلال ما تتفق عليه سراً – ركود الأسواق...

أضف إلى هذا أن هذه القوى كانت قد اكتسبت نفوذاً سياسياً واسعاً، فغدت لاعباً سياسياً مؤثراً استطاع، بما لديه من نفوذ سياسي، أن يقوض كيان الدولة الدستورية (Eucken, 1999, 13 ff.).

ولا مراء في أن هذه الملاحظات المقتضبة حول تأثير بعض النظريات الاقتصادية على السياسة العملية قد كشفت النقاب عن تضافر تطلعات المواقف الأيديولوجية، أولاً، للتحكم في اختيار النظريات المناسبة لبلوغ "طريق النجاة القويم"، ولتطعيم الاقتصاد السياسي بالأيديولوجيات المتممة ثانياً. ومع أن من حقائق الأمور أن الاقتصاد السياسي مُشبَع بالفكر الأيديولوجي (راجع بهذا الشأن: Heilbroner, 1996). إلا أن هذه الحقيقة لا تشكل السبب الجوهري لهيمنة وجهات نظر أيديولوجية معينة على الرأي العام؛ فالأمر الواضح هو أن العلاقات السائدة هي التي تدفع الرأي العام إلى أن يتقبل آراء معينة ويتجاهل آراء أخرى أو يستنكرها. وبما أن الأيديولوجية أداة فكرية لتحقيق مصالح معينة؛ لذا تتوقف فرص استخدام هذه الأداة بنجاح على توزيع القوى في المجتمع المعني؛ من هنا، تشكل هذه الفرص أحد مكونات المساعي الرامية إلى تأصيل جذور التفاوت وتعزيزها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ومع أن تنوير العقول لا يقضي على الدور المهم الذي تؤديه العلاقات السائدة، إلا أن التنوير الدؤوب يمنح، من دون ريب، الفرصة للتخفيف من ضغط الانجراف مع التيار وترديد مقولات الأيديولوجية ومزاعمها المهيمنة ترديداً حرفياً.

خاتمة

لقد تنبأت الدراسات الاقتصادية الموثقة نظرياً، في وقت مبكر، بالملامح الجوهرية المميزة للأزمة الاقتصادية المخيمة، حالياً، على الرأسمالية المتقدمة. فهذه الدراسات كانت قد تنبأت بالأزمة قبل اندلاعها بعشرات السنين. والأمر الواضح هو أن التحول الذي تمر به المجتمعات الغنية؛ أعني تحولها من مرحلة الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة "ما بعد العصر الصناعي"، لم يفرز تحولات بنيوية لها تداعيات مهمة فحسب، بل إن هذا التحول قد أفرز تغيرات في عملية تراكم رأس المال أيضاً. ويجسد تراخي العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي (القطاع المنتج)؛ أي الاستقلالية النسبية التي صارت تتمتع بها أسواق المال المشبعة بالمضاربة، أحد مظاهر هذا التحول. فنسبة فائض القيمة المنفق على الأغراض غير المنتجة ترتفع باستمرار، وقد صارت تنذر بخطر أن يتجاوز تبديد فائض القيمة وتبذيره نسبة استخدامه في المجالات الإنتاجية. ويتعلق الأمر ههنا بالمسار الطويل الأجل في الرأسمالية المتقدمة؛ أي إنه يتعلق بذلك المسار الذي كان باران وسويزي قد أشارا إليه قبل زمن طويل (Baran/Sweezy, 1967).* وليس ثمة شك في أن التطور الكمي يفرز، إن عاجلاً أو آجلاً، حالة جديدة نوعياً. وكما هو بين تكتسب الرأسمالية، بنحو متزايد، ملامح إقطاعية الطابع (Zinn, 1978, 79). وتسوغ الجهات الرسمية سياسة الخصخصة، التي تروجها الليبرالية المحدثة، بحجة مفادها أن المشروعات الخاصة قادرة على تقديم البضائع والخدمات المنشودة بكفاءة كبرى وبكلفة أدنى؛ إلا أن هذا التسويغ ينطبق، في أفضل الحالات، على حالات استثنائية متفرقة ضئيلة العدد. ففي الحالات العامة تنطوي سياسة الخصخصة على تدهور نوعية السلع والخدمات المقدمة وعلى مخاطر تتعلق بسلامة المستهلكين.

---

* باران وسويزي من مشاهير الاقتصاديين الماركسيين. وكانا قد توصلا في مؤلفهما الرأسمالية الاحتكارية؛ بفعل تأثرهما لا بماركس فحسب، بل أيضاً بجون مينارد كينز وكالسكي، إلى اعتقاد مفاده: أن الرأسمالية الحديثة تميل إلى توسيع الطاقة الإنتاجية بصورة أسرع من التوسع الحاصل في الطلب الفعال. وكان هذا الاعتقاد قد قادهما إلى استنتاج مفاده: أن الرأسمالية الحديثة؛ أي الرأسمالية الاحتكارية، غير قادرة على النمو والتطور وأنها ستتخبط في ركود مزمن ومتصاعد مع مرور الزمن. (المترجم)

ولا يفوتنا هنا أن نذكر القارئ بالفوضى التي سادت شبكة السكك الحديدية البريطانية المخصخصة وما رافق ذلك من ارتفاع في عدد الحوادث. وكان دعاة الخصخصة قد شنوا أعظم هجوم لهم حينما طبقوا استراتيجيتهم العالمية الأبعاد على مؤسسات التأمين الاجتماعي القائمة على مبدأ التكافل الاجتماعي. فقد راحوا ينشرون الخوف لدى المواطنين مدعين أن مستقبل رواتبهم التقاعدية غير مضمون أبداً؛ وذلك لأن عدد المتقدمين بالسن في الدول الصناعية [الغربية منها واليابان، المترجم]، في تزايد مستمر، وأن هذا التزايد سيؤدي حتماً إلى انهيار الأساس المالي لدى مؤسسات التأمين هذه، إذا ما استمرت تنتهج مبدأ التكافل الاجتماعي. فبهذه الحجة جرت –وماتزال تجري – حتى اليوم الراهن "إعادة هيكلة" نظم التكافل الاجتماعي. والمقصود بإعادة الهيكلة هو التحول صوب نظام التأمين الخاص في المقام الأول. والأمر الواضح هو أن الهجمة الشرسة والعالمية الأبعاد على نظم التأمين الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي تخدم أولاً وأخيراً مصالح المؤسسات الرأسمالية؛ أعني شركات التأمين والمصارف التجارية. فالمؤسسات المالية الرأسمالية الناشطة عالمياً تستخدم الكثير من القنوات – بما في ذلك المعاهد العلمية والمؤتمرات الدولية المتخصصة – للترويج لأهمية الاعتماد على الذات في تأمين المستقبل وللإشادة بمحاسن التأمين الشخصي القائم على الغطاء المالي الذي يدفعه المؤمن عليه. ولا يشهد تاريخ القرن العشرين، فحسب، على المشكلات التي تكتنف التأمين الفردي الخاص. فأحداث الحقبة الأخيرة تقدم دلائل ناصعة تشهد على أن التأمين الفردي الخاص غير مضمون ويتصف بالأنانية المنافية لروح الأخوة الإنسانية، وأنه في المدى البعيد ليس في مصلحة الشرائح العمالية العريضة. إلا أن المنتفعين من نسف نظام التأمين القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي يغضون الطرف عن هذا كله، ويتجاهلونه عمداً وعن سبق إصرار، أو أنهم يزعمون أن هذه العيوب هامشية وليست ذات أهمية. وللوقوف على الأسلوب المضلل الذي ينتهجه المنادون بضرورة إعادة هيكلة نظام التأمين الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي يكفينا أن نذكر أن الكثير من الحسابات، بشأن الأرباح التي سيجنيها أولئك الذين أمنوا على رواتبهم التقاعدية بصورة شخصية فردية، قد انطلقت في

واقع الحال من الفقاعة العظيمة، التي نـشأت إثـر المـضاربة العظيمـة في أسـواق الأوراق المالية في تسعينيات القرن المنصرم؛ ومن ثم، فحالما انفجرت هذه الفقاعة، سرعان ما تبـين أن كل الحسابات كانت وهماً لا حقيقة له، وهماً تغنى به النصابون الذين يـسمون أنفـسهم خبراء في شؤون المال فخدعوا به جماهير عريضة من أفراد المجتمع. وهكذا فإن المشعوذين فقط هم الذين يكسبون رزقهم بأعمال الشعوذة.

لقد تناسى بعض الناس عن سبق إصرار، أولاً، التنبـؤات الطويلـة المـدى بـشأن الركود المتوقع الاندلاع في الاقتصادات المتقدمة، وثانياً، النظريات التـي قامـت عليهـا هذه التنبؤات. وهكذا ظل الرأي العام يجهل هذه التنبؤات والنظريات. ومن أين له أن يطلع عليها إذا كان بعضهم يفـضلون الـضن بهـا عليـه. ولـيس ثمـة شـك في أن هـذا التناسي أو الضن ظاهرة أيديولوجية. وليس ثمة شـك في أن الأيديولوجيـة تنبثـق مـن العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية السائدة، وأن نقد الأيديولوجيـة وحـده لا يـشكل وسيلة ناجعة للتغيير. إلا أن هذا لا ينفي، طبعاً، أن النقد يزرع بذور التغيير.

إن الإصلاحات الضرورية لمعالجة الأزمة المخيمة على العالم في الوقت الراهن تنسف مقومات النظام الرأسمالي السائد حالياً. ففي الأمد الطويـل يكمـن الخيـار الوحيـد المتـاح للخروج من أزمة الركود، ومن المشكلات البيئية أيضاً، في اتخاذ الجهات السياسية العـدة؛ لأن تتخلى البلدان الغنية عن النمو الاقتصادي. كذلك، فـإن الأمـر البـين هـو أن النظـام القائم لن ينال الاستقرار وأن البطالة لن يُقضى عليها في إطار هذا النظام إذا لم يكـن هنـاك نمو وتراكم في رأس المال. فتحقيق حالة التوظف الكامل، من دون نمو اقتصادي يتطلـب إعادة توزيع العمـل والـدخول، ومنهـا الـدخول المتأتيـة مـن امـتلاك الثـروة عـلى وجـه الخصوص. ويصعب على المرء جداً أن يتصور تحقق إعادة توزيع الدخول مـن غـير إعـادة توزيع الثروة.

حينما لاحت في الأفق بوادر أزمة الركود في منتصف سبعينيات القرن المنصرم، لم يحط المسؤولون علماً بعمقها؛ ومن ثم لم تستطع السياسة الاقتصادية اتخاذ الخطوات الـضرورية للتعامل مع البطالة المتفاقمة. وحالياً هناك دراسات وبحوث كثيرة نسبياً تتنـاول التحليـل

الخاطئ للأزمة وردود الفعل غير المناسبة لمواجهتها. إلا أن هذه الدراسات والبحوث ما كانت لتصل إلى سمع الرأي العام إلا بصعوبة. وهذا ليس بالأمر العجيب؛ فالعلاقات المهيمنة تمنح المكانة الأولى للنظرية المهيمنة طبعاً.

إن تحقق حالة التوظف الكامل، في اليوم الراهن على وجه الخصوص، مسألة ذات علاقة بماهية القوى المهيمنة على المجتمع. ولا مراء في أن هذه الهيمنة بأمس الحاجة إلى سند أيديولوجي يدعمها. ومن أساليب العمل الأيديولوجي أن يقوم منظرو الأيديولوجية المعنية بالتمويه على مسألة طبيعة القوى المتسلطة على المجتمع؛ وذلك من خلال الإشارة أن ثمة ضرورات موضوعية، وقوانين اقتصادية، ومنطقاً اقتصادياً لا يجوز للمرء أن يغض الطرف عنها، متجاهلين بذلك أن الموضوع يدور حول مصالح خاصة وحول السبل المطلوبة لفرض هذه المصالح سياسياً. وكانت العلمانية، المتحققة على خلفية التقدم التكنولوجي – الاقتصادي، قد منحت العلوم عامة، والاقتصاد السياسي على وجه الخصوص، قدرة متزايدة في التأثير على الآراء المنظرة لشرعية التوزيع غير المتكافئ للقوة السياسية. وعلى نحو لا مثيل له في كل مجتمعات العصور الغابرة، أمسى الاقتصاد محور المجتمع الرأسمالي. فكل مناحي الحياة – بما في ذلك المناحي التي لا علاقة مباشرة لها بالشؤون الاقتصادية، كالود والحنان والروابط الاجتماعية والثقافة على سبيل المثال لا الحصر – قد أمست مادة للمتاجرة وكسب المال؛ أي أمست مشوهة بفعل إخضاعها للحسابات الاقتصادية البحت. إن "الإنسان المعروض للبيع والشراء" لم يعد سلعة فحسب، بل صار، أيضاً، يرى نفسه سلعة كأي سلعة أخرى تباع وتشترى. والمحزن أن هذا الأمر لم يعد يضير الإنسان كثيراً؛ فقد صار الإنسان يعتقد أن هذا المصير هو وضع "طبيعي" (Zinn, 2001). إن الواقع الخاطئ ينتج، لا محالة، وعياً زائفاً. فعلى سبيل المثال ترى النظرية الاجتماعية – الاقتصادية المهيمنة على الساحة في الوقت الراهن أنها صاغت مقولة حكيمة تنطوي على مغزى جليل، حينما اختزلت جميع العلاقات السائدة في المجتمع إلى النفعية البحت، المتعارف عليها في القرارات التي يتخذها الأفراد في حساباتهم الاقتصادية. والأمر الواضح هو أن الاقتصاد السياسي قد بز، في اليوم الراهن، العلوم الأخرى كافة من حيث إسباغه الشرعية على الواقع القائم. ولكي ينهض الاقتصاد

السياسي بهذه المهمة ليس لديه خيار آخر غير توظيف مقولاته أيديولوجياً. وعملياً يعني هذا أن الاقتصاد السياسي قد أمسى يخصص جلَّ نظرياته لخدمة مهام أيديولوجية بحت، وبات يفترض أن ينهض الاقتصاديون الجامعيون، ضمنياً، بهذه المهام. ومع هذا، فإن الأمر الواضح هو أن الاقتصاد السياسي لا ينجح في توظيف نفسه تماماً لخدمة المهام الأيديولوجية، أولاً؛ لأنه ليس بمقدوره أن يتخلى تخلياً كاملاً عن مصداقيته، ولأن حب الاستطلاع – ثانياً – عادة متأصلة لدى الباحثين والدارسين الجامعيين. إلا أن هذا ليس ذلك العزاء الذي فيه جُبْرانُ خاطر، ولاسيما إذا أخذنا في الحسبان ما يحيط بالمنظرين من آثار خارجية تتزايد باستمرار، ملوحةً لهم بفرص عظيمة على الرشوة والارتشاء. من هنا لا عجب أن يتفاقم اتخاذ المواقف المتحيزة، وأن تنتشر الروح الانتقائية انتشاراً لا يسمح لأي حقيقة أخرى أن تسود غير الحقيقة التي يمكن استثمارها اقتصادياً، وتسوغ الواقع القائم نظرياً. وللتأكد من هذا يكفي أن يمعن المرء النظر في التوسع المستمر الذي تحظى به الدراسات والأبحاث التطبيقية، على حساب دراسة المسائل الأساسية دراسة موضوعية؛ أي غير المنحازة مسبقاً لوجهة نظر معينة.

إن الحالة، المرسومة خطوطها العريضة سابقاً، توضح أن تحليل الأزمة والتفسيرات النظرية للواقع الاقتصادي السائد لا يمكن الوقوف على مغزاها، ولا ينبغي دراستها من غير أن يحيط المرء علماً بماهية الأيديولوجية؛ أي من غير أن يحيط علماً بوظائفها وأنماطها والظروف الشخصية المخيمة على الفرد الواحد، والحالة النفسية التي يتصف بها المجتمع ككل. إن الإحاطة بالعلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي والوظيفة المسوغة التي تنهض بها الأيديولوجية يجب أن تتصدر كل المحاولات الرامية إلى الوقوف عن كثب على الأسباب الفعلية للأزمة، وعلى تطور هذه الأزمة عبر الزمن. وللدلالة على ما نقول يكفينا أن نذكر القارئ بما سبق أن قلناه. ففي موضع سابق من هذا الكتاب كنا قد بينا أن الأزمة الاقتصادية الراهنة، والبطالة الجماهيرية المخيمة على المجتمع حالياً كانتا قد جرى التنبؤ بهما قبل وقوعهما، وأنه كانت هناك مقترحات تضمن التعامل معهما بنحو ناجح. من هنا فإن بقاء هذه المقترحات من دون دور يذكر في التعامل مع الأزمة، وما رافق ذلك من تجاهل السياسة الاقتصادية العملية لهذه المقترحات يمكن، إذا ما تم تجاهل البعد الأيديولوجي

السائد في الاقتصاد السياسي، أن يدفعا المرء إلى عَزْو ذلك التجاهل إلى "غباء السياسيين"، أو إلى "خطأ ارتكب سهواً ومن دون قصد"، أو إلى ما سوى ذلك من تسويغات رعناء. فخلافاً لذلك يبين إمعان النظر في العلاقة القائمة بين "الهيمنة" و"النظرية المهيمنة" أن آليات الاستقرار الأيديولوجية سرعان ما تزداد تصاعداً وفاعلية، إذا ما تعرضت البنى المادية للعلاقات السائدة لتفكك واختلال ناشئين عن تأزم هذه العلاقات.

المراجع

Abelshauser, 1983, W., Wirtschaftsgeschichte der Bundesrepublik Deutschland 1945-1980, Frankfurt/M.

Adorno/Dirks, 1956, Theodor W./Dirks, Walter, Hg. Im Auftrag des Instituts für Sozialforschung, Frankfurter Beiträge zur Soziologie, Bd. 4: Soziologische Exkurse nach Vorträgen und Diskussionen, 2. A., Frankfurt/M

Altvater/Mahnkopf, 1996, Elmar -/Birgit -, Grenzen der Globalisierung. Ökonomie, Ökologie und Politik in der Weltgeschichte, Münster.

Arbeit und Ökologie, 2000, Verbundprojekt: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung; Wuppertal Institut für Klima, Umwelt, Energie; Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung, gefördert von der Hans-Böckler Stiftung (Projekt Nr. 97-959-3), Berlin/Wuppertal April 2000.

Armut, 2001, Weltentwicklungsbericht 2000/2001. Bekämpfung der Armut, veröffentlicht für die Weltbank, Bonn.

Arndt, 1972, H. W., The Economic Lessons of the Nineteen-Thirties (1944), 3. A., London.

Atkinson, 1999, A. B., The Economic Consequences of Rolling Back the Welfare State, Cambridge, Mass.

Bach/Bartholmai, 2001, Bach, Stefan/Bartholmai, Bernd, Vermögenswert der Unternehmen - Besitz und Beteiligungen privater Haushalte, in: DIW-Wochenbericht, Jg. 68, Nr. 48/2001, vom 29. November 2001, S. 767-777.

Bachmann, 2001, Günter, Mehr Arbeitsplätze - mehr Freizeit - was noch? Widersprüchliche Erfahrungen mit der 35-Stunden-Woche in Frankreich, in: Sozialismus, Jg. 68, Nr. 251, Dez. 2001, S. 31-33.

Baran/Sweezy, 1967, Paul A. - Paul M. -, Monopolkapital. Ein Essay über die amerikanische Wirtschafts- und Gesellschaftsordnung, Frankfurt/M.

Bastian, 2000, Till, Das Jahrhundert des Todes. Zur Psychologie von Gewaltbereitschaft und Massenmord im 20.Jahrhundert, Göttingen.

Bidet, 1992, Jacques, Für eine allgemeine Theorie der modernen Gesellschaft, in: Goldschmidt, 1994, S. 67-86.

Birk/Gries, 1997, Birk, Angela/Gries, Thomas, Amerikanisches Job-Wunder verus deutsches Produktivitätswunder. Ein Vergleich der Arbeitsmarktstrategien, in: Wirtschaftsdienst, Jg. 77, 1997/II, S. 99-106.

Birnbaum, Norman, Siegt die Marktorthodoxie stirbt die Demokratie. Überlegungen am Ende eines zwiespältigen Jahres, in: Blätter für deutsche und internationale Politik, Dez. 1997, S. 1443-1456.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 67.Jahresbericht, Basel 9. Juni 1997.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 69.Jahresbericht, Basel 7. Juni 1999.

BIZ, 1997, Bank für Internationale Zahlungsausgleich, 71.Jahresbericht, Basel 11. Juni 2002.

Blendon u.a., 1997, Blendon, Robert J. u.a., Bridging the Gap Between the Public's and Economists' Views of the Economy, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 11, Nr.3, Sommer 1997, S. 105-118.

Bluestone/Harrison, 1986, Bluestone, Barry Harrison, Bennett, The Great American Job Machine. The Profileration if the Low Wage Employment in the U.S. Economy. A Study Prepared for the Joint Economic Committee, (Washinngton D.C.), Dec. 1986.

Bombach, Netzband, u.a., 1981., G./K.B., Ramser, H.J./Timmermann, M., Hg.,Der Keynesianismus, Bd. III: Die geld- und beschäftigungstheoretische Diskussion in Deutschland zur Zeit Keynes, Berlin-Heidelberg-New York.

Bombach, u.a. 1976, G./Ramser, H.J./Timmermann, M./Wittmann, W., Hg. Der Keynesianismus, Bd. II: Die beschäftigungspolitische Diskussion

vor Keynes in Deutschland. Dokumente und Kommentare, Berlin-Heidelberg-New York.

Bosch, 1997a, Bosch, Gerhard, Brauchen wir mehr Ungleichheit auf dem Arbeitsmarkt? (unveröff. Vortragsmanuskript, Okt. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen).

Bosch, 1997b, Bosch, Gerhard, Jobwunder? Das Beispiel der USA, Niederlande, Dänemarks und Großbritanniens, (unveröff. Vortragsmanuskript, Nov. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen).

Bosch, 1997c, Bosch, Gerhard, Arbeitszeitverkürzung, Entgelt und Beschäftigung, (unveröff. Vortragsmanuskript, Okt. 1997, Institut Arbeit u. Technik, Gelsenkirchen)

Bourdieu, 1983, Pierre, Ökonomisches Kapital, kulturelles Kapital, soziales Kapital, in: Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen, S. 183 - 198.

Bourdieu, 2002, PierrePlädoyer für eine europäische soziale Bewegung. Der Soziologe Pierre Bourdieu über Auswege aus der Globalisierungssackgasse und die Rückkehr zur Politik, in: Frankfurter Rundschau, 11. Februar 2002 (Langfassung unter: www.fraktuell.de).

Brahm, 2001, Laurence J., Hg., Chinas Jahrhundert. Die Zukunft der nächsten ökonomischen Supermacht hat bereits begonnen, mit einem Vorwort des chinesischen Ministerpräsidenten Zhu Rongij und einem Geleitwort von Als-Bundeskanzler Helmut Schmidt, Weinheim.

Canetti, 1994, Elias, Masse und Macht (1960), Frankfurt/M.

De Thier, 1988, Peter, Die amerikanische Wirtschaftspolitik unter Ronald Reagan, in: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament, B 44/88, vom 28. Oktober 1988, S. 15 - 23.

De Thier, 1995, Peter, Immer weniger Amerikaner werden immer reicher. Auch Deutschland zählt zu den Ländern mit großen sozialen Ungleichheiten, in: Süddeutsche Zeitung, vom 21. April 1995, S. 22.

De Their, 1996a, Peter, Wachsend Kluft zwischen Arm und Reich. SZ-Gespräch mit dem US-Gewerkschaftsvorsitzenden John Sweeny/Lob für Clinton, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 121, vom 28. Mai 1996, S.23.

De Their, 1996b, Peter, Laserstrahlmentalität zahlt sich aus. Was kann Clintons Jobmaschine den Amerikanern bis zur Jahrtausendwende wirtschaftlich bringen?, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 265, vom 16./17. Nov. 1996, S. VI/1

De Their, 1996c, DeT., USA weiter weltgrößter Schuldner. Leistungsbilanz weist zweithöchsten Fehlbetrag aller Zeiten aus, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 151, vom 4. Juli 1996, S. 23.

DIW, 27-28/97a,Tendenzen der Wirtschaftsentwicklung 1997/98,Weltwirtschaft: Aufschwung setzt sich fort, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 64, Nr. 27- 28 /97, vom 3. Juli 1997, S. 463 - 471.

DIW, 27-28/97b, Bundesrepublik Deutschland: Anhaltende Schwäche der Binnennachfrage, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 64, Nr. 27-28/97, vom 3. Juli 1997, S. 472 - 497.

DIW, 40/01, Erfolgreiche Beschäftigungspolitik in Frankreich, in: Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, Jg. 68, Nr. 40, vom 4. Oktober 2001, S. 613-617.

Dräger, 1967, Heinrich, (Auszug aus:) Arbeitsbeschaffung durch produktive Kreditschöpfung, in: Bombach u.a., 1976, S. 120-133.

Dräger, 1981a, Heinrich, Lohnsenkung gegen Arbeitslosigkeit (1930), in: Bombach, Netzband u.a. 1981, S. 277-279.

Dräger, 1981b, Heinrich, Über das zweite Gutachten der Brauns-Kommission (1931), in: Bombach, Netzband u.a., 1981 S. 280-285.

Dräger, 1981c, Heinrich, Gutachten über die Grundlinien der künftigen Wirtschafts- und Finanzpolitik, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 286-289.

Dräger, 1981d, Heinrich, Die Arbeitsbeschaffung durch Privatwirtschaft und öffentlichen Hand, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 290-298.

Dräger, 1981e, Heinrich, Aktive Wirtschaftspolitik in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 299-301

Eatwell/Taylor 2000, Eatwell, John/Taylor, Vance, Global Finance at Risk. The Case for International Regulation, New York.

Ehrenberg, 1997, Herbert, Lohnzurückhaltung brachte nicht mehr Wachstum und Beschäftigung, in: Handelsblatt, 7. Okt. 1997.

Ehrenreich, 2001, Barbara, Arbeit poor - Unterwegs in der Dienstleistungsgesellschaft, Nachwort von Horst Afheldt, München.

Elsenhans, 2001, Hartmut, Das internationale System zwischen Zivilgesellschaft und Rente, Münster-Hamburg-London.

Engelhardt, 1997, Wolfgang, Das Ende der Artenvielfalt. Aussterben und Ausrottung von Tieren, Darmstadt.

Epikur, 1989, Briefe. Sprüche. Werkfragmente, Stuttgart.

Eppler, 2002, Erhard, Vom Gewaltmonopol zum Gewaltmarkt, Frankfurt/M.

Essers/Riecke, 2001, Esser, Hendrik/Riecke, Torsten, USA. Der Riese taumelt, in: Handelsblatt, Nr. 145, vom 31. Juli 2001, S. 10.

Eucken, 1999, Walter, Ordnungspolitik, hg. v. Walter Oswalt, Münster-Hamburg-London.

Eucken, 2001, Walter, Wirtschaftsmacht und Wirtschaftsordnung. Londoner Vorträge zur Wirtschaftspolitik und zwei Beiträge zur Antimonopolpolitik, hg.v. Walter Eucken-Archiv, Nachwort v. Walter Oswalt, Münster-Hamburg-London.

FAZ, 2002, 64, Einzelhandel fordert Mehrwertsteuersenkung, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung Nr. 64, vom 16. März 2002, S. 11.

Fourastié, 1954, Jean, Die große Hoffnung des zwanzigsten Jahrhunderts (1949), Köln-Deutz.

Freeman, 1996, R.B., Why so many joung American men commit crimes and what might we do about it, in: Journal of Exonomic Perspectives, Jg. 10, H1, S. 25-42.

Freeman, 1997, R.B., When earnings diverge: Causes, consequences, and cures for the new inequality in the U.S., commissioned by the Committee on New American Realities of the National Policy Association, Washington D.C.

Friedlaender-Prechtl, 1976, Robert, Chronische Arbeitskrise, ihre Ursache, Bekämpfung (1926), in: Bomach u.a., 1976, S. 66-98.

Galbraith, 2001, James K., The Meaning of a War Economy, in: Challenge, Bd. 44/6, November-Dezember 2001, S. 5-12.

Gaß/Schmid, 1994, Gaß, Gerald/Schmid, Alfons, Lohn- und Arbeitsmarktentwicklung in den USA. Einige Bemerkungen zu neueren Tendenzen, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 47, Nr. 5, S. 290-299.

Gernet, 1983, Jaques, Die chinesische Welt. Die Geschichte Chinas von den Anfängen bis zur Jetztzeit, 2. A., Frankfurt/m.

Goldschmidt, 1994, Werner, Hg., Zur Kritik der politischen Ökonomie: 125 Jahre Das Kapital, Hamburg (Dialektik; 1992/3).

Grotkopp, 1976, W., Der WTB-Plan der Arbeitsbeschaffung (26. Jan. 1932), in: Bombach u.a., 1976, S. 172-176.

Gruppe, 1997: Die Gruppe von Lissabon, Grenzen des Wettbewerbs. Die Globalisierung und die Zukunft der Menschen (1993), Vorwort von Ernst Ulrich von Weizsäcker, München 1997.

Hagemann/Schreyer/Seiter, 2001, Harald H./Markus Sch. /Stephan S., Produktivität und Wachstum - Lernen von den USA?, in: Wirtschaft und Gesellschaft, Jg. 37, H 3, S. 277-314.

Häußermann, 1995, Hartmut, Dienstleistungsgesellschaften, Frankfurt/M.

HB, 1997/77, Die Reichen werden immer reicher, in: Handelsblatt, Nr. 77, 22. April 1997, S 31.

HB, 1997/233, Arbeit/Delors fordert EU-weites Vorgehen. Die Renaissance des Staates, in: Handelsblatt, Nr. 223, vom 19. Nov. 1997, S. 6.

HB, 2001/230, US-Verbraucher enttäuschen Erwartungen der Märkte, in: Handelsblatt, Nr. 230 vom 28. November 2991, S. 1.

HB, 2001/25, Mit radikalen Maßnahmen werden verlustbringende Unternehmen wieder auf Erfolgskurs gebracht. Riesige Entlassungswelle rollt über die USA, in: Handelsblatt, Nr. 25, vom 5. Februar 2001, S. 17.

HB, 2002, 41 Studie der KPMG-Wirtschaftsprüfer. Unternehmensteuern sinken weltweit, in: Handelsblatt, Nr. 41, vom 27. Februar 2002, S. 4.

HDR, 1999, Human Development Report, United Nations Development Program, New York/Oxford 1999.

Heilbroner, 1996, Robert, The Embarrassment of Exonomics, in: Challenge Jg. 39, Nr. 6, Nov.-Dez. 1996, S. 46-49.

Heise, 1994, Arne/Meißner, Werner/Tofaute, Hartmut, Hg. Marx und Keynes und die Krise der Neunziger, Marburg.

Helmedag, 1994, Fritz, Warenproduktion mittels Arbeit. Zur Rehabilitation des Wertgesetzes (1. A. 1992), 2. A., Marburg.

Helmedag, 1997, Fritz, Kapitale Böcke in der Kapitaltheorie: Der Test zum Protest, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, Bd. 216/6, S. 744-760.

Hentschel, 1996, Volker, Ludwig Erhard. Ein Politikerleben, München.

Hickel, 2001, Rudolf, Die Risikospirale. Was bleibt von der New Economy?, Frankfurt/M.

Hondrich, 2001, Karl Otto, Unschuld und Sühne - Zum Sinn des Krieges, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, Nr. 286, vom 8. Dezember 2001, S. 8.

Horkheimer, 1933, Max, Zum Problem der Voraussage in den Sozialwissenschaften, in: derselbe, Gesammelte Schriften, Bd. 8 (1936), Frankfurt/M 1988, S. 150-157

Huffschmidt, 1999, Jörg, Politische Ökonomie der Finanzmärkte, Hamburg.

Johnson, 2000, Chamers, Ein Imperium verfällt. Wann endet das Amerikanische Jahrhundert, 2000.

Kaiser, 1997, Joachim, Wirtschaftlichen und soziale Lage von Niedrigeinkommensbeziehern, in: Wirtschaft und Statistik, Heft 9/1997, S. 653-662.

Keynes, 1930, John Maynard, Economic Possibilities for our Grandchildren, in: Keynes, John Maynard, Collected Writings, Bd. 9 London-Basingstoke 1972, S. 221-232.

Keynes, 1936, John Maynard, The General Theory of Employment, Interest and Money, in: Keynes, J.M., Collectes Writings, Bd. 9, London-Basingstoke 1973, S. 3-385.

Keynes, 1943, John Maynard, The long-term problem of full employment, in: Keynes, J.M., Collected Writings, Bd. 27, London-Basingstoke , 1980, S.320-325.

Kister, 1996, Kurt, Traumland für eine Minderheit. Alternativ zum Collegebesuch werden bestenfalls Ausbildungsexperimente angeboten, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 96, 25. Apri 1996, S.43.

Klein, 2001, Naomi, No Logo. Der Kampf der Global Players um Marktmacht. Ein Spiel mit vielen Verlierern und wenigen Gewinnern, Frankfurt/M-Wien-Zürich.

Kneschaurek, 1990, F., Unternehmung und Volkswirtschaft. Eine Volkswirtschaftslehr für Führungskräfte, Stuttgart.

Korsch, 1976, A., Einführung in die Dokumentation, in: Bombach u.a., 1976 S. 11-20.

Krätke, 1997, Michael R., Globalisierung und Standortkonkurrenz, in: Leviathan, Jg. 25, H 2, Juni 1997, S. 202-232.

Kronauer, 1997, Martin, "Soziale Ausgrenzung" und "Underclass": Über neue Formen der gesellschaftlichen Spaltung, in: Leviathan, Jg. 25, Heft 1, S. 28-49.

Landmann, 1981, Oliver, Theoretischen Grundlagen für eine aktive Krisenbekämpfung in Deutschland, in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S 215-420.

Lebenslagen, 2001, in Deutschland. Der erste Armuts- und Reichtumsbericht der Bundesregierung, hg. v. Bundesministerium für Arbeit und Sozialordnung, Bd. I: Bericht, Bd. II: Daten und Fakten. Materialband, Bonn, April 2001.

Lenk, 1967, Kurt, Ideologiekritik und Wissenssoziologie, hg. u. eingeleitet v. K. Lenk, 3. A., Neuwied-Berlin (Soziologische Texte, 4).

Lenk, 1981, Kurt, Zum Strukturwandel politischer Ideologien im 19. Und 20. Jahrhundert - Begriff und

Phänomen ideologischen Bewußtseins, in: Lenk 1994, S. 27-41.

Lenk, 1994, Kurt, Rechts, wo die Mitte ist. Studien zur Ideologie: Rechtsextremismus, Nationalsozialismus, Konservatismus, Baden-Baden.

Malik, 2002, Fredmund, Falsches Wunder. Die vielgelobte US-Wirtschaft ist lange nicht so stark wie ihr Ruf, in: Handelsblatt, vom 8./9. März 2002, S. K3.

Mangum u.a., 2000, Mangum, Farth/Sum, Andrew/Fogg, Neeta, Poverty Aint What ist Used to Be, in: Challenge, Jg. 43, H 2, März-April 2000, S. 97-130.

Marx/Engels, 1960, Marx, Karl/Engels, Friedrich, Die deutsche Ideologie. Kritik der neuesten deutschen Philosophie in ihren Repräsentanten Feuerbach, B. Bauer und Stirner und des deutschen Sozialismus in seinen verschiedenen Propheten (Erstveröffentlichung 1932), Berlin.

Matzner, 2001, Egon, Argumente für eine Neuregulierung der globalen Finanzen, in: Wirtschaft und Gesellschaft, Jg. 27, H3/2001, S. 371-381.

Maull, 2002, Hanns W., Contraining Entropy, Rebilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalization, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 9-28.

Mayer/Brown, 1989, Mayer, Jean/Brown, J. Larry, More Prosperity, More Hunger, in: The New York Times, vom 25. Feb. 1989, S. 29.

Mc.Carthy, 2001, Jonathan, Eqipment Expenditures since 1995: The Boom an the Bust, in: Current Issues, hg. v. der Federal Reserve Bank of New York, Bd. 7, Nr. 9, Okt. 2001, S. 1-6.

Meadows, 1972, Donella H./Meadows, Dennis L./Randers, Jorgen/Behrens III, William W., The Limits to Growth. A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, New York.

Meißner/Zinn, 1984, Meißner, Werner/Zinn, Karl Georg, Der neue Wohlstand. Qualitatives Wachstum und Vollbeschäftigung, Gütersloh.

Memorandum 2001. Modernisierung durch Beschäftigung, hg. v. der Arbeitsgruppe Alternative Wirtschaftspolitik, Köln, 2001.

Menschliche Entwicklung, 1994, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1995, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1996, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 1997, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Menschliche Entwicklung, 2000, Bericht über die -, hg. v. d. Deutschen Gesellschaft für die Vereinten Nationen, Bonn.

Merz/Zwick, 2001, Merz, Joachim/Zwick, Markus, Über die Analyse hoher Einkommen mit der Einkommensteuerstatistik, in: Wirtschaft und Statistik, H7/2001, S 513-523.

Mises, 1931, Ludwig von, Die Ursachen der Wirtschaftskrise, Tübingen.

Mishel, u.a., 1996, Mishel, Lawrence/Bernstein, Jared/Schmitt, John, The State of American Workers, in: Challenge, Jg. 39, Nr. 6, Nov.-Dez. 1996, S. 33-43.

Müller-Armack, 1946, Alfred, Wirtschaftslenkung und Marktwirtschaft, in: derselbe, Wirtschaftsordnung und Wirtschaftspolitik. Studien und Konzepte zur Sozialen Marktwirtschaft und zur Europäischen Integration, Freiburg/Br., 1966, S. 19-170.

Narr, 2001, Wolf-Dieter, Das nicht so neue Tandem: Gewalt und Globalisierung, in: Prokla, Jg. 31, H 4, Dez. 2002, S. 491-510.

National Commission, 1983, on Excellence in Education. A Nation at Risk, Government Printing Office, Washington D.C.

Needham, 1993, Joseph, Wissenschaft und Gesellschaft in Ost und West, in: derselbe, Wissenschaftlicher Universalismus. Über Bedeutung und Besonderheit der chinesischen Wissenschaft, hg. v. Tilman Spengler, 3. A., Frankfurt/M., S. 61-86.

Negt, 2002, Oskar, Arbeit und menschliche Würde, 2. A. Göttingen.

Niggle, Christopher, J., The Increasing Importance of Financial Capital in the U.S. Economy, in: Journal of Economic Issues, Bd. 22, Nr. 2, Juni 1988, S. 581-588.

Oberhauser, 1996, Alois, Mehr Arbeitslosigkeit durch Parallelpolitik: eine Folge einzelwirtschaftlichen Denkens, in: Wirtschaftsdienst, Jg. 76, 1996/XI, S. 566-573.

OECD, 1996a, Employment Outlook, Paris.

OECD, 1996b, Wirtschaftsausblick, Nr. 60, Paris, Dez. 1996.

OECD, 1997a, Employment Outlook, Paris.

OECD, 1997b, Wirtschaftsausblick, Nr. 61, Paris, Juni 1997.

OECD, 1997c, OECD in Figures. Statistics on the member countries. Supplement to The OECD Observer, Nr. 206, Juni/Juli 1997.

OECD, 1999, OECD in Figures. Statistics on the member countries. Supplement to The OECD Observer, Nr. 217/218, July 1999.

OECD, 2001/1, Wirtschaftsausblick, Nr. 69, Paris Juni 2001.

Oswalt, 2001, Walter, Nachwort (Die falschen Freunde zur offenen Gesellschaft) in: Eucken, 2001, S. 87-152.

Pritchett, 1997, Lant, Divergence, Big Time, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 11, Nr. 3, Sommer 1997, S. 3-17.

Reuter, Norbert, 2000, Ökonomik der "Langen Frist". Zur Evolution der Wachstumsgrundlagen in Industriegesellschaften, Marburg.

Ricardo, 1972, David, Grundsätze der politischen Ökonomie und der Besteuerung, hg.v. Fritz Neumark, Frankfurt/M.

Riecke, 2001, Thorsten, Enron löst Schockwelle in den USA aus, in: Handelsblatt, Nr. 232, vom 30.11./1.12.2001, S. 2.

Rorty, 1997, Richard, Die Herrschaft der Brüderlichkeit. Plädoyer für eine Gesellschaft, die nicht auf Rechten, sondern auf Uneigennützigkeit beruht (Sept., 1996), in: Leviathan, Jg. 25, H 1, S. 1-8.

Rothschild, 1999, Kur W., Kapitalismus im Global Village, in: Helmedag, Fritz/Reuter, Norbert, Hg., Der Wohlstand der Personen, Marburg, S. 379-391.

Rüstow, 2001, Alexander, Das Versagen des Wirtschaftsliberalismus, hg. v. F. P. Maier-Rigaud/G. Maier-Rigaud, Marburg.

Schäfer, 2000, Claus, Privater Reichtum um den Preis öffentlicher und privater Armut? - Die Verteilungsentwicklung 1999 und den Vorjahren, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 53, Heft 11, Nov. 2000, S. 744-764.

Schäfer, 2001, Klaus, Ungleichheit politisch folgenlos? Zur aktuellen Einkommensentwicklung, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 54., November 2001, S. 659-673.

Scherrer, 2001, Christoph, New Economiy: Wachstumsschub durch Produktivitätrevolution? in: Prokla, Jg. 31/1, Nr. 122, März 2001, S. 7- 30.

Schettkat, 2001, Ronald, Sind Arbeitsmarktrigiditäten die Ursache der Wirtschaftsschwäche in Deutschland? Der niederländische und deutsche Sozialstaat im Vergleich, in: WSI-Mitteilungen, Jg. 54, November 2001, S. 674-684.

Schneider, 1975, Michael, Das Arbeitsbeschaffungsprogramm des ADGB, Bonn-Bad Godesberg.

Schopenhauer, 1977, Arthur, Zürcher Ausgabe. Werke in zehn Bänden, Zürich (zitiert wird: Schopenhauer Bd.,S.).

Schwelien, 1996, Miachel, Unternehmer zur Sonne, zur Freiheit. Der Turbokapitalismus schafft Arbeitsplätze und Not zugleich. Die Kluft zwischen den Einkommen vertieft sich - und die Zahl der Kritiker wächst, in: Die Zeit, N. 21, vom 17. Mai 1996, S. 13.

Serra, 1991, Richard, Amerikas Krieg gegen die Kunst. Rede zur Verleihung des Wilhelm-Lehmbruch-Preises, in: Süddeutsche Zeitung, N. 80, vom 6./7. April 1991, S. III.

Smith, 1978, Adam, Der Wohlstand der Nationen. Eine Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen. Aus dem Englischen übertragen und mit einer umfassenden Würdigung des Gesamtwerkes von Horst Claus Recktenwald, München.

Spiethoff, 1918, Arthur, Die Krisenarten, in: Schmollers Jahrbuch, Jg. 43, 1918, S. 227 ff.

Stiglitz, 2002, Joseph, Die Schatten der Globalisierung. Berlin.

SZ 2/91, Schreckliches Jahrzehnt für Kinder. Lebensbedingungen in Amerika verschlechtern sich dramatisch, in: Süddeutsche Zeitung, vom 4. Februar 1991.

SZ 255/97, DIW: Die Reichen sind noch reicher geworden, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 255, vom 6. Nov. 1997, S. 26.

SZ 32/97, Kinder in den USA leben gefährlich. Weit höheres Mordrisiko für junge Menschen als in anderen Ländern, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 32, vom 8./9. Feb. 1997, S. 16.

SZ 202/1997, Einzelhandel im sechsten Minus-Jahr. Heuer 10 000 Pleiten erwartet/ Arbeitslosigkeit und Abgaben bremsen den Konsum, in Süddeutsche Zeitung, Nr. 202, vom 3. Sept. 1997, S. 25.

SZ 270/1997, Weltbank kritisiert zu schnelle Deregulierung, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 270, vom 24. Nov. 1997, S. 25.

Tarnow, 1981, Fritz, Ohne öffentliche Arbeitsbeschaffung geht es nicht (1932) in: Bombach, Netzband u.a., 1981, S. 413 f.

Taylor, 1989, Charles, Inwardness and the Culture of Modernity, in: Honneth, Axel/McCarthy, Thomas/Offe, Claus/Wellmer, Albrecht, Hg. Zwischenbetrachtungen im Prozeß der Aufklärung. Jürgen Habermas zum 60. Geburtstag, Frankfurt/M., S. 601-623.

Thurow, 1987, Lester C., Keine Angst vor dem freien Fall. Amerikas Handelsbilanz wird erst bei einem Dollarkurs von 1.10 Mark genesen, in: Die Zeit, Nr. 34, vom 14. August 1987.

Thurow, 1996, Lester C., Die Illusion vom Jobwunder. Viele Arbeitslose werden von Amts wegen gar nicht mehr registriert, in: die Zeit, Nr. 44, vom 25. Oktober 1996, S. 41.

Tocqueville, 1995, Alexis de, Über die Demokratie in Amerika (1835 und 1840), hg. v. J. B. Maier, Stuttgart.

Tönnies, 1963, Ferdinand, Gemeinschaft und Gesellschaft. Grundbegriffe der reinen Soziologie (1887), Darmstadt.

Toporowski, 2000, Jan, The End of Finance. Capital Market Inflation, Financial Derivatives and Pension Fund Capitalism, London.

Wacquant, 1997, Loic J. D., Vom wohltätigen Staat zum strafenden Staat: Über den politischen Umgang mit dem Elend in Amerika, in: Laviathan, Jg. 25, Heft 1, S. 50-66.

Wade, 2001, Robert Hunter, Capital and Revenge: The IMF and Ethiopia, in: Challence, Bd. 44/5, Sept.-Okt. 2001, S. 67-75.

Weißbuch, 1993, Kommission der Europäischen Gemeinschaften, Wachstum, Wettbewerbsfähigkeit, Beschäftigung. Herausforderungen der Gegenwart und Wege ins 21. Jahrhundert, Weißbuch, Brüssel-Luxemburg.

Weltentwicklungsbericht, 1996, Vom Plan zum Markt, hg. von der Internationalen Bank für Wiederaufbau und Entwicklung/Weltbank, Bonn.

Wolf, 2000, Winfried, Fusionsfieber. Oder: Das große Fressen. Globalisierungsmythos - Nationalstaat - Wirtschaftsblöcke, Köln.

Zielcke, 1997, Andreas, Ein Gespenst geht um in Amerika. Steht Marx ausgerechnet in den USA vor seiner Rehabilitaion?, in: Süddeutsche Zeitung, Nr. 275, 29./30. Nov. 1997, S. 17.

Zinn, 1978, Karl Georg, Der Niedergang des Profits. Eine Streitschrift zu den Risiken der kapitalistischen Wirtschaftskrise, Köln.

Zinn, 1980, Karl Georg, Die Selbstzerstörung der Wachstumsgesellschaft. Politisches Handeln im ökonomischen System, Reinbeck bei Hamburg.

Zinn, 1992a, Karl Georg, Soziale Marktwirtschaft. Idee, Entwicklung und Politik der bundesdeutschen Wirtschaftsordnung, Mannheim u.a.

Zinn, 1992b, Karl Georg, Das Kapital und die politische Ökonomie des 20. Jahrhunderts, in: Goldschmidt, 1994, S. 21-34

Zinn, 1993, Karl Georg, Keynes' fundamentales psychologisches Gesetz und dessen Vorwegnahme Lujo Brentano, in: Zeitschrift für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Jg. 13, S. 447-459.

Zinn, 1994, Karl Georg, Marx und Keynes - Prognostische Theorien oder nur noch Dogmengeschichte, in: Heise u.a., 1994, S. 51-85.

Zinn, 1995, Karl Georg, Wie umweltverträglich sind unsere Bedürfnisse? Zu den anthropologischen Grundlagen von Wirtschaftswachstum und Umweltzerstörung, in: Daecke, Sigmund Martin, Hg., Ökonomie contra Ökologie? Wirtschaftsethische Beiträge zu Umweltfragen, Stuttgart/ Weimar, S. 31-62.

Zinn, 1996, Karl Georg, Zwanzig Jahre Wirtschaftskrise - Signal eines Epochenwandels? Über Arbeitslosigkeit, Bewältigungsrhetorik und den Glauben an einfache Rezepte, in: Arbeit, Jg. 5, H 3, S. 298-317.

Zinn, 1997, Karl Georg, Jenseits der Markt-Mythen. Wirtschaftskrisen: Ursachen und Auswege, Hamburg.

Zinn, 1999 Karl Georg, Sozialstaat in der Krise. Zur Rettung eines Jahrhundertprojekts, hg. v. Wilhelm von Sternburg, Berlin.

Zinn, 2000a, Karl Georg, Konjunktur und Wachstum, 4. A., Aachen.

Zinn, 2000b, Karl Georg, Gewinner und Verlierer der Globalisierung? Wirtschaftsentwicklung im letzten Viertel des 20. Jahrhunderts, in: Supplement der Zeitschrift "Sozialismus" 7-8/2000 Hamburg.

Zinn, 2001, Karl Georg, Der verkaufte Mensch. Über Sein und Sollen des Wirtschaftens im Kapitalismus, in: Hickel, Rudolf/Strickstrock, Frankf, Hg., Brauchen wir eine andere Wirtschaft?, Reinbeck bei Hamburg, S. 90-113.

Zinn, 2002a, Karl Georg, Zukunftswissen, Hamburg.

Zinn, 2000b, Karl Georg, Nicht anders, kaum besser - Rot-grüne Beschäftigungspolitik, in: Vorgänge, Jg. 41. H 1, März 2002, S. 90-97.

الرخـــاء المفْقِـــر

التبذير والبطالة والعوز

تبين الدراسة المتعمقة للنظرية الكينزية أنها تنطوي على شقين: الأول أن النظام الرأسمالي لا يمتلك المقومات الضرورية لتحقيق الاستقرار المنشود؛ ومن ثم لا مناص من أن تستخدم الحكومة سياستها المالية لإضفاء الاستقرار على النظام الرأسمالي. وبهذا تختزل الليبرالية المحدثة تلك النظرية في هذا الشق فقط، وتتناسى شقها الثاني، وهو: تأكيد جون ماينارد كينز أن الرخاء الذي يحققه النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور تراجع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار البطالة بنحو مزمن؛ لأن هذا الرخاء يؤدي في يوم ما إلى إشباع حاجات الأفراد، وإلى قصور الطلب السلعي عن استيعاب العرض السلعي، أي أن الركود الطويل المدى قدر مكتوب على النظام الرأسمالي المتطور.

يتناول هذا الكتاب، أولاً، أسبابَ عجز الليبرالية المحدثة - أو بالأحرى رداءَها الاقتصادي الموسوم «النظرية الكلاسيكية المحدثة» - عن القضاء على البطالة، كما يتناول ثانياً، القرائن النظرية التي طُرِحَت على بساط البحث في حقب تاريخية معينة لحل مشكلة البطالة، والنتائج السياسية والاجتماعية الممكن استخلاصها من هذه القرائن.

ويوضح المؤلف أحد جوانب الاستغلال السائد في الاقتصادات الرأسمالية؛ ففي هذه الاقتصادات ثمة شرائح اجتماعية تحصل على دخول نقدية عالية، تتأتى من ملكيتها للثروة؛ أي من دون أن ترهق نفسها ببذل شيء من العمل المنتج؛ ومن ثم يستنبط مفهوماً حديثاً للبطالة مفاده أن البطالة الحديثة ليست مشكلة ناجمة عن العوز والفاقة، بل هي مشكلة ناجمة عن اليسر والثراء؛ واستناداً إلى هذا المنظور يؤكد أن للبطالة ع[illegible] متينة بتوزيع الدخل القومي والثروة الوطنية على شرائح المجتمع المختلفة.


Bibliotheca Alexandrina
0603975

ISBN 9948-00-858-8

